الجزء الثاني

معاناة الفقراء الإسرائيليين

LAU LIBRARY BEIRUT

الفصل التاسع
نحو صحة أسوأ

في حين عالج الجزء الأول من هذا الكتاب النظام السياسي الإسرائيلي الأعوج، فإن الجزء الثاني من هذا الكتاب سيوضِّح المعاناة الكبيرة والتي تنعكس آثارها على الشعب الإسرائيلي، وعلى القارىء أن يكون حذراً، لأنه سيجد صعوبة في تصديق كل ما سيقرأ. إن الأنظمة الإسرائيلية التي على الشعب الإسرائيلي أن يعيش تحت ظلها ستبدو كنوع من الطرائف العلمية، صيغت من قِبَل الشيطان نفسه. إن من المستحسن أن نبدأ برحلات (لوسيفر) من أن نبدأ بعالم الصحة والوقاية الصحية والعادات الصحية والبيئة، أو أي شيء يتعلق بالبنية الصحية السليمة للإنسان.

● السياسة ـ العيادات ـ التأمين الصحي:

تأسست الهستدروت منذ سبعين عاماً مضت، كإتحاد عمالي وطني، ومع مرور الزمن أخذت تتسع حتى شملت الصناعة، والممتلكات الخاصة، والاستجمام، والمواصلات، والبنوك، والرياضة، وهلم جرا.. حتى امتدت أطرافهما إلى حياة كل فرد. إن الهستدروت التي أوجدت مشروع الصحة الوطنية الذي يسمى «كُبُات حوليم(*) ـ كلاليت ـ» ثم سيطرت عليه قد قامت منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا بإضفاء الصفة السياسية على الصحة العامة. وبتوظيفها لغالبية أطباء وممرضات الدولة فإن كلاكيت تدير (١٢٠٠) عيادة محلية أي نحو (٨٠٪) من مجموعها الكلي، كما تسيطر على (٤٠٪) من أَسِرَّة المستشفيات الإسرائيلية، وبالرغم من أن انتخابات الهستدروت مفتوحة لكافة الأحزاب فإن على حزب العمل أن

(*) كُبَات حوليم تعني صندوق المرضى.

LAU LIBRARY BEIRUT

يواجه التحديات في أي صراع قائم على السلطة، وبتحكم حزب العمل بالسلطات العليا لبيروقراطية الهستدروت فإنه قد شكل الاتحاد بالصورة التي يريدها. إن كل عامل حكومي (٥٥٪ من مجموع السكان)، هو عضو في الهستدروت، وفي أول كل شهر يقتطع مبلغاً من دخله يخصص لاشتراكه في عضوية (كلاليت) الصحي. وهنا نتساءل، كيف يمكن لمشروع الصحة المُسَيْطَر عليه في إسرائيل أن يعمل إذا كان الذي يتولاه حزب سياسي؟ إنه بالطبع لا يختلف عن حزب العمل في إدارته السيئة.

عندما تسوء صحة أي عضو من الأعضاء، فإن عليه أن يعرض نفسه على عيادته المحلية، حيث ينتظره الهلاك، وليس مسموحا له اختيار طبيبه الخاص. وإذا ما احتاج إلى المستشفى فإنه لا تعطى له فرصة الاختيار لا وحتى اختيار الطبيب الجرَّاح. وإذا ما وُصف له العلاج، فعليه أن يأخذه من صيدلية العيادة، وإلا سيخسر قيمة الدواء المؤمَّن بسعر منخفض وقد يفقد العضو العامل أُجرة يوم عمل إذا لم يتلائم الموعد الذي حجزه مع ظروف عمله، لأن عليه أن يتواجد ما بين الساعة السابعة والنصف والساعة الثامنة ليسجل اسمه ويحجز موعداً.

لقد وصل أحد المراسلين من جريدة (هاآرتس) إلى إحدى العيادات الساعة السابعة والنصف ليحجز موعداً لأحد أقاربه، فوجد ملاحظة على باب الطبيب المداوم تشير إلى أنه لن يكون في مكتبه ذلك اليوم، ويُنصح بتسجيل الحالات الطارئة لدى مكتب العيادة كي يعرض على طبيب آخر، علماً بإن هذا المكتب قد فتح أبوابه الساعة الثامنة أو بعد نصف ساعة من انتهاء التسجيل. بهذه البيروقراطية ومثيلاتها لن تكون هناك مرونة في القوانين، كما أن المرضى لا يستطيعون زيارة الطبيب البديل إلا إذا حجزوا موعداً لهم قبل الساعة الثامنة.

لم تكن هذه ـ بالطبع ـ نهاية المشاكل التي واجهها المراسل، ولكي تحجز موعداً لليوم التالي فإن على كاتب العيادة أن يقرر ما إذا كانت الحالة طارئة أم لا. مع أن هذا الكاتب بالكاد يكون طبيباً خبيراً. وفور حصول المريض على مكان في صف الانتظار، يبدأ هنالك العذاب، فلربما يكون مصاباً بحمى شديدة، ومع ذلك يتوجب عليه الانتظار ما يزيد على

خمس ساعات في غرفة الانتظار. وإذا ما شخَّص الطبيب حالة خطيرة، فإن أمامه خيارين، إما أن يرسل المريض إلى طبيب متخصص يختاره هو دون أي اعتبار لمكان مكتب هذا الطبيب، وهذا يعني أن على المريض العودة مرة أخرى إلى الكاتب ليحجز موعداً فلا يمكن للمريض أن يزور الطبيب المتخصص مباشرة. وإذا كان المريض مصاباً بداء الربو المزمن، وهو على علم بذلك، فببساطة لا يستطيع أن يحجز موعداً مع طبيبه العادي المتخصص في الأذن والأنف والحنجرة، لأن في ذلك مخالفة للقوانين. وإذا ما شعر الطبيب بأن هناك حاجة ملحَّة لدخول المريض المستشفى، فإنه لا يرسل المريض ببساطة إلى المستشفى لإجراء الفحوصات، بل عليه أن يرسله أولاً إلى المختبر التابع لـ كلاليت، حيث يخضع المريض لفحوصات غير ضرورية مطلقاً. وإذا ما أثبتت نتائج هذه الفحوصات بأنها خطيرة، عندها يرسل المريض إلى المستشفى لإعادة نفس الفحوصات مرة ثانية. لقد وصف البروفسور (شيرو سيرفيديو) هذه العيادات بالإجراءات التي تتم عند الحدود.

إن السياسة هي السبب الوحيد لقيام كلاليت، حيث يوجد عليها ما يزيد على نصف بليون دولار كديون متراكمة، تغطيها الحكومة على مضض. إن كلاليت يتم تمويلها بثلاثة طرق، ثلث يغطى من خلال إعانة حكومية، وثلث يغطى من خلال قروض بنكية ترتبها الحكومة، والثلث الأخير يغطى من الديون المستحقة على الأعضاء. إنه ترتيب منسق لكنه غير عملي.

إن الديون المستحقة على الأعضاء إلى الآن لم تبدأ بتغطية ثلث تكاليف كلاليت، وهكذا فإن القروض ارتكزت على ميزانية كتبت على ورق وأعدت لمدة عامين بعد إتمام عرضها. إن الإعانة الحكومية تحسب في نهاية كل عام بدلاً من بدايته كما هو معروف للجميع. وبالنسبة لصحيفة هاآرتس فإن الحسابات المشبوهة تكون جاهزة، لتمنع الحكومة من معرفة حقيقة طبيعة الكارثة المالية، والتي إذا كشف النقاب عنها، ستعطل الإعانة المالية والقروض المميزة. إن على عامة الشعب أن يدفع، فكل موظف مجبر على أن يدفع ضريبة معينة، توزع على المشروعات الصحية الأربعة التابعة للدولة. ونصيب كلاليت هو

LAU LIBRARY BEIRUT

(٧٠٪) من هذه الضرائب ويوزع الباقي على المشاريع الصحية الأصغر.

هناك اثنتان من المشروعات الصحية تسمح لأعضائها بزيارة الطبيب الخاص وحسب ما يناسبهم، إنها بالتأكيد أكثر إنسانية، وفي السنوات الأخيرة كان باستطاعة أي شخص الفرار من قبضة الهستدروت والانضمام إلى هذه المؤسسة الصحية. في خلال عامي ١٩٨٦/١٩٨٧ ارتفع عدد أعضاء هاتين المؤسستين من (١٧٪) إلى (٢٣٪). إن واقع الإسرائيليين الذين هم ليسوا أعضاء في الاتحاد، ولديهم عدة بدائل للاختيار ترعب كلاليت التي كانت ولا زالت تستنزف الحكومة منذ سنوات عدة بسبب نظرتها المسيطرة على الصحة العامة. في عام ١٩٨٩ قامت المؤسسة الوطنية للتأمين بعمل إحصاء رسمي للكشف عن نسبة الإسرائيليين الذين ينتمون إلى أية مؤسسة صحية. لقد قدمت كلاليت التماساً لمحكمة العدل العليا بدعوى أن نتائج هذا الإحصاء ستكون غير كاملة ومضللة، إلا أن الشعب لم ينخدع بهذا الالتماس، وكان تسرب هذا الخبر بسبب التغيير الحكومي في الخدمات الصحية، فمؤسسة الهستدروت ستخسر (٤,٥) مليون دولار في الشهر من حصتها، إضافة إلى (٥,٢٥) مليون دولار تذهب إلى إحدى المؤسسات الأخرى.

إن كلاليت يائسة في استقطاب الأعضاء إليها، حيث اتخذت عدة إجراءات صارمة لاسترجاعهم، إن المهاجرين الجدد والذين لا زالوا غير مدركين للفظائع التي تنتظرهم، قد سجلوا وبدون علم في مؤسسة كلاليت من قبل الموظفين الذين يعملون داخل وزارة الدمج للهستدروت. لقد أصبحت كلاليت الملجأ المفروض على الكهلة والعاجزين والداخلين إليها كجزء من راتبهم التقاعدي، أما القادرين على الدفع فينضمون إلى المؤسسات الصحية الخاصة حتى لو كان ذلك يعني دفع ما يقرب من (١٥٠) دولار شهرياً لعائلة مكونة من أربعة أفراد، وتدفع المؤسسات الأخرى رواتب أفضل لأطبائها، ولهذا كانت كلاليت تعاني من تسرب خطير في أطبائها، ولكي تعوضهم فإن الهستدروت توفر شققاً سكنية لاجتذاب الأطباء، إن كلاليت تمتلك ألف وحدة سكنية في البلاد والتي يستأجرها غالبية الأطباء، بمثابة رهن عقاري لبيوت يقيمون فيها فعلاً. أما الموظفون من ذوي الرتب العليا فهم في الواقع من أصحاب المناصب السياسية البحتة. إن مدراء العيادات الذين يتقاضون

رواتب جيدة ليسوا بحاجة إلى خلفية طبية، فهم فقط رقعة في حزب العمل. في الواقع إن المدير الحالي الوطني للكلاليت ليس طبيباً.

إن السبب الحقيقي لبقاء كلاليت لا يعود إلى اهتمامها بالصحة العامة للشعب بل إلى اهتمامها الفاشل بصحة أعضاء حزب العمل. ومع انهيار امبراطورية الهستدروت فإن آخر ما بقي من ممتلكاتها والتي تستطيع أن تجتذب به الشعب هو الشبكة الصحية سواء كان ذلك ضد إرادتهم أم لا. وإذا كانت (كلاليت) هي منظمة حزب عمل غير مشهورة فلماذا لا يحطمها الليكود، ويشجع على بناء مؤسسات خاصة للتأمين الصحي؟

إن أحد هذه الأسباب هو كون (٧٥٪) من السكان المرتبطين بمؤسسة صحية واحدة وغير قادرين على الهروب من هذه الشبكة ملزمين بأن يستخدموا إحدى عياداتها، إن هذا الواقع يبقي (كلاليت) مواصلة لعملها بالرغم من تذمر الشعب من وجودها. ومهما كانت إداراتها سيئة، فالحكومة لا تستطيع وقف الدعم المالي لها، ما لم تكن هناك ثورة شعبية عارمة. ولمعرفة (كلاليت) بأن الحكومة ضامنة لها، فإن هذا يعطيها الثقة كي تشتري الممتلكات، كمستشفى خاص كبير في القدس، بالإضافة للأراضي الزراعية والتي ليس بمقدورها شراؤها.

يقول البروفسور (آرثر إدلمان) رئيس الجمعية الطبية الإسرائيلية إن (كلاليت) لا تمثل الضمان الاجتماعي الصحي والذي من أهدافه توفير الرعاية الصحية. إن أولوية قراراتها متأثرة بعوامل خارجية ذات اهتمامات بسياسة وأيديولوجية الهستدروت، مثل هذه المؤثرات السياسية تبعد كلاليت عن الحقيقة. إن حزب العمل يبحث عن أصدقاء له ليدعم نظامه الصحي المتدهور، ولهذا يقدِّم العضوية وباشتراك منخفض لعدد من الأحزاب الدينية في مؤسستها.

إن سوء توصية عام ١٩٧٧ الحكومية للتخلص من (كلاليت) قد اصطدمت بالحزب الديني الوطني، وذلك لوجود (١٥) ألف من أعضائه في المؤسسة، وفي عام ١٩٩٠ أوصت لجنة حكومية بفصل الهستدروت عن كلاليت وذلك على غرار نظام التأمين الصحي في

بريطانيا، وبهـذا يتم حرمـان كلاليت من مواردهـا المـالية، ولكن الهستـدروت رفضت مقترحات هذه اللجنة، نظراً لأن الحكومة هي الممثلة لهم، وقد قالها الدكتور (سوهار) بصراحة أنه ليس هناك أي أمل في تطبيقها، وأنها لن تمر على الكنيست (البرلمان).

لقـدْ نجم عن إضفـاء الصفـة السياسية على كلاليت انتقـال الأطباء إلى مؤسسات صغـرى، وهـذا يعني أن انتقـال المريض الذي يعاني من مرض نادر مع وجود الطبيب المختص والذي يعمل في مؤسسة أخرى هو أمر لا يستطيع الحصول معه على استشارة طبية أو أيِّ تعويض.

● الرعاية في المستشفيات الإسرائيلية:

تتحكم كلاليت بـ (٣٠٪) من مستشفيات الـدولـة ونحو (٤٠٪) من أسِرَّتها، ويتبع الباقي للدولة، إن المنافسة بين هاتين البيروقراطيتين أدت إلى إضرابات مستمرة وعقوبات وإفلاس وفساد وقلق.

دعنا نبدأ بالإضرابات؛ عندما يحصل رؤساء الأقسام على أية زيادة فإن العمال في المستشفيات الحكـومية يطالبـون بالمسـاواة، وتكـون النتيجـة الفوضى والبلبلة في هذا الميدان، إن بذور عدم الـرضى هذه قد غُرست منـذ مدة طويلة، إن الأطباء في معظم مسشفيات إسرائيل يحصلون على نفس الراتب الذي يقرر حسب الأقدمية وليست الخبرة، وهكذا فإن جرَّاح القلب وطبيب الأطفال كلاهما يحصلان على الراتب نفسه، والذي ربما يكـون منخفضاً وهو يعادل خمسة دولارات في الساعة، وللتأكيد على هذه النقطة، فإن طبيب القلب الإسـرائيلي غالبـاً ما يحصـل على راتب أقل مما يأخذه مراسل شاب في نيويورك، والبالغ نحو (٩٠٠) دولار في الشهر. ولكن حتى هذه الرواتب القليلة لا تستطيع أن تحـل مشكلة الـديون، لدرجة أنه أدى إلى تخفيض انتاجيتهم وبلا هوادة، لقد حُرم الأطباء والممرضون من العمل فترة ثانية من الممكن أن يوفر لهم راتباً إضافياً، ولذلك (وهذه الحقيقة يقسم عليها أي فرد في إسرائيل) تغلق جميع مختبرات الأشعة والتحاليل الدقيقة والأجهزة الفوق صوتية والتصوير الطبقي الإشعاعي وغير ذلك في المستشفيات الإسرائيلية بعد الظهر.

إن البلايين الممثلة في هذه الأجهزة تبقى دون استخدام، لأن الحكومة والهستدروت لا يريدون تشغيلها، كي لا يدفعوا رواتب إضافية للعاملين بالمستشفى. إحدى هذه النتائج الواضحة أن المرضى يمكثون أطول فترة ممكنة من انتظار نتائج هذه الاختبارات، ولكن ذلك الأمر سيان عند الحكومة، بسبب أن المستشفيات تحصل على المبالغ المدفوعة من قبل مرضيّ الأسرّة. وليس مهماً أن يكون أحدهم لديه التهاب في اللوزتين والآخر لديه فقر في الدم، فعلاجهما يكلف نفس الثمن. إن الأطباء والعاملين في المستشفى غير سعداء بأوضـاعهم هذه وأن تذمرهم غالباً ما ينقلب إلى ثورة للمطالبة بحقوقهم، لقد ضاع في الإضطرابات الأخيرة أكثر من (١٢٪) من أيام عمل كانت في القطاع الطبي، وهذا يعني أن الكثير من المرضى تركوا بغير علاج.

وفي آذار ١٩٨٣ خرج نحـو (٨٥٠٠) طبيب في إضـراب. طافـوا خلالـه جميع المستشفيات مطالبين بزيادة في الرواتب قدرها (٢٠٠٪) وهي زيادة غير مفهومة، حيث بلغ معدل الراتب الأساسي وقتها (٤٣٥) دولار في الشهر. وعلى الرغم من كون الهستدروت اتحاداً عمالياً، فقد عارض أطباءه معتقداً بأن المطالبة بهذه الزيادة مثال سيء لغيرهم من الموظفين. لقد وافقت الحكومة على زيادة (١٥٠٪) للأطباء المهضومة حقوقهم، ولكنها لم توافق على نفس العـرض لكبار الموظفين. ولهذا رفض كبار الأطباء العرض المقدَّم لصغار الأطباء والذين بدورهم أُجبروا على مواصلة الإضراب.

لقد استمرت المستشفيات، ولمدة شهرين، يديرها عدد قليل من الموظفين، الأمر الذي ألغيت معه جميع العمليات باستثناء تلك التي لها علاقة بالحياة أو الموت، وبمغادرة عدد كبير من الأطباء فقد بقي وراءهم جهاز وظيفي ضعيف يشرف على الحالات الطارئة. وعندما فشل هذا الإضراب جربوا استراتيجية جديدة، لقد قام الأطباء بإضراب جماعي عن الطعـام، وبمـا أن المستشفيات كانت شبه خالية من المرضى، فقد أصبح الأطباء هم أنفسهم المصابين بسوء التغذية، كانت القصص عن معاناة الشعب حافلة، وكان المرضى الذين ينتظرون العمليات الجراحية قد أعيدوا إلى منازلهم، كما اختفت تقارير عدد منهم للأبـد، وأرسـل الآخرون لإعادة التحاليل ثانية، وهكذا انتهت المشاكل بعد الإضراب

والذي استمر نحو (١١٨) يوماً قبل أن يعود الأطباء إلى أعمالهم، لم يساند البروفسور (زفي بنتـوتز) في مستشفى قبلان في (روحوبوت) هذا الإضراب، معللاً أن الأطباء قد فقدوا ضمـائرهم الحية بهجرهم المستشفيات، وبالرغم من حظهم التعس، فقد تحدى أطباء إسرائيل أخلاقيات مهنة الطب ممهدين السبل لخرق السلوك الإنساني . .

في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٨٦ بدأت الممرضات في إسرائيل بإضراب عام مرة أخـرى، وكـانت مطالبهن رفع الأجور، وعندما رُفضت مطالبهن قمن بالإضراب عن الطعام ثانية. وعلى النقيض من الأطباء، لم تحظ الممرضات بأي عطف من الجمهور لأنهن قمن بإضراب جماعي، دون أن يتركن أية ممرضة ترعى شؤون المرضى، لقد أمرت الحكومة جنودها بتولي الأمر وقد انضم إليهم متطوعون من المواطنين وعدد من المراسلين وقد أُلغيت العمليات الجراحية، ولم تكن أجهزة إنقاذ الحياة أيضاً متوفرة.

وعلى القارىء أن يتصور مستشفى بدون ممرضات ليدرك استحالة الوضع القائم فيها. وإذا استثنينا حالات الحياة والموت، فإن جميع الحالات الأخرى أُعيدت إلى البيوت، لتخفف الضغط عن المستشفيات. وهكذا تحولت تلك المستشفيات إلى بيوت للمجانين، حياتهم فيها مهددة بالخطر، لقد أخفقت الممرضات في تحقيق مطالبهن الرئيسية، ولكنهن نجحن في إظهار وجهة نظر واحدة، بأنهن ـ في غالب الأحيان ـ أكثر فاعلية من الأطباء في المحافظة على المستشفى، ومع ذلك بقيت مجموعة من العاملين الذين لم ينالوا حقهم في التقدير ليبينوا نفس وجهة النظر هذه.

إن عام ١٩٨٧ هو العام الذي قام موظفو المستشفى فيه بإضرابهم، تاركين وراءهم طعاماً غير مطبوخ، وأوعية بول غير مفرغة، وملابس غير نظيفة، وأعمال كتابية غير مطبوعة. لقد عانى المـرضى بشدة هذه المرّة، فقد اختفت حاجاتهم الضرورية مثل الطعام والأغطية النظيفة، وعرض التلفزيون ولمدة أسبوع صوراً مرعبة لأطفال ممددين على ملابس كتانية متسخة، ولشيوخ مرضى حُرموا من الدواء وحتى الماء، وصوراً لمتطوعين منهكين يحاولون السيطرة على الفوضى القائمة. لقد قام هذا الإضراب لسبب معهود، ألا وهو أن موظفي (كلاليت) حصلوا على زيادة في الأجور بينما لم يحصل موظفو الحكومة على مثلها.

وفي عام ١٩٨٨ قام أطبـاء المستشفيات الحكـومية بإضرابهم بعد أن سمح لأطباء (كـلاليت) بالعمـل لفترة ثانية ليحصلوا على أجر إضافي، في النهاية وتحت ضغط من الحكـومة ألغت (كلاليت) دوام الفترة الثانية، والنتيجة أن أطباء الحكومة لم يكسبوا أي شيء، وخسر الشعب نحو ثماني ساعات من الرعاية الصحية كل يوم، كذلك لم يحصل أطباء كلاليت أيضاً على أية ميزة فيها زيادة عن أطباء الحكومة على الأقل.

كان الإضراب الذي قامت به المستشفيات الخاصة مع المرضى المزمنين سنة ١٩٨٥ هو الأسوأ من بين جميع الإضرابات، فبعد أن أوقفت الحكومة دعمها لهذه المؤسسات، نقلوا من أسرّتهم بدون رضاهم، وأودعوا على أدراج المستشفيات الحكومية، وبهذه وصلت الإنسانية أدنى درجاتها في إسرائيل. لقد سخر الطب الإسرائيلي ـ مفخرة الشعب ـ من كل المعايير الإنسانية في مستشفيات إسرائيل.

• الطب في السوق السوداء:

نظراً للحظر المفروض على العمل الإضافي، كان على المرضى الانتظار لمدة طويلة لإجـراء عملياتهم الجـراحية، لقـد أوجـد إضراب سنة ١٩٨٣ شعوراً مريراً بين جراحي المستشفيات يفوق العمل الإجرامي. وإزاء شعورهم بعدم التعويض عن أعمالهم فقد قرر القلة من الجراحين أصحاب الرتب العالية أن بإمكان المريض أن يتخطى قائمة الانتظار الطويلة، وتجري له العملية بدون تأخير إذا دفع المريض رشوة سخية للطبيب في الخفاء. وإذا ما قُبض على أحـد الأطبـاء وهـو يطلب الرشوة فإنه يقاضي بتهمة الاحتيال، وعدم التوضيح عن مصدر دخله. ولكن بما أن هذه الرشوة تقلل من المطالبة بزيادة المعاشات فإن أخذها غالباً ما يُغض النظر عنه. لقد ذهب رئيس قسم جراحة الأعصاب في مستشفى كبير إلى أبعد الحدود في تعامله، عندما رفضت عائلة أحد النساء دفع رشوة للجرّاح الذي قام بدوره بتأخير إجراء العملية مدة كافية لتسبب للمريضة شللاً مزمناً.

لقد حقق المدعي العام مع الدكتور (ياشيل هلبرون)، واكتشف أن مقدار الرشوات التي طلبها قد تجاوزت جملة معدل الرشوات السابقة، والتي وصل بعضها إلى (٥٠٠٠)

دولار. وفي عام ١٩٨٩ سافر الطبيب (هلبرون) إلى الولايات المتحدة، رافضاً العودة إلى إسرائيل للمحاكمة، ولقد قُبض عليه في ولاية متشجان بانتظار تسليمه إلى إسرائيل. وفي السجن أخبر المراسلين أنهم عملوا منه كبش فداء عن كل الأعمال غير القانونية التي تحدثِ في المستشفيات الإسرائيلية.

• هل يقبل الفساد؟

وفقاً لتقرير حديث قام به مراقب حكومي فإن على المرضى الانتظار عدة شهور لإجراء عمليات غير ضرورية، ينجم عنها تلف يصعب شفاؤه، وقد يموت الكثير منهم قبل إجراء العملية، لقد أشعر نفس التقرير أن وزارة الصحة لم تصدر مذكرة حول الفحوصات الإشعاعية، وهو عمل مستحسن، لأن المعدات كانت لا تعمل بشكل جيد لأن بعضها كان يتسرب منه إشعاعات كثيرة، وفي غضون ذلك، بينما كان وزير المالية (إسحق موداعي) يخفض ميزانية وزير الصحة الجديد (إيهود أولمر) والذي قام بدوره بإعلام الجامعات أن تقوم بتدريب أعداد أقل من الأطباء، بحجة أن الدولة لا تستطيع أن تتحمل نفقات العدد الكبير، وأعلن أيضاً أن غالبية الأطباء المهاجرين معظمهم من الاتحاد السوفييتي لن يسمح لهم بالعمل في إسرائيل خوفا من التسبب في فقدان دخل الأطباء الإسرائيليين المعتمدين من الحكومة، والذين ليسوا بالضرورة أطباء موهوبين.

لخص البروفسور (يارون إزراحي)، وهو عالم في الجامعة العبرية، الوضع على النحو التالي: في القطاع الصحي ليس فقط الأبحاث هي التي تهبط، ولكن الخدمات الصحية هي أيضاً سيئة للغاية، وعلم منهج التشخيص ليس بالجيد أيضاً.

لقد تراجعت سمعة العِلْم في إسرائيل على المستوى الدولي. إن هذا التقييم يعد خبراً مبهراً، إذا ما قورن بحقيقة الحالة الصحية العامة لإسرائيل.

الفصل العاشر

التعقيم الصحي، النظافة الجسدية، التلوث، الصحة

إن فشل الحكومة في مجالات عدة وما صحبها من فوضى في الخدمات الصحية يكلف الإسرائيليون صحتهم، تُبيِّن التقارير الحديثة أنّ المواطنين الذين يأكلون طعامهم يتناولون جرعات كبيرة من المواد الكيماوية والميكروبات، فالبعض قد مات بالفعل، والآخرون مقدَّر لهم أن يلحقوا بهم إذا ما استمروا في طلب التغذية من الشراب والطعام الإسرائيلي.

• الأكل في الخارج:

منذ عقد مضى قاد الدكتور (إلان ريشيف) من سلطة الصحة في القدس تحقيقاً عن مطاعم المدينة، فوجد أن أعداداً من الجراثيم تحويها كل من الأطباق وأواني الطبخ، وغالبية المطاعم الصغيرة والرديئة تقدم جميعها جملة من القاذورات التي تجعل من الزبون مريضاً. يعتبر هذا الطبيب في الوقت الحاضر أكثر الرجال إحباطاً، إذ لم تتخذ أية إجراءات بعد نشر تقريره، ويقول بأن الجهات المسؤولة لم تُقاضِ هذه المطاعم الرديئة، والتي استمرت تعمل بنفس الأسلوب غير الصحي، لقد استقال (د. ريشيف) من منصبه بكل اشمئزاز، وبعد تقريره هذا لم يتم عمل أي إحصاء رسمي عن التلوث في إسرائيل.

لقد روعت (ألما آفني) المديرة السابقة لوزارة الصحة من هذا الوضع، ومن اللامبالاة غير المقبولة من الشعب الإسرائيلي والذي هو على استعداد ليأكل من أي مطعم، حتى لو كانت المغاسل فيه والطاولات قد مسحت بخرق قذرة وبالية وذات روائح نتنة: وهي تعتقد

بأن على الحكومة أن تحافظ على المستوى الصحي في المطاعم الشعبية. إن تغييراً كاملاً في البيروقراطية فقط هو الوحيد الذي سيحمي الإسرائيليين من حالة عدم الرضى هذه، إن لكل مدينة أو بلدة مجالس للاجتماعات ومكاتب صحية محلية لها الحق بإعطاء أو إلغاء الرخص لهذه المطاعم، إن مهمة هذه المجالس هي إرسال مفتشين لمراقبة الأوضاع الصحية، لكنهم لا يستطيعون اتخاذ أي إجراء إلا إذا بُلِّغ عن وجود تسمم حقيقي وذلك وفقاً للقانون الإسرائيلي الذي يحمي المطاعم من الإغلاق قبل المحاكمة. إن مهمة المفتشين هي أن يجدوا الدليل الصحي لاتهام هذه المطاعم، ولكن الكثير منهم غير مؤهلين لإجراء الفحص الطبي والتصرف وفقه.

إن إعداد مسودة القانون يتطلب على الأقل بيولوجياً واحداً متدرباً يتم توظيفه في مكاتب الصحة المحلية ليكون جامعاً لغبار التلوث في وزارة الصحة. لقد عين عدد من المفتشين السياسيين كي يمرروا هذا القانون. لقد أضافت (أفني) القول بأننا تدربنا كي نكون محترفين، بينما المفتشون ليسوا كذلك، وبدورهم يرفضون التعاون معنا، ومن الواضح أن على المفتشين أن يكونوا تابعين للسلطة القضائية، ولكن ذلك قد يعني وجود أناس غير مؤهلين لديهم وساطة سياسية، لذلك تسمح الحكومة بتسمم الشعب دون أية حماية.

إن النظام الشرعي وارتفاع النفقات يحول دون إجراء الإحصاءات المستمرة عن الميكروبات، إن الشهادة الحية في المحاكم الإسرائيلية لها أهمية تفوق النتائج المخبرية. لقد قُدم تقرير واحد ارتكز على إحصاء للميكروبات في العقد الماضي، إلا أنه لم تنشر نتائجه للشعب، لقد كان الفضل لهذه الدراسة في نشر النتائج من قبل وسائل الإعلام مع وافر الشكر والامتنان.

تم اختبار (٣٥) مؤسسة غذائية في (ناتانيا)، وقد تبين أن عشرة منها فقط نظيفة وصحية. وفي ثمان من هذه المؤسسات احتوت كل ملعقة طعام فيها على ما يزيد عن مليون جرثومة، وهذا خطر حقيقي على حياة المتناولين للطعام.

إن (١٧٪) من هذه المطاعم كانت ذات مستوى عالمي حديث، والنصف الآخر كان من المطاعم المقبولة، بينما الثلث منها كان دون المستوى. أما بالنسبة لمحلات الكفتيريا ذات الخدمات السريعة فلم تكن وفق المستوى المطلوب، وكانت نحو (٢٠٪) منها غير ملائمة للمعاملة الإنسانية.

تعتبر الفنادق أسلم الأماكن لتناول الغذاء، كان (٥٥٪) منها في حالة جيدة، ونحو (٤٥٪) في عداد المقبولة، ووفقاً لتقرير أعدّه (موشيه دروري) تبين أن معدل التسمم في المطاعم الإسرائيلية يتراوح نسبته من (١٠ ـ ١٥٪) بينما يتراوح هذا المعدل في أوروبا الشمالية بين (٠,٠٢٪ إلى ٠,٠٥٪). ذلك يعني أن لدينا هنا مستوى يمكن مقارنته مع كثير من البلدان الإفريقية الفقيرة والقذرة. كم من القطع الصلبة وجدت في مرطبان للمخلل أو فأر في زجاجة مرطبات؟ لقد كانت هذه أسوأ خرق للناحية الصحية تم اكتشافها من قبل وزارة الصحة خاصة في الأطعمة المحفوظة لعام ١٩٩٠. إن أكبر غرامة قامت بدفعها الشركات بلغت (٢٥٠٠) دولار، إلا أنه على الأقل قد أدينت هذه الجرائم. لقد أهملت وزارة العدل في شمال إسرائيل نحو (٩٠٪) من الحالات المشابهة التي قدمت إليها من قبل وزارة الصحة بسبب عدم الاهتمام من ناحية ولمرور وقت طويل عليها من ناحية أخرى.

● الموت باستخدام المبيدات:

يقوم المزارعون في إسرائيل برش المبيدات بإهمال، وبنظرة يغلب عليها الربح المادي، وذلك لعلمهم بأن هناك فقط ثلاثة من مفتشي الحكومة. وإذا ما قبض على أحدهم، فليس بمقدور هذا المفتش تنفيذ العقوبة مهما كان خرق القانون كبيراً، إن فقدان السيطرة قد أدى إلى استخدام الرش بطريقة غير معقولة. فالمزارعون الإسرائيليون يستخدمون من المبيدات لرش الفدان الواحد ما يفوق (٢٥٠) مرة ما يستخدمه المزارعون في ولاية كاليفورنيا.

إن الإسرائيليين الذين يعيشون في المناطق الريفية هم أول المتأثرين بهذه المبيدات الحشرية. عالج الدكتور (ديفيد رابنر) من مستشفى (ايميك) في شمال مدينة العفولة مئات

الضحايا من التسمم بالمبيدات الحشرية. وادعى بأن مكونات المبيدات الحشرية هي نفس مكونات غاز الأعصاب، والأعراض الناتجة عنها تتضمن الصداع الحاد وفقدان الذاكرة والاستفراغ والأرق. إن الاستخدام المفرط للمبيدات الحشرية كوسيلة رخيصة لزيادة المحاصيل قد زاد منها نقص القوانين التي تضبط استخدامها. تقع بعض المسؤولية على وزارات الزراعة والصحة والبيئة في السيطرة على استخدام المبيدات هذه، ولكن لا توجد لدى أي منها السيطرة الكاملة. لقد أجرت كل وزارة على حدة اختبارات حول تأثير سوء استخدام المبيدات، إلا أن التنافس بينها لم يُساعد على نشر النتائج. ولو جئنا إلى الواقع فإنه لا يوجد أحد في هذه الوزارات له الحق في السيطرة الكاملة على هذه المبيدات، وبالمثل فليس هناك أي جهة رسمية تشرف على استخدام المجاري الصحية كسماد، ومع قلة المياه فإن هذا الأسلوب أصبح واسع الانتشار، مما أدى إلى انتشار وباء الكوليرا في المناطق الحدودية.

إن جميع المبيدات وفضلات المجاري يجب أن تزول عند تصدير الفواكه والخضار إلى أوروبا وإلا سيكون الإنتاج مرفوضاً، لذلك يتم المواظبة على إزالة مثل هذه السموم وفحص الإنتاج باستمرار قبل تصديره للأسواق الغربية، وإذا اكتشفت إحدى الشحنات بأنها أقل من المستوى المطلوب، فإنها تعاد إلى إسرائيل حيث تباع في السوق المحلية، وطبقاً لما يقوله (يوري جولنر) المتفش المسؤول عن الإنتاج الحكومي فإن المفتّشين المسؤولين عن فحص الفاكهة والخضار للسوق الإسرائيلية قد سرّحوا من عملهم عام ١٩٩١ بسبب تخفيض الميزانية، وهذا يعني أنه لا يوجد أحد لفحص الإنتاج الإسرائيلي للكشف عن المواد السامة.

لقد أكدت (نزهاث كاتزاف) والعضو في هيئة البيئة للهستدروت هذا الواقع المخيف، بقولها: ولأنه لا يفحص إنتاجنا أحد، فإن كل واحد في إسرائيل لا يعلم إذا ما كان الطعام الذي يتناوله قد يُفضي إلى أمراض خبيثة أم لا.

إن كل ما هو غير ملائم للذوق الأوروبي يتم عرضه في الأسواق والمحلات التجارية الإسرائيلية دون أي اعتبار للنتائج الصحية.

وأشار الدكتور (جيري وستون) وهو عالم حكومي سابق وناقم على الوضع القائم، إلى أن عملية الرش يشرف عليها مزارعون من وزارة الصحة يتركز اهتمامهم على تحقيق الأرباح فقط، على عكس الأطباء والذين ينصب اهتمامهم على الصحة. إن إسرائيل رائدة العالم في السرطان وذلك بسبب ما تأكله من الطعام.

● ندرة المياه الصالحة للشرب:

إن المياه في إسرائيل ليست نادرة بالضرورة، إلا أن الحكومة جعلتها كذلك، لقد حظيت إسرائيل بثلاثة مصادر كبيرة للمياه، هي: بحر الجليل (طبريا)، والصخور الساحلية الحاوية للماء (وهي بمثابة مخزون ضخم تحت سطح الأرض، وتتبع شواطىء البحر المتوسط)، ثم الجبل الصخري المائي (والذي يتواجد أسفل الصخور الجيرية للتلال اليهودية والحاوية لأنقى مياه الدولة). إن الاستخدام المنظم لهذه المصادر الثلاثة مضافاً إليها الأمطار الشتوية جميعها قادرة على تزويد إسرائيل بالمياه اللازمة لحاجة السكان، إلا أن الاستغلال غير المنظم لهذه المصادر الثلاثة جعلها غير كافية، وأُسيء استعمالها من قبل مفوض عضو لجنة المياه غير المؤهل (إسحق يوشع) والذي أجبر على التخلي عن منصبه بعد عقد من تعمد الأذى والخداع. ولولا تهديد وزير الزراعة (إيتان) بالانفصال عن الإئتلاف لبقي (يوشع) مستمراً في منصبه إلى أن يتحول بحر طبريا إلى بحر مالح. يقول الصحفي الإسرائيلي (مناحم رانات): إن أية دولة عادية كانت ستطرد (يوشع) منذ فترة طويلة، لأنه لم يدرس علم المياه والبيئة أو الجغرافيا أو أي علم له علاقة بالمياه. إن مؤسسة المياه الإسرائيلية (ميكوريت) قد أوصت بكمية المياه التي من الممكن ضخها كل سنة دون خطوره، معتمدة على الدراسات العلمية في الفترة الواقعة بين ١٩٨٧ - ١٩٨٩، وقد وافق (يوشع) على ضخ حصة من المياه تتراوح من (٨ - ١٤٪)، وكانت زائدة عن خط الأمان الذي اقترحه الخبراء - وكل ذلك حدث في سنوات الجفاف.

إن الضخ المتزايد من الصخور المائية الساحلية ستسمح بتدفق مياه البحر لتطغى على المياه النقية، وأصبحت الآبار مالحة وغير صالحة للشرب حديثاً، وهذا ما يحدث الآن لبحيرة طبريا، والتي هي جزء من وادي الأردن، وتنبع من مرتفعات الجولان نحو الرقعة

المالحة في البحر الميت. إن العامل الرئيسي لجفاف البحر الميت هو كونه محاطاً بالآبار المالحة. ولأن هذا المسطح المائي يقع عملياً في منطقة غير ممطرة وذات معدل عالٍ من التبخر، فإن المياه العذبة لن يكون بمقدورها أن تتخطى التسييل الباطني من الآبار المالحة. إن بحيرة طبريا هي بدورها محاطة بآبار مالحة، ولكنها تحظى بأمطار وفيرة، كما أنها تتغذى بمياه الثلوج والجداول من مرتفعات الجولان، ومع ذلك إذا ما استمر الضخ منها بكميات كبيرة، فإنها ستغمر بالمياه المالحة.

إن البحر الميت هو أخفض بقاع العالم، ويبلغ مستواه (١٢٧٠) قدم تحت سطح البحر، ولكن بحيرة طبريا لا تزال منخفضة عن وادي الموت. إن خطأ أحمر قد تم وضعه عند منسوب (٢١٣) قدم تحت مستوى سطح البحر، وإن البحيرة لا تستطيع الانخفاض تحت هذا المنسوب وإلا فإنها ستصبح مالحة، وبصورة غير عادية. ويبدو أن (يوشع) قد تجاهل كل التحذيرات من الوقوع تحت خط الخطر، وقام بضخ مياه البحيرة حتى عدة بوصات فقط.

يقول الدكتور (يوسف أميملش): إذا ما انخفضنا إلى نصف متر تحت الخط الأحمر، فإن البحيرة ستصبح مالحة، لقد سمح (يوشع) بحدوث هذه الكارثة، وسوف نفقد هذه البحيرة لأجيال عدة. ومع حلول ربيع عام ١٩٩١ ارتفعت ملوحة البحيرة عن معدلها الطبيعي من (٢١٠ مللغرام لكل لتر) إلى (٢٤٠ مللغرام لكل لتر)، وبذلك يتوقع الكارثة، لأن هناك تجاوزاً في الخط الأحمر سيكون مع نهاية هذا الصيف. إن بحيرة طبريا قد قضي عليها، ليس بسبب الزيادة في الضخ فقط ولكن أيضاً بسبب الكميات الهائلة من السماد غير المحددة، ومن المجاري والمبيدات والتي تتدفق من خلال الجداول العديدة التي تغذيها.

في حزيران ١٩٩١ هُدِّد مختبر طبريا لِعلْمِ المياه العذبة والذي يراقب وضع البحيرة بالإغلاق، وذلك لأن هيئة المياه قد أوقفت عنه الدعم المالي، ومع جفاف البحيرة أمام أعينهم، عمل العلماء لمدة شهرين وبدون أجر. وكعالم قال الدكتور (يوفال كوهين): إن هذه البحيرة ذات أولوية وطنية، ولأننا مسؤولون فعلينا الاستمرار في المراقبة وضبط حالة البحيرة. إن إسرائيل غنية بأناس مسؤولين مثل الدكتور (كوهين) والذين يحبون بلدهم

AUB LIBRARY

ويعملون لمصلحته، وهو ضحية حكومة فاسدة وقاسية، إن الوقوف أمام من هم في السلطة دون أن تدفع الثمن هو أشبه بالمستحيل، وبدون المراقبة العلمية فإن بحر الجليل (طبريا) سيموت قبل أن يستيقظ الشعب لينقذه.

• انظر التسرب الكبير إلى مياهنا في العقد الماضي:

لم تتلق المياه في الصخور الساحلية علاجا أفضل مما تلقاه بحر الجليل، إن لدى إسرائيل موضعاً واحداً فقط للنفايات السامة، ويقع في صحراء النقب التي تبعد (١٧٠) كيلومتر عن تل أبيب، ولكي يتجنبوا مشقة السفر لمسافات بعيدة قام أصحاب المصانع بإلقاء النفايات على الساحل وبصورة غير قانونية، دون أن يعلم أي أحد بمواقع هذه النفايات، ولهذا لم يقم أحد بتنظيفها، لكن استطاعت عالمة واحدة وهي الدكتورة (ليه مشكات) مستخدمة رأس المال من ألمانيا أن تجري تحقيقاً شاملاً عن وضع هذه الصخور المائية، وقد اكتشفت أن أسفل سطح التربة للحقول التي تروي بمياه المجاري قد وصل فيها التلوث نحو (٣٠٠٠) مرة زيادة عن المستوى المسموح به. وفي بئر واحدة للشرب يستخدمها (الموشاف) عثرت على مبيدات حشرية ونفايات صناعية ومذيبات الكلور العضوية، وعلى الفور أغلقت هذه البئر. لكن المناطق الأخرى لم تحظ بذلك. ونظراً لأن مادة الكلورين تضاف إلى مياه الشرب في تل أبيب فإن تسربها إلى الباطن يؤدي إلى تفاعل مع الملوثات الأخرى، لينجم عن ذلك مركب خطير وكريه يُضخ من الباطن فتزود به مياه الشرب، والتي تغذي أكبر المدن في إسرائيل.

إن مجمع النفايات الضخم البالغ ارتفاعه (٦٠) متراً، والواقع على الطريق بين مطار بن غوريون وتل أبيب يرحب بالسياح الأجانب. يكمن هذا الجبل الصغير فوق حفرة غير محدودة وعلى الصخور الساحلية، وتضخ مياه الشرب من الآبار القريبة منه. ووفقاً لتقرير المراقب الحكومي لعام ١٩٩٠، فإن ضمن (٥٤٤) بئراً من الآبار التي تم حفرها، وُجِد (٢١١) بئراً ملوثة وبنسبة عالية، ومع ذلك لم تُنَقَّ هذه المياه من الميكروبات والمواد الكيماوية، لقد عولجت المياه في إسرائيل مرة واحدة فقط خلال وجودها في الأنابيب، كما أوصت لجنة المراقبة بتوقيف الحفر في مناطق ملوثة، ولكن ذلك قوبل بالإهمال، كما

BEIRUT

أوصت أيضاً بتقطير المياه على مستوى الدولة وذلك لإزالة معظم البكتيريا ولكن بلا فائدة، ومنذ ذلك الحين انتشرت الأمراض الأميبية، واكتشف منها نحو (٣٠٪) في طلاب المدارس في القدس. وجاء في تقرير المراسلة بأن مستوى أكسيد النيترون في المياه الجوفية بلغ ضعف المسموح به تقريباً على المستوى العالمي. إن ارتفاع تكلفة حفر آبار جديدة جعل الحكومة ترفض إزالة هذه الآبار المستخدمة والملوثة. إن مياه الزجاجات الصحية (وهي البديل فقط للذين يستطيعون الحصول عليها) لا تعطي الحل الكامل في إسرائيل.

وفي مسح حديث أظهر بأن الإنتاج المحلي ليس بأفضل حالاً من مياه الشرب. كما تم أيضاً فحص مياه الشرب لبحيرة طبريا (الجليل) حيث انتشرت هنالك الديزنطاريا في عام ١٩٩٠. وتبين أن الديزنطاريا ليست فقط من المياه الكامنة الموجودة في الجداول الملوثة، ولكنها أيضاً من الأماكن التي ينقصها التدريب السليم على استخدام مادة الكلور. وفي عدة قرى واقعة في الجليل يشرب الناس مياه المجاري الملوثة.

● سائل الموت:

لقد انهار جزءٌ كبيرٌ من نظام المجاري أو المصارف في إسرائيل والذي بني معظمها بين أعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠، وهذا يعني بأن أنابيب المجاري الصحية ترشح على أنابيب مياه الشرب، أو أنها ترشح مباشرة إلى المياه الجوفية.

لقد عانى كثيراً أولئك المقيمون في كريات شمونه، وهي بلدة على الحدود اللبنانية، فقد لاحظوا أن مياه الشرب داكنة في إحدى الأيام، وقد مرض نتيجة ذلك العشرات منهم، فقد كانت تتدفق مياه المجاري الصحية من حنفيات مياه الشرب.

وفي حيفا عام ١٩٨٥ حدث ما هو أكثر خطورة، إذ تسمم نحو (٨٠٠٠) شخص عندما تسربت مياه المجاري الصحية إلى مياه الشرب، وقد أصيب (٩٥) شخصاً بالتيفوئيد، وكانت حالات الوفاة واحدة، لقد كانت أسوأ كارثة مياه مرت على العالم الغربي طيلة عشرين عاماً، وفي آذار ١٩٨٩ أصيب أكثر من (١٢٠٠) شخص في مدينة حيفا بالبلهارسيا

LAU LIBRARY

والديزنطاريا نتيجة شربهم للمياه المختلطة بالبراز.

وفي صيف ١٩٩٠ كان على جملة السكان في إقليم الساحل الجنوبي بما فيها تل أبيب أن يغلوا المياه أو أن يواجهوا نفس المصير الذي أصاب سكان حيفا. هذا ويشعر العديد من الإسرائيليين بالمرض معظم الوقت، لقد سجلت حالات حمى خفيفة لعدد من القادمين الجدد، إضافة إلى تلبكات في المعدة، والتي لا علاج لها إلا بالسفر خارج إسرائيل ولا عجب في ذلك.

يشير تقرير وزارة الصحة بأن فرص إصابة الإسرائيليين بأمراض التلوث الصحي تفوق (١٨) مرة عما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني بأن الإسرائيليين يمرضون (١٨) مرة أكثر من الأمريكان، ومرض البعض منهم يكون شديداً.

في صيف ١٩٨٨ عانى الإسرائيليون من وباء الشلل، فقد أصيب نحو عشرين شخصاً بهذا المرض من قرية الخضيرة ومدينة الرملة، وفي هذا المناخ الرهيب تم فحص نحو (٧٤) موقعاً لمياه المجاري، وقد عثر على فيروس الشلل في سبعة وعشرين منها. والسبب في أن غالبية الضحايا هم من سكان الخضيرة والرملة هو صدور القرار الخاص بنظام تطعيم جديد لعام ١٩٨٢، أقل تكلفة من النظام القديم، وقد نجح في السابق دمج لقاحين من (سولك وسابين) ضد شلل الأطفال هذا، ولكن تلك البلدتين قد وقع عليها الاختيار من قبل وزارة الصحة كمواقع تجريبية للقاح (سابين) وحده فقط.

إن عالمة الصحة البيولوجية (د. راشيل فشمان) والتي درست هذا الوباء انتقدت بشدة القرار الخاص بتبديل أنظمة التطعيم. لقد أوقفت منظمة العالمية انتشار وباء الشلل في قطاع غزة بفضل التطعيم الثنائي. لم يكن هناك حاجة لأن نعرّض حياة الإسرائيليين إلى الخطر من خلال تبديل الخطة من طرف غير مناسب.

قامت إحدى الشركات البلجيكية بإقناع السلطات في إسرائيل باستخدام لقاح كان قد نجح في أوروبا الشمالية، لكن بإمكان أي عالم أن يتفهم بنفسه أن الرعاية الصحية الرديئة في إسرائيل ستجهض هذا النظام وبطريقة ما، ولم تفهم وزارة الصحة ذلك بوضوح.

BEIRUT

في عام ١٩٨٩ نقل نحو (٢٤) طفلاً إلى المستشفى في شمال مدينة نهاريا وهم يعانون من القيء والصداع والرؤية غير الواضحة، لقد كان ذلك مقدمة لوباء (السحايا) والذي استمر ستة أشهر توفي خلاله ستة من الأطفال.

تقول الدكتورة (راشيل فشمان) من كلية حيفا التقنية في مقال لها: «إن إسرائيل تتصدر العالم الغربي في أمراض المعدة، وهي حقيقة غامضة لم يُشر إليها في الكتيبات السياحية». هذا ولم يحاول أي مسؤول حكومي أن يكشف عن تسرب مياه المجاري الصحية إلى مياه الشرب. وكما قال الدكتور (يوشزكال زاكي) الرئيس السابق لسلطة المياه: «إن السلطات لن تحاول أن تتفهم النوعية الرديئة لمياه الشرب حتى يموت الناس بالجملة». لقد شرح (يوري مارينوف) المدير العام لوزارة البيئة كيف أن الحكومة تسمح للشعب بأن يتسمم قائلاً: «إن مندوب سلطة المياه له السلطة المطلقة لأن يمنع تلوث المياه، لكنه لم يفعل ذلك، إذ أنه لا توجد أية نظم أو قوانين تحاسب المتسببين لهذا التلوث، أو لأولئك الذين يفرطون في ضخ المياه بكميات كبيرة. لقد كان يرد على مطالب سكان المناطق الزراعية والذين بدورهم كانوا غير مهتمين بما سيكون عليه المستقبل. إن المزعج في الأمر هو أن موظفي الحكومة هم من الغالبية المنتهكة للسياسة البيئية، وهم دائماً لا يتبعون القوانين الخاصة بالمياه والمجاري الصحية».

وإذا كان لدى المسؤولين عن المياه في إسرائيل النية لأن يضحوا بصحة الشعب لزراعة المزيد من (الأفوكادو) فإن المهتمين بتنقية الهواء على استعداد لخنق عدد من المواطنين من أجل تشغيل مكيفات الهواء.

• تراجع حد الهواء:

إن المحطة الضخمة للطاقة (ريدنج) الواقعة في تل أبيب تسبب إزعاجاً للقاطنين حولها وعلى نطاق واسع، لقد كانت الهيئة الحكومية للتخطيط على وشك أن تحظر بناءها، وكذا قامت شركة الكهرباء بلعبة ذكية، حيث ضغطت على الكنيست ليقوم بسحب السلطة من لجنة التخطيط والتي تنص على إلغاء المحطة.

LAU LIBRARY

تقوم السيارات في إسرائيل بتلويث الهواء، حيث لا يوجد ضابط للحد من عوادم السيارات. وجهاز تنقية العادم غير معروف في إسرائيل، إن مدينة حيفا موطن المياه القاتلة، ولديها أعلى مستويات التلوث للهواء في العالم المعاصر، وذلك بسبب المحطات الحرارية ومحطات تكرير البتروكيماويات والتي لا تسير ضمن قوانين لمنع التلوث. وهنا يتساءل القارىء الساخط لماذا لا يمتثلون للقوانين هذه؟ إن من بين الأسباب هو عدم وجود القوانين التي تلزمهم بها، والسبب الآخر هو كونها شركات تمتلكها الدولة والتي لا تستطيع إجبارها على وقف مسببات أمراض الجهاز التنفسي حتى لو كانت هناك قوانين مكتوبة لحثهم على التوقف.

• القضاء علينا برفق وإهمال:

لقد دمر ربع مساحة صحراء النقب من قبل المركز النووي الضخم ومن قبل مجمع النفايات السام (لرامات هوفاف). إن هذا المجمع الكبير ليس كمثيلاته من المجمعات الأخرى في العالم، حيث لا يوجد هناك فاصل اسمنتي لمنع التسرب منه إلى المياه الجوفية والوديان المجاورة، والمواد هنا لا يتم تصنيفها حسب درجة خطورتها من السموم. إن الفضلات الإشعاعية النشطة تختلط مع الفضلات الكيماوية والتي بدورها تمزج مع المخلفات الطبية بشكل لا يقبله أي قانون بشري، كما شرحت الدكتورة (فشمان): «ليس هناك أية ضوابط حول إغراق البلاد بأكثر المواد خطورة والتي تنتج محلياً، من منكم قد سمع عن النفايات السامة والتي تتم بدون فصل لمكوناتها؟ إن مافيا نيوجرسي تفرغ فضلاتها السامة بدرجة أكبر من المسؤولية».

وبينما كانت صحراء النقب تُقتَل، فإن جولة على الطريق السريع في الساحل الإسرائيلي ستكشف لنا عن تلوث مستمر سببه تفريغ النفايات فيه.

لدى نهر الخضيرة كل مكونات شراب القبقب، ولدى نهر الإسكندر عطر لا ينسى من ليالي بتسبرج، أما نهر (كيشون) والذي كان جنة الصيادين في يوم ما فقد أصبح شديد القذارة، لدرجة أن يرقة البعوض لا تقوى على المعيشة في مياهه.

BEIRUT

وفقي تقرير (لبروجنن) أثبت بالوثائق الحالة التعيسة للمناطق الجميلة في إسرائيل. إن التطور الواسع والذي شمل جميع مناطق البلاد قد تسبب في هذه التعرية الخطيرة، ليس فقط في المظهر العام بل أيضاً في النظم البيئية المميزة، مهدداً بعضها بالاقتلاع، وهكذا ـ على سبيل المثال ـ بدأت الكثبان الرملية الساحلية الطبيعية في الاختفاء، كذلك أصيبت الصخور المرجانية في خليج إيلات بأضرار شديدة، وبذلك يضعون مستقبلهم تحت خطر مدمر.

إن خطورة تدمير المظهر العام للطبيعة في إسرائيل ليس مبالغاً فيه، وإذا كان علينا اختيار أي موقع طبيعي كبقعة تاريخية نحافظ عليها على المستوى العالمي فهو نهر الأردن.

في عام ١٩٩١ كان لعمليات الري الشديدة تأثير على قلة كمية المياه النقية المنصرفة إلى الحوض الأدنى لنهر الأردن، حتى أصبح مجرى الماء مالحاً ليس أكثر. وبغير اقتناع لهذا التدمير قامت جماعة الكيبوتس ببناء سد لتوليد الكهرباء من القوة المائية، الأمر الذي سينهي الحوض الأعلى لنهر الأردن، من خلال تحويل ثلث مياهه إلى المولدات (التوربينات).

ولربما تعتبر إسرائيل واحدة من أجمل البلاد على الأرض، إلا أنها مهددة بخطر الاختفاء تحت النفايات، يلاحظ أن (٢٪) فقط من هذه القمامة يتم معالجتها. إن الوضع غامض جداً، لدرجة أن إسرائيل تقوم باستيراد الأوراق التالفة من نيويورك، وعلب الألومنيوم من أوروبا لتصنع ورقاً جديداً وعلباً تنتهي بدورها لتلقى في النفايات الإسرائيلية.

إن القذارة تتركز في كل مكان، وإن قطاراً يسير من تل أبيب إلى القدس يمر من خلال وادي نهر (سوريك) الجميل والمدهش. إن استخدام قناع للغاز يجعل الرحلة أكثر متعة خاصة وأن نهر (سوريك) قد أصبح ممراً للمجاري الصحية لمدينة القدس لتصب في البحر المتوسط، وهذا بالطبع يجعل السباحة في هذا البحر غير ممتعة، على الخط الساحلي وبطول (٢٠٠كم) حيث كان في الماضي ذا طبيعة جميلة فإنه يوجد ما لا يقل عن (٥٠) موقعاً لشواطىء ملوثة، وهذا يعني وجود موقع للنفاية كل (٤) كيلو مترات، وإلى الشمال

نجد أن النباتات المعالجة بمياه المجاري الصحية قد أثقل عليها أو توقفت جميعها عن الحياة. إنها ليست قصة مسلية، ولكن هذا ما يحدث عندما ينهار النظام السياسي. وعندما لا يكون هناك أحد يتحمل المسؤولية فإنه يصعب اتخاذ القرارات، ولهذا لا يتحمل أحد مسؤولية تنقية مياه الشرب من مياه المجاري الصحية، لقد أصيب الناس بحالات من أمراض التيفوئيد والسحايا والكوليرا والشلل، بعد هذا لن نجد أحداً يسمح للنفايات السامة بالتسرب إلى المياه الجوفية بدون إشراف، كذلك لا يسمح للنفايات الخطيرة بأن تنطلق بحرّية إلى الأودية والأنهار، إن أحداً لا يهتم إذا ما تحولت دولة جميلة إلى دولة قبيحة بينما يتعرض شعبها لجرعات من السم لا يتصوَّر في أي مجتمع ديمقراطي آخر.

أخيراً لا أحد يهتم كثيراً بالجيل القادم من الإسرائيليين، والذين ربما لن يكونوا موجودين بسبب كونهم مرضى جداً من تناول المياه القاتلة أو تناول الطعام الملوث.

LAU LIBRARY BEIRUT

الفصل الحادي عشر

عند الأخذ بأصدق النوايا، نقول بوجود إساءة استخدام للهبات المالية الخارجية

تبرع اليهود في أنحاء العالم بمبلغ يزيد عن ملياري دولار إلى إسرائيل في السنة المالية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. وشمل هذا المبلغ الهبات العالمية المتأتية من السندات المالية الإسرائيلية، ومنظمة هداسا والأصدقاء من جامعات ومدارس متنوعة، ومساهمات دينية، وما شابه ذلك. وذهب الكثير من تلك الأموال إلى مؤسسات خاصة، إلا أن معظمها أرسل إلى الوكالة اليهودية عن طريق منظمتين هما: منظمة النداء اليهودي الموحد (UJA) في الولايات المتحدة، ومنظمة كيرن هيسود التي تمثل جميع الجاليات اليهودية الأخرى. وترسل الوكالة اليهودية المال مرة أخرى إلى يهود العالم عن طريق المنظمة الصهيونية العالمية (WZO)، وللتقليل من التشويش والخلط سنشير إلى هاتين المؤسستين بمصطلح (الوكالة) الذي يفضل الإسرائيليون استخدامه، ونستخدم اسم أمريكا عند الإشارة إلى جمع الأموال والهبات التي تقوم بها المؤسسة الخيرية في أرض الشتات، ذلك أن أمريكا تضم أكبر الجاليات اليهودية وأكثرها ثراء، وتوفر الجزء الأكبر من العملة المتداولة المستقرة في خزائن الوكالة اليهودية في القدس.

يقدّم المتبرعون السريون في أمريكا معظم هذه الأموال ظناً منهم أنها ستستخدم لتلبية حاجات إسرائيلية ملحة، ولكن الأموال تبقى حقيقة في أمريكا. وقد حُول (٤٤٪) من المال إلى إسرائيل في السنة الماضية، وهذا مما لا يعلمه الكثير من المتبرعين، ولن يقبلوا به إذا

اكتشفوه. إن الوكالة كما يصفها أحد المسؤولين «فيل أبيض تبلغ ميزانيته مليار دولار». وينفق معظم المال على الهجرة اليهودية بينما ينفق الجزء المتبقي على إعادة التأهيل لعدد قليل من الفقراء، وعلى التعليم والمستوطنات الريفية، وطبعاً على الجهاز الإداري الذي يستهلك جزءاً كبيراً من المال المتبقي أصلاً. ويخصص رسمياً مبلغ (٤٧) مليون دولار من الهبات الخارجية السخية لإنفاقها على الموظفين الكتّاب والمدراء الذين لهم علاقة مالية ملتوية، بينما تستأجر خدمات الأشخاص الآخرين حيث تكون الكثير منهم خدماتهم مجرد مصاريف وتكاليف لا طائل منها ولا نفع.

• إحضار اليهود:

تقوم العقيدة الصهيونية الأساسية على مبدأ تجميع اليهود كلهم في إسرائيل. ولا مبرر لوجود الحركة الصهيونية بدون وجود هذا الهدف. وبدون إسرائيل لن تستطيع منظمة النداء اليهودي الموحد إيجاد المكان المرتكز الذي تصب لصالحه المهارات والخبرات المتراكمة الهائلة في أساليب جمع المال، ثم لا حاجة لوجود الوكالة اليهودية ولا مبرر لها من دون وجود منظمة النداء اليهودي الموحد (UJA). وكانت الوكالة قبل حصول الاستقلال هي الحكومة اليهودية في فلسطين. وبعد تأسيس الدولة، حلت الوظائف الحكومية وإدارة الخدمات المدنية مكان معظم الوظائف التي كانت تقوم بها الوكالة. كان من الواجب حل الوكالة في اللحظة التي رفرف فيها العلم الإسرائيلي في سماء الدولة الجديدة، إلا أن الرجال المبالغين في عاطفتهم أوجدوا مبررات جديدة لاستمرار بقاء الوكالة، إذ شعروا أنهم سيبقون خارج دائرة العمل. وتمثل الدور الذي استنبط لها في جمع المال من الخارج، والقيام بخدمات مناظرة لخدمات الحكومة. وتم تبرير وجود وظائف متداخلة وزائدة عن الحد الطبيعي بأنه يعطي يهود الشتات (دياسبورا) شعوراً بكونهم جزءاً من بناء الأمة الجديدة دون بذل أي جهد أو القيام بمحاولة ما.

إن الصهاينة الإسرائيليين، بغض النظر عن مدى محاولاتهم الجادة، لا يستطيعون احترام اليهود الغربيين بسبب رفضهم التخلي عن مدخراتهم المالية، والتنازل عن لغاتهم، وترك أصدقائهم وأعمالهم، ثم الإسراع في الرحيل إلى منطقة ضيقة حارّة من أجل افتداء

LAU LIBRARY
BEIRUT

التراب اليهودي، واعتبروا اليهود الغربيين فاسدين وخائنين وضعفاء، فحاولوا تغيير ذلك الوضع بإغرائهم للقدوم إلى إسرائيل. ولتحقيق هذا الهدف أرسلت الوكالة اليهودية مبعوثيها، وهم في الحقيقة مبشرون (يطلق عليهم بالعبرية اسم شليحم) وانتشروا بين الجاليات اليهودية في العالم لجلب المتحولين الجدد إلى اليهودية إلى إسرائيل. وقد أرسلت الوكالة في عام ١٩٨٦ حوالي (٧٦٠) مبشراً لتغطية دول العالم، توجه منهم (٢٦٠) مبشراً إلى الولايات المتحدة، وقضى كل واحد منهم مدة عامين أو ثلاثة. وتبلغ كلفة إيواء وإطعام ونقل كل مبشر حوالي (٦٠) ألف دولار. ولو قام هؤلاء بمهامهم المزمعة، لقيل إنّ المال قد أنفق بصورة مناسبة باسم الصهيونية وتجمع اليهود، لكن المبشرين هم أشخاص معينون من قبل السياسيين الذين يديرون أمور الوكالة وأمور دولة إسرائيل.

إن عمل المبشر ما هو إلا مكافأة جيدة وامتيازات يحصل عليها أشخاص سياسيون ذوو مقدرة متوسطة، وضباط سابقون في الجيش، ومصابون بالإحباط، وأسر مؤيدي الأحزاب. وهذا العمل يعني ثلاثة أعوام هانئة سعيدة يقضيها المبشر بعيداً عن الحياة الإسرائيلية القاسية، والحصول على بيت مجاني وراتب جيد ينفق في مدن أكثر إمتاعاً من حيفا، ويعني أيضاً فرصة اكتساب مال إضافي كمحاضر أو مدرس للغة العبرية، مما يتيح مجالاً لجلب كثير من الحاجيات والبضائع عند رحلة العودة إلى إسرائيل. ولقد ألحق المبشرون بسبب ذلك الحافز المشجع النبيل ضرراً بالغاً لا يمكن إصلاحه، أصاب مكانة الدولة الإسرائيلية في نظر يهود العالم. وهذا ينطبق تماماً على ما ذكره تشارلز هوفمان في كتابه القدير عن الوكالة وعنوانه «الستار الدخاني»، وجاء فيه: «لا يمكن للعديد من المبشرين أن يصبحوا أشخاصاً فاعلين.. ما دامت تعوزهم الصفات والمميزات الشخصية أو المؤهلات المناسبة. وغالباً ما يظهرون ضعفاً في إجادة اللغة الإنجليزية، ولا يعرفون إلا القليل عن اليهود الأمريكيين، لقد أُرسلوا إلى هناك بحكم صلاتهم السياسية.. والمبشرون المعينون سياسياً يملكون حافزاً ضعيفاً للإحاطة بقوانين الهجرة وشرحها لليهود الآخرين، ذلك أنه لا وجود لمعايير مهنية تحكم على مدى صحة ونجاح أداء مهماتهم».

في عام ١٩٨٧، صدر تقرير دُعي (تقرير كاتز) أكّد وأقرّ ما يعرفه كل مهاجر؛ كان

LAU LIBRARY

BEIRUT

للمبعوثين تأثير قليل على الهجرة، وتسببوا في إضاعة المال وهدر الوقت وجلب الأذى وخلق حالة من عدم الفاعلية أكثر من أي شيء آخر. ومع ذلك لا تزال التجمعات اليهودية في العالم تدفع نصيبها من المال، وحتى عندما لا توجد ضرورة لاستقدام المبشرين. لقد رتبت زوجة المؤلف أمر قدومها إلى إسرائيل عن طريق أحد المبعوثين في منطقة غلاسكو والتي يصل عدد اليهود فيها إلى ثمانية آلاف فرد، ويمتلك فيها ذاك المبعوث مكتباً مؤلفاً من طابقين، إلا أنه يحتمل أن يرسل إلى إسرائيل نصف دستة من المهاجرين سنوياً دون أن يولد في سريرتهم دافعاً ذاتياً يحثهم على الهجرة من تلقاء أنفسهم، ويعني ذلك أن ما يزيد عن عشرة آلاف مهاجر قد قرروا بصورة مستقلة عن أي تأثير خارجي خوض تجربة العيش في إسرائيل.

وأبلغ مثال يعرضه المبشر النموذجي عن عمله هو عدم القيام بأي شيء إزاء الجالية اليهودية المسؤول عنها في بلد ما. وتكون شخصيته وطرائف تفكيره بعيدة كل البعد عن نظيراتها لدى يهود الشتات، وهو يهين الجالية في كثير من الأحيان بإصراره على أن مصير يهود الشتات هو الانقراض والاختفاء عندما يذوبون في مجتمع آخر، ثم يصر مؤكداً على أن أداء الواجب اليهودي لا يمكن تصور القيام به إلا في أرض إسرائيل.

ولو اعتزل المبعوث الناس والتزم الصمت، لأتى إليه اليهود الراغبون بالعيش في إسرائيل ولأُعطيت معلومات خاطئة. ومعظم اليهود الذين يحتمل أن يهاجروا حالياً هم متدينون يرغبون بصدق في أداء واجبهم الروحي في وطنهم المقدس! أما الآخرون فيريدون الهروب من فشل أصابهم أو ذكريات مؤلمة، حيث يقبلون على عالم مختلف جذرياً. وتبدأ أغلبية هاتين الفئتين مسيرة الحياة في إسرائيل بجد وإخلاص، غير أن الغربة تدفع البعض إلى الرجوع إلى الوطن بينما يلجأ الآخرون إلى الشكوى والمطالبة بحقوقهم بسبب الوضع المتردي جداً والسيء في إسرائيل والذي يفاجئون به.

ويهاجر إلى إسرائيل في كل عام حوالي ألفين من اليهود الأمريكيين البالغ عددهم (٥,٧) مليون يهودي (وهو رقم آخذ بالتناقص)، ويعني ذلك أن كل مبشر يرسل ما معدله (١٠) يهود إلى إسرائيل سنوياً مقابل إنفاق (٦٠) ألف دولار على كل مبشر سنوياً. ويعود

إلى أمريكا ما يزيد على (٦٠٪) من المهاجرين وأكثرهم مستاء من التجربة التي خاضوها. ولو أن المبشرين هيأوا المهاجرين بكل صدق وأمانة لما ينتظرهم هناك في إسرائيل، لغيَّر العـديد رأيهم وعـدلوا عن الذهاب، ولأضحى الآخرون أكثر واقعية وربما أكثر جاهزية للصـراع والصبر على العيش في إسرائيل. والواقع أن المبشرين نادراً ما يمتلكون ثقافة وعقلية متفتحة ناضجة لتقدير حجم وأهمية عملهم، وأغلبهم يرسلون في إجازات طويلة مكافأة لهم على مواقفهم وارتباطاتهم السياسية. وتكاليف إرسال هؤلاء المبشرين هي في كل الأحوال قليلة وزهيدة مقارنة بتكاليف مناصب سياسية أخرى.

فيمـا يلي نعرض مقطعاً مقتبساً من كتاب هوفمان: «واستسلمت (أي الوكالة) وربما بصورة حتمية إلى الإغراءات التي ستصيب أي منظمة يقع تحت يدها مصدر مالي مضمون مع وجود رقابة خارجية ضعيفة. وعملية الانحطاط التنظيمي هذه تعرف باللغة الدارجة باسم الفساد».

وهذه صورة أخرى موجزة:

عُيِّن جنرال سابق في منصب في دائرة العلاقات العامة، ومنح مكتباً مع سكرتيرة اسمها يائيل. واستسلم الضابط الجنرال وسكرتيرته إلى العواطف اليومية المشبوهة التي تنشأ عادة عند العمل في وسط بيروقراطي سيء. وأصبحت السكرتيرة غير راضية عن عملها الوضيع، وطالبت الجنرال برفع مستوى عملها ومكانتها. ولأنها كانت ماهرة في الطباعة على الآلة الكاتبة وفي الرد على الاتصالات الهاتفية، وجد لها الجنرال منصباً في الخارج كمبعوثة لتغدو بعيدة عن زوجته وأسرته.

هل هذا كذب وبهتان؟ إن كان كذلك، فإنه يتكرر ويسجل بصورة دائمة. إن الوكالة تقوم على المحسوبية من القمة إلى القاعدة. وطبقاً لما ورد في مطبوعة نشرت مؤخراً، فإن «أحد أسباب النزاع الطويل الأمد هو الحاجة إلى الأسلوب الديمقراطي في تعيين أصحاب المناصب المختلفة في الوكالة.. وأوجد الزعماء نوعاً من النظام يقوم على إجراء اتفاقيات من وراء الكواليس. والقصد من ذلك ضمان سيطرة الحزب الممثل برئيس مجلس الوكالة على مناصب هامة متعددة، وبينما تحدد المناصب الباقية بنسب مباشرة حسب قوة ونفوذ

LAU LIBRARY

حزبي الليكود والعمل في الكنيست الإسرائيلي».

نعم، فالوكالة ما تزال منظمة «خاصة» أخرى تديرها الحكومة؛ أي أن رؤساء الدوائر تلك مع ميزانياتها البالغة عشرات الملايين من الدولارات تعينهم الأحزاب السياسية ويدفع الشعب اليهودي في العالم نفقاتهم ومصاريفهم. ويصف تشارلز فوهمان الوكالة بأنها «مكان إلقاء وتجميع السياسيين من الدرجة الثالثة والرابعة الذين لم يمتلكوا طموحاً أو مهارات لشق طريقهم في الميادين السياسية الرئيسية..».

ورئيس الوكالة الحالي «سمحا دينتز» من حزب العمل كان سفير إسرائيل في واشنطن، وكان من أعضاء لجنة حملة حزب العمل الانتخابية في انتخابات عام ١٩٨٤. وحسب ما صرح به أحد أعضاء اللجنة تلك، «لم يُظهر دينتز روح المبادرة الشخصية، بل تفوه بما يرضي زعماء الحزب فقط، وأمسى موقفه دعابة شاعت بيننا». ولم يحظ بأي أمل في وضع اسمه على قائمة الكنيست، فنقله حزب العمل ليصبح رئيس الوكالة وليمثل إسرائيل أمام المتبرعين الخيريين في أنحاء العالم. ولا يزال مقتنعاً منذ تعيينه رئيساً لها بأنه استطاع جلب مئات الآلاف من اليهود السوفييت والإثيوبيين إلى إسرائيل، ويعتقد أن حقيقة فتح الاتحاد السـوفييتي أبـوابـه على مصـارعها أمام اليهود المهاجرين منه وإغلاق الولايات المتحدة الأبواب في وجههم لمنعهم من الدخول إليها وإجبارهم على التوجه إلى إسرائيل، هي مجرد صدفة وتزامن لهذين الإجراءين وليست عملية مخططة في واقع الأمر.

يحصل دينتز على راتب كبير مؤلف من ستة أرقام. ولا يدفع تكاليف رحلاته المستمرة خارج إسرائيل (يخرج مدة أربعة أشهر من كل عام) أو تكاليف أعماله للثأر من منافسيه داخـل الـوكـالة، فيرهقهم دوماً بادعاء «إساءة استخدام الدائرة للأموال من أجل تصفية الحسابات مع الموظفين». وطبقا لنفس المصدر، فقد زادت حدة تسييس الوكالة في عهد دينتز حتى طغى عليها جو من جنون الارتياب ويظهر دينتز أنه معتدل عند مقارنته بسلفه الـراحـل أريبه دلـزن الـذي ترأس الوكالة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٧ كأحد أعضاء الليكود. وفقدت الوكالة تحت وصاية دلزن المتهاونة مصداقيتها بين صفوف الإسرائيليين الذين اعتبروها «إدارة مغرورة ومسيسة إلى حد كبير» عملت على تبديد التبرعات الخارجية.

BEIRUT

وقد أنفق في عامة الأخير ألوف الدولارات لإنتاج فلم موجه يبحث في تاريخ الوكالة، لكنه اعتبر فلماً لتعظيم الذات إذ كان بطله هو دلزن نفسه. ولم يتلق الفلم نقداً إلا من عدد ضئيل جداً من النقاد ولم يعرض على الجمهور أبداً.

ولم تفتر عزيمة دلزن نتيجة الاستجابة النقدية الأدبية الضعيفة لمغامرته الأولى في عالم الفنون، فأنفق مبلغاً يقدر بثروة صغيرة من أموال التبرعات لإنتاج كتاب سيرة حياة ذاتية وعلى نحو تقليدي تحت عنوان: «في سبيل خدمة الشعب اليهودي»، وهو عبارة عن سجل قصاصات يبلغ (٥٠٠) صفحة، ويحتوي على تصريحاته وخطاباته وقصاصات مما نشرته الصحافة، ويغطي فترة السنوات المصيرية من عام ١٩٥٦ إلى ١٩٨٢. وقد امتنع كبير محرري صحيفة هاآريتز واسمه جدعون صامت عن مدح كتاب السيرة هذا، وكتب: «قام دلزن خلال سنوات عمله البائسة بإنجاز عمل رمزي يعبر أكثر من أي شيء وآخر عن الطبيعة الحقيقية للمؤسسة التي يرأسها: إنها مؤسسة غير ضرورية، ومغرورة، ولا تمت إلى أرض الواقع بصلة».

لم يكن المتبرعون الأمريكيون على جهل تام بحقيقة ونوعية المنظمة التي كانوا يضخون إليها مبالغ مالية هائلة، فوجهت إلى دلزن عام ١٩٨٥ قائمة تغييرات طالب زعماء يهود الشتات (الدياسبورا) بتحقيقها. ودار أحد المطالب حول وجوب إدارة محترفين متخصصين لدوائر الوكالة وليس مجرد سياسيين مستأجرين، وأن يُعيّن المحترفون على أساس المؤهلات والصفات وليس على أساس المحاباة للأقارب والمحسوبية. وتسلم دلزن هذه المطالب الوجيهة، فأخذ يصيح بالمتواجدين آنذاك: «أنا أرفض الأخذ بها. إنها طروحات تعني القضاء على الصهيونية».

إن دينتز ودلزن رجلان أصيبا بجنون العظمة نتيجة وقوعهما في حبائل إغراءات حيازة السلطة في الوكالة. أما أمين صندوق الوكالة الحالي مئير شيتريت، فهو من الناحية الأخرى سياسي واعد مفعم بالأمل. كان شيتريت محافظ بلدة لامعاً استطاع تحويل بلدته إلى ضاحية رائعة يرغبها الآخرون بعد أن كانت فقيرة مجدبة، ودخل الكنيست الإسرائيلي كرجل مصلح، موجها طاقته ضد تعسفات الحكومة. وأثار ذلك اليهودي من السفارديم

LAU LIBRARY

والمنضم إلى الليكود ضجة كبيرة، ولكن لم يحدوه أمل في الوصول إلى التسلسل الهرمي المتداعي لحزب الليكود، ولهذا منح منصباً ممتازاً كأمين للصندوق لتهدئة الاحتجاجات. وكم كان هذا الحل ناجعاً؟!

وفي عام ١٩٩٠، قام مقاول أمريكي من ميامي اسمه جوزيف آدلر بعرض تقنيته في تشييد المساكن الجاهزة لحل حاجة المهاجرين السوفييت إلى المأوى. وبيّن تلك الطريقة في إحدى الكيبوتسات قرب مدينة القدس، حيث ركّب بيوتاً كبيرة من طابقين خلال (٤٨) ساعة، وكلفه البيت الواحد (٣٠) ألف دولار. وسقطت في نفس العام صواريخ سكود العراقية على إسرائيل، فتدفق المال من جيوب الأمريكيين إلى إسرائيل. وأعلن بحلول شهر شباط عام ١٩٩١ أن منظمة النداء اليهودي الموحد قد جمعت وحدها مبلغ (١,٢) مليار دولار من أجل توطين اليهود السوفييت. وكان بالإمكان توطين جميع المهاجرين السوفييت في تلك السنة بالاعتماد على أموال يهود أمريكا لو استخدمت طريقة آدلر، ولكن آدلر لا يعلم خفايا الأمور في إسرائيل. لم يكن المقاولون الإسرائيليون راغبين في وجود تقنية بناء مساكن أرخص وأقل كلفة، في حين لم ترغب البنوك في التعامل بصكوك رهن أقل ربحاً، لا بل لم ترد التعامل أبداً بصكوك رهن تستخدم التبرعات الخارجية كرأس مال بدلاً من أصول المال الموجودة في البنك.

وهكذا، أعلن شيتريت في شهر شباط من عام ١٩٩١ أن اليهود السوفييت لن يمنحوا مساكن وإنما قروضاً تدفعها لهم البنوك الإسرائيلية وتكفلها موجودات وأصول الوكالة اليهودية ومنظمة النداء اليهودي الموحد. ولم يكن توفير تقنية مساكن رخيصة شيئاً متوفراً كما شاع آنذاك، كما أنه لم يكن بمقدور الأفراد الاعتماد على القروض لشراء بيوت تزيد بنسبة (٢٠٠٪) عن كلفة بنائها الحقيقية، وهي بيوت أنشأها مقاولون إسرائيليون لهم صلات حكومية.

ولو علم المتبرعون الأمريكيون أن الأموال التي يدفعونها لإسكان السوفييت كانت تستغل لإثراء مقاولين لهم صلة عميقة بالحكومة ولإثراء البنوك، لحجبوا دفع تبرعاتهم إلى إسرائيل، ودافع شيتريت عن سياسته بكل صراحة إلى أن أصبح الموضوع الرئيسي المثير

BEIRUT

للضحك والسخرية في إسرائيل، إذ أوضح أنَّ رفْض منح اليهود السوفييت المنازل كان لصالحهم، لأن حصولهم على المال بطريقة ميسرة سيثير استياء وبغض الإسرائيليين لهم والذين لا يملكون المال الكافي لشراء منازل خاصة بهم. وقرر ببساطة أنّ الإسرائيليين سيصبحون أكثر تآلفاً وانسجاماً فيما بينهم إذا ما حُرِمَ المهاجرون من حصصهم المالية التي دفعها لهم المتبرعون خصيصاً. ومهما كانت درجة استقامة شيتريت في يوم من الأيام، فقد تم شراؤه وبيعه عام ١٩٩١، وكذلك تم بيع يهود الشتات بصورة مماثلة عندما قبلوا بحجج شيتريت ووافقوا على خطة القرض نيابة عن جميع المتبرعين الذين لم يعرفوا شيئاً عن مصير أموالهم.

• لا تلق بالاً لهم ولا تهتم - أنا أريد حيازة الأموال:

لا تقف علاقات بنك الوكالة اليهودية عند حد مسألة منح القروض للمهاجرين، إذ تمتلك في الحقيقة معظم أسهم بك ليئومي عبر فرع ثانوي اسمه (ذا، كولونيال ترست). وتستخدم أموال التبرعات بهذه الطريقة لخدمة دَيْن الوكالة جزئياً والبالغ (٦٥٠) مليون دولار حيث يذهب جزء منها مباشرة إلى بنك الوكالة الخاص بها. وهذه طريقة ملائمة جداً لبعض البيروقراطيين الماكرين لجعل الأمريكيين يدفعون المال مرتين.

ووجد زعماء يهود الشتات أن الأوضاع متردية جداً، فاستخدموا نفوذهم لخفض الدّين إلى مقدار (٤٥٠) مليون دولار بحلول عام ١٩٨٨. ثم أضيف (٥٠) مليون دولار إلى الدّين خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩١، وكان من المتوقع إضافة (٥٠) مليون دولار آخر في هذه السنة.

وعندما يتبرع اليهود الطيبو القلب ممن يقطنون كليفلاند إلى منظمة النداء اليهودي الموحد، يشعرون دون شك أن جُلَّ تبرعاتهم ستستخدم لمساعدة اليهود البائسين في إسرائيل. ويصل إلى إسرائيل في نهاية المطاف (٤٤٪) من مجموع التبرعات، ويذهب منها (١٥٪) لدفع فوائد الدين، فيبقى من الدولار الواحد حوالي (٢٥) سنتاً يصرف على ما يرغب به المتبرعون، ويشمل ذلك دفع رواتب الأشخاص المعينين سياسياً والذين يتم

LAU LIBRARY

BEIRUT

شراؤهم بمبالغ باهظة. وهناك الكثير من حوادث تبذير المال وإساءة توزيع المخصصات المالية بكميّة لا تقارن بالتكاليف التي تدفع إلى أولئك الموظفين الكبار. ومع كل ما سبق، فهذه مجرد بداية القصة وخفايا الأمور.

تمتلك الوكالة اليهودية شركات عديدة تقدر قيمتها بمئات ملايين من الدولارات، وتعمل في مجالات متنوعة كالتعليب، وصناعة الخمور، والعقارات، والنقل. وبعض هذه الشركات تقوم على أساس استثمارات قانونية، لكن شركات عديدة أخرى كانت تشترى كتأييد وامتياز للحكومة أو لبعض الهيئات العامة المحتاجة إلى المال. ومن الطبيعي أن معظم تلك الاستثمارات المدعومة بالتبرعات الخارجية قد تحولت إلى خسارة محققة وغدت عبئاً ثقيلاً على موارد الوكالة. ويبدو أن السبب الرئيسي الدافع إلى الحفاظ على هذه الشركات هو «أنها توفر لدلزن فرصة منح أصدقائه المقربين منصب إدارة شركة ما».

• قرى تدعى موشاف، فاشلة وغير سوية:

إذا كانت الشركات تشترى كامتيازات سياسية بأموال خارجية يرد معظمها من الولايات المتحدة، فإن العديد من المزارع تشترى بهذه الأموال أيضاً حيث لا ينتج عنها إلا التخبط في الديون. وسبق أن قررت الوكالة في عقد الخمسينات توطين بعض المهاجرين الجدد آنذاك - ومعظمهم من السفارديم - في قرى شبه تعاونية دعيت (موشافم) وقامت على أسس شبيهة بأسس المزارع الجماعية اليهودية (الكيبوتسات). وزرعت بعض القرى لاعتبارات أمنية محضة، وامتدت على أرض زراعية، وقطنها أناس لا يعرفون الزراعة ولم يزرعوا في حياتهم شيئاً قط ولا حتى نبتة إبرة الراعي. وبحلول أواخر عقد السبعينات، لم يكن أحد من سكان الموشافم قد استطاع كسب قوته من زراعة أرضه، لكنهم دأبوا خلال تلك السنين على تحويل المساعدات المالية الكبيرة التي تلقوها من الوكالة إلى ضمانات إضافية للحصول على قروض من البنوك التجارية. وصرفت القروض على استثمارات جديدة في المزارع، إضافة إلى شراء بيوت فاخرة وسيارات فارهة ورحلات ترفيهية إلى الخارج. ووصل الأمر ببعض المستوطنين إلى التوقف عن العمل في المزارع وتأجيرها إلى السكان العرب بصورة غير قانونية، ثم الاستمرار في الحصول على دعم الوكالة المالي والتمتع به

في نفس الوقت.

جاءت ميزانية عام ١٩٨٥ لتضع نهاية «لأسلوب العيش المرفه السهل، وتراكمت على سكان الموشافم في نهاية عام ١٩٨٦ ديون زادت على مليار دولار. وأفلست حوالي (١٥٠) قرية إسرائيلية من الموشافم، ولو لم يتخذ إجراء خاص آنذاك لأصبح الريف خالياً من سكانه ومهجوراً.

سرعان ما اكتشف أن ثلثي سكان الموشافم كانوا تحت رعاية الوكالة، في حين كانت أغلبية المستقلين عنها من الموشافم قادرين على إيفاء كامل ديونهم. وأوشكت جهود أربعين عاماً في خداع المتبرعين خارج إسرائيل على الانهيار، وبرز خطر كشف زيف التقارير اللامعة التي أظهرت نجاحات المستوطنات الريفية، وهذا ما لم تسمح الوكالة بوقوعه. كانت ميزانية المستوطنات الريفية آنذاك تبلغ (٧٥) مليون دولار سنوياً وعدد العمال الموظفين فيها (٤٣٥) عاملاً، فاتخذ قرار بكفالة جميع القرى الموشافم الواقعة في الضائقة المالية باستثناء حوالي (١٠٪) منها بسبب استحالة إصلاح أوضاعها المالية، ودفعت الوكالة من أموالها التي في معظمها أمريكية مبلغ (٧٥) مليون دولار لكفالة وإنقاذ سكان قرى موشافم عام ١٩٨٦. ولا حاجة للقول إن الوكالة بعلاقاتها وارتباطاتها المصرفية أباحت لنفسها ترك بقية السكان يتخبطون بديونهم. لقد هدفت الأموال الخارجية إلى القضاء على الفقر في إسرائيل، لكنها استخدمت بصورة رئيسية في الحفاظ على بيوت كبيرة اشترتها الوكالة في مزارع تديرها لصالحها.

وأعيد تجديد البيوت الوضيعة بأموال من الخارج عن طريق برنامج ضخم بدأته الوكالة وأطلقت عليه اسم برنامج التجديد. بدأ البرنامج عام ١٩٧٧ ليتطور إلى خطة مزدوجة. وتبنت الجالية اليهودية الألمانية مناطق إسرائيلية فقيرة وحولت الأموال، مركزةً على المرافق الثقافية ومرافق الاستجمام والترفيه، غير أن جل الاهتمام انصب على إعادة بناء المساكن الحكومية المتداعية.

ولم يدرك المتبرعون أن الوكالة اشترت في السنوات السابقة أسهم الحكومة في مجال الإسكان وامتلكت (٣٠) ألف شقة في مناطق مجاورة شديدة الفقر. وبالرغم من ميزانيتها

LAU LIBRARY

الضخمة، لم تجد الوكالة أبداً المال الكافي لصيانة هذه الشقق فساءت حالتها. وأنفقت بعد عام ١٩٧٧ مئات ملايين الدولارات من التبرعات الخارجية لتجديد المساكن التي تحولت إلى مجرد بلدان مؤلفة من أكواخ بسبب إهمال الوكالة في المقام الأول. وبالنسبة لقرى الموشافم، فقد دفع يهود الدياسبورا مبلغاً كبيراً لإنقاذ استثمارات غير نافعة وغير عملية قامت بها الوكالة. ورغم ذلك لم يدرك اليهود الغربيون مطلقاً حقيقة الأمر نظراً لبراعة الغطاء التي استترت به الوكالة.

● دوامة المدارس:

إن الوكالة اليهودية مسؤولة بالاشتراك مع الحكومة عن تمويل المؤسسات التعليمية. والمساوىء والتعسفات موجودة بكثرة في هذا المجال، إلا أننا سنكتفي بذكر قضية تقليدية واحدة يدعوها الكاتب هوفمان «لعبة القوقعة»، وهي كذلك بالفعل.

لم يكن اليهود الأمريكيون مهيئين لدفع التبرع مباشرة من أجل تغطية تكاليف الحرب اللبنانية، وذلك بعكس اندفاعهم للتبرع ورد فعلهم إزاء حرب الأيام الستة وحرب تشرين أول عام ١٩٧٣. وتم اللجوء إلى منظمة النداء اليهودي الموحد حيث طلب منها جمع (٢٠٠) مليون دولار مخصصة لأمور التعليم العالي لأن كلفة الحرب هددت بخفض المخصصات المالية الحكومية لهذا القطاع. ولم يتم إخبار المتبرعين بأن وزير المالية يورام أريدور خفض بشدة مخصصات التعليم قبل عام واحد. والوزير أريدور هو الأب للتضخم المالي الحاد والحديث في إسرائيل، وهو حالياً سفير إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة. وجمع يهود أمريكا مبلغاً زاد عن مقدار المخصصات التعليمية الحكومية بعشرات ملايين الدولارات، ثم ذهب المبلغ الزائد إلى جيوب الحكومة السرية لإنفاقها على مصاريف أخرى. وبتعبير آخر، تم خداع الأمريكيون اليهود الذين رفضوا تمويل الحرب اللبنانية عن طريق جمع تبرعاتهم بأسلوب آخر، غير أن عملية الاحتيال عليهم تعتبر عملية بسيطة مقارنة بعملية الاحتيال التي تعرضت لها مؤسسات التعليم العالي التي عانت كثيراً من الخفض الحاد جداً في مقدار الدعم الممنوح لها، في حين استخدمت كأداة أساسية في عملية الغش. وكما كتب هوفمان: «. . أقحمت سياسة أريدور الجامعات في أزمة مالية وبصورة

BEIRUT

تدريجية، إذ بلغ دينهـا المتراكم عليها (١٢٠) مليون دولار عام ١٩٨٧ . . وسببت تلك التخفيضات الحادة وهبوط مستوى التعليم والبحوث حالةً أجبرت الجامعات على خفض مستوياتها العلمية ومعاييرها، مما أدى إلى إضعاف مكانتها في الأوساط العلمية الدولية».

ينتمي معظم المتبرعون الأمريكيون إلى طائفتين يهوديتين هما الطائفة المحافظة (Con-servative) والـطائفـة الإصلاحية (Reform) . أما طائفة الأرثوذكس (Orthodox) فتشكل عنصراً محـدوداً في جمع الأموال عبر منظمة النداء اليهودي الموحد. والحقيقة أنه سيكون من السخف اشتراك الأرثوذكس في حملة صهيونية لجمع الصدقات والمساعدات المالية بينما الجزء الأكبر منهم معادون للصهيونية ويرفضون وجود دولة إسرائيل. ولكن بالرغم من ذلك، ما إن تصل الأموال الخارجية إلى يد الوكالة حتى يحول قسم كبير منها إلى مدارس ومعاهد أرثـوذكسية، لأن تلهف حزبي العمل والليكود لإرضاء الأحزاب الأرثوذكسية المتطرفة قد أوجد عبر السنين وضعاً أصبحت فيه الوكالة قناة سرية رئيسية لتمويل معاهد دينية عليا معادية للصهيونية. والواقع المر أن جزءاً كبيراً من الأموال الخارجية يذهب إلى مدارس الأرثوذكس وهو أكثر مما يذهب إلى مؤسسات الحزب الإصلاحي والحزب المحافظ.

وبحلول أواسط عقد الثمانينات بلغ ما دفعته الوكالة سنوياً سبعة ملايين دولار موزعة على حوالي (١٥٠) مؤسسـة تعليمية أرثـوذكسية. وتلقى (٢٨٠) معهـداً دينيا عالياً آخر مسـاعـدات مالية عن طريق قنـوات أخـرى تابعة لمنظمة النداء اليهودي الموحد، وبلغ مجموعها (٣,٢) مليون دولار. وتلقت أحزاب أرثوذكسية سياسية أخرى مثل حزب شاس وحـزب أغـودات إسـرائيل تمـويلاً مباشراً من مبنى ضخم تافه يدعى «الودائع المصرفية الخـاصة بالإعمار» وهو ابتكار استنبطته الوكالة لمنح الأحزاب السياسية ليهود الدياسبورا أموالاً ينفقونها على أمور متنوعة بملء إرادتهم. وتخصص الوكالة في كل عام مبلغ (٢,٧) مليون دولار لمجرد دفعها إلى الأحزاب لكي تبقى مخلصة لها أو أملاً في الإخلاص لها في المستقبل.

إن معـظم اليهود الأمريكيين إما من المحافظين أو الإصلاحيين، فهل الأموال التي يدفعونها تدعم قضاياهم في إسرائيل؟ بالطبع لا، ففي مراكز الهجرة التي تديرها الوكالة في

LAU LIBRARY

إسرائيل لا يوجد إلا الخدمات أو أنظمة التعليم الأرثوذكسية.

لقد بيّن الحاخام تشارلز وينبرغ العامل في الوكالة الحاجة إلى التعددية في الوظائف، ومـما قاله: «من التفاهة إرباك المهاجرين بحركتي المحافظين والإصلاحيين». وستبقى مصالح الحركتين المحافظة والإصلاحية على الهامش ما دام المسرح السياسي الإسرائيلي يحـافظ على توازنـه من خلال الأحـزاب الأرثـوذكسية، ومـا دام الإسـرائيليون يمتلكون المنـاصب الهـامة في الوكالة اليهودية. إن اليهود الغربيين ومعظمهم من غير الأرثوذكس يدفعون أموالاً تساعد على انتهاج معاملة تمييزية ضد نفس المِلَلْ اليهودية التي ينتمون إليها والموجودة في إسرائيل. وفي الوقت الذي تمنح فيه الوكالة الأموال إلى المؤسسات التعليمية الأرثوذكسية على نحو منتظم، يتم التملص من مطالب مؤسسات المحافظين والإصلاحيين وتتعرض للمراوغة، ويظل مقدمو المطالب يتنقلون من مكتب حكومي إلى آخر حتى ييأسوا ويكفوا عن المطالبة بحقوقهم.

وهنا تكمن الحقائق، فملايين الدولارات التي يدفعها يهود الدياسبورا والمخصصة للجامعات تحول وتستخدم في ميدان السياسة. وبذلك انهارت الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الجامعات الإسرائيلية بفضل المساعدة غير المقصودة التي يقدمها اليهود الغربيون ولـطالمـا أساء السياسيون الإسرائيليون استخدام تبرعاتهم. وتتلقى المعاهد الأرثوذكسية نصيب الأسد من المخصصات الحكومية على الرغم من تدريسها مواضيع تبث الكراهية للمذهب اليهودي الذي يؤمن به معظم يهود أمريكا، بينما يقع أتباع المذاهب الدينية التي يؤمن بها المتبرعون فريسة تمييز واضح في المعاملة. إذن، لماذا يدفع اليهود الغربيون المال إلى الجمعيات الخيرية التـابعـة للوكالة اليهودية؟ والجواب هو أنهم لا يعرفون أكثر مما يعـرفـونـه وليس لهم اطـلاع أكبر بسبب المكاسب الشخصية المحققة في ميدان جمع الأموال، حيث سترت الحقيقة بحماية أسرار أهدافهم النهائية.

● من يريد معلومات؟ عليك فقط تسليم مالك:

تمارس منظمة النداء اليهودي الموحد نوعاً من التحكم في المعلومات التي تصل إلى

BEIRUT

الجـاليات اليهـودية المحلية في الـولايات المتحـدة. ولا ترغب الصحف اليهـودية غير المملوكة كلية لمنظمة النداء اليهودي في طرح أسئلة محرجة، لأن ذلك يشكل نهاية الدعم المالي لها أو نهاية نشر منظمة النداء اليهودي إعلاناتها في تلك الصحف.

وبتشديد منظمة النداء اليهودي الموحد قبضتها على الصحف، فإنها تنشر الأخبار التي تلائم مصالحها أو تحذف الإعلانات غير المموهة جيداً كإعلانات تخدم نفس الغرض. وتـدفـع هذه المنـظمـة أجـوراً مجـزية للكتّاب، ويبدو في الحقيقة أن كل كاتب باللغة الإنكليزية في إسرائيل قد مارس الكتابة لصالحها في وقت ما. غير أن القليل منهم استطاع تحمل الغش والخداع، وترك معظمهم العمل بعد فترة قصيرة. وتُبيِّن إحدى الكاتبات سبب ترك عملها المجزي، فتذكر: «أجريت مقابلة مع طفل صغير ينتفع من برنامج تعليمي تتولاه الوكالة. وسألته عما يرغب أن يكون عندما يكبر، فأجاب بأنه يريد أن يصبح سائق حافلة. وغيرت الصحيفة النص ليصبح أنه يريد أن يكون طبيباً. هناك اختلاف بين سائق حافلة وطبيب ما، وانزعجت من تغيير جواب الطفل فقدمت شكوى بصدد ذلك. ثم أخبروني أنه ليس مهماً كتابة ما قاله الطفل وإنما المهم هو ما كان يجب أن يقوله. هذا ما حصل لي».

وعندما يتجرأ مراسلون صحفيون في الخارج على سرد الأخبار بصدق وأمانة، تحاربهم الوكالة بكل وسائلها وقوتها. وقد تعرَّض مؤلف هذا الكتاب نفسه إلى أذى الوكالة وأصبح ضحية حقدها بعد أن نشر خبراً عن تبرع جالية يهودية صغيرة في مدينة وينبغ الكندية بمبلغ (٢,٥) مليون دولار إلى بلدة "Gan Yavne" ولأنه أورد أخباراً عديدة عن مشاريع مشابهة في البلدة، أدرك الناس وجود شيء ما خاطىء يجري في الخفاء، ولم تكن هناك بلدة أكثر حاجة منها للمساعدة الخارجية وبلدة "Gan Yavne" تقع بين بلدة نيوروشيلي غولديرز غرين، وهي ضاحية تتميز بالحدائق الكبيرة والمنازل الخاصة.

وحصل تشوش أيضاً عندما ظهر شمعون بيريز في مراسم افتتاح مركز اجتماعي فخم دفع تكاليفه متبرعون كنديون. حدث ذلك في شهر آذار من عام ١٩٩٠ عندما كان بيريز يعاني من فشل في تشكل حكومة جديدة بعد سقوط الإئتلاف الحكومي. وأثبت تحقيق يسير أن عمدة البلدة وبيريز كانا صديقين قديمين، وهذا ما أوضح نوعاً ما كيف حصلت

LAU LIBRARY

تلك البلدة على موافقة لمنحها تمويلاً مالياً لترميم وإصلاح مرافقها.

وحذفت العبارات التي أشارت إلى وجود محاباة سياسية من المقال الأخير الذي نشر في صحيفة جيروزالم بوست، ولكن ما بقي فيه كان كافياً لقيام المتبرعون الكنديون بحملة لتشويه سمعة الكاتب وصلت قوتها إلى درجة تحذيره بألا يظهر مطلقاً في مدينة وينبغ، وكأنهم امتلكوا زمام الأمور فيها.

حدث نفس رد الفعل لدى المراسلة الصحفية آيدلي روس التي كانت تسرد خبراً عن مشروع دعمه يهود مونتريال من كندا ويقام في أحد أحياء القدس الفقيرة، وأعدت التقرير المصور لنشرة الأخبار باللغة الإنكليزية في التلفزيون الإسرائيلي، وأجرت بالاشتراك مع عضو سابق في مجلس بلدية القدس اسمه جف هالبيرن تحقيقا حول المشروع، واكتشفت أن مراقب المشروع كان يتلقى راتباً سنوياً مقداره (١٢٠) ألف دولار وأن الأجرة وحدها التهمت (٢٤) ألف دولار سنوياً من أموال التبرعات. واصطحبت روس معها طاقم تصوير إلى مراسم افتتاح منشأة رياضية بناها المتبرعون الكنديون وبالكاد تكون مساحة من الأرض مفـروشـة بمادة التارماس الشبيهة بالإسفلت المستعمل في تعبيد الطرق. وتألف شريط التقرير من (١٥) ثانية أولى تعبر عن إطراء بارز للحكومة، بينما استعرضت الـ (٤٥) ثانية المتبقية وجهـات نظر نقـدية ذكرها مواطنون محليون أرادوا معرفة مصير التبرعات الباقية ومكانها. وعندما بث التقرير لم يَرَ المشاهدون سوى الخمس عشرة ثانية الأولى منه، إذ انتهى عرض التقرير بانتهاء المدح الحكومي الوارد ولم يتعداه إلى مواضيع أخرى، وكان العذر كالمعتاد حدوث عطل فني، وفقدت روس عملها بعد أسبوع واحد من ذلك.

ويصل في تلك الأثناء إلى إسرائيل يهود غربيون في بعثات جمع المال والتي غدت مبتـذلة ومضللة خادعة. ويزور الرجال الذين يحتمل أن يتبرعوا أحياء فقيرة في المناطق القريبة حيث يستقبلهم أطفال يحيونهم ويقدمون إليهم الزهور عرفاناً بالجميل. ثم يلقي عمدة المدينة خطابا يطري فيه على جامعي الأموال ويشكرهم لإنقاذ بلدته من انهيار واقع، ويصعدون بعد ذلك إلى حافلة تقلهم لتناول الغداء حيث يدلي سياسي إسرائيلي غير بارز بخطاب آخر فيه مدح وثناء. وينطلقون بعد ذلك إلى إحدى القواعد العسكرية ليقوموا بجولة

BEIRUT

ويستمعوا إلى شرح حول مسألة الأمن القومي يقدمه ضابط من رتبة متوسطة. وسيقنع ذلك المتبـرعين بأنهم اطّلعـوا بصـورة استثنائية على عرض حسـاس ومميز للوضـع الأمني الإسرائيلي. وخلال خمسة أيام من مشاهدة الجنود، والناس الطاعنين في السن، واليهود الإثيوبيين، والنبـاتـات الخضـراء في الصحـراء، ويهود السفارديم المترفين والمتقدمين حضارياً ـ بعد ذلك كله تقتنع البعثة أن أموالها ستنفق على الوجه الأكمل وفي الصورة المناسبة.

لكن منظمي حملات التبرعات والعديد من المتحدثين يعرفون أكثر من ذلك. وكما بين أحد المتحدثين: «لم أذكر أبداً على لساني الوكالة اليهودية؛ لا وظائفها ولا دوائرها ولا أي شيء عنها». وجامعو التبرعات يعرفون أكثر من غيرهم عيوب وأخطاء الوكالة، بيد أنهم يبقون الشكوى في قرارة أنفسهم ولا يبوحون بها، ثم إذا ما عبّر شخص غريب عن شكاوى مماثلة «تراهم يدافعون بشدة عن الوكالة حتى لو أدّى ذلك إلى إعطاء معلومات خاطئة».

أما بالنسبة للمتبرعين أنفسهم، وكما ذكر أحدهم «فقد عطلوا قدراتهم الطبيعية على النقد، وهم لا يستطيعون طرح الأسئلة. وإذا قرروا أن مقداراً من المال كبيراً قد بُدد من غير نفع، فماذا سيظنون أنفسهم؟ هم أقنعوا الآخرين بدفع المال. ثم ماذا بشأن تلك الفترة الطويلة والأموال التي دفعوها عبر السنين؟ إنهم لا يستطيعون مواجهة حقيقة أن الجزء الأكبر منها قد أنفق على وجه خاطىء». إنهم أسوأ الأحزاب على الإطلاق لأن لديهم مصلحة مكتسبة في الاستمرار في إظهار عملية جمع المال كعمل عظيم، ولأنهم سمحوا لليهود البسطاء بصورة متعمدة وماكرة برمي أموالهم التي جهدوا في كسبها بدون تحصيل نفع من وراء دفعها كتبرعات. ويعلّق الزعيم الصهيوني الأمريكي هاري تافنبفلد قائلاً: «إنهم لا يهتمون بإسرائيل أو الحركة الصهيونية، وإنما يهتمون بتحصيل نسبة (٦٠٪) من الأموال لاستخدامها في تحقيق أغراضهم الخاصة».

هذا هو إذن مفتـاح القضية؛ موظفـو منظمات جمع التبرعات الذين يتلقون رواتب مجزية يعيشون على حساب لقمة عيش الإسرائيليين، وتلك المنظمات مرتبطة بالوكالة. إن منظمة النداء اليهودي الموحد والمنظمات الشبيهة بها تجمع مبالغ مالية ضخمة تحت

LAU LIBRARY

ستار تلبية حاجات إسرائيلية ملحة، سواء أكانت حالة حرب أم تضخماً مالياً، أم وصول المهاجرين السوفييت. لقد جمعت منظمة النداء اليهودي وحدها فقط مبلغا زاد عن (٢ , ١) مليار دولار في عامي ١٩٩٠/١٩٩١. إن هذا الميدان ليس نوعـاً من الصنـاعات التي يستطيع المرء فيها أن يتلاعب على الناس مُظهراً الصدق والأمانة. وإذا كانت الوكالة فاسدة من الداخل والسوسة تنخر في هيكلها، فإن من واجبهم وليس من واجب الآخرين الكشف عن الأساليب الملتوية في إنفاق المال في إسرائيل وبيان كيف ستؤثر مستقبلاً على عملية جمـع التبرعات في أمريكا. وستكون هناك خسارة كبيرة عند فتح باب النقاش والكشف الصادق عن الحقيقة لأن (٦٠٪) من الأموال تبقى في أمريكا وتتدفق من خزائن جامعي الموارد المالية هناك.

يتلقى كبار المتبرعون مكافآتهم؛ فيطيرون إلى إسرائيل ويجتمعون مع الوزراء والقادة الإسرائيليين، وحتى مع رئيس الوزراء أحياناً، ثم يعودون إلى أمريكا ليجتمع معهم أعضاء من الكونغرس الأمريكي بهدف الحصول على المعلومات بعد جولتهم في إسرائيل، أو تجري وسائل الإعلام مقابلات معهم. وهكذا يصبحون خبراء في شؤون منطقة الشرق الأوسط، وكأن امتلاك سلسلة من الأسواق الكبيرة المركزية تؤهل صاحبها للعمل في السلك الدبلوماسي، ثم يصبحون في وطنهم أمريكا زعماء الجاليات اليهودية من غير انتخاب، ويشتـرون بذلك منزلة رفيعةً. وهم ليسوا في عجلة من أمرهم للتضحية بمناصبهم باسم الإصلاح، رغم أنهم يعلمون علم اليقين أن مقداراً كبيراً من الأموال التي يدفعونها تذهب في نهاية المطاف إلى وكالة هي عبارة عن بؤرة للفساد ومثالاً ينطوي على مفارقة تاريخية.

ما الهـدف من هذا المـظهـر الكاذب والواجهة الزائفة؟ إن كل الموارد المالية التي تجمعها الوكالة لا تضيف أكثر من (٢٪) إلى ميزانية دولة إسرائيل. وقليلاً ما تظهر الحاجة إلى تلك الأموال، لكنها حسب ما يقوله تشارلز هوفمان ـ صاحب الصوت الشجاع الوحيد ـ تدفـع مقـابـل «عـدم الفعـالية، وهدر المال، وازدواجية المهام، وسوء الإدارة، والفساد السياسي، والمحسـوبية السياسية، واللامسؤولية في الإنفاق، والعجز وعدم الأهلية، والأولويات غير المرتبة جيداً لتلائم الأوضاع». وهناك الكثير من الأمور، فالقائمة لم تنته بعد.

BEIRUT

ويبرز في هذا القفر الموحش أصوات أخرى، ومنها صوت غوئيل باينرمان الذي يعقد محاضرتين سنوياً في أمريكا، حيث يقول: «إني أخبرهم أن أعظم خدمة يمكن تأديتها إلى إسرائيل هي التوقف عن تزويد إسرائيل بالمال. إنهم يدعمون ويشجعون بذلك على الفَساد، ويجعلون حياة معظم الإسرائيليين أكثر سوءاً». الدكتور اليعازر جافي حاصل على درجة بروفسور في العمل الاجتماعي ويعمل في الجامعة العبرية وقد نشر مقالاً في مطبوعة اسمها (مومينت) ينتقد الوكالة اليهودية واصفاً إياها بأنها أصبحت «مسيّسة إلى حد كبير» ومشيراً إلى المتبرعين بكونهم «سلبيين وجبريين مستسلمين للواقع». وحث الأمريكيين على قطع علاقاتهم مع الوكالة وعدم دفع التبرعات لها حتى يصار إلى إيجاد «آلية جديدة تُنفق أموالهم عن طريقها في إسرائيل على نحو ملائم».

إلا أن الآليات الأخرى لسوء الحظ واقعة كغيرها ضحية للحكومة الإسرائيلية فمثلاً، تتبرع منظمة هداسه؛ وهي أكبر منظمة يهودية أمريكية إذ تضم ما يزيد على (٣٥٠) ألف عضو - تتبرع بمئات ملايين الدولارات سنويا إلى مؤسساتها الطبية في إسرائيل. ولسوء الحظ، لا تدفع المنظمات تبرعاتها المنظمات تبرعاتها مقابل اشتراط إصلاح النظام الصحي، ولا تنشىء مستشفيات خاصة بها لكي تتخطى النظام الحكومي. وتكون النتيجة وجود مستشفيات جيدة التجهيز، يقف طواقمها على أهبة الاستعداد لاستقبال المرضى، وتبقى معداتها لا تعمل ثلثي الوقت للتوافق مع متطلبات النظام الحكومي الشائن. وبما أن المستشفيات تتقاضى أجورها اعتماداً على الأسِرَّة المشغولة، يجب أن يبقى المواطنون الإسرائيليون في المستشفى عدة أيام من أجل إجراء عمليات بسيطة مثل عمليات الفتاق ومن أجل أن تقبض المستشفى مقداراً أكبر من المال من الحكومة، بينما توضع العمليات الكبيرة والخطيرة على قوائم انتظار طويلة لأنها غير مجدية اقتصاديا ولا تحقق أرباحاً جيدة للمستشفى.

وتحصل وقائع موازية متشابهة في قطاع التعليم، إذ يجمع أصدقاء الجامعات والكليات الإسرائيلية المقيمون في الخارج مبلغ (٤٠) مليون دولار سنوياً أو يزيد لدعم مؤسسة التعليم العالي. ولكن هذا المجهود يؤدي إلى نتائج عكسية حيث يُبقي على انحدار

LAU LIBRARY

مستوى التعليم في إسرائيل ما دامت الحكومة تلعب لعبة القوقعة مع ميزانية قطاع التعليم.

لو استثمر اليهود من خارج إسرائيل أموالهم في مجالات تصنيع جادة آمنة، لكان وضع إسرائيل أفضل بكثير. إلا أن رجال الأعمال يخافون من الروتين الحكومي والبيروقراطية وعدم الكفاءة، فيمتنعون عن ممارسة أعمالهم التجارية داخل إسرائيل. وتبقى الأعمال الخيرية والتبرعات هي القناة الرئيسية لإيصال أموال يهود الدياسبورا إلى إسرائيل، وتشير جميع الأدلة إلى أن كل تبرع تقريباً يعني المساهمة في الفساد الدائر في إسرائيل.

BEIRUT

الفصل الثاني عشر

أنقذ يهوداً أثيوبيين لتحصل على جوائز قيمة

إنّ أهم وظيفة تقوم بها الوكالة هي جلب اليهود المهددين بالخطر إلى إسرائيل، وتبدأ بعدئذٍ أكثر المهام كلفة ألا وهي توفير المساكن لهؤلاء المهاجرين. وقد حصل أمين صندوق الوكالة مئير شيتريت على مسكن من أموال الوكالة، إلا أن وضعه أفضل من وضع أي مهاجر آخر (شنت صحيفة يدعوت أحرونوت هجوماً ونقداً لاذعاً على عضو الكنيست هذا المتواضع في معيشته سابقاً، والذي اشترى مسكناً فاخراً بأموال التبرعات الخارجية المخصص جلّها لإسكان اليهود المهاجرين).

• كآبة يهود أديس أبابا:

في شهر حزيران عام ١٩٩١، نقل حوالي (١٥) ألف يهودي أثيوبي إلى إسرائيل بواسطة جسر جوّي، وتم إنقاذهم من براثن نظام منغستو المتهاوي. وصورت الوكالة هذا العمل كانتصار للتنسيق الذي قامت به، وكإثبات أن اليهود الأمريكيين يستطيعون تحمل مسؤولياتهم وتحقيق أهدافهم. وكان الجسر الجوي بالطبع شيئاً مثيراً ولكنه لم يكن ضرورياً مطلقاً، وكان حالة من حالات عدم الكفاءة، وعودة إلى الوراء إلى عام ١٩٨٥ لنرى أن نفس عملية الإنقاذ كانت تدور في الحقيقة تحت اسم رمزي هو عملية موسى. وطبقاً لما أوردته تقارير صحفية آنذاك، قام رئيس مجلس الوكالة بتسريب أنباء العملية إلى وسائل الإعلام بالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية من أجل جمع مقدار أكبر من المال من الخارج. واستاء النظام الأثيوبي جداً، ولأسباب معروفة، من ذيوع سر العملية على الصعيد العالمي بعد

LAU LIBRARY

أن كشفته الوكالة وحيث كان النظام يقايض اليهود بالسلاح. وحدث نفس الشيء مع الحكومة العربية في السودان والتي سمحت بإقامة جسر جوي لنقل اليهود إلى إسرائيل من أراضيها لأسباب لم تفهم بصورة كاملة حتى الآن، ولكن يرجح أنها تلقت رشوات بطريقة ما. وألغت الحكومتان التنسيق بسرعة في عملية الإنقاذ، ولم يتمكن سوى (٧,٥٠٠) يهودي فقط من الوصول إلى إسرائيل.

وطُلب من الآخرين الإقامة في مخيمات بجوار السفارة الإسرائيلية في أديس أبابا العاصمة انتظاراً لاستئناف الجسر الجوي. ووافق اليهود على ذلك، فباعوا ممتلكاتهم بأثمان زهيدة لكي يستأجروا أكواخاً قرب السفارة. وغدت تلك الأكواخ مقبرة وحيّاً فقيراً في آن واحد يقطنه اليهود البائسون، إذ لم يتحقق الوعد باستئناف الجسر الجوي طيلة ستة أعوام.

• يهود أثيوبيا في إسرائيل:

لاقى الأثيوبيون الذين وصلوا إلى إسرائيل كثيراً من العنت وإهانات لا تعد ولا تحصى لا يعرفها الجميع، وتذكر حالتهم هذه بأولئك اليهود الذين عانوا شظف الحياة في شمال إفريقيا قبل الجيل الحالي؛ أُغري يهود شمال إفريقيا بالقدوم إلى إسرائيل عن طريق تقديم وعود بترسيخ العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبوضع حد للاضطهاد الذي لاقوه على يد الأغلبية المسلمة التي ازدرت اليهود وحقرتهم معتبرة إياهم دخلاء على البلاد. ومما أفزعهم، أن يهود السفارديم سرعان ما واجهوا في إسرائيل نموذجاً بالغ الشبه من التمييز في المعاملة.. فقد خلق اليهود الأوروبيون مجتمعاً كان في الأساس مجتمعاً أوروبياً في طبيعته، وقمعوا بغطرسة محاولات السفارديم المرتبكين في عالمهم الجديد والغريب - قمعوا تلك المحاولات التي هدفت إلى إدخال مظاهر تستند إلى خلفياتهم القومية في الثقافة الإسرائيلية المتطورة باستمرار.

وتظهر الآن في إسرائيل النتائج السيئة لفشل هجرة الأفارقة الشماليين. وحسب ما ذكره وزير الصحة، بلغ عدد المدمنين على الهيروين في إسرائيل (٤٠) ألف فرد حتى عام ١٩٩١ ومعظمهم من السفارديم. وكان الأكثر إقلاقاً وإزعاجاً صدور تقرير عن الوزارة نفسها

BEIRUT

في شهر حزيران عام ١٩٩١ بيّن أن (٨٠) ألف أسرة في إسرائيل تعاني من سوء التغذية، مما يعني أن حوالي (٢٤٠) ألف طفل إسرائيلي معظمهم من السفارديم لم يكونوا يتلقون الحد الأدنى من التغذية المطلوبة، وهذا جيل نشأ بعد وصول الآباء إلى إسرائيل بهدف البحث عن حياة أفضل.

وبوقوع سابقة الهجرة المروعة ليهود إفريقيا الشمالية وفهمها والإحاطة بكافة جوانبها، كيف عالجت السلطات الإسرائيلية الهجرة الجديدة ليهود إفريقيا الشرقية؟ لقد عالجتها بنفس الأسلوب السيء سابقاً. وذكر خبيرنا في شؤون الوكالة تشارلز هوفمان أن «مشاكل المهاجرين الجدد لم تكن فقط بسبب الصعوبات المتأصلة في تعلم طرائق العيش وسبله في دولة جديدة، بل كانت أيضاً نتيجة لعدد من المشاكل المربكة التي حدثت بين الوكالة والمسؤولين الحكوميين والتي اضطر الطرفان إلى التفاوض حولها».

وذكر هوفمان أن الوكالة أنشأت مراكز لاستيعاب المهاجرين الأثيوبيين الجدد، غير أن دائرة الهجرة «فشلت في توفير التدريب الجديد لطواقم المراكز.. وفي بعض الحالات عين مديرو المراكز غير المؤهلين.. وفي ظل غياب التدريب المناسب، سادت الغريزة الطبيعية وجلبت معها مواقف استندت على العرق والطريقة الأبوية [طريقة تنتهجها الحكومة في إدارة البلاد أو تنتهجها هيئة أو شخص ذو سلطان في معاملة الجماعات والأفراد. ويقصد الكاتب هنا أسلوب القبائل الإفريقية في إدارة شؤونها الداخلية - المترجم] وهي نفس المواقف التي أثرت على العديد من المهاجرين اليهود القادمين من دول الشرق الأوسط في عقد الخمسينات.. إن تلقينهم «الأسلوب القويم» كان يعني الإصرار على تنفيذه «بالأسلوب الإسرائيلي» ومؤداه حقيقة أن على ربة البيت اتباع هذه الأساليب والممارسات بغض النظر عن طبيعتها وخلفيتها. ولم تتلق طواقم مراكز الاستيعاب معلومات كافية بشأن الثقافة والحضارة الأثيوبية، فكان التفاعل بينهم وبين المهاجرين يؤدي إلى سوى فهم تحول تدريجياً إلى عداوة وعدم ثقة متبادلة».

قام العالمان في علم الإنسان [الأنثروبولوجيا؛ وهو علم يبحث في أصل الجنس البشري وتطوره وأعراقه وعاداته ومعتقداته - المترجم] الدكتور أليكس وينفرود والدكتور ميخائيل أشكنازي من

جامعة بن غوريون بدراسة عام ١٩٨٤ خلصت إلى القول بأن بيئة الحياة الجماعية التعاضدية في مراكز الاستيعاب قد خلقت طبقة من أناس يعتمدون على الوظائف لأنهم لم يستطيعوا الانسجام بمفردهم مع المحيط الخارجي فور مغادرتهم مراكز الاستيعاب. وقدم العالمان توصيات لإعادة هيكل بناء المراكز ولكن الوكالة رفضتها في الحال.

واستغلت الحكومة وضع مراكز الاستيعاب، لا سيما وأنها كانت غير راغبة في تخصيص أي جزء من ميزانيتها المضغوطة للإنفاق على توطين المهاجرين، ولم تتعجل بناء مساكن جديدة لهم لعلمها أن الوكالة لن تطرد الأثيوبيين من المراكز بسبب عدم وجود أماكن أخرى يشغلونها. كان الإبقاء على المهاجرين في مقرات سكن مكتظة بنيت على أساس أنها مؤقتة أجدى اقتصادياً بكثير من إنشاء مساكن جديدة ملائمة. وسرعان ما استسلمت الوكالة للأمر الواقع فسمحت للأثيوبيين بالبقاء في المراكز، وذلك بالرغم من امتلاك الوكالة مبان ضخمة للإسكان الشعبي خالية من السكان. وبتحوّل المراكز إلى بيوت دائمة يقطنها اليهود الأثيوبيين، بدأت أحياء يهودية (غيتو) يقطنها السود تظهر في المدن الإسرائيلية.

أضافت الوكالة إلى بيئة الفقر المدقع تصرفاً تحدت فيه سلطة الحكومة، إذ رفضت تحمل مسؤولية مكائد الحكومة التي حصلت على حساب الأثيوبيين وسلمت (١٥) مركزاً من مراكز الاستيعاب إلى وزارة الإسكان الحكومية وبدون مقابل. ولكن قبل أن تسلمها، جردت المراكز تلك من مرافق الخدمات العامة كالملاعب وأجهزة الهاتف العمومية التي تعمل على نظام قطع النقد المعدنية. ولم تكن الحكومة في حقيقة الأمر راغبة في تحمل مسؤولية تلك الممتلكات الجديدة ولا في استئجار طواقم لرعايتها وإدارتها، فشرعت المباني في التداعي والسقوط محولة المنطقة إلى أحياء فقيرة فعلياً.

ويعلق الصحفي ران كيسف بقوله أن عدد الأسر التي انتقلت من مساكنها في المراكز بلغت في الأشهر الأخيرة (١٥) أسرة فقط من كافة المراكز المنتشرة في إسرائيل. وأقام أثيوبيون آخرون ممن رغبوا في البقاء بجوار أقاربهم في مبان قريبة، فتشكلت بذلك (الغيتو) أحياء يهودية معزولة ومكتظة بسكانها السود. وتجري هذه العملية في مختلف مناطق إسرائيل التي تتواجد فيها مراكز الاستيعاب؛ مثل العفولة، وعسقلان وبئر السبع والناصرة

LAU LIBRARY
BEIRUT

العليا. ويعرف كل إنسان يقطن قرب أحياء السود المشاكل الاجتماعية التي يعانون منها، إذ يعتمد (٥٠٪) من الأثيوبيين القاطنين في عسقلان على خدمة الإنعاش في عيشهم ومعدل الطلاق عند الأثيوبيين أعلى مرتين أو ثلاث مرات من معدل الطلاق عند الإسرائيليين الآخرين، وثلث عدد الأسر تقوم بشؤونها امرأة أم واحدة وبمفردها، وتوجد نسبة عالية من النساء المصابات بعيوب خلقية في تلك الأسر.

يسير بناء الأسرة الأثيوبية اليهودية حالياً إلى التفتت والدمار. كان الأثيوبيون في بلادهم الإفريقية يلجؤون إلى قيادتهم الدينية ومجالس كبارهم الحكماء من أجل حل وتسوية مشاكلهم الاجتماعية. وجاءت السلطات الإسرائيلية لتحطم هذه التنظيمات البالغة الأهمية وتمزقها شر ممزق، ولتستبدلها بمراكز الخدمات الاجتماعية الحكومية وبموظفين صغار من حملة البكالوريوس في العمل الاجتماعي وبعلماء الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) المهتمين فقط بكتابة التقارير عن أبحاثهم. وتعزى كثير من المشاكل الاجتماعية إلى المسؤول الثرثار دلزن وتسريبه نبأ الجسر الجوي عام ١٩٨٥ والذي وضع حداً لأول عملية إنقاذ تجري على نطاق واسع. وحدث أن ركب قسم من أفراد الأسر الأثيوبية في طائرة واحدة على أن ينضم القسم الباقي إليهم في الرحلة القادمة، ولكن الجسر الجوي توقف نهائياً فوجدوا أنفسهم مفصولين عن أسرهم وأسقط في أيديهم. وطبقاً لما أورده الصحفي لي أبروموفتز: «وجد الأزواج أنفسهم غير متفاهمين بسبب الثقافات المختلفة التي تفصلهم عن بعضهم البعض. ودخل بعضهم في ارتباطات ظناً منهم أن زوجاتهم أو أزواجهم قد وافتهم المنية، ويكره الأطفال الذين درسوا في المعاهد الإسرائيلية الخضوع لسلطة والد لم يكن لديه عميق صلة بهم خلال أهم سنوات نموهم وتطورهم».

يشغل حسيا ليفين منصب مدير «جمعية تنمية الطفل والأسرة الأثيوبية» وهو يذكر مصدراً آخر للاحتكاك الموجود بين الجالية الأثيوبية في إسرائيل. تنقسم الطائفة الأثيوبية في إسرائيل إلى قسمين بالاستناد تقريباً إلى خلفية مدنية وأخرى ريفية، لكن السلطات الإسرائيلية حشرت جميع الأثيوبيين السود في مكان واحد دون الأخذ بعين الاعتبار ذلك العداء المستحكم والطويل الأمد بين القسمين، مما أدى إلى نشوب نزاعات وشجارات عديدة.

LAU LIBRARY

وكما يكتب ران كِسْلف: «بعد أن حطمت الهجرة إطار الأسرة الممتد الواسع، يجري الآن تحطيم الأسرة الصغيرة الواحدة ولا يستغرق ذلك إلا وقتاً قصيراً جداً. واستغرقت العمليات التي تعرض لها المهاجرون من شمال إفريقيا وآسيا في عقد الخمسينات والستينات حوالي عشرة أو عشرين سنة، بينما تستغرق حالياً عدة سنوات فقط.

كان توفير أعمال محترمة للآباء من أولويات السلطات الإسرائيلية (وكأن كل الأعمال الشريفة غير محترمة) ظناً منها أن احترام الذات يسير يداً بيد مع ممارسة عمل ما. [ربما كان ذلك صحيحاً]، فأوجدت السلطات برنامجاً لتدريس اللغة العبرية تبعه تدريب مهني، وذلك في محاولة لمنع الأثيوبيين من الارتباط بوظائف وضيعة والاقتصار عليها فقط، وهي وظائف ليس من قبيل الصدفة أن يدعوها الإسرائيليون بوظائف السود.

ولا تحتاج المسألة إلى دراسة أكاديمية لإدراك أن جميع البالغين من شتى الشعوب والدول يجدون صعوبة في استيعاب لغة جديدة على نحو سريع وبدرجة ممتازة لكي يتمكنوا من فهم ودراسة المناهج التعليمية التقنية. ولم يجتز الصفوف الدراسية في اللغة العبرية إلا عدد قليل من الطلاب في عسقلان، ولم يستمر أي طالب مهاجر منهم تقريباً في دراسة مساقات التدريب المهني. وترك السواد الأعظم المدرسة ليلتحقوا بوظائف السود الوضيعة أو ليوقعوا على طلبات الإعانة الحكومية للعاطلين عن العمل والمحتاجين.

أما الذين أنهوا فعلياً مساق التدريب المهني، فلم يجدوا بالضرورة أيادٍ ممدودة وصدوراً مفتوحة ترحب بهم في ميدان العمل. وقد تخرج في شهر نيسان عام ١٩٩٢ حوالي (٣٥) طالبا من مدرسة (هداسه نيوريم)، وقدم هؤلاء الخريجون طلبات لتعيينهم في الوظائف عن طريق وزارة الاستيطان، فحدث أن ألزمت ثماني بلدات نفسها بتوظيف وإسكان هؤلاء الخريجين. وبعد فترة قصيرة، ولأسباب يمكن للمرء أن يصيب في تخمينها، ألغت خمس بلدات تعهداتها ثم تبعتها بلدات الأخرى وألغت التزاماتها أيضاً. وكان الوقت بالنسبة للخريجين يمر وينقضي، والمرارة تزداد، وتعتمل في النفوس، إذ شعروا أن كل ما أنجزوه خلال ثلاثة أعوام من الدراسة قد ذهب أدراج الرياح وبدون أدنى فائدة.

BEIRUT

وهؤلاء ليسوا وحدهم ضحايا نظام التعليم غير المجدي، فالوكالة اليهودية ترسل ما نسبته (٨٥٪ ـ ٩٥٪) من المراهقين الأثيوبيين إلى المدارس الداخلية الدينية التابعة لها. ويفصلون هناك عن أسرهم ويعيشون في قلق وارتياب بالرغم من توفر أسباب الراحة، كما هو الحال في أي مؤسسة تعليمية، ولا يتعلمون في آخر المطاف إلا القليل من الأشياء العملية النافعة. وينضم معظم الفتيان إلى الجيش الذي يعتبر أروع مدرسة للاستيطان في الدولة بأسرها.

وتتلقى الفتيات في المدارس الدينية دروساً في كيفية التهرب من الخدمة العسكرية، ولا تجد في أغلب الأحيان مكاناً تلجأ إليه لكسب العيش بعد أن تغادر المدرسة لتنخرط في المجتمع. ومن المفجع ومما لا يصدقه العقل أن ترى حالياً بائعات هوى أثيوبيات متدينات يمارسن أعمال البغاء في ناتانيا الواقعة على ساحل البحر بالقرب من مدينة تل أبيب.

يواجه الفتيان حياة شاقة غير مثالية بعد الانتهاء من الخدمة العسكرية. ويتلقى الشخص الأعزب في إسرائيل ـ ومن أي عرق كان ـ رهناً عقارياً بقيمة (٢٧) ألف دولار، ولكنه لا يكفي لشراء قسم من حمام في جزء سيء من المدينة (ويتلقى المتزوجون مبلغاً يزيد بحوالي ٥٠٪ عن السابق، ويرتفع المبلغ كلما زاد عدد الأطفال). وهذا التمييز في معاملة غير المتزوجين يعني أن الرجال الأثيوبيين غير المتزوجين هم في الواقع مشردون ولا مأوى لهم، إذ لا يحظون بدعم مالي من أسرهم وهو ما يحظى به معظم الإسرائيليون ويعتمدون عليه. وهذه المشكلة معروفة لدى الحكومة ويمكن أن تحل بتغيير بسيط في قوانين المصارف والبنوك. ولكن البنوك في إسرائيل لا تجد مصلحة في تحسين الأوضاع الاجتماعية المتردية وحل المشاكل المستعصية، لا بل تبدو في بعض الأحيان وكأنها سادية، تتمتع بمشاهدة الدهماء وعامة الناس وهي تتلوى وتعاني الأمرّين من قساوة العيش، وهكذا، تكون الحلول الأخرى قد بحثت ووظفت.

بنيت فنادق خاصة تتألف من شقق أحادية الغرفة لإسكان المهاجرين اليهود بصورة مؤقتة، ثم تحولت المساكن المؤقتة إلى مساكن دائمة بائسة في بيئة مدقعة الفقر. وكان

LAU LIBRARY

الحل الأسوأ هو استئجار فنادق قديمة متداعية من أجل إسكان المهاجرين، فأخذ أصحاب الفنادق يحشرون الناس في فنادقهم طمعاً في الحصول على مال أكثر ما داموا يتقاضون أجراً معيناً عن كل مهاجر ينزل في الفندق، ووصل بهم الحد إلى معاملتهم وكأنهم مجرد حيوانات يراد جمعها في الحظيرة. وفي إحدى الوقائع المحزنة، تضامن أصحاب الفنادق مع بعضهم البعض في طبريا وهددوا بالامتناع عن إطعام الضيوف الأثيوبيين ما لم يتلقوا مبلغاً أكبر من المال من السلطات المعنية.

وفي حادثة أخرى، وضعت الوكالة عائلات بأكملها في بيوت سياحية متنقلة ومنازل متنقلة جاهزة لا يزيد مساحة الواحد منها على (٤٠) متراً مربعا، وكانت حالتها رديئة. وأجبر العديد من هذه العائلات على إخلاء أماكنها وطردت منها في شهر حزيران عام ١٩٩١ حيث وصل مسؤولون من الوكالة إلى ساحة وقوف البيوت المتنقلة واسمها (كادوري كرافان بارك) في منطقة كْفار تافور وأمروا دون سابق إنذار ـ (١٥٠) أثيوبيا بحزم أمتعتهم وجمع أغراضهم والاستعداد للانتقال خلال ساعتين إلى مراكز الاستيطان.

وطبقا لما ذكرته دينا هوذر المقيمة في (كفار تافور)، أنها «وصلت إلى مسرح الحادثة ورأت في الحال معظم الذين أُمروا بالرحيل وقد دُفعوا للتو إلى الحافلات. كان العديد منهم يذرف الدموع، وبدا مظهرهم وكأنهم مترنحين ورؤوسهم مطأطأة إلى الأسفل». وفتشت هوذر عن صديقتها التي اكتشفت فيما بعد أنها هربت مع أطفالها واختبأت في أحد الحقول لتتجنب طردها من بيتها. أما أولئك الأثيوبيون الذين بقوا هناك ورفضوا ترك بيوتهم المتنقلة، فقد طردوا بالقوة مع ممتلكاتهم القليلة الزهيدة أو حتى بدونها.

تعاقب هذان اليومان الشديدان على المهاجرين. وكان قد سبق لهم أن قدموا الشكاوي بشأن نوعية الطعام السيئة المفروضة عليهم، وطالبوا بتوفير أماكن طبخ خاصة بهم. ورُفض مطلبهم المثالي ذاك، وقبل يوم واحد من طردهم بالقوة من منازلهم حدث أن نقل عدد من المهاجرين إلى المستشفى لإصابتهم بآلام في المعدة، ثم خرج بعضهم من المستشفى ليجدوا الشاحنات والحافلات في انتظارهم لترحيلهم بعيداً عن منازلهم.

BEIRUT

ومع أنّ عجرفة وتغطرس الوكالة اليهودية قد أدّيا إلى حرمان الفرد من كرامته واعتداده بنفسه، فإن الوكالة تعتبر بالمقارنة مع المؤسسات الدينية سليلة الكرامة الإنسانية.

● توجه إلى الإله إن كنت تريد ذلك:

في عام ١٩٨٠، أُصطُحِب المهاجر الجديد آنذاك أدسُو مسِّيلي والقادم من أثيوبيا إلى أحد المكاتب. وهناك قام رجل فاحص ذو لحية بإسالة قطرات دم من قضيبه ثم غمر جسده طبقاً لطقوس اغتسال دينية. وظن أدسّو أن غرز الدبوس في ذَكَرِهِ عبارة عن عملية تلقيح ضد مرض ما، وأن الاغتسال هو تصرف وحركة دينية دالة على الودّ والصداقة. غير أنه تلقى بعد عدة أشهر شهادة تقر تحوله إلى المذهب اليهودي الصحيح. والحقيقة أن أدسو لم يُعتبر يهودياً بحق في إسرائيل إلا بعد الاحتيال عليه وإجراء الختان له مع شعيرة التطهير الروحي، فما كان منه إلا أن مزق الشهادة المهنية إرباً إرباً وانفجر بالبكاء علناً.

وقصة أدسُو ليست الوحيدة، بل هناك الكثير على شاكلتها، وهي القصة النموذجية لليهـود الأثيوبيين الذين وصلوا إسرائيل قبل موجة الهجرة العارمة عام ١٩٨٥. ولم تقبل السلطة الرئيسية للحاخامات في إسرائيل (وهي تشبه في عدة نواحٍ حكومة الفاتيكان البابوية وعلاقتها بأتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية) الأثيوبيين كيهود أنقياء خُلَّص، بالرغم من أن الجالية اليهودية الأثيوبية هي على الأغلب أتقى وأصح المذاهب اليهودية على الإطلاق، والسبب يعود إلى أن الأثيوبيين حطوا رحالهم في أثيوبيا قبل (٢٥٠٠) عام، ثم سرعان ما وجـدوا أنفسهم في انقـطاع وعـزلـة عن بقية الـطوائف اليهودية المنتشرة في العالم. إن تقـاليدهم هم تعكس المذهب اليهودي الأصلي حيث تتضمن ذبح الحيوانات لتقديمها قرباناً إلى الإله وتتضمن القوانين المنقولة شفهياً عبر الأجيال.

أضاف الأثيوبيون بعض التقاليد المحلية هناك إلى ديانتهم، بينما شهدت الجاليات اليهودية في العالم تطورات مختلفة في معتقداتها الدينية. ونتيجة لقيام الرومان بطرد اليهود من إسرائيل وتشتيتهم في الأرض، أقرت أحكام الشريعة اليهودية في مخطوطة التوراة التي كتبت باليد، ثم تبعها كتابان احتويا على التعاليم المقدسة الدينية مجمَّعة ومنسقة، وهما

التلمود والغمارة؟! وضبط هذان الكتابان علاقات الناس وشؤونهم اليومية دون أن يكون لهم دولـة، وكـان لهـا الفضـل الكبير في منـع الذوبان والاندماج كلياً في الثقافات الأخرى الأجنبية. ولولا وجود هذين الكتابين لما خضع الأثيوبيون لنفس الأحكام المعقدة التي يسير عليها بقية اليهود في أرجاء المعمورة.

أمـا بالنسبـة للحاخامات الذين احتلوا مناصب عالية في الحكومة الإسرائيلية، فقد اعتبروا الأثيوبيين يهوداً خارجين عن الدين تماماً. وسيطرت الأحزاب السياسية الدينية في الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) ذي الأغلبية اللادينية على وزارتي الاستيطان والداخلية كما جرت عليه العادة عند تشكيل كل حكومة، ونتيجة ذلك لم يستطع الأثيوبيون الحصول على بطاقات الهوية المدنية ما لم يخضعوا لطقوس اعتناق اليهودية من جديد.

ولسوء الحظ، لم يتفق رأي المعادين للسامية في أثيوبيا مع رأي حاخامات إسرائيل الكبار، فبدأوا يقتلون اليهود ويخربون ممتلكاتهم فقط لأنهم يهود. وبعد سقوط نظام هيلا سيلاسي في أواسط السبعينات، قامت ثورة عارمة معادية للسامية لقي فيها العديد من اليهود حتفهم. ولم تستـطع إسـرائيل الـوقوف مكتوفة الأيدي إزاء ما كان يجري وتترك الجالية اليهـودية تتعرض للذبح، فجاء مناحيم بيغن عام ١٩٧٧ ليصبح أول رئيس وزراء يقرر جلب يهود أثيوبيا إلى إسرائيل. وقد تلقت غولدا مئير طلباً مشابهاً عندما كانت رئيسة للوزراء قدمته مجموعة من اليهود الأمريكيين، لكنها تساءلت في ردها الشهير على الاهتمام البالغ بتلك المجمـوعـة بأنهم حفنـة من الأشخـاص لا قيمـة لها شأنهم شأن أوراق اللعب من فئة البستوني. وصدر هذا الرد عن امرأة فتحت القارة الإفريقية أمام إسرائيل عن طريق إقامة علاقات وطيدة راسخة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتقنية.

بدأ الأثيوبيون يصلون تباعاً إلى إسرائيل بصورة تدريجية، وتمّ التحايل على طلائع المهاجرين أولئك لإخضاعهم إلى طقوس دينية تجعلهم يعتنقون اليهودية من جديد رغم أنهم يهـود. وإبـان عملية الإنقـاذ الواسعة النطاق عام ١٩٨٥، ظهرت أقاويل عن اتباع المرجعية الحاخامية لحيل شرعية، فدافع اليهود الأثيوبيون عن أنفسهم لعدم شكهم أبداً بشرعية منزلتهم الدينية. وقاموا في شهر آب من عام ١٩٨٥ بالتجمع خارج مبنى السلطة

LAU LIBRARY BEIRUT

الحاخامية الرئيسية في القدس، واعتصموا طوال شهر كامل احتجاجاً على إجراءات اعتناق اليهودية. واستطاعوا كسب التأييد الساحق للمواطنين الإسرائيليين، واستسلم الحاخامات للضغط الشعبي وعقدوا صفقة مع الأثيوبيين حيث وعدوهم بالاعتراف بصحة أسلوب اعتناقهم اليهودية وجميع الحقوق المترتبة على ذلك. ووافقت المرجعية الحاخامية أيضاً على الاعتراف بالزعماء الدينيين الأثيوبيين كقيِّمين وأوصياء شرعيين على العقيدة اليهودية. وبدا أن الأثيوبيين قد كسبوا الجولة لصالحهم، فيا لهم من سذّج.

تجاهل الحاخامات بعد ذلك الاتفاق وأصدروا الأمر التالي إلى موظفي سجلات الزواج الرسميين: «يجب على كل من يريد تسجيل زواجه أن يتعهد بتنفيذ الوصايا الدينية، وأن يقوم بعملية التطهير الروحي بغمر جسده في الماء والاختتان أمام الحاخامات. وعلى المرأة أن تقبل بالوصايا الدينية وتقوم بغمر جسدها في الماء، وإذا ما تم إثبات أن مقدم طلب تسجيل الزواج قد اختتن سابقاً بصورة صحيحة، سيكون مطلوباً منه فقط قبول الوصايا وغمر جسده في الماء».

وإذن، توجب على كل أثيوبي ممن يريد الزواج أن يفتح زمام بنطاله المنزلق ثم يخرج عضوه التناسلي أمام ثلاثة حاخامات ليفحصوه. ولكن من الذي سيشرف على الزواج؟ بالطبع لن يشرف عليه حاخام أثيوبي لأن السلطة الحاخامية نكثت العهد وخالفت الاتفاق بشأن قبول زعماء روحيين أثيوبيين، وعرضت عليهم فقط البقاء في وظائف ثانوية. وبذلك تم التوصل إلى حل وسط شاذ وغريب من نوعه.

وفي إحدى الوقائع، قام الحاخام القديم ديفيد شيلوتشي في منطقة ناتانيا بعقد قران زوجين أثيوبيين غير متحولين مجدداً إلى اليهودية وذلك بدافع ضميره الحي على الرغم من أن المرجعية الدينية الحاخامية قد عينته هو وحاخامات المحكمة التي يترأسها من أجل الإشراف على تسجيل عقود زواج في البلد.

لقد أهملت المؤسسة الدينية الأثيوبيين وهم على أرض وطنهم، وهم إلى هذه اللحظة لا يمتلكون كِنيسا (معبداً دينياً) واحداً خاصاً بهم على الأقل. وأدق وصف تقريبي لمعبدهم هو شقة صغيرة في بئر السبع اكتظ فيها حوالي ثلاثين متعبداً في أحد الاحتفالات مؤخراً،

LAU LIBRARY BEIRUT

بينما أدى (٥٠٠) متعبد آخر صلواتهم في موقف السيارات في الأسفل.

إبان الكفاح والنضال لوقف طقوس التحول إلى اليهودية غير الضرورية والإجبارية، برز عامل آخر أثَّر سلبياً على الجالية الأثيوبية وزاد تردي أوضاعها. وكان ذاك العامل هو بروز أقل زعماء الاحتجاج تديناً على مسرح الأحداث بصورة مفاجئة، فسرقوا الأضواء وقبلتهم القوى السياسية كمتحدثين بالنيابة عن الجالية الأثيوبية، فحلوا بذلك مكان الزعامة التقليدية التي ظلت مصونة من الأذى ولم يمسها أحد على مدى قرون عديدة في أثيوبيا. ولإحداث أكبر ضرر ممكن لسلطة الزعامة الأثيوبية، جمعت المؤسسة الحاخامية عدداً من الخائنين في صفوف اليهود الأثيوبيين ممن قبل بمبدأ طقوس التحول إلى اليهودية وعلى نحو قسري، وممن حاولوا دفع أتباعهم على انتهاج ذلك الخط والترويج له. ونظرت الأغلبية الأثيوبية بمن فيها زعماء دينيون إلى أولئك الأشخاص نظرة ازدراء واحتقار، لا بل ثمنّ الزعماء الدينيون تقاليدهم الخاصة عالياً وبجّلوها كل التبجيل. لقد بقي يهود أثيوبيا طيلة (٢٥٠٠) عام يهوداً أصليين وجابهوا المشاق والتحديات بفضل القوة الروحية الدينية لزعامتهم. أما مجمع الحاخامات الإسرائيلي، فتمكن خلال عقد من السنين فقط لا غير من تمزيق الجوهر الديني ليهود أثيوبيا والعبث به بالتواطؤ مع الوكالة اليهودية.

واستأجرت الوكالة في عام ١٩٨٥ أحد الباحثين ليقرر أي جماعة تمثل في الواقع الجالية الأثيوبية في إسرائيل. وبعد الانتهاء من الدراسة تُوِّجت إحدى المنظمات على أنها الجماعة الحقة. ويكتب ران كسلف: «وخصصت منظمة النداء اليهودي الموحد بعد ذلك مباشرة، ومن دون إجراء تحريات أخرى، مبلغ مائة ألف دولار سنوياً لتدفع إلى هذه المنظمة. والأسوأ من ذلك هو عدم قيام أي شخص بالتحقيق عما جرى وأين ذهب مبلغ (٤٠٠) ألف دولار الذي تلقته المنظمة على مدى أربعة أعوام».

تعتبر وزارة التعليم بمثابة ملكية خاصة تابعة للحزب الديني الوطني. وأقرت وزارة التعليم مرسوماً يقضي بالتحاق جميع الأطفال الأثيوبيين بالمدارس الدينية. خلال عقد الثمانينات، لم يكن هناك ثمة اختيار آخر، إذ لا بد أن ينقل المهاجر الأثيوبي الذي بلغ سن التعليم إلى مدرسة دينية تبعث على الكآبة وتديرها الوكالة اليهودية. وفي المقابل،

يستطيع الآباء السوفييت أو غيرهم من الآباء المهاجرين أن يختاروا نوع المدرسة الملائم لأطفالهم. وكما صرَّح شلومو لكيلي رئيس مجلس منظمة المهاجرين الأثيوبيين: «ربما يظنون أننا لا نمتلك المعرفة الكافية أو بدائيون جداً ولا نصلح لإبداء الآراء والتشاور».

وكُشِف النقاب عن سياسة الوصاية المستبدة هذه بعد عملية الإنقاذ الكبرى الثانية عام ١٩٩١، وشكلت إرباكاً كبيراً وحرجاً للوكالة التي غيرت تلك السياسة وأتاحت الفرصة أمام الطلاب لانتقاء واحد من الخيارات المتوفرة بعد أن كان هناك في السابق اختيار واحد فقط. وكان معظم طلاب مدارس الوكالة الدينية في صيف عام ١٩٩١ من السود، بينما كان كل طالب من طلاب مدارس الوكالة اليهودية أبيض البشرة. ومن الصعب أن يبدي المرء إعجابه بالوكالة عندما يرى أساليبها في مجال دمج المجتمع وصهره في بوتقة واحدة ما وجد إلى ذلك سبيلا.

من السهل فهم سبب اهتمام المؤسسة الدينية باليهود الأثيوبيين في ضوء تجربتها مع يهود السفارديم. فبعد فصلهم وإبعاد زعمائهم، تقوم بتنشئة طلابها على صورة وأنموذج أحياء اليهود المغلقة في أوروبا الشرقية. ويوجد حالياً في إسرائيل أشخاص من السفارديم يرتـدون قبعات سوداء ويَدعون خصلة شعر تتدلى بجانب آذانهم، وهم يشكلون القوى السياسية وجمهور الناخبين المؤيدين لثلاثة أحزاب في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست). والأثيوبيون أداة طيعة مثلما كان السفارديم سابقاً، وهم ألعوبة في يد المؤسسة الحاخامية لأن تقاليدهم الدينية لم تنجح في التغلغل في المجتمع.

إن خريجي المـدارس الـدينية سيشكلون على الأغلب الجيل القادم من الأثيوبيين المرتدين قبعات سوداء، وعباءات سوداء، وتكون بشرتهم سوداء. وفي أفضل الحالات، سيتكيف هذا اليهـودي الأثيوبي الجـديد مع شخصيتـه الجديدة. وفي أسوأ الحالات، سيكون مجرد إحدى الأخطار التي تسبب حوادث السير ليلاً.

وعلى الرغم من الدراسة في مدارس دينية حكومية، فلن يتمكن الطلاب المتفوقون أبـداً من متـابعـة دراستهم في معـاهد دينية عليا في الدولة لأن المؤسسة الدينية شديدة

LAU LIBRARY BEIRUT

التعصب ولا تعمـل على تطوير وتـرقية الطالب الأسود البشرة. إن ما تريده هو فقط منع الطالب من أن يصبح طالبا لا دينياً.

بعد انتهاء عملية الإنقاذ الضخمة التي بدأت في حزيران من عام ١٩٩١، اكتشف وزير الإستيعـاب وهـو الحـاخـام إسحـاق بيريتـز أن (٧٠٠) من المهـاجـرين الجـديد تم إسكانهم في مزرعة جماعية ملحدة (كيبوتس). وفتح مجالاً لسيل من الذم والقدح، مدعياً أن التعليم في الكيبوتس قاد العديد من السفارديم إلى الانغماس في عالم الجريمة والبغاء والمخدرات.

وضع اللوم علناً على المزارع التعاونية ذات النمط الاشتراكي في قضية بائعات الهوى المغـربيات في تل أبيب، ونـوقش هذا الموضوع أمام الكنيست ثم في مناظرة تلفزيونية مخجلة ومخزية. وكان من المفترض أن تكون هذه المسائل كافية للتدليل على نهاية عمل بيريتز في وزارة الإستيعاب. وطالبت - في الواقع - (حركة حقوق المواطنين) أن يقوم شامير بإلقاء بيريتز من على سلم مبنى وزارة الاستيطان، وكان ذلك تصريحاً رسميا. وعلق أحد محرري الصحف بقوله أن «بيريتز يهتم بأصل ونسب المهاجرين اليهود وبيئتهم الدينية أكثر من اهتمامه بالتخفيف من المصاعب الشديدة التي يواجهونها عند وصولهم إلى إسرائيل».

إن مثل يهود أثيوبيا كمثل المستجير بالرمضاء من النار. لقد خرجوا من إفريقيا كي لا يذهبوا ضحية للسياسة، ثم وصلوا إلى إسرائيل فإذا بهم ضحية التنافس على المصالح وأصبحوا كرة تتاذفها الأرجل وتضربها الأيدي. إنهم محاصرون في وسط الحرب المندلعة بين المتـدينين واللادينيين، وهم يدفعون الثمن علاوة على ذلك. وبدلاً من منح هؤلاء الناس الطيبين والحريصين على كرامتهم وعزتهم قليلاً من اللطف والمجاملة بالحفاظ على تراثهم سليماً من الأذى، نرى أن إسرائيل مصممة على تحطيم هويتهم وخلق نموذج يهودي جديد: يهودي إفريقي سيكون قادراً على التكيف مع ظروف معيشية لا يوجد لها شبيه إلا في القرى الروسية.

الفصل الثالث عشر

أنقذوا اليهود السوفييت: إنهم بحاجة إلى صديق!

كان عام ١٩٩٠ حداً فاصلاً بالنسبة للمشروع الصهيوني، إذ أصبحت إسرائيل مكانا مرغوبا لدرجة أن أكثر من (٢٠٠,٠٠٠) يهودي سوفييتي هاجروا إليها، ومما ساعد على ذلك بطبيعة الحال أن الاتحاد السوفييتي كان كالوحش المخيف، وأن أعدادا ضخمة من شعبه اختارت أن تغادره، وقد أشارت التوقعات التي استندت على عدد طلبات الهجرة إلى إسرائيل أنه في العام ١٩٩١ سيصل عدد اليهود السوفييت الذين سيغادرون بصورة نهائية إلى إسرائيل ما بين (٤٠٠ ـ ٥٠٠) ألف يهودي سوفييتي، إلا أنه وفي صيف ١٩٩١ لم يصل إلى إسرائيل سوى (٨٧,٠٠٠)، وكان متوقعاً أن لا يزيد العدد عن (١٧٠,٠٠٠) لكامل السنة، الأمر الذي يشكل انخفاضاً إلى أكثر من نصف العدد المتوقع. فما هو الخطأ الذي حصل؟ الأمر ببساطة أن اليهود الذين وصلوا في السنة السابقة أرسلوا رسائل إلى الأم روسيا يحذرون غيرهم من القدوم إلى إسرائيل، لأن الحياة في ظل الشيوعية المنهارة كانت أفضل منها تحت الصهيونية اليائسة.

لقد أدى وجود غورباتشوف والبريسترويكا وكذلك موت الماركسية في أوروبا الشرقية إلى فتح الستار الحديدي وبشكل خاص لليهود، وهم الأمة الوحيدة بين شعوب الاتحاد السوفياتي بدون جمهورية، وقد رغبت إسرائيل في هؤلاء اليهود ولكن اليهود كانوا في معظمهم يريدون بيتاً أمريكيا.

في أوائل السبعينات أدى النشاط اليهودي إلى ضغوط أمريكية من أجل السماح لليهود السوفييت بالانضمام إلى إخوتهم في الدين في إسرائيل، وقد وصل بالفعل (١٥٠,٠٠٠)

LAU LIBRARY

يهودي. ويبدو أن هؤلاء كانوا صهاينة من الصميم لأن أكثر من (٨٠٪) من اليهود الذين غادروا الاتحاد السوفييتي بذريعة الهجرة إلى إسرائيل مع نهاية العقد لم تكن لديهم النية في الـواقع لذلك، إذ غالبا ما كان يستقر بهم المقام في النهاية في الولايات المتحدة، ولكنهم كانوا على استعداد للقبول بأي بلد آخر طالما أنه ليس إسرائيل.

لقد أحست إسرائيل أنها خُدعت، فهؤلاء السوفييت تركوا بلادهم بتأشيرات إسرائيلية وقطفوا ثمار ما يزيد على عقد من الجهود والأموال اليهودية، وبتخليهم عن جوازات سفرهم في أماكن الترانزيت مثل فينا، أو روما بشكل خاص، على أمل أن يُمنحوا تأشيرات إلى أمريكا، فقد أدى ذلك إلى تكوّن مخيم لاجئين في إيطاليا مما أثار استياء وخيبة أمل كل من الاتحاد السوفييتي وإسرائيل بسبب هذا الخداع الصارخ.

وفي أوائل الثمانينات عانت السلطات السوفيتية الكثير من تزويد أمريكا بالمهاجرين، فقـامت بوضع حد للتدفق البشري من أراضيها، كما أن اليهود الذين كانوا يتخلون عن جوازات سفرهم عرضوا للخطر عملية إنقاذ أولئك الذين يكافحون بصدق من أجل حقهم في العيش في إسرائيل.

لم يكن الأمر يبدو وكأن أمريكا حقيقةً تريد هؤلاء اليهود وذلك حينما تم رفع سقف العـدد الـذي يمكن قبـوله من هؤلاء المهاجرين، وإنّما كان السبب في ذلك هو العداء العقيدي للشيوعية، وهي نفس الفلسفة التي دعت جيمي كارتر إلى قبول آلاف من السجناء الكوبيين مع أولئك الذين يسعون نحو الحرية، وأيضاً لأن بعض اليهود الأمريكيين نظروا إلى قبول هؤلاء اللاجئين كعمل إنساني. ومع نهاية العقد أعطى الضغط الإسرائيلي على أمـريكا للحد من الهجرة اليهودية السوفييتية ثماره، ومنع معظم الذين كانوا يتخلون عن جوازات سفرهم من الحصول على وضع لاجيء فورا في الولايات المتحدة، وكانوا يخيرون بين البقـاء في مخيمـات الترانزيت الذين يقيمون فيها أو الذهاب إلى إسرائيل، واختار معظمهم الحياة الجيدة في المستودعات الإيطالية المهملة أو في محطات القطارات.

وبعد عقد من الزمان أصبح اليهود الأمريكان أقل افتتانا باليهود الذين جاءوا إلى بلادهم

من الشرق والذين عاشوا في المعاناة طويلا، فبينما أخذت إسرائيل المثاليين المخلصين كانت أمريكا تأخذ أكثر من حصتها من النفعيين الذين تعوزهم المبادىء الخلقية. وبينما قام اليهود السوفييت التواقون للحرية بخداع الملايين من عملائهم الركاب في سياراتهم التاكسي بزيادة التسعيرة عليهم، وبينما قام مكتب التحقيقات الفدرالية (F.B.I) بإنشاء قسم خاص لمراقبة ومتابعة «المافيا الروسية»، فقد بدأ اليهود الأمريكيون يتساءلون فيما إذا كان السوفييت إضافة جيدة لمجتمعهم.

وبحلول عام ١٩٨٩ عندما ازدادت أعداد المهاجرين بصورة كبيرة، كانت بوابات أمريكا مغلقة بوجه الجميع عدا الموسرين جدا، وعملت الرحلات المباشرة من موسكو إلى تل أبيب على ضمان أن معظم اليهود سيصلون إلى إسرائيل سواء أرادوا ذلك أم لا، ومع ذلك لم يصل جميعهم، إذ تسلل أكثر من (١٠,٠٠٠) شخص إلى ألمانيا تحت ستار أنهم كانوا في طريقهم إلى إسرائيل وحاولوا البقاء معتقدين أن ألمانيا بإحساسها بالذنب تجاه اليهود لن تلجأ أبدا إلى طردهم، لقد كانت محاولة جيدة ولكن الألمان لا يريدون التعامل مع هؤلاء اللاجئين خاصة لأنهم قد يشكلون سابقة قد تؤدي إلى قدوم الملايين من لاجئي أوروبا الشرقية الآخرين إلى بلاد أجدادهم.

وبحلول عام ١٩٩٠ كان اليهودي أو من يدّعي اليهودية، والذي يغادر الاتحاد السوفييتي يعرف أنه ذاهب إلى إسرائيل، ولكن العديد كانوا بأمس الحاجة للهرب من حياة الكدح السوفييتية لدرجة أن إسرائيل أصبحت مرغوبة لديهم، لقد كان حلما تحقق بالنسبة لإسرائيل. فبعد (٢٠) عاما من الهجرة بأعداد قليلة جدا وعقد كان فيه عدد المهاجرين من إسرائيل يفوق عدد المهاجرين إليها أخيرا، أصبح اليهود يختارون الصهيونية.

هذه على الأقل هي الصورة كما رسمتها إسرائيل، في الحقيقة كان اليهود السوفييت يختارون أي مكان للعيش فيه بحيث لا يكون ذلك المكان هو الدولة الشيوعية البيروقراطية التي كبتت حياتهم. ولكنهم لم يدركوا في البداية أنهم كانوا يدخلون بلدا فيه من البيروقراطية الاشتراكية ما يفوق أي شيء عاشوه في روسيا. وفي سنة واحدة فقط، ١٩٩٠، أصبحت إسرائيل تمثل بؤسا مخيبا لآمال اليهود السوفييت حيث ألغى أكثر من نصف الذين

LAU LIBRARY BEIRUT

كانوا يخططون لمغادرة روسيا إلى إسرائيل خططهم في سنة ١٩٩١. أصبحت الحياة في الاتحاد السوفييتي أكثر جاذبية مما ينتظرهم في الدولة اليهودية. ومع بداية عام ١٩٩٢ تقلصت الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي إلى أقل من (٥,٠٠٠) شهريا وهو رقم لا يشكل حتى (١٥٪) من السنتين السابقتين.

• السياسة كالمعتاد:

الحاخام إسحق بيريتز كما ذكر سابقاً هو وزير الإستيعاب في إسرائيل، وهو الرجل المسؤول بصورة أساسية عن حياة القادمين الجدد إلى البلاد، وله روابط هامة مع الحاخام شاخ وهو الرجل الذي يتمتع بأقوى سلطة على الأحزاب الدينية الثلاث ومقاعدها الثمانية في الكنيست. كان رئيس الوزراء إسحق شامير يرحب جدا بالتخلص من بيريتز حيث كانا يختلفان حول الكثير من الأمور، ولكنه كان دائماً يشعر بأنه غير قادر على صرفه من الخدمة خوفا من أن يؤدي ذلك إلى انتقام شاخ فيحول ولاءه إلى حزب العمل. ومما يهون الأمر بالنسبة لشامير أنه عندما عين بيريتز في وزارته الحالية، كانت الهجرة حقيبة ثانوية، لأن عدد المهاجرين إلى إسرائيل لم يكن ليزيد عن (٢٠,٠٠٠) سنويا. وكما تصف الكاتبة ساره هونيغ الأمر فتقول: «إنه سر مفتوح.. إن بيريتز هو الرجل الخطأ في الوظيفة الخطأ وفي الوقت الخطأ، بصورة قد لا يمكن تخيلها».

وفي تقريرها لعام ١٩٩٠، قدمت مريام بن بورات، المسؤولة عن المراقبة المالية في الدولة اتهاماً لاذعا لسياسة الهجرة ولوزارة بيريتز. وقد أشارت في تقريرها إلى صدور التحذيرات لفترة من الزمن من موجة الهجرة السوفييتية الوشيكة، ولكن الحكومة لم تخطط لاستيعابهم في المجتمع الإسرائيلي إلا في أيار ١٩٨٩ عندما أصبح القادمون الجدد على الأبواب. وقد عبرت عن نقمتها بغضب ضد البيروقراطية: «لقد توصل الخبراء واللجان على مدى السنين إلى نتيجة بأن الهيكل الإداري الحالي يشكل عائقا أمام الاستيعاب وبسبب ضياع الأموال.. ولم تعدّ الوزارات الخطط اللازمة للهجرة، لقد كانت خططهم جزئية وغير مفصلة وغير جاهزة للتنفيذ».

ذكر أحد المصادر الحكومية أنّ بيريتز يسبب أضرارا للهجرة غير قابلة للإصلاح ليس فقط بما يقول، وإنما بما لا يفعل أيضا، وإن وزارته تفتقد بالكامل إلى الكفاية وأنها في غير محلها، وهي ليس فقط غير قادرة على التخطيط المستقبلي، ولكنها غير قادرة حتى على تغيير المفاهيم الأساسية من أيام عندما كانت الهجرة شيئاً غير ذي بال.

إسحق موداعي هو وزير المالية الذي انضم إلى الحكومة الحالية بعد الطلب والحصول على التزام بدفع (١٠) ملايين دولار عند الفشل في تشكيل إئتلاف حكومي. عن هذا الوزير كتب يوسف غوئيل قائلا «إن رئيس الوزراء شامير مزهق بوزير مالية وهو إسحق موداعي الذي يجب أن يكون الشخصية المركزية في الاستيعاب الاقتصادي للمهاجرين الجدد، ولكن موداعي - بالإضافة إلى ما عُرف عنه من تزعزع شخصيته وعدم استقلالها -، لا يمتلك الهدف الأساسي اللازم للسياسيين والبيروقراطيين للانضمام لبعضهم البعض أو للبدء بنمو اقتصادي جديد». فالسيد موداعي يصرف الأموال الحكومية على الصناعات المختلفة، ولكنه يقبض يده مع المتنافسين السياسيين، وقد رفض طلب بيريتز مبلغ (١٢,٥) مليون دولار لاستخدامها لمساعدة المهاجرين في إقامة مشاريع وأعمال لهم.

توجد لدى موداعي طريقة أفضل بكثير من أجل تشجيع الاستخدام، وهي عبارة عن برنامج معقد يشمل الإعانات الحكومية وتوسيع المصانع وتشجيع الاستثمار وتنشيط جهود البحث والتطوير. ولكن من سيدفع عن ذلك كله؟ أتراهن؟! إنهم الأمريكان. لقد قام موداعي بالعمل الصحيح تماما في غمرة حرب الخليج، لقد طار إلى واشنطن عندما تساقطت صواريخ سكود على تل أبيب للمطالبة بمساعدة من (٦ - ١٠) بلايين دولار، مقابل التزام إسرائيل بضبط النفس، ولا حاجة للقول أن وقاحته لم تلق قبولا، سواء في مبنى الكابيتول أو في الكنيست.

وقد كتبت المراقبة المالية للدولة عن خطط موداعي الخاصة بالاستخدام فقالت: إنها في أفضل الأحوال حلول على المدى البعيد لا يمكن البدء بإيجاد فرص عمل قبل ثلاث سنوات. ومع نهاية ١٩٩٠ كان حوالي نصف العدد الإجمالي للمهاجرين بدون عمل،

LAU LIBRARY BEIRUT

بينما وجد النصف الآخر والذي يحمل (٨٥٪) منهم شهادات جامعية أعمالاً في أحقر المهن، وهنالك اليوم عشرة من عمال النظافة في شوارع بئر السبع يحملون شهادة الدكتوراة، وهم بالتأكيد الأعلى ثقافة بين عمال النظافة، على وجه الأرض، والمحزن في الأمر، كما سنكشف فيما بعد، أن هذا هو الوضع النموذجي لفرص العمل المتوفرة في إسرائيل حيث يبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي (١٦٥,٠٠٠) شخص شهريا، بينما تزيد فرص العمل التي تفتح أمامهم عن (٣٠,٠٠٠)، والقليل جدا منها يناسب مهارات وكفاءات العاطلين عن العمل أنفسهم.

ومن حيث القسوة يبرز عمل واحد من أعمال موداعي، فالمهاجرون يُمنحون تأمينا صحيا مجانيا خلال أول ستة شهور لهم في البلاد، وهذا يبدو منطقيا لأنه لا يمكن حرمان الأشخاص الذين لا يملكون أموالا ولم يبدأوا العمل بعد من العناية الصحية. وهذا التأمين لمدة ستة شهور يفترض أن المهاجر بعد إكماله دورة اللغة سيجد عملا ويدفع عن تأمينه الصحي بنفسه. ومع ذلك وحيث أن نصف العدد الإجمالي للمهاجرين عاطلين عن العمل بعد ستة شهور، بينما يعمل معظم الباقين في مهن حقيرة فلن يتمكن العديد منهم من دفع (٥٠) دولارا شهريا المطلوبة عن كل شخص كتأمين صحي. ومع بداية عام ١٩٩١ أصبح حوالي (٧٠,٠٠٠) مهاجر بدون تأمين صحي وإذا ما أدخل أحدهم إلى المستشفى سيبقى مديناً إلى الأبد.

طلب إيهود أولمرت من موداعي الموافقة على إضافة مبلغ (١٠) دولارات لوزارة الصحة لضمان توفير التأمين الصحي للمهاجرين لستة شهور أخرى، لكن موداعي رفض الطلب لأنه من ناحية لا يحب أولمرت ولأنه من ناحية أخرى يبدو أنه لا يحب المهاجرين، ولكنه أيضاً لا يحب وزير الإسكان أريبل شارون الذي يحتاج إلى كميات كبيرة من المال لأن البناء ليس رخيصا، ولكن معظم خططه تتصادم مع خطط موداعي المبالغ فيها. ويأمل موداعي باحتجازه الأموال لبرامج شارون الخاصة بالبناء أن توجه هذه الأموال نحو تحقيق فكرته المتعلقة بالإسكان الشامل، إذ يتخيل موداعي أن يشتمل وادي سيليكون في النقب على قرى جديدة مجاورة لحدائق صناعية رفيعة المستوى. وهي فكرة رائعة إن استطاع

إقناع أي شخص للانتقال إلى صحراء النقب القاحلة. وهذه الخطة المستقبلية الباهظة التكاليف لن تحقق أهدافها لأن شارون وزير الإسكان أقوى بكثير من موداعي كوزير للمالية. كما أن شارون هو مدير المجلس الوزراء الخاص بالهجرة وهو المجلس الحزبي الذي يتولى التخطيط للهجرة. هذه الوظيفة كان يجب أن تتحول إلى وزير الإستيعاب لأنها تناسب تماما الوزير المسؤول عن الهجرة، ورغم ذلك فقد عين شامير وزير الإسكان شارون كبير منسقين فيما يتعلق بالهجرة الجديدة. وإذا ما بقي أحد يسأل لماذا، فإن التعيين كان محاباة سياسية. كان شارون يريد حقيقة أن يصبح وزير دفاع لذلك أعطاه شامير وظيفتين مهمتين بسعر واحدة.

ولأن الحكومة تأخرت كثيرا قبل فعل أي شيء بالنسبة لتوفير الإيواء لليهود السوفييت، فقد كان عليها عندما قررت أخيرا البدء بالعمل أن تجد طريقة ما سريعة لبناء العديد من المساكن. وكان الحل الواضح هو طرح عطاء عام، وللحصول على أسعار منخفضة فقد رحب الكنيست باستلام عطاءات دولية. وقدّمت عدة شركات أمريكية عطاءات بأسعار منخفضة وسافرت إلى إسرائيل للبدء بالتفاوض حولها. وبمجرد وصولهم واجه المفاوضون السذج تملصا ومراوغة كاملتين. وحسب أحد موظفي السفارة الأمريكية، فقد استاء المقاولون من فكرة البناء في إسرائيل بسبب القيود الكثيرة جدا. وبسبب وجود شبكة من «أولاد الحارة» لا تسمح للغرباء بالدخول. يبدو أن إسرائيل عبارة عن «كارتل» بناء كبير متحد لإلغاء المنافسة. وأن الشركات الاحتكارية الحكومية تتحكم ببيع كل قطعة من مواد البناء في البلد. فلا يوجد شيء اسمه شراء كيس اسمنت بسعر منافس أو اختيار لوح جبص أرخص، إنها كلها ماركة واحدة: حكومة إسرائيل أو الـ "Gois" كما يسميها غير اليهود.

يوجد إثنان من الشركاء في شركة استشارية هندسية هي «اديك أند سكوت أبفلباوم» لا يعجبهما وضع الإنشاء في إسرائيل ويقيّمان الوضع على النحو التالي: «صناعة الإسكان مريضة جدا جدا، فهي غير فعاله وقديمة الطراز ومثقلة بالعمالة الزائدة. وسيئة الإدارة وغير قادرة إطلاقاً على تسليم إنتاج معقول الجودة مقابل مبلغ معقول من المال».

LAU LIBRARY BEIRUT

● غرفة الحرب:

شارون وبيريتز وموداعي هم الأقطاب الرئيسيون في المجلس الوزراي الطارىء المتعلق بالهجرة، ولكن الصورة لن تكون كاملة بدون شخصية أخرى مشهورة وهي وزير الداخلية الذي يصدر كل بطاقات الهوية الشخصية وأوراق الجنسية للمهاجرين إنه «أرييه درعي» وهو الوحيد الذي يفعل ذلك. نعم هؤلاء هم الرجال المسؤولون عن جعل الهجرة الجماعية السوفييتية تحقق نجاحا باهرا. ويمكنكم أن تتخيلوا فقط كيف قاموا بأداء واجباتهم: لقد مرت سنة بأكملها قبل أن يجلسوا ويتحدثوا معا بطريقة مهذبة.

في عام ١٩٩٠ وصل إلى إسرائيل (٢٠٠,٠٠٠) يهودي سوفييتي، كانوا بحاجة إلى سكن، ولكن المساكن التي أنجزت في تلك السنة الحاسمة كانت أقل بشكل غير معقول بحوالي ألف مسكن عن السنة السابقة، ومن الـ (٤٥,٠٠٠) شقة التي تقرر إنشاؤها في سنة ١٩٩٠ لم يباشر بإنشاء سوى (٤,٥٠٠) منها فقط، وتلك كانت كارثة في الإعداد، وأراد شارون اتخاذ إجراءات عملية فطلب رفع وإلغاء متطلبات الترخيص المحلية المملة التي يمكن أن تؤخر البناء لسنوات طويلة. ولكن وزير الداخلية درعي رفض التضحية بهذا المصدر الذي يدر عليه الكثير من الأموال واستأنف اجتماع مجلس الوزراء العادي وربح القضية.

وبعد ذلك بوقت قصير طلب شارون (١٣,٥) بليون دولار على مدى خمس سنوات من ميزانية موداعي لتغطية تكاليف البناء، وبدون المبلغ الذي قدره سيكون هناك (٦٠٠,٠٠٠) إسرائيلي بلا مأوى بحلول العام ١٩٩٢، حتى لو كان الأمر كذلك فإن طلب ما يقارب ربع الدخل السنوي العام لإسرائيل لوزارة واحدة كان كثيرا، وحارب موداعي شارون بشراسة على كل فلس كما فعل مع بيريتز. وفي النهاية كان على الكنيست نفسها أن تفرض القرارات على مجلس وزراء الهجرة.

وأخيرا أصبحت الأمور مستحيلة لدرجة أن شارون نفسه أعلن أن بعض الوزارات تضع العوائق عن قصد في وجه بعضها الآخر سعيا إلى امتصاصها، وكان عليه أن يتدخل شخصيا

لوضع حد للاقتتال المدمر. وعندما حان وقت التدخل كان شارون قد أصيب بجنون العظمة، وأعلن أن منصبه يعطيه الحق بالإشراف على الوزارات الأخرى. توقف موداعي عن حضور اجتماعات مجلس وزراء الهجرة وفي الوقت الذي تولى فيه شارون منصبه التوفيقي كان بيريتز قد قاطع الاجتماعات للأسابيع الثلاثة الماضية واحتفظ بإحصائيات أساسية للحكومة للانتقام من معاملة شارون له، جمع شامير كل الأحزاب لإصلاح ذات بينها وللاتفاق على تسوية خلافاتها، لتكون جميعها ذلك الفريق الذي سيوفر للمهاجرين السوفييت ترحيبا لن ينسوه أبداً.

• التخييم في العراء:

أصبح نقص المساكن في عام ١٩٩٠ حاداً لدرجة أن الأسعار ارتفعت بصورة جنونية، ولم يعد العديد من الناس قادرين على شراء أو استئجار منزل، الأمر الذي ترك آلاف الإسرائيليين بلا مأوى، وشكل تهديدا لبرنامج هجرة اليهود السوفييت بمجمله.

قررت الحكومة منح كل عائلة سوفييتية (٣٣٠) دولارا شهريا بدل إيجار، ولكن السوفييت الماكرين استخدموا عقولهم بحيث تسكن عائلتان في شقة واحدة لتتمكنا من الاستفادة من باقي المنحة لأغراض أخرى، إلا أن أصحاب العقارات الماكرين أدركوا الحيلة والغرض منها ورفعوا أسعار الإيجارات. بناء على ذلك، وخلال أقل من سنة ارتفعت الأسعار بنسبة (٣٠٪)، وأجبر المستأجرون الذين يسكنون في شققهم منذ سنين على تركها بسبب ارتفاع الأسعار. ولقد رفع بعض أصحاب العقارات أسعارهم ولكنهم لم يقبلوا تأجير الروس رغم الحملة الدعائية الحكومية التي تحث على تأجيرهم. وقد بينت مقالة صدرت في صحيفة حداشوت لماذا كان العديد من أصحاب العقارات يميزون ضد المهاجرين الجدد، فقد كانت منحهم ستستمر لسنة واحدة فقط وبعد ذلك سيصبحون خالي الوفاض، والأمر في إسرائيل معقد قانونيا من ناحية طرد المستأجرين حتى لو كانوا لا يدفعون الإيجار، ولم يكن العديد من أصحاب العقارات يحبون فكرة طرد السوفييت.

ولكن على الأقل أعطيت العائلات منحة كبيرة كافية لدفع أجرة السكن المؤقت. لم

LAU LIBRARY

يتلق الأشخاص غير المتزوجين سوى (٩٠) دولارا شهريا ولم يكن ذلك يكفي لاستئجار حفرة سنجاب في النقب. وقد وضعت الحكومة، [وهي تواجه عشرات الآلاف من العزاب بدون مأوى] خطة جديدة، فقد عرضت دفع حوالي (٤٠٠) دولار شهريا لأصحاب الشقق إذا ما قاموا بتأجير الغرف الزائدة عندهم للسوفييت، وقامت ثانية بحملة دعائية للترويج للخطة، ولكنها لم تنجح. وفي إحدى مقالات حداشوت تم توضيح سبب هذا الفشل، فبغض النظر عن السعر أو التبرير الوطني للفكرة إلا أن معظم الناس لم يكونوا مستعدين لتعكير حياتهم الخاصة بإعطاء غرفة في بيوتهم لروسي ضال فاقد الأمل ولا يفهم الكثير من اللغة العبرية، ليفهموا «يرجى تنظيف الحمام بعد الاستعمال».

لقد نتج عن ارتفاع الإيجارات مع نقص الشقق المتوفرة نقص مخيف في المساكن بحلول صيف ١٩٩٠ عندما كان حوالي (٢٢٠٠) عائلة إسرائيلية - حوالي (١٠,٠٠٠) شخص - يعيشون في قرى شبه منظمة من الخيام. ماذا كانت الحكومة ستفعل بشأن ذلك؟ حسب قول موداعي: «السكن في الخيام لا يؤذي أحدا». ومضى في وضع خطة لتوطين السوفييت في المخيمات العسكرية. نظر بيريتز إلى الإخفاق الكامل في معالجة مشكلة الإسكان وتوصل إلى نتيجة «بأن الحكومة لن يكون أمامها خيار آخر في القريب العاجل سوى وضع المهاجرين في خيام».

في غضون ذلك خارج تل أبيب، حصل صدام عنيف بين رجال الشرطة وقاطني الخيام عندما حاولت الشرطة تمزيق الهياكل في إحدى قرى الخيام. لقد أثبتت التجربة المحلية أن معسكرات الخيام لم تكن بديلا للمباني الصلبة، ولكن الحكومة بدأت بإعداد الجمهور لتقبل الحاجة المحتملة لإسكان المهاجرين مؤقتا في خيام تماما كما تم استيعاب موجة الهجرة الكبيرة في الخمسينات، ولحسن الحظ فقد كتب المهاجرون السوفييت رسائل إلى بلدهم الأصلي في سنة ١٩٩٠، محذرين أي شخص يفكر باللحاق بهم بأن ما ينتظرهم هو البطالة والخيام، فقام أكثر من (٢٠٠,٠٠٠) من المهاجرين المتوقعين بإلغاء خططهم، لذلك لم يتم بناء الخيام على الإطلاق. ومع ذلك كانت ثمة مفاجآت أخرى بانتظار القادمين الجدد.

• الإقامة في النزل:

أميدار هو اسم سلطة الإسكان الحكومية التي تشرف على معظم المساكن العامة في إسرائيل، وبعدما بدأ وصول السوفييت بطائرات جامبو مليئة، أوكلت إليها مهمة إيجاد بيوت لهم ضمن الإسكانات الحكومية، وهي مهمة نبيلة تم تنفيذها بالطريقة المخزية المعتادة التي تتم بها الخدمات العامة الإسرائيلية.

عندما كان ديفيد ليفي وزيراً للإسكان ملأ المناصب العليا في أميدار [بتعيينات من طرفه] ـ بأشخاص على درجات متفاوتة من عدم الأهلية، ولمجرد أن تولى شارون وزارة الإسكان جاء دوره ليرد الجميل لأنصاره السياسيين، لذلك قام وفي منتصف إحدى موجات الهجرة بإنهاء خدمات ثلاثة ممن عينهم ليفي بما في ذلك عضو مجلس الإدارة المنتدب لـ أميدار، ولا حاجة للقول أن مدراء أميدار الجدد احتاجوا بعض الوقت للتمكن من أعمالهم، بينما بقيت آلالاف من الشقق في قطاع الإسكان الحكومي خالية، هذا الفيض من طرد الموظفين والتعيينات السياسية الجديدة لم تكن هي مدخل الفساد إلى أميدار، فالشركة تاريخها حافل بالفساد إلا أن ثمة حادثة تستحق الذكر.

فحسب صحيفة هآرتس «كان أمين الصندوق في أميدار زفي كاتز ولمدة أكثر من (٦) سنوات يتعامل مع أموال الشركة وكأنها أمواله الخاصة دون أن يلاحظ ذلك أحد. حيث تتلقى أميدار الأجرة من (٦٠,٠٠٠) شقة وتحول الأموال إلى البنك. ولكن كاتز بدلا من وضعها في حساب أميدار كان يقوم بتحويل الأموال إلى حسابه الشخصي بحيث تمكث هناك لمدة شهرين أو ثلاثة حيث يأخذ عليها فوائد قبل تحويلها إلى حساب أميدار». فكرة جيدة جعلت من كاتز مليونيرا. ولإبقاء الأموال دوّارة قام كاتز بمنح قروض سيارات إلى العشرات من موظفي أميدار، ولم يهتم أحد بالسؤال من أين يملك هذا الكاتب، [حتى لو كان يشغل منصبا رفيعا]، هذه الأموال لإعطاء زملائه مئات آلاف الدولارات كقروض سيارات. وعندما وقف أخيرا أمام المحكمة تمت إدانته أيضاً بتزوير شيكات. وصدر ضده حكما بالسجن لمدة أقل من المتوقع، ويعود ذلك بصورة جزئية إلى قروضه السخية.

LAU LIBRARY

وبحلول عام ١٩٩٠ كانت أميدار تدار من قبل أشخاص معينين سياسيا، وكانوا مصممين على إثبات قدراتهم الخاصة بغض النظر عن الكيفية، إذ أن مهمتهم كانت إيجاد مأوى للروس وعليهم إيجاد الطريقة لذلك، كانت الخطوة رقم واحد هي استئجار فنادق رديئة وتحويلها إلى بيوت إقامة مؤقتة يسمى الواحد منها نزل، والنزل هو التعبير الملطف للزريبة، فقد صدرت شكاوي من (١٥٠) سوفيتي مكتظين داخل نزل اسمه نزل حيفا كان في يوم ما يستعمل بالفعل كبيت للشباب. ولأخذ فكرة عن الحياة في مساكن أميدار نذكر فيما يلي الاتفاقية التي عقدت بالنيابة عن السوفييت الذين يعيشون كل ستة أشخاص في غرفة: «لقد اجتمع ممثلو أميدار. ونُزُل حيفا يوم أمس في تل أبيب، وقد اتفقوا على أن تقوم إدارة النزل بتشغيل مكيفات الهواء في غرف المهاجرين وتزويد مراوح في الغرف التي لا توجد بها مكيفات هواء. كما سيوضع فرن غاز في كل غرفة.. إن أميدار تتولى الإشراف على حوالي (٧,٠٠٠) غرفة فندق ونُزُل في كافة أنحاء البلاد. وإن العديد من المهاجرين يتم تحويلهم فورا إلى الغرف بعد وصولهم مطار بن غوريون». مهاجرون محظوظون، ولكن إذا لم ينتهِ بهم المقام في غرفة مشبعة بالبخار، بدون مروحة أو طباخ غاز فهناك دائما إمكانية السكن في مقطورة.

لقد اشترى شارون آلاف المقطورات، وتسمى بالعبرية «كرافانيم»، لأنه كان مقتنعا أنها ستكون أفضل بديل مؤقت حتى يتم تشييد مبانٍ حقيقية، وقد اقترح شارون فعلا في إحدى لحظاته الجنونية وضع المقطورات على سطوح المباني وتوصيلها بشبكات الكهرباء والمجاري، وبالتالي يتم توفير تكاليف البنية التحتية أو الأساسية اللازمة في موقع وقوف الكرافان. أما كيف سيتم رفع بيوت متنقلة إلى سطوح المباني فلم يتم التوسع في بحث ذلك مطلقا، إلا أن تجهيزُ فرقة من مروحيات سلاح الجو ربما يكون كفيلا بجعل هذه الخطة الفريدة أقرب إلى الحقيقة، ومع ذلك فإن سلامة التفكير في لحظة من اللحظات هي التي سادت.

وحسب خزينة الدولة فإن شارون بالغ في قيمة هذه «البيوت المتنقلة» بنسبة الثلث، وحسبما قال الاقتصادي «ألفن رابوشكا» من جامعة ستانفورد: «كان يكلف الدولة (٢٠,٠٠٠) دولار للمقطورة، كان يشتريها بالجملة ولم يتمكن من دفع أكثر من

(١٠,٠٠٠) دولار للواحدة، وبالنسبة لي لا أرى ولا أجد تفسيرا لنصف ميزانية المقطورات تقريباً».

وقد وصل إلى إسرائيل أخيراً نوعان من المقطورات: الموديل الكبير ومساحته حوالي (٤٥) مترا مربعا، والموديل الصغير الذي يعادل حوالي نصف حجم الموديل الكبير. وبالنسبة للعيش في البيوت المتنقلة: «في قرار مشترك بين الوزارة وبلدية حولون، سيتم وضع (٣٠) كرافان في أماكنها خلال (٧٢) ساعة، وبالتالي توفير مساكن لـ (٦٠) عائلة بلا مأوى».

أليست رائعة هذه الحياة؟ رحلة طويلة من موسكو تتبعها إقامة مريحة في نُزل، ستة أشخاص في الغرفة الواحدة مع مروحة جديدة وطباخ غاز، ومن ثم مباشرة إلى حولون لمشاركة عائلة أخرى في العيش في منزل على عجلات مساحته (٤٠) مترا مربعا!؟

لم يكن مفاجئا أن يرفض المهاجرون الانتقال إلى المقطورات، وبقي المئات منها فارغا. لم يتمكن مديرو أميدار الذين عينهم شارون من تحقيق خطته المتعلقة بالمقطورات لأنها كانت مخفقة، لذلك خرجوا بخطة ذكية بشكل مذهل، وهي أنّ أي شخص يوافق على العيش في مقطورة مستأجرة سيكون أول من يستحق منزلا في المساكن الحكومية عندما تتوفر. ولكن لم يتوفر الكثير من المساكن، لذلك قررت أميدار أن تتصرف، فأرسلت (١٠,٠٠٠) رسالة إلى المستأجرين تطلب منهم فيها تأجير غرف في منازلهم للمهاجرين أو مواجهة الطرد منها، فكان أن أصدر المستأجرون احتجاجا عاما، فأرسلت لهم أميدار رسالة جديدة تطلب منهم تأجير غرف لأسباب وطنية، ولكن الدعوة إلى الوطنية ومحبة الوطن شابها نوع من التهديد: «لقد تبين لنا أنه لم يعد لكم الحق بالشقة التي تعيشون فيها». فأصبح أمام المستأجرين من العزاب والمتزوجين الذين عاشوا في نفس الشقة لمدة عقود أربعة خيارات: إما شراء الشقة في الحال، أو الانتقال إلى شقة أصغر من شقق أميدار، أو تحمل ارتفاع الإيجار بشكل كبير، أو تأجير غرفة لأحد المهاجرين. وأنقل هنا كلمات المراسل بل هتمان: «يبدو أن بحث الحكومة عن مساكن مؤقتة للمهاجرين لا يعرف الحدود ولا يميز بين المساكن الباهظة التكاليف وتلك المتواضعة جدا».

LAU LIBRARY BEIRUT

لربما يسأل سائل لماذا لا يتخلى المهاجرون عن أميدار ويتجهون مباشرة نحو سوق العقار لاستئجار سكن بالمنح السخية التي تمنح لهم عند وصولهم. والجواب هو أنه بالكاد يوجد سوق عقار للإيجار والاستئجار في إسرائيل، إذ لا يوجد في البلد بأكملها مقاول واحد أنشأ عمارة فقط من أجل الاستفادة منها على المدى البعيد بتأجيرها كشقق، ففي إسرائيل تبنى الشقق لكي يتم شراؤها، أما الشقق المستأجرة فهي عبارة عن البيوت السابقة للآباء الموتى، أو أنها شقق يملكها مغتربون في الخارج وهذه العقارات أو الممتلكات يحافظون عليها كرابطة أخيرة لهم بالأرض التي أحبوها وهجروها. وأصحاب العقارات في القطاع الخاص غير مريحين في كل الأحوال كما يشرح ذلك نفتالي غرينوود الذي يكتب لمعهد الدراسات السياسية والاستراتيجية المتقدمة، إذ يقول:

«أجور المنازل غير قابلة للتفاوض على نطاق واسع مع استثناء رئيسي واحد، فبعض أصحاب العقارات الذين يتوقعون ارتفاع مستوى الإيجارات خلال عقد مدته سنة، يدخلون شرطاً في العقدة يحق بموجبه للمالك طرد المستأجر بدون أي سبب.. والمستأجر المتوقع الذي يطلب وصل استلام يعتبر عديم الأخلاق في أفضل الأحوال وكيلا لضريبة الدخل في أسوأها.. والنتيجة هي سوق مشوّة يتصف بالتقلب، وعدم الثبات والانحراف، والرعب، والاستغلال».

وثمة مشكلة أخرى وهي أن هناك نقصاً في الحماية الرسمية في القطاع الخاص، ويواجه المهاجرون خطر الاحتيال عليهم من قبل التجار عديمي الضمير. وحسب موشيه هيرزوغ، وهو محام من تل أبيب مختص في حالات الغش والاحتيال، فقد تعرض ما بين ألفين وثلاثة آلاف مهاجر سوفيتي إلى الإحتيال والخداع من قبل أشخاص ماكرين خلال السنتين الأوليين من موجة الهجرة. فقد استأجرت إحدى العائلات التي يبلغ عدد أفرادها ستة أشخاص شقة من وكيل لقاء أجرة شهرية بواقع (٢٥٠) دولار ودفعت له مبلغا كبيرا تحت الحساب، وبعدما دفع الوكيل إلى صاحب الشقة غادر البلاد بطريقة غامضة. وعندما انتقلت العائلة إلى منزلها الجديد اكتشفت أنه عبارة عن شقة من غرفة واحدة وبدون مطبخ أو حمام، وأرادت العائلة أن تسترد المبلغ الذي دفعته، إلا أن القانون مع المالك في قضية

تتعلق بوجوب احتراس المشتري، فالعائلة استأجرت الغرفة في سوق حرة وبدون قيود على السعر وكانت مسؤوليتها أن تتأكد من الشيء الذي تشتريه قبل دفع النقود بغض النظر عن أية اعتبارات.

ومع كون سوق تأجير العقار في القطاع الخاص ضيقا جدا، فإنه يتوجب على المهاجرين الاعتماد على سوق القطاع العام إلا إذا قاموا باتخاذ الخطوة الأخرى الوحيدة المتاحة أمامهم قبل الهجرة فورا إلى بلد معقول ألا وهي شراء شقة.

• لماذا هذه الأراضي المهملة باهظة الثمن جدا؟

تملك الحكومة في إسرائيل عبر سلطة الأراضي (٩٣٪) من الأرض في البلاد، ولا توجد بلد في العالم فيها نسبة أعلى من ملكية الدولة للأراضي غير ألبانيا وكوبا.

فإذا أراد شخص ما شراء قطعة أرض في إسرائيل فهو لا يقوم بمجرد شراء صك ملكية من شخص آخر، وإنما عليه أن يراجع سلطة الأراضي، وهناك سوف سكتشف أي قطع أراض يسمح ببيعها في مزاد عام أو باليانصيب، وسوف يبلغونه إن كان مؤهلا لشراء أرض، فحتى لو كان يحمل الفلوس نقدا في محفظته فلن يسمح له بشراء أرض لأسباب معينة، كأن يكون قد امتلك قطعة أرض أخرى قبل ذلك، أو أن لا يكون عنده أطفال، أو لأنه لم يُصَب بعجز نتيجة إصابة في القتال أو لأي سبب آخر بموجب نظام بدأ تطبيقه في ذلك اليوم. فإن كان مؤهلا للاشتراك في مزاد عام فإنّ عليه أن يدفع رسوما غير مستردة مقابل أن يكون له الحق بالمنافسة أمام آلاف المؤهلين الآخرين على شراء عدد قليل من قطع الأراضي المتوفرة.

ولا بد للقارىء الذكي أن يسأل الآن لماذا لا تريد الحكومة أن تبيع أرضاً بأسعار باهظة لشخص راغب بالشراء؟ مرة أخرى وأخرى وأخرى فإن السلطة خاضعة لتأثير اللوبي السياسي الزراعي «الكيبوتس» الذي يجد أن من مصلحته إبقاء الأرض مملوكة للدولة كاحتياط لإنشاء مزارع مستقبلية. في خلال سنة ١٩٩٠ لم تسمح سلطة الأراضي لبيع سوى (٢٥٠) فدان من الأراضي لأغراض الإنشاء.

LAU LIBRARY BEIRUT

يدفع المقاولون مبالغ باهظة عن كل قطعة أرض، الأمر الذي يرفع سعر الشقة بنسبة تصل إلى (٣٠٪)، وعندما يعطي صاحب أرض قطعة أرض معينة إلى مقاول يستطيع أن يطلب امتيازات مذهلة كأن تكون له حصة في ملكية الشقق التي ستباع، وحتى مع التكاليف المرتفعة للأراضي فإن الأسعار التي يطلبها المقاولون إجرامية، إذ يصل سعر أرخص شقة في المناطق النائية غير المرغوبة إلى (٦٥,٠٠٠) دولار أي أكثر من ضعف قيمة السوق الحقيقية، ولكن المهاجرين لا يعطون سوى (٣٨,٠٠٠) دولار للعائلة مع حق الرهن، أما المهاجرون العُزاب فيأخذون مبالغ أقل بكثير، والقليل من المهاجرين يتوفر لديهم النقد الكافي لتغطية الفرق، لذلك رفض المقاولون سنة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ بناء شقق عرفوا أنها لن تباع. ولذلك ومع بداية العقد الجديد كانت إسرائيل تتجه نحو الكارثة في مجال الإسكان، فالمقاولون يرفضون البناء، والبنوك ترفض إقراض أموال كافية مقابل الرهن، والحكومة ترفض بيع الأراضي للبناء عليها، لم يكن أي طرف متعاونا مع أي طرف آخر وكان يتوجب على طرف ما القيام بعمل ما، هنا تدخل شارون ليجد الحل.

ضعوا ثقتكم بالرجل، فخطته ذكية لجعل المقاولين يشيدون البنايات. الخطوة الأولى: إصدار وعد حكومي بشراء كل الشقق التي لا تباع بمبلغ (٦٥,٠٠٠) دولار للشقة، في هذه الحالة لن يخسر المقاولون إذا ما قاموا بالبناء، ولكن الحكومة قد تخسر لأن المقاولين الإسرائيليين عادة يأخذون (٢٧) شهرا لإنهاء بناية (وهي ثلاثة أضعاف المدة في أي مكان آخر من العالم)، ومع كون الكارثة وشيكة، فإن الحكومة لا تستطيع الانتظار سنتين حتى يتم البناء، لذلك خرج شارون بحافز آخر. الخطوة الثانية: إعطاء كل مقاول منحة نقدية بواقع (١٠,٠٠٠) دولار عن كل بناية يتم شراؤها في أقل من (١٣) شهرا و(١٥,٠٠٠) دولار عند إكمالها خلال أقل من (١١) شهرا. وهذه المبالغ غير مشمولة في سعر بيع الشقق. وبدلا من ذلك، فإن هذه المنح السخية مقابل إنجاز العمل في الوقت الذي يُعتبر عاديا في أي مكان آخر ستأتي مباشرة من محفظة دافع الضرائب.

يحلّل غوئيل باينرمان الخطوتين على النحو التالي: «كم من الاهتمام سيعطيه المقاولون لإنتاجهم عندما تكون لديهم ضمانة بأنه سيتم شراؤه؟ وما الذي سيحصل عندما

يكتشفون أنهم لا يستطيعون إنهاء البناء في الوقت المطلوب لكي يستحقوا الضمانة؟ ألن يكون أمامهم خيار آخر غير «شلفقة» العمل وتسليم إنتاج رديء الجودة . . ؟» .

وإذا كانت «الشلفقة» في العمل هي المطلوب للقضاء على العقار، فهل هناك طريقة أسرع من شراء أرض رخيصة؟ لم يفكر شارون مطلقاً بإسكان المهاجرين في منطقة تل أبيب حيث اختار (٩, ٥٠٪) من كل السوفييت الجدد أن يعيشوا، لذلك فقد عرض ضمانة بـ (٥٠٪) فقط للمقاولين الذين يبنون هناك، وبطبيعة الحال قام المقاولون بالبناء حيث الضمانات كاملة والأرض أرخص. ومع نهاية عام ١٩٩١ بلغ ناتج صناعة الإنشاء الإسرائيلية (٩٥,٠٠٠) وحدة سكنية، وهو رقم قياسي سنوي جديد، وتم خفض وقت البناء بنسبة النصف، ولكنهم بنوا وحدات سكنية صغيرة وعالية ورديئة الجودة في أماكن لم يرغب المهاجرون بالعيش فيها. فمثلا (٥, ٢٨٪) من كل البناء الجديد أنشيء في النقب حيث لم يختر العيش هناك سوى (٣, ٦٪) من كل المهاجرين الجدد، كما تم بناء (٣٢٪) من المباني في مناطق الجليل المضغوطة، والكثير مما بقي أنشيء في ضواحي منطقة القدس التي تتوسع باستمرار حيث لم يختر سوى (٧, ٩٪) من المهاجرين العيش هناك.

كانت الحكومة تعيد الكارثة الاجتماعية الكبرى التي حدثت في الخمسينات عندما تم إجبار المهاجرين على العيش في (٢٥) «قرية تطوير»، وهذه القرى، أو المستوطنات التي تحمل أسماء مثل ديمونا، كريات شمونه وبئر السبع المشهورة أنشأت لأسباب أمنية، ولتأهيل المناطق غير المرغوبة في الصحراء وبالقرب من المناطق الحربية. وبسرعة أصبحت هذه المستوطنات أوكارا للجريمة واليأس، وبقيت كذلك حتى هذا اليوم، ولا يتوفر فيها سوى القليل من الوظائف المحترمة، إذ أن المصانع والخدمات الموجودة أُقيمت بطريقة مصطنعة من قبل الحكومة، وتخدم القليل من الأغراض المفيدة وهي عبارة عن قرى شركات الحكومة التي أنشأتها وهي صاحبة العمل فيها وهي التي تدمرها. سوف ينتج عن خطة شارون توسيع المدن بدون أمل.

كان جنوب البلاد دائما وعلى مر السنين منطقة يهجرها سكانها، لأن البطالة والكساد دفعت أكثر الناس طموحا فيها إلى الهجرة إلى وسط البلاد. الآن تقرر إعادة تأهيلها باليهود

السوفييت الذين لم يجدوا فيها فرص عمل أكثر مما وجده سكانها الأصليون من قبل. وكما كتب ملفن كوهين عضو معهد البناء المرخص (في المملكة المتحدة): «. . إن إرسال المهاجرين الجدد إلى هذه الأماكن - بغض النظر عن مستويات البطالة العالية - بصورة استثنائية ما هي إلا خطوة ستؤدي إلى زيادة خطورة قنبلة زمنية اجتماعية موجودة».

قد تكون مهمة شارون سنة ١٩٩٠ هي إسكان المهاجرين، إلا أن الأولوية عنده كانت وستبقى دائما هي تأهيل الأراضي المتنازع عليها باليهود.

قدمت الحكومة الأمريكية إلى إسرائيل (٤٠٠) مليون دولار على شكل ضمانات إسكان بشرط أن لا يستعمل أي منها في توطين المهاجرين في الضفة الغربية أو قطاع غزة. وكانت القدس الشرقية تعتبر منطقة متنازع عليها إلا أن إدارة بوش تنازلت عن هذا الشرط. لم يكن المهاجرون يوجهون إلى المناطق المحتلة هكذا، ولكن في بلد حر من كان سيمنعهم من اختيار المكان الذي سيعيشون فيه؟ لقد عرضت البيوت المتنقلة على المهاجرين الجدد في الضفة الغربية بأجرة شهرية متدنية جدا وصلت إلى (٤٠) دولارا وذلك يعني توفير (٢٩٠) دولارا من المنح التي تعطي للسكن لأغراض أخرى، وذلك بالتأكيد حافز للانتقال إلى الضفة الغربية المتوحشة. وفي صيف ١٩٩١ لم يكن شارون ليخدع أحدا في واشنطن ومبلغ الـ (٤٠٠) مليون دولار على شكل ضمانات تُعرّض للخطر وذلك في مكاشفة مع إسرائيل حول الاستيطان في المناطق المحتلة. لقد أصبح توطين السوفييت هدفا ثانويا أمام إيجاد حقائق سكنية بالقرب من نابلس حيث أن الحكومة الإسرائيلية رفضت وقف بناء مستوطنات جديدة، وإلى الجحيم بضمانات القروض.

إنها مكاشفة عديمة للفائدة، فالمناطق المحتلة تم ضمها وما على إسرائيل سوى إعلان ذلك، ولن تملك أية حكومة في المستقبل طرد (٢٥٠,٠٠٠) (حتى الآن) مستوطن يهودي من منازلهم. إن المسائل المعقدة هي قضية القدس، وقد قامت سلطة الأراضي في سنة ١٩٩١ بمنح مساحات كبيرة من الأراضي بالقرب من القدس مقابل نصف سعر التأجير العادي، وستصبح القدس مدينة المليون يهودي خلال جيل واحد، وستمتد حدودها لتغطي نصف عرض الضفة الغربية.

لقد مهد شارون الطريق كوزير للإسكان للحصول على ميزانية ضخمة يصعب تفسيرها لأنها معقدة جدا، وقد نجح في بناء حوالي (١٠٠,٠٠٠) وحدة سكنية خلال سنة واحدة أو أكثر من (٩٠,٠٠٠) وحدة عما تم بناؤه في السنة السابقة ومعظمها تقع في مناطق فقيرة أو في الصحراء أو في مناطق أردنية سابقة، ومعظم التكاليف ستجمع يوما ما من قبل اليهود الأمريكيين عبر الوكالة اليهودية. ورغم أن الوكالة اليهودية قد ضمنت حتى الآن (١٥٠) مليون دولار على شكل قروض إلى المهاجرين السوفييت فإن ذلك لم يكن عطاء سخيا بما فيه الكفاية. وقد صرَّح وزير المالية موداعي خلال زيارة قام بها إلى نيويورك أنه يتوجب على اليهود الأمريكيين أن يتحملوا معظم العبء لإسكان وتوطين حوالي (١,٢) مليون سوفييتي يتوقع وصولهم خلال خمس سنوات، وقد قدَّر القيمة الإجمالية لذلك بـ (٥٠) بليون دولار، وهو رقم مخيف، والشيء المخيف أكثر من ذلك الرقم هو التفكير بأن الوكالة اليهودية قد تحاول وتجمع ذلك الرقم المستحيل.

● أنا طبيب أخصائي أعصاب مرموق من لينينغراد، هل يمكنني أن أنظف درج منزلكم؟

ليس السكن هو المشكلة الوحيدة التي تواجه المهاجرين ولكن هناك البطالة التي تعتبر مصدرا رئيسياً آخر للمشاكل. ومما لا يستطيع أحد إنكاره هو أن المهاجر العادي عنده الاستعداد للعمل ليل نهار في أحقر الأعمال من أجل مستقبل عائلته، ولكن الهجرة السوفييتية إلى إسرائيل ليست هجرة نموذجية، فقد وصل إلى إسرائيل عشرات الآلاف من المهندسين والموسيقيين والعلماء والأطباء وكل منهم يتوقع فرص عمل أفضل في مجال عمله، ولو منحت لهم تلك الفرص فإن البلاد بأكملها ستزدهر، هناك حوالي (٤١٪) من إجمالي عدد المهاجرين يحملون درجات جامعية أو كليات فنية مقارنة مع (٨٪) من الإسرائيليين، ونسبة حملة الدكتوراة بين المهاجرين هي ستة أضعاف النسبة الموجودة بين الإسرائيليين، ومن الموسيقيين خمسة أضعاف، ومن علماء الفيزياء تسعة أضعاف، ومن أطباء الأسنان خمسة أضعاف، فإسرائيل يجري حقنها بأعداد ضخمة من العمالة المدربة، ولكن الحقنة كما يقول يوسف غوتيل قد تكون فارغة: «.. بالنسبة للقضايا الرئيسية التي

تؤثر على الاستيعاب ـ النمو الاقتصادي، الاستخدام وتهيئة الاقتصاد لاستغلال ما لدى المهاجرين من خبرات مهنية وتخصصية قيّمة ـ فلم يتم فعليا تحقيق أي تقدم منذ أن بدأت الهجرة».

ويوافقه رولاندو إيسن، رئيس لجنة الاستيعاب التابعة لنقابة الصانعين في إسرائيل قائلاً: «البيروقراطية الحكومية حيثما يتعلق الأمر بالمهاجرين مفلسة وغير قابلة للإصلاح..».

في تموز ١٩٩١ بدا مطار بن غوريون، الذي كان يوما ما منطقة استقبال تعج بالحركة ـ مكانا هادئا جدا، فبينما كان عدد القادمين يصل إلى ألف مهاجر يوميا قبل أسابيع فقط، فإن العدد الآن أقل من (٢٠٠) مهاجر يصلون كل يوم، وهذا العدد يتناقص بصورة ثابتة، كما أن الهجرة الضخمة في سنة ١٩٩١ التي كان يفترض أن تجلب إلى إسرائيل ما بين (٤٠٠ ـ ٥٠٠) ألف يهودي سوفييتي توقفت عند الرقم (٨٧,٠٠٠).

ليس الأمر كما لم تكن هناك تحذيرات، فقد حذر محافظ بنك إسرائيل في آذار الماضي أن (٤٠٠,٠٠٠) إسرائيلي سيصبحون قريبا بلا عمل، وأن (٢٠٠,٠٠٠) مهاجر ـ وهو عدد يساوي مجموع ما يصل إلى البلاد في سنتين بالمعدلات الحالية ـ سيغادر البلاد. وقد وجه اللوم إلى الهستدروت بسبب رفضها تبني سياسات واقعية، كما وجه اللوم إلى موداعي بسبب قيامه «بتطفيش» المستثمرين المحتملين في إسرائيل. وكانت خطته المتعلقة بمنع ارتفاع البطالة قاسية إلى أقصى الحدود: فقد اقترح تخفيض الحد الأدنى للأجور وهي المنخفضة أصلا، وإلغاء علاوات غلاء المعيشة، الأمر الذي سيعجل من المجاعة بين معظم الإسرائيليين.

في ذلك الشهر نفسه حذر مايكل كلينر رئيس لجنة الهجرة في الكنيست بأن آلاف السوفييت قد ألغوا تأشيرات خروجهم من الاتحاد السوفييتي لأنهم «لا يريدون المخاطرة بالقدوم إلى هنا، حيث تتدهور أوضاع الاستخدام بسرعة»، وقد وجه كلينر اللوم إلى الوكالة اليهودية لأنها تحاول «بصورة غير مسؤولة» خلق الانطباع بأن الهجرة مستمرة بشكل طبيعي بغض النظر عن مشاكل الاستيعاب هنا.

وفي نيسان تظاهر آلاف الأطباء السوفييت خارج مبنى الكنيست محتجين على وزير الصحة أولمرت بأنه رتب الأمور من أجل منع الأطباء من إيجاد أي عمل، إذ يتوجب على كل طبيب مهاجر من روسيا أن يجتاز اختبار ترخيص قبل أن يستطيع ممارسة العمل كطبيب. وحتى وقت قريب نجح (٩٠٪) من الذين تقدموا للاختبار من المحاولة الأولى، فقام وزير الصحة بجعل الاختبار أكثر صعوبة في خطة ناجحة لمنع آلاف الأطباء الجدد من المنافسة في السوق المفتوحة مع الأطباء الذين يمارسون العمل، لم يتمكن سوى (٢٠٪) من الأطباء السوفييت اجتياز الاختبار الجديد، وذلك يعني أنه يتوجب على (٨٠٪) من الـ (٧,٠٠٠) طبيب الذين وصلوا منذ عام ١٩٨٩ أن يجدوا أعمالا بديلة في مجالات ليست لها علاقة بالطب كجمع القمامة مثلا، وقصة ميخائيل فاكسمان توضح ذلك. يبلغ ميخائيل فاكسمان (٣٧) سنة من العمر وقد أكمل دراسة الطب في معهد لينينغراد الطبي للصحة العامة في سنة ١٩٧٦، وبدأ مباشرة دراسته للجراحة. وفي سنة ١٩٨٢ كان يتمتع بمهارة معترف بها، وبدأ تدريس الجراحة في كلية لينغراد للطب. وفي سنة ١٩٨٤ جمع بين التدريس والجراحة العملية في مستشفى بلدية لينغراد، وفي أيار ١٩٩٠ وصل إلى إسرائيل مع زوجته فكتوريا وإبنيهما وقد استأجروا غرفة من أصدقاء لهم يسكنون قريبا من القدس.

«لقد سكنا في تلك الغرفة لأن معاشنا البالغ (٣٣٠) دولار لا يكفي لاستئجار شقة. في الواقع لقد اقترضت مبلغا من المال من أحد الأصدقاء واستأجرت شقة مكونة من غرفتين، وبدأت بدراسة اللغة العبرية. ولم أستمر سوى ثلاثة أشهر لأن معاشنا لم يكن يكفي للإنفاق على عائلة. وكان عليّ أن أبحث عن عمل، لذلك بدأت العمل بالتنظيف، وخلال ذلك الوقت كان عليّ الإعداد لاختبار الترخيص الطبي، كان الاختبار يتعلق بالطب العام، (٢٠٪) من الأسئلة فقط كان لها علاقة بالجراحة، ولا يستطيع الاختصاصي أن ينجح في الاختبار لذلك حرمت من الحصول على رخصة ممارسة مهنة الطب.

في روسيا كانت جراحة الأعصاب من التخصصات التي لها هيبتها، وكنت الأفضل في قسمي، كما أنني كنت الأول في جراحات العمود الفقري. لست بحاجة لأكون

LAU LIBRARY BEIRUT

الأول هنا، إنني أريد ما يكفي للإنفاق على عائلتي ودراسة أبنائي. ولكن الأسعار في إسرائيل لا يمكن المقارنة بها. إسرائيل ليست دولة ديمقراطية، إنها دولة أيديولوجية، وهناك الكثير جدا من الأمور المشتركة مع القوانين والأنظمة الروسية، والحكومة لا تريد أن تفعل شيئا تماما كما هو الحال في روسيا. لقد تلقيت دعوات للعمل في جنوب إفريقيا وفي نيوزلندة، إنني أريد العمل في مجال تخصصي ويمكنني ذلك في مكان آخر، لدى التبديل والضغوط هنا لم تعد تستحق البقاء».

وقد بيّن تقرير ظهر على التلفزيون الإسرائيلي في تموز ١٩٩١ سياسات الاستخدام الحكومية. قام أحد المهندسين الكهربائيين بزيارة إلى مكتب الاستخدام المحلي الذي يتبع له، وعُرض عليه العمل كخادم مسؤول عن غرف النوم في أحد الفنادق، وكما علق ذلك أحد المشاهدين: «يجب على مكتب الاستخدام أن يأخذ المشورة فيما يتعلق بالوظائف من الوكالات الحكومية الأخرى التي تتبع مبدأ أن المؤهلات وفرص الاستخدام هي مفاهيم مقصورة عليهم بصورة متبادلة».

ومع وجود (٢,٠٠٠) عالم إضافي في البلاد تم اقتراح حلولاً عملية لاستخدامهم لمنفعة الجميع، وقد عرض د. هيرمان برانوفر من جامعة بن غوريون ـ وهو نفسه عالم سوفييتي ـ إسرائيلي ذو شهرة ـ اقتراحاً حكيما ينص على إنشاء كلية خاصة لتدريب هذه القدرات العقلية على الأساليب الفنية والمعدات وقوانين البراءة (الرخص الخطية الحكومية) وكذلك استراتيجيات التسويق الغربية. طلب وزير العلوم يوفال نئيمان من موداعي (١٢) مليون دولار، وهو مبلغ زهيد إذا ما قورن بمبلغ الـ (٢,٥) بليون دولار المخصصة للإسكان، لإنشاء مركز تدريب كهذا، ولا حاجة للقول أن التشاحن على الأمور التافهة عَمِل على تعطيل الطلب.

فيما بعد قام نئيمان بتليين خطته لإنشاء مستنبت علمي في إسرائيل، وقدم برنامجا لتحويل معظم العلماء إلى التدريس وفي مستويات متدنية حتى المدارس الثانوية. ربما يكون في ذلك اليوم تقليلا من قدرهم وقيمتهم ولكنه أفضل من المصير الحالي للعلماء السوفييت مثل عالم الفيزياء البالغ من العمر (٥٢) سنة الذي تحدثت عنه إحدى مقالات

صحيفة معاريف والذي لديه عائلة من خمسة أفراد تعيش يوميا على شوربة الملفوف والخبز.

وحسب عضو الكنيست أورا نامير، وهو الأمر الذي أكّدته وسائل الإعلام الإسرائيلية عدة مرات، فإن هناك حوالي (١,٠٠٠) امرأة سوفييتية يحملن درجات جامعية مارسن مهنة البغاء لأنهن غير قادرات على إيجاد وظائف، وفي منطقة تل أبيب وحدها هناك (٥٠٠) منهن يعملن في الشوارع و(٢٥٠) يعملن كمدلكات مساج في بيوت الدعارة و(١٥٠) يقدمن خدمات مرافقة الزبائن. وفي جامعة تل أبيب تبيع النساء السوفييت أجسادهن بثمن وجبة طعام. وتكتب راشيل جاكوبي حول هذا الموضوع قائلة: «هؤلاء النساء اللواتي تركن الاتحاد السوفييتي فرارا من الاضطهاد كونهن يهوديات يعانين الآن من الاستغلال في أرض الميعاد بصورة لا تقل قساوة، وحتى يتم إدراك هذه المهزلة المأساوية.. فإن ذلك سيؤدي إلى الاستمرار في تدمير حياة المهاجرين الروس وتشويه مفهوم الهجرة». وقد صدرت مقالة في مجلة "Moment" عدد شهر نيسان ١٩٩١ تقول: «ما لم يتم إجراء تغييرات فلن تتوفر الفرصة إطلاقاً لهؤلاء المهاجرين السوفييت لبناء حياة مقبولة ومزدهرة في إسرائيل».

وفي أيار ١٩٩١ أظهرت الأرقام الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة أن عدد الوظائف في الصناعة انخفض بنسبة (٨,٠٪) خلال السنة الماضية. ومع دخول أكثر من (١٠٠,٠٠٠) مهاجر جديد ميدان العمل انخفض عدد الوظائف التي تفتح أمامهم، وهي بالتأكيد الكلمة الأخيرة التي يمكن النطق بها عن قيمة التدخل الحكومي على النمط الإسرائيلي في الاستخدام.

• المهاجرون يتكلمون.. كل ما عليكم عمله هو أن تطلبوا منهم إلقاء مماسح التنظيف:

في شهر نيسان ١٩٩١ ارتفع عدد الطلبات المقدمة للتأمين من البطالة بنسبة (٢٨٪) عن شهر آذار وأكثر من عشرة أضعاف الرقم في شهر أيلول الماضي. وهناك العديد من القصص الإنسانية خلف الإحصاءات والأرقام الجامدة.

LAU LIBRARY
BEIRUT

«آسيا مهندسة من منطقة منسك، تنهض من نومها يوميا في الخامسة صباحا لتذهب إلى مناطق بعيدة من أجل تنظيف البيوت لقاء (٤) دولارات في الساعة بينما يأخذ الإسرائيليون المواطنون بالمولد ضعف ذلك السعر، وإن ذلك الدخل الذي تحققه، - رغم ساعات العمل الطويلة في هذا العمل الشريف الذي يحط من قدرها كمهندسة - بالكاد يغطي الأجرة الشهرية لمنزلها البالغة (٤٠٠) دولار أو نفقة والدتها الكبيرة في السن. تقول آسيا: «لا توجد فرصة ولا يوجد أمل، فأنا واقعية، المشكلة ببساطة أن هناك العديد جدا من المهاجرين».

وكما نقل على لسان أحد اليهود السوفييت قوله في مقالة وزعت من قِبَلِ وكالة التلغراف اليهودية: «لا يخجل البعض من القول أنهم لو أُعطوا الفرصة مرة أخرى فإنهم سيفضلون البقاء في الاتحاد السوفييتي، حيث كان لمعظمهم وظائف جيدة ودخول ثابتة ويعيشون باطمئنان نسبي». هو نسبي بالفعل لأن الاتحاد السوفييتي غير معروف عنه الحياة الجيدة، ولكن إسرائيل الآن تكاد تقارب ما تركه المهاجرون خلفهم.

جورجي خازان هو عازف فيولونسيل قدم إلى إسرائيل لكي يبرع في استخدام آلته الموسيقية، واليوم يقوم بالعزف في الشوارع لتسلية الناس ويوفر القطع النقدية القليلة التي تمنح له كي يغادر البلاد. ورغم أنه يحب الإسرائيليين حقيقة مثل معظم السوفييت فإنه يحتقر النظام الذي تسير عليه البلاد والذي يصفه بأنه «مثل الاتحاد السوفييتي تماما، ولكنه فقط أسوأ منه».

لوبا لا تستطيع الحصول على عمل لأن الحاسب الآلي في وزارة الاستيطان تعطل ولم يسجلها، وقد مرّ شهران وهي متنقلة من مكتب إلى آخر لتصحيح الخطأ، وخلال تلك الفترة وحتى يتم تصحيح الخطأ لا يحق لها حتى أن تسجل في دورات اللغة العبرية لأنها غير موجودة، ولا حتى ابنتيها تحتاجان إلى طعام أو مأوى لأنهما اختفتا من الحاسب الآلي مع أمهما.

• إدخالهم في العصارة :

لقد أدرك المسؤولون الإسرائيليون مع بداية موجة الهجرة أن العديد من الرجال السوفييت تزوجوا من غير يهوديات، وبالتالي فإن أبناءهم ليسوا يهودا حسب القوانين الدينية، ولم ترد الحكومة أن تحدث ضجة حول الموضوع حتى لا تتعرض عملية إنقاذ اليهود السوفييت للخطر، ولكن مع حلول سنة ١٩٩١ فإنه حتى الصهاينة المتعصبين الذين يحبون الهجرة بعمق كدليل على مزايا العقيدة أصبحت لديهم أفكارٌ أخرى عن العديد من السوفييت.

وفي ربيع ١٩٩١ اقترح وزير الداخلية أرييه درعي أن لا تمنح تأشيرات السفر إلى إسرائيل إلا للروس «الذين لهم جد يهودي دفن في الاتحاد السوفييتي». وقد صرَّح وزير الاستيطان بيريتز «أنه سيكون لدينا في وقت قريب عدد من المهاجرين غير اليهود ضعف عدد المهاجرين اليهود». وقد ادعى مايكل كلينر أن الملايين من غير اليهود كانوا بانتظار تسلق عربة الهجرة اليهودية وأن على إسرائيل أن لا تتحمل نفقات إعادة توطينهم.

أراد عضو الكنيست أرييه إلياف أن يتوقف كل الكلام بأن إسرائيل تستخدم كمحطة لغير اليهود الذين يرغبون بالهروب من الاتحاد السوفييتي، على الأقل ذلك الكلام الصادر عن الحكومة بهذا الخصوص كان ألياف مقتنعا أن الهجرة ستواجه عقبات «بسبب الإرباك والاضطراب والخشية من إضافة صعوبات أخرى في طريقهم المفروشة بالمعوقات من أجل الوصول إلى هنا للاستقرار». إلا أن العوائق كانت تلقي في الطريق بغض النظر عن قلقه، إذ كان الموظفون المتدينون في وزارتي الاستيطان والداخلية يتأكدون من اليهود الذين كانوا موضع شك ويطلبون منهم إثبات نسبهم قبل منحهم الأوراق اللازمة.

أولا يجب تقديم شهادة ولادة، فإن كانت شهادات ولادة العائلة باللغة الروسية، وطبعا كلها كانت كذلك فيجب ترجمتها إلى اللغة العبرية. وتشرح يونا فرينكل من المنبر الصهيوني اليهودي السوفييتي الإجراءات قائلة: «لا يوجد في مكاتب الوزارة موظفون يتكلمون اللغة الروسية، ووزارة الاستيطان لا تقدم خدمة ترجمة شهادات الولادة السوفييتية

LAU LIBRARY BEIRUT

كما أن وزارة الداخلية تصر على الحصول على ترجمات مصدقة من مكاتب العدل بتكلفة (٦٠) دولارا للمهاجر الواحد، تخيل عائلة من خمسة أو ستة أفراد سوف يكلفهم الحصول على بطاقات الهوية مخصص المعيشة لشهر كامل».

إذا كانت لدى موظف التسجيل أية شكوك بأن المهاجر ليس يهوديا فإنه يحوله إلى المحكمة الحاخامية حيث يتوجب عليه إحضار شاهدين للتحقيق من يهوديته. «ومع ذلك» تضيف فرينكل قائلة «حتى لو توفر أولئك الشهود فإن على المهاجر أن يدفع (٣٥) دولارا لفتح ملف لدى المحكمة الحاخامية. ولماذا يفتح الملف؟». لا حاجة للقول أن العديد من المهاجرين السوفييت وغيرهم يجتازون عقبة المحكمة الحاخامية عن طريق إقناع أو استئجار شاهدين لحلف يمين كاذبة أمام القضاة.

وإذا كان السوفييت يعانون على أيدي وزارتي الاستيطان والداخلية فقد واجهوا أوقاتا عصيبة من قبل وزير المالية، إذ يعفى كل المهاجرين إلى إسرائيل من دفع ضرائب ورسوما جمركية على معظم الأشياء لسنوات قليلة، ولكن وزير المالية غيّر النظام بالنسبة للمهاجرين السوفييت في سنة ١٩٩٠ مستبدلاً الإعفاءات الجمركية بمنحة قدرها (٢٥٠٠) دولار، وتلك لصوصية مكشوفة لأن القليل جدا من الأشياء يمكن شراؤها في إسرائيل بذلك المبلغ الضئيل، في حين أن شراء البضائع من الخارج حيث الأسعار عادية وإحضارها إلى إسرائيل هي تقريبا الطريقة الوحيدة لتكوين منزل: وقد وصف أحد الموظفين من اليهود السوفييت المنحة الجديدة بأنها «خدعة قذرة».

تبعت هذه الخدعة بعد قليل خدعة أخرى، فقد تلقى المهاجرون السوفييت في السابق (٩,٠٠٠) دولار لكل شخص لتسيير أمورهم في السنة الأولى ذهب منها (٧,٠٠٠) دولار أجرة سكن، ومع كون أسعار الطعام أعلى منها في أي مكان في أوروبا فقد اختفت هذه الأموال بسرعة، ومع ذلك قامت الخزينة بقطع (١٥٠٠) دولار من المعونة بدون إنذار وبدون تفسير.

عانت «أيدا نودل» الأمَرَّين وكتبت مقالة بعنوان «ترك آمال الهجرة تضيع»، وبعد أن

• إدخالهم في العصارة :

لقـد أدرك المسؤولـون الإسـرائيليون مع بداية موجـة الهجرة أن العديد من الرجال السـوفييت تزوجـوا من غير يهـوديات، وبـالتالي فإن أبناءهم ليسوا يهودا حسب القوانين الدينية، ولم ترد الحكومة أن تحدث ضجة حول الموضوع حتى لا تتعرض عملية إنقاذ اليهود السوفييت للخطر، ولكن مع حلول سنة ١٩٩١ فإنه حتى الصهاينة المتعصبين الذين يحبون الهجرة بعمق كدليل على مزايا العقيدة أصبحت لديهم أفكارٌ أخرى عن العديد من السوفييت.

وفي ربيع ١٩٩١ اقترح وزير الداخلية أرييه درعي أن لا تمنح تأشيرات السفر إلى إسرائيل إلا للروس «الذين لهم جد يهودي دفن في الاتحاد السوفييتي». وقد صرَّح وزير الاستيطان بيريتز «أنه سيكون لدينا في وقت قريب عدد من المهاجرين غير اليهود ضعف عدد المهاجرين اليهود». وقد ادعى مايكل كلينر أن الملايين من غير اليهود كانوا بانتظار تسلق عربة الهجرة اليهودية وأن على إسرائيل أن لا تتحمل نفقات إعادة توطينهم.

أراد عضو الكنيست أرييه إلياف أن يتوقف كل الكلام بأن إسرائيل تستخدم كمحطة لغير اليهود الذين يرغبون بالهروب من الاتحاد السوفييتي، على الأقل ذلك الكلام الصادر عن الحكومة بهذا الخصوص كان ألياف مقتنعا أن الهجرة ستواجه عقبات «بسبب الإرباك والاضطراب والخشية من إضافة صعوبات أخرى في طريقهم المفروشة بالمعوقات من أجل الوصول إلى هنا للاستقرار». إلا أن العوائق كانت تلقي في الطريق بغض النظر عن قلقه، إذ كان الموظفون المتدينون في وزارتي الاستيطان والداخلية يتأكدون من اليهود الذين كانوا موضع شك ويطلبون منهم إثبات نسبهم قبل منحهم الأوراق اللازمة.

أولا يجب تقديم شهادة ولادة، فإن كانت شهادات ولادة العائلة باللغة الروسية، وطبعا كلهـا كانت كذلـك فيجب ترجمتهـا إلى اللغـة العبـرية. وتشرح يونا فرينكل من المنبر الصهيوني اليهـودي السـوفييتي الإجـراءات قائلة: «لا يوجد في مكاتب الوزارة موظفون يتكلمون اللغة الروسية، ووزارة الاستيطان لا تقدم خدمة ترجمة شهادات الولادة السوفييتية

LAU LIBRARY BEIRUT

كما أن وزارة الداخلية تصر على الحصول على ترجمات مصدقة من مكاتب العدل بتكلفة (٦٠) دولارا للمهاجر الواحد، تخيل عائلةً من خمسة أو ستة أفراد سوف يكلفهم الحصول على بطاقات الهوية مخصص المعيشة لشهر كامل».

إذا كانت لدى موظف التسجيل أية شكوك بأن المهاجر ليس يهوديا فإنه يحوله إلى المحكمة الحاخامية حيث يتوجب عليه إحضار شاهدين للتحقيق من يهوديته. «ومع ذلك» تضيف فرينكل قائلة «حتى لو توفر أولئك الشهود فإن على المهاجر أن يدفع (٣٥) دولارا لفتح ملف لدى المحكمة الحاخامية. ولماذا يفتح الملف؟». لا حاجة للقول أن العديد من المهاجرين السوفييت وغيرهم يجتازون عقبة المحكمة الحاخامية عن طريق إقناع أو استئجار شاهدين لحلف يمين كاذبة أمام القضاة.

وإذا كان السوفييت يعانون على أيدي وزارتي الاستيطان والداخلية فقد واجهوا أوقاتا عصيبة من قبل وزير المالية، إذ يعفى كل المهاجرين إلى إسرائيل من دفع ضرائب ورسوما جمركية على معظم الأشياء لسنوات قليلة، ولكن وزير المالية غيّر النظام بالنسبة للمهاجرين السـوفييت في سنة ١٩٩٠ مستبدلاً الإعفاءات الجمركية بمنحة قدرها (٢٥٠٠) دولار، وتلك لصوصية مكشوفة لأن القليل جدا من الأشياء يمكن شراؤها في إسرائيل بذلك المبلغ الضئيل، في حين أن شراء البضائع من الخارج حيث الأسعار عادية وإحضارها إلى إسرائيل هي تقريبا الطريقة الوحيدة لتكوين منزل: وقد وصف أحد الموظفين من اليهود السوفييت المنحة الجديدة بأنها «خدعة قذرة».

تبعت هذه الخـدعـة بعد قليل خدعة أخرى، فقد تلقى المهاجرون السوفييت في السابق (٩,٠٠٠) دولار لكل شخص لتسيير أمورهم في السنة الأولى ذهب منها (٧,٠٠٠) دولار أجرة سكن، ومع كون أسعار الطعام أعلى منها في أي مكان في أوروبا فقد اختفت هذه الأموال بسرعة، ومع ذلك قامت الخزينة بقطع (١٥٠٠) دولار من المعونة بدون إنذار وبدون تفسير.

عانت «أيدا نودل» الأمَرَّين وكتبت مقالة بعنوان «ترك آمال الهجرة تضيع»، وبعد أن

شرحت بالتفصيل الأداء التعيس للحكومة أكملت قائلة: «.. لقد أخفقت الحكومة إخفاقاً تاما في استيعاب ودمج القادمين الجدد في المجتمع، وهي كارثة تعطي اليهود في أنحاء العالم الحق بالتكتل للمطالبة بزيادة الحصة المقررة من المهاجرين اليهود السوفييت الذين يحق لهم الذهاب إلى بلدانهم».

● روس، من يحتاج إليهم؟

كان ثلاثة يهود يجلسون في قطار أحدهم روسي والآخر سكوتلندي والثالث إسرائيلي، تناول الروسي مرطبانا من الكافيار وأكل منه ملعقة ورماه من النافذة، فصعق الأسكتلندي والإسرائيلي وسألاه لماذا أنت مبذر هكذا، فقال: «في روسيا، عندنا الكثير جدا من مرطبانات الكافيار». فتناول الأسكتلندي زجاجة ويسكي أستكتلندي، ورشف منها قليلا ثم ألقاها من النافذة، فانذهل الإسرائيلي والروسي عن فعلته وسألاه لماذا رماها فقال: «في أسكتلندا، هناك الكثير جدا من زجاجات الوسيكي». عندها وقف الإسرائيلي وألقى بالروسي من النافذة.

هذه القصة تلقى على نطاق واسع في إسرائيل وكل واحد يفهم المغزى منها. وحسبما ورد في خبر جديد: «إذا ما تم تبني الخطة الاقتصادية لوزير المالية موداعي لاستيعاب المهاجرين السوفييتية في جلسة مجلس الوزراء الخاصة اليوم فإنه يمكن للإسرائيليين أن يتوقعوا انخفاضا في مستوى معيشتهم مع إلغاء زيادات غلاء المعيشة على الأجور وتخفيض الحد الأدنى للأجور».

لقد قيل للإسرائيليين في سنة ١٩٨٩ إن أفواج المهاجرين القادمين على الطريق سوف تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة عن طريق زيادة المشتريات الجديدة ودخول مقاولين طموحين إلى السوق. لم يتوقعوا أن المهاجرين سيكلفونهم الكثير على شكل مكافآت للمقاولين وضرائب جديدة وارتفاع سخيف في الإيجارات. يقول أموس غليزر، رئيس نقابة العقار الإسرائيلية: «ارتفعت الإيجارات بنسبة (٥٠٪) منذ شهر كانون أول (أربعة شهور فقط نتيجة الاستيعاب».

LAU LIBRARY BEIRUT

ويندي بلمفيلد، اختصاصي ولادة وعناية بالمواليد، يرى الأزواج الشبان يغادرون إسرائيل بشكل جماعي بسبب أسعار السكن. والعديد منهم يذهبون إلى الخارج لكسب ما يكفي من الأموال لشراء بيت ويبقون هناك إلى الأبد، وغيرهم كثير ممن يمكثون في إسرائيل يؤجلون النسل حتى يتمكنوا من توفير مسكن لهم. يريد مانفرد غير ستنفلد، وهو مستشار تجاري، خفض أعداد المهاجرين السوفييت، وهو شعور ليس بنادر في إسرائيل اليوم رغم الحماس الأصلي للمزيد من اليهود: «هنالك شكوك فيما إذا كانت إسرائيل ستحاول منع الدول الأخرى من قبول المهاجرين.. فبلد تعداد سكانه (٥,٥) مليون نسمة في سنة ١٩٩٥ يعمل بصورة جيد أفضل بكثير من بلد فيه (٦) ملايين نسمة مع نسبة عالية من البطالة والهجرة.. إن استيعاب مليون مهاجر ليس عملا من أعمال تحقيق المصلحة الذاتية وإنما هو من أعمال الجود والكرم».

عندما تكون هناك مرارة فإن الأطفال هم من يكشف ذلك على الواقع، فبسبب تدفق المهاجرين اكتظت صفوف الطلاب في إسرائيل، وأصبح كل صف يضم حوالي (٤٠) طالباً أو أكثر، وفي تقرير صدر عن المنبر الصهيوني اليهودي السوفييتي في تشرين أول ١٩٩٠ ذكر أنه «في المناطق الفقيرة والمحرومة اجتماعيا غالبا ما يشعر التلاميذ مثل أهاليهم بالازدراء تجاه المهاجرين السوفييت الجدد خوفا من أن يكون لقدومهم تأثير سلبي على فرص تحسين ظروفهم إلى الأفضل».

ولم تكن الهجرة السوفييتية لتسبب التوتر بين السكان الإسرائيليين والقادمين الجدد فقط وإنما بين بعض قدامى المهاجرين السوفييت الذين انخرطوا الآن جيدا في المجتمع الإسرائيلي والذين يشعرون أن الاحترام في المجتمع الذي اكتسبوه بصعوبة يتعرض للخطر بسبب المأزق الحالي والشكاوى من القادمين الجدد.

كان يقال بأن الإسرائيليين يحبون الهجرة ولكن لا يحبون المهاجرين، ولم يكن هذا هو الحال أصلًا مع السوفييت، فقد تم الترحيب بهم من قبل الإسرائيليين بصدر مفتوح وبإخلاص، والآن وبسبب حماقة قادتهم فقد أصبح الإسرائيليون لا يطيقون المهاجرين. فالبلد وقدامى المهاجرين والقادمون الجدد يستحقون قيادة أفضل.

● دائرة كاملة :

من الذي يدعم هؤلاء القادة بصورة جزئية غير اليهود الأمريكان الذين يتحملون معظم تكاليف مشاريع هجرة اليهود الأثيوبيين والسوفييت. إن هذا الكتاب يدعوهم إلى وقف ذلك، كما أن المؤلف يشعر بالصدمة والراحة أيضا لأنه لا توجد صحيفة غير النيويورك تايمز نشرت مقالة افتتاحية كتبها روبرت .ج. لوينبيرغ في ٢٤ حزيران ١٩٩١ تؤيد في معظمها فكرة المساعدة التي تؤدي إلى إدامة الفساد:

إن اقتصاد إسرائيل الاشتراكي الراكد يقزّم ويكيّف كافة المشاكل التي تواجهها البلاد، ولقد تهربت الجالية اليهودية الأمريكية من مواجهة هذه المشكلة لمدة طويلة، ولكن لم يعد باستطاعتهم تجنبها بعد الفشل المأساوي في دمج اليهود السوفييت في المجتمع الإسرائيلي.

تدعو الوكالة اليهودية اليهود فيما وراء البحار لضمان (٨٠٠) مليون دولار على شكل قروض للمهاجرين السوفييت. . وتشكل القروض المضمونة للبنوك الإسرائيلية تخليا عن المعونات الخيرية التقليدية من قبل اليهود الأمريكيين، فاليهود الأمريكيون يرسلون الأموال ولكن من النادر أن يتدخلوا في توزيع الأموال في إسرائيل. وإذا ما تمت الموافقة على ضمان القروض يكون اليهود الأمريكيون قد ساهموا في المحافظة على الوضع الراهن للإئتلاف الحكومي.

إن الوكالة اليهودية هي الجنون بعينه، فقد أنقذت اليهود الأثيوبيين فقط لتمزق ثقافتهم إربا إربا في إسرائيل، وقد نقلت اليهود السوفييت فقط لتسلمهم إلى الفقر والبطالة والخزي. يريد الإسرائيليون المهاجرين ويحتاجونهم ويتمنون لهم حياة جيدة في بلدهم الجديد، إلا أن النظام الحكومي في إسرائيل لا يستحق مواطنين جدد، وحتى يثبت أنه مؤهل ويستحق الناس الجيدين الذين يقيمون في إسرائيل فإنه لا يستحق أي دعم من اليهود في الخارج. يُحب الإسرائيليون أن يروا نهاية للفساد وسوف يشكرون يهود العالم إذا ما ساهموا في ذلك كأن يوقفوا المساعدات المالية بالكامل حتى إصلاح كامل النظام السياسي في إسرائيل.

LAU LIBRARY BEIRUT

الفصل الرابع عشر

يا لتلك البنوك القذرة!

في الحادي عشر من أيلول ١٩٩١ وقف (١٧) مديراً ومحاسباً سابقاً لأبرز البنوك الإسرائيلية أمام المحكمة بعد سبع سنوات من جريمتهم التي دفعت بالبلاد إلى حافة الإفلاس في أوائل الثمانينات؛ كان هؤلاء الأشخاص الجالسين في قفص الاتهام إلى جانب بعضهم البعض يتولون أمور (٩٠٪) من العملية المصرفية الإسرائيلية، وقد جمعوا هناك ليدافعوا عن أنفسهم أمام قرار الاتهام التالي.

«منذ بداية السبعينات. . تورط المتهمون في تجارة الأسهم التجارية للبنوك محاولين أن يرفعوا قيمة هذه الأسهم باتخاذهم خطوات مصطنعة تهدف إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي يستطيعون زيادة رأس المال عن طريق طرح اكتتابات جديدة للجمهور. . وباتخاذهم هذه الإجراءات، أودى هؤلاء المدراء ببنوكهم إلى تحمل المسؤولية المالية لتضخم قيمة الأسهم بشكل متزايد وبالتالي إلى تقليص رؤوس الأموال والمصادر المستقلة لهذه البنوك، والحط من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها».

يكفينا ذلك من النصوص القانونية، وإليكم القصة بتفاصيلها. فعودة إلى ١٩٧٢، كان مدير بنك هبوعليم (بنك العمال الذي يديره اتحاد العمال، الهستدروت) قد ملّ من كونه مديراً للبنك رقم اثنين في البلاد، وكان مغتاظاً من كون ايرنست يافيت نظيره في بنك ليئومي إسرائيل مدير مؤسسة تدير أرباحاً أكثر فقرر أن يفعل شيئا. وبما أنه لم يكن يستطيع مجاراة بنك ليئومي في الادخارات، فما عليه إلا أن يعوض ذلك في مبيعات الأسهم في سوق تل

أبيب الحالي، وبالفعل قام لينفسون بطرح أسهم في السوق المفتوحة ووجه الشركات التابعة للهستدروت لتقدم العرض الأول لكي يلفت نظر الناس إليها، ومن الطبيعي جراء ذلك أن ترتفع قيمة الأسهم في العرض التالي. وما أن عرضت للبيع مرةً أخرى حتى تهافت الناس على شرائها.

وعلى أية حال، فما أن أدرك الناس أن تضخم السعر عائد لعملية شراء غير حقيقية حتى عرض بعضهم الأسهم للبيع مما خفض سعرها. ولكن بنك هبوعليم لم يكن ليسمح بذلك، فأمر الشركات التي يسيطر عليها أن تأخذ من أمواله وتشتري الأسهم الراكدة في السوق بالإضافة إلى عدد آخر منها، وارتفعت نتيجةً لذلك قيمة الأسهم وأقبل الجمهور على شرائها، ذلك أن أسعار الأسهم لم تكن تعكس قيمة الموجودات الحقيقية في البنك فما كان من بعض المساهمين إلا أن باعوا أسهمهم مسببين انخفاضاً آخر في أسعار الأسهم. وفي تلك اللحظة بالضبط قامت الشركات التي تعمل كواجهة للبنك بشراء الأسهم إضافة إلى كمية أخرى وارتفعت قيمة الأسهم مرةً أخرى وأقبل الناس عليها من جديد.

كان أيرنست بافيت مدير بنك ليئومي يراقب ما يحدث والحسد يملأ قلبه. وكيف لا وبنك هبوعليم يغرف النقود غرفاً بعد الغش الذي مارسه على حملة الأسهم بصورة التجارة الداخلية. حسنا، عليه أن يفعل شيئا ليضع حداً لهذه الأشياء التي تحدث، فما هو؟ لقد قرر بنك ليئومي أن يفعل الشيء نفسه، فدخل السوق المالي وعرض أسهمه واشترتها شركات مرتبطة به تماما كما فعل البنك الآخر. في تلك اللحظة وجد الجمهور نفسه أمام عرضين للشراء، لكن أيهما يختار؟ فكلاهما رائع مبهج، طبعاً سيقع الاختيار على البنك الذي يربح أكثر وهكذا أصبح هذان المصرفان ندّين من جديد يحاولان بكل جهد ممكن ضخ المزيد من حسابات توفير الشعب إلى الأسهم المتضخمة بشكل كبير طامعين أن يجر ذلك الناس إلى دفع المزيد مما وفروه من نقود وبالتالي تحقق أرباح طيبة من عائدات الأسهم.

ومن الواضح تماما أن البنوك الأخرى، إذ رأت أكبر مصرفين وأكثرها ثقة يخرقان القانون ويكسبان المبالغ الطائلة وينجوان من مغبة أعمالهما، فقد حذت حذوهما. وهكذا انضم

LAU LIBRARY BEIRUT

بنكان كبيران آخران وعدداً من البنوك الفرعية إلى حلبة المنافسة، ولم يطل الأمر حتى أدى ذلك التنافس إلى رفع أسعار الأسهم بشكل ملفت للنظر فقد بلغ سعر سهم بنك ليئومي الذي لم يكن يحقق أرباحاً تذكر عبر عدة سنوات إلى (٤٨٩) دولاراً وهو مقارب لسعر سهم بنك تشيس منهاتن.

وعندما أدرك هؤلاء المصرفيون أن الأمور تسير بتهور وطيش قرروا وضع حد لذلك، واتفقوا أن يتعاونوا. أصبحت المضاربة على الأسهم الآن بين هذه البنوك فيما بينها، فيشتري بنك معين أسهم بنك آخر عند لحظة معينة اغتناماً لفرصة ما. وحتى لا ينهار ذلك البيت الورقي الذي صنعوه، كان لا بد من وجود أموال سائلة، فأطلقت البنوك ثلث توفيرات الشعب أمام الشعب كي يقترض منها ويشتري أسهماً من أسهم البنك، وإن لم تفلح الجزرة يلوحون بالعصا فيرفضون في بعض الأحيان إصدار القرض إلا إذا خصص جزء منه لشراء الأسهم. كان هذا الشيء يتبع بالطبع حملات دعائية قوية مع نشرات تعد باستثمار آمن تزداد قيمته بشكل أسرع من كل مشاريع التوفير الأخرى.

ومع ذلك لم يكن الجميع يرغب في شراء أسهم البنوك، وكان آخرون يفضلون استثمار أموالهم في صناديق أخرى أو في مشاريع مؤسسات المتقاعدين المعروفة بحكمتها ومصداقيتها. كانت هذه المشاريع تعتبر خططاً آمنة طويلة الأمد ومناسبة للناس الحذرين. ولكن ولسوء الحظ راح الحَذِر في معية المتهور متورطين في الكارثة نفسها؛ وذلك لأن البنوك كانت قد اقترضت من هذه المؤسسات والصناديق مبالغ ضخمة واستثمرتها في الأسهم. لكن كل تلك النقود لم تكن لتضيق الهوة ما بين السعر والقيمة الحقيقية، فأمرت البنوك مستشاريها الماليين بأن يشجعوا الزبائن على استثمار أموالهم ومدخراتهم بشرائهم لأسهم البنك.

أدى ذلك إلى إشراك معظم الشعب الإسرائيلي في العملة.. فكان بعضهم يشتري الأسهم مختاراً عن طريق إقناعه بها، وكان يُلوى ذراع بعضهم لكي يشتريها وهم الذين كانوا يطلبون قروضاً، والبعض الآخر ممن وقع ضحية الاحتيال الذي أصاب صناديق المتقاعدين، وعن طريق الدعاية المضللة والنشرات والتقارير الكاذبة وعن طريق الكلام

السريع الذي لا يفهم، ومع كل ذلك لم يكن يتوفر هناك من النقود السائلة ما يمنع هرم الأسهم المقلوب من الانهيار. لذا، وفي خطوة خطيرة لا تصـدق عرضت البنـوك على الجمهـور استثمـاراً لا مخاطرة فيه. كان الهدف من ذلك أن يقبل الناس بنقودهم على البنوك، وفي حالة سقوط الأسهم تكفي هذه النقود لشراء جميع الأسهم من حملتها بسعر اليوم السابق لذلك، ولكن وفي تلك اللحظة كان يجب أن يرتفع ثمن الأسهم وليس فقط أن تحافظ على سعرها وإلا سيرمي بها حملتها إلى السوق وينتشر الذعر.

ومـع ذلك أيضاً لم تكن هناك نقود كافية لتغطية الهوة الحاصلة بين القيمة الأسمية والقيمة الفعلية للسهم، وعاجلاً أم آجلاً سيقوم كثير من الناس بتحويل أسهمهم إلى نقد ويكتشفون أنه ليس هناك من المال الكافي لتغطية القيمة المزعومة لتلك الأوراق. وجاء ذلك اليوم وكان السادس من تشرين الأول ١٩٨٣، عندما أراد الناس أن يحولوا (٣٠٪) من الأسهم إلى نقد سائل ولم يتسلموا فلساً واحداً. وأدى ذلك إلى أن يطالب حملة الأسهم بمبلغ سبعة مليارات دولار، لكن البنوك لم تكن تملكها. وبالمجمل سرق ثلث توفيرات الشعب البالغة (٧,٥) وترك الناس مفلسين لا يملكون شيئاً.

● تدخل الحكومة:

لم تجـد الحكومة مفراً من التدخل. وأين كانوا من قبل؟ لقد كانوا يراقبون الكارثة تحصل ولم يتدخلوا. ورغم أن القوانين كانت تخرق بكل وقاحة إلا إن وزارة المالية وبنك إسرائيل وقفا مكتوفي الأيدي. وعندما وقعت الكارثة بدأت الحكومة بإجراءاتها. قامت أولاً بإغلاق سوق الأسهم حتى تضع حداً لعملية البيع الواسعة التي كانت تحدث. وبعد ذلك أصـدرت وعدها بشراء جميع الأسهم من المواطنين المسلوبة حقوقهم والمصدومين مما حدث وذلك بقيمتها الكاملة على أن يتم ذلك خلال خمس سنوات. وبما أن ديون البنوك بلغت (٧,٥) بليون دولار وهـو رقم يزيد على حجم ميزانية الدفاع الإسرائيلية فإن أمل الحكومة الوحيد كان بيع البنوك وتحصيل بعض الأمول السائلة من ذلك. أو لنقل إن هذا ما كانوا يظنونه في عام ١٩٨٣، فلم يمض وقت طويل حتى أدركت الحكومة أن امتلاكها للبنوك هو وسيلة عظيمة لسرقة الشعب وأن هناك مزايا من التمسك بها.

LAU LIBRARY BEIRUT

لنعد إلى البداية، اعتقدت الحكومة أن بإمكانها خلال خمس سنوات بيع البنوك ودفع الخسـائر إلى الشعب، لكنها واجهت عقبة أمام ذلك؛ فالحكومة كانت ستكون المالك الأكبر لأسهم البنوك مما سيؤدي إلى وجود مشكلة بالنسبة للإدارة والسيطرة ولن يكون بإمكان حملة الأسهم أن يصوتوا على انتخاب أعضائها. وبالتالي لن يشتري أحدٌ بنكاً لا يحق له التصويت فيه، لذا أجبرت الحكومة بعض البنوك المترددة جداً على نقل صلاحيات إدارية إلى المساهمين.

حسناً، لقد كفلت الحكومة البنوك بمبلغ (٧,٥) مليار دولار، ولكن الناس كانوا لا يزالون غاضبين ويبحثون عن أجوبة. وفي اليوم الأخير من عام ١٩٨٤ تبرع مراقب النفقات الحكومية ببعضها قائلاً: إن البنوك فشلت في التمييز بين تنظيم الأسهم والمضاربة بها. وباختيارها للمضاربة على الأسهم بهدف رفع سعرها فإنها قد ارتكبت بذلك جريمة تستحق العقاب.

كان الجمهور يريد أن يعرف إن كان قد وقع ضحية لأعمال جرمية، وارتفع الصياح والصخب مما أدى في النهاية إلى أن تقوم الحكومة بتشكيل لجنة للتحقيق في الأمر برئاسة القاضي تشيم بيسكي. وجاء جواب اللجنة النهائي: «لو كانت البنوك ملتزمة بالقانون لما حدثت المضاربة على الأسهم». أي أن الجواب: نعم، لقد كان المصرفيون مجرمين.

وأوصت اللجنة بالاستقالة الفورية لـ (١٧) مصرفياً ومستشاراً. وأذعنوا جميعاً ما عدا مدير بنك ديسكاونت. وطلب كذلك من محافظ بنك إسرائيل أن يستقيل، وعندما وصل الأمر لذلك، بدأ الناس يطالبون بالانتقام لأنهم خدعوا وتلك هي لجنة الحكومة تقر بذلك، ولذا يجب أن يقدم من خدعوهم إلى المحاكمة فقد ظلوا أحراراً بما فيه الكفاية. وبعد ازدياد المـطالب الشعبية بذلـك، قام يوسف حاريش النـائب العام بإصدار أمره بالبدء بتحقيق بوليسي في القضية، ولكن بعد تأن طويل كان الفاتحة لسلسلة من التأخيرات المريبة على يد النائب العام.

وبعد سنتين أوصى تحقيق الشرطة بتجريم المتهمين وتقديمهم إلى المحاكمة لكن النائب العام رفض ذلك بحجة أنهم قد نالوا ما فيه الكفاية جراء طردهم من أعمالهم وإن

البلد لن يستفيد شيئاً من تقديمهم للمحاكمة. ولم يوافق الشعب على ذلك واستطاع ثلاثة من أعضاء الكنيست أن يحصلوا من المحكمة العليا على قرار يلغي قرار حاريش. ورغم هذا فقد استغرق الأمر يوسف حاريش سبعة شهور حتى رفع القضية إلى المحكمة مطالباً مقاضاتهم. ومن محاسن الصدف أن قرار النائب العام الأخير هذا قد تزامن مع انتهاء مدة السبع سنوات الكافية حسب القانون لفرض قيود كثيرة على القضايا المدنية. ولذلك أصبح الكثير من الأدلة التي قدمها الادعاء مرفوضة وأصبحت محاكمة أولئك المصرفيين مجرد استعراض.

● المعاناة التي لقيها أولئك المصرفيون التعساء!!

إليكم قائمة بالمصير الذي آل إليه بعض المصرفيين الذين حوكموا بتهمة النصب والاحتيال، وهي للعلم أقلها وأدناها: فقد أصبح مردخاي أينهورن ـ مدير عمليات بنك ليئومي في أيام الانهيار ـ المدير الإداري لشركة تسميخا إحدى الشركات الاستثمارية الكبرى، أما غيورا غازيت ـ المدير الإداري السابق لبنك هبوعليم ـ فهو يحصل من مشروع واحد من مشاريعه التي يشرف عليها الآن كمستشار لشركة تأمين تسور ـ شامير أكثر مما كان يتقاضاه في أوج الوظيفة المصرفية، وأصبح أهارون مائير ـ المدير الإداري السابق لبنك ميزراحي ـ مديراً لأكبر شركة خاصة إسرائيلية وهي شركة كسلال، أما زميله السابق رئيس قسم الحسابات في مزراحي دوف نافيه فهو يعيش الآن في لندن لأنه المستشار الحالي لرجل الأعمال ليون تمان. بالمجمل نجد أن هؤلاء المصرفين لم يلقوا مصيراً أسوداً كعقاب على سرقتهم ثلثي مدخرات البالغين الإسرائيليين ولحرمانهم الطلاب من رسومهم الجامعية، ولتحويلهم السنين الذهبية للكثير من الإسرائيليين إلى سنوات بؤس وحرمان.

● أيها المصرفي داو جرحك:

لم يكن ذلك العقد عقد خير لإسرائيل من الناحية المالية، فقد تجاوزت نسبة التضخم (٤٠٠٪)، وانهار سوق الأسهم والنظام المصرفي، وانفجر النظام الزراعي داخلياً، وانهار قطاع الصحة، ومع كل أزمة كانت الحكومة تظهر لتغرف المزيد من أموال الشعب.

LAU LIBRARY BEIRUT

ومع بداية عام ١٩٨٤ عندما وضعت الحكومة يدها على أسهم معظم البنوك كانت الأمور سيئة جداً لدرجة أن وزير المالية كان يعتبر بالنسبة للبنوك الأجنبية «غير موجود». وفي عام ١٩٨٥ انخفضت موجودات العملة الصعبة في إسرائيل ولم تعد تكفي إلا لعدة شهور، وإذا ما استهلكت فإن البلد كان سيعلن إفلاسه.

لقد توقف النمو الاقتصادي في إسرائيل من ١٩٧٣ ـ ١٩٩٠. وكان معدل النمو عبر هذه السنين السبع عشرة لا يتجاوز (١٪) وكان أحيانا يسجل خسارة. وحصل في عام ١٩٩٠ فورة اقتصادية وهمية سببها وصول (٢٠٠,٠٠٠) مهاجر بدأوا يشترون سلعاً استهلاكية بنقود مستقرضة. إنني أقول وبدون تردد إن الاقتصاد الإسرائيلي هو الأسوأ إدارة في كل الدول الديمقراطية.

حتى عام ١٩٨٥ كان الشعب الإسرائيلي يجد البدائل حتى في أوقات التضخم. وفي عام ١٩٨٥ قامت حكومة إسرائيل بقيادة شمعون بيريز مؤكدةً على أنه يجب أن تنتهي حالة التضخم. ويداً بيد مع وزير ماليته إسحق موداعي خرج الإثنان بخطة لوقف التضخم عن طريق حرمان السكان. كان أول شيء هو تجميد الأجور والرواتب، وهذا شيء يفعل فعله في إسرائيل. وفي اتحاد غير مقدس قيدت الحكومة والهستدروت وجمعية أصحاب المصانع رواتب ثلاثة أرباع العمال الإسرائيليين، واتفق الثالوث على عدم زيادتها.

ونجحت المرحلة الأولى ولم يعد الإسرائيليون يتلقون زيادات رواتب. ولم تعد زيادة الرواتب مكافأة للعمل المجد أو دافعاً للمزيد من العمل أو الإنتاج، بل أصبحت شيئاً يقره ذلك الثالوث وليس قوى السوق.

أما المرحلة الثانية فقد كانت تتطلب تقليصاً شديداً لرأس المال المتوفر وهذا معناه أن ترتفع أسعار الفائدة إلى عنان السماء، وارتفع معدل الفائدة على القروض بنسبة (٢٠٠٪) سنوياً، ونزل مستوى الفائدة على الإيداعات إلى لا شيء تقريباً.

أما المرحلة الثالثة فكانت تنادي بشيء اسمه إضافة تكاليف المعيشة (COL) على فوائد القروض وكانت تلك هي الضريبة القاتلة. كان معدل "COL" يتألف من سلة تحتوي

على مؤشرات اقتصادية تشتمل على أسعار الطعام والسلع. أما الأشياء التي لم توجد فيها فهي قيمة رأس المال وقيمة العملة ووضع الرواتب. وحسب ذلك فإنه لو اجتاحت البلاد كارثة وسببت ارتفاعاً في الأسعار فإن "COL" سوف ترتفع تبعاً لذلك مع حقيقة أن الرواتب هي هي والشيكل ينهار في سوق العملات العالمي.

والآن دعنا نضرب على ذلك مثالاً عملياً: لنفترض أن شخصاً اقترض (١٠٠) دولار في عام ١٩٩١، سعر الفائدة في البنوك الإسرائيلية هو (٢٥٪). وعلى افتراض أن القرض هو لعشر سنوات فإنه سوف يدفع (٢٥) دولاراً كل عام على مبلغ الـ (١٠٠) دولار ولكن لا تنسى معدل "COL" الذي يضاف إلى الفائدة. فمنذ عام ١٩٨٥ كان معدل التضخم هو (٢٠٪) سنـويا كما تقرره "COL". لذا فعلى المدين أن يدفع في السنة الأولى ما نسبته (٢٠٪) زيادة على السنة الأولى، وبما أن معدل ارتفاع المعيشة يضاف للقرض فإن نسبة (٢٥٪) سوف تدفع على مبلغ (١٢٠) دولار وليس (١٠٠) دولار. وهذا الدين تراكمي، ففي السنة التي تليها بحسب معدل "COL" بنسبة (٢٠٪) من (١٢٠) دولار ويضاف الناتج إلى مبلغ العام الماضي (١٢٠ دولار) ثم تحسب الفائدة بنسبة (٢٥٪) من حاصل ذلك وفي السنة الثالثة يجد المدين نفسه يدفع نسبة ٢٥٪ من مبلغ وصل إلى ضعف القرض الذي أخذه والفضل يعود إلى التسوية التراكمية السنوية لمعدل "COL".

وهنا يبدأ عجل الطاحونة في الدوران، فالمستقرض يحتاج إلى مبلغ (١٠٠) دولار ليسعفه في فترة ركود ويجد نفسه مضطراً إلى قبول معدلات فائدة قاتلة وفي حسابه أنه يستطيع سداد ذلك المبلغ من أرباح استثماره في مشروع. أي عاقل يصدق أن بنوكاً في القرن العشرين تطالب بنسبة مئات في المئة كثمن للمخاطرة.

ولضمان تحقيق أعلى الأرباح، فإن الفائدة على الإيداعات لم تكن مرتبطة بمعدل ارتفاع المعيشة "COL" في معظم البنوك مما كان يعني أن يخسر المودع نقوده إذا ما أراد استثمارها بالتوفير. إن معظم البنوك الإسرائيلية تعطي الآن أرباحاً بمعدل (١١٪) على المبالـغ المـدخـرة مما يعني خسارة (٩٪) سنوياً إلى ما خصمنا هذه الفائدة من مؤشر الـ (٢٠٪) معدل "COL". وأفضل عرض قدم كان من بنك مزراحي الذي يعطي ربح (١٪)

LAU LIBRARY BEIRUT

بعد حساب تكاليف ارتفاع المعيشة. أما الشيء الذي لم يعلنه هذا البنك فهو أن هناك شرطاً يقول: إن هذه النسبة غير سارية المفعول إذا كان مؤشر "COL" أكثر من (١٩٪) في أية سنة.

الهوة الحقيقية إذن هي بين فوائد القروض وأرباح المدخرات والتي تصل في إسرائيل إلى (٣٠٪). ويقـول أحد الخبراء الاقتصاديين في جامعة ستانفورد وهو ألفن رابوشكا: «إنهم يحبسـونـك في الـولايات المتحدة إذا فعلت ذلك». ويقول داني جيلرمان رئيس المكتب التجاري الإسرائيلي: «إن الفوائد التي تأخذها البنوك أسوأ من الفوائد التي يأخذها مرابو المافيا».

إن سياسات الإقراض المجرمة هذه لها أثر سيء أكثر مما نتصور على الاقتصاد. ففي كل دول العالم يستقرض صغار رجال الأعمال النقود أثناء فترة الكساد ويعيدون القرض عندما تدب الحركة في أوصال السوق ويضعون أرباحهم كتوفير أيضاً يكسبون فيه ما يقيهم شر موسم الكساد التالي، أما في إسرائيل فإن صغار رجال الأعمال لا يستطيعون أن يقترضوا بفائدة معقولة ولا يستطيع أحدهم أن يوفر شيئاً للموسم القادم أو أن يربح شيئاً مما سيوفره. لذا نجـدهم يفلسـون وينتهـون بأعـداد كبيرة. وفي عام ١٩٨٨ تضاعف عدد المشاريع الصغيرة المفلسة من العام الذي سبقه. وفي عام ١٩٨٩ انهارت حوالي (٩,٠٠٠) شركة معظمها من الشركات الصغيرة.

ولم تخط الحكومة أية خطوة لإنقاذ رجال الأعمال الصغار بعكس ما يحصل إذا ما أصبحت شركة كبرى غارقة في ديونها للبنوك، عندئذ تصبح الحكومة السوبرمان (الرجل الخارق) الذي يأتي لإنقاذ الضحية.

في الفصل التالي سنبحث كيف أن الحكومة كفلت ديون الكيبوتسات، ولكننا سنكتفي في هذا الفصل بأن نذكر أن ذلك كلف الشعب ستة مليارات دولار. ومن الضحايا الأخرى للبنـوك وعـدم كفاءتها عملاق الهستدروت الصناعي، شركة كور للصناعات وهي شركة ضخمـة تعمـل كمـظلة لحـوالي (١٦٠) شركة أخرى تشغل (١٨٪) من الأيدي العاملة

الإسـرائيلية. في نهـاية الثمـانينات كانت كور تتعرض لخسائر فادحة وصلت في إحدى السنين إلى (٩٠٠) مليون دولار. إثـر ذلك بدأت الحكومة تضغط على البنوك من أجل تأجيل بعض الديون وإعادة جدولتها بفوائد مخففة. والذي أجبر الحكومة أكثر على هذه الكفالة هو مطالبة أحد البنوك الأمريكية لديونه من شركة كور. فلو فشلت أكبر شركة في سداد ديونهـا فإن ذلك يعني أن يغرق معدل الفائدة الوطنية. في الحقيقة إن هذا هو ما يحصل لغاية الآن ومن المضمون تقريباً أن تكفل الحكومة تلك المؤسسة الاشتراكية وغيرها.

ومن المؤسسـات ذات الـطابـع الاشـتراكي التي أصبحت ضحية للبنوك هي شبكة كلاليت للعناية الطبية. يقول يسرائيل كيسار الأمين العام للهستدروت: لقد ارتفعت الديون في سنة واحدة من (٢٠) مليون دولار إلى (٢٠٠) مليون دولار بسبب تدوير الديون السابقة بهـدف دفـع الالتزامات الفورية. دعنا نستوعب ذلك، تقول الهستدروت إن الفائدة قد أصبحت (١٠٠٪).

في القضـايا الثـلاث المـذكـورة أعـلاه وهي قضـايا الكيبوتسات وشركة كور وشبكة كلاليت، كان البنـك المقـرض هو مؤسسة تابعة للهستدروت وهي بنك هبوعليم. بما أن شركـة كور هي الـذراع الصنـاعي للهستـدروت. والكيبـوتسات هي الذراع الزراعي له، وكلاليت هي الذراع الصحي وهبوعليهم هو الذراع المالي، إذن هل هم نفس الأشخاص يقرضون ويستقرضون فيما بينهم؟ حسنا، الجواب: نعم. إذن لماذا يحاول بنك هبوعليم الاشتراكي أن يُفلس المؤسسات الاشتراكية الأخرى؟

هناك جواب لذلك، صدق أو لا تصدق، يزعم ألفن رابوشكا أن «هبوعليم يفرض فائدةً قاتلة على القـروض من زميلاته الشركات الأخرى ليس لهدف أيديولوجي اشتراكي، بل لسبب آخر «وهو ليس بسيطاً». الكل يعرف أن الحكومة سوف تكفل في النهاية أية شركة تغرق في الديون. ولا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى الأرض الزراعية تتعفن، و٧٥٪ من العيادات الصحية تغلق و١٨٪ من الإنتاج الصناعي يختفي. في الحقيقة إنها تستطيع ويجب أن تفعل، ولكن الجميع يعرف أنها لن تفعل، لذا كلما زاد الدين ارتفعت

LAU LIBRARY
BEIRUT

احتمالية الكفالة الحكومية. ومن خلال هذا النظام تحصل الهستدروت على المزيد من المـال لخزائنها، ويكون بنك هبوعليم مسروراً لدفع رفاقه إلى الإفلاس والحصول على حقوقه بالتالي من أموال الشعب.

يجب أن لا ننسى أن الحكومة هي مالكة أغلبية أسهم بنك هبوعليم من ضمن عدة بنوك أخرى. فهكذا كلما ازدادت أرباحه ازدادت تحصيلات الحكومة من تملكها له، فليس هو الوحيد الذي يستفيد من الفوائد القاسية، بل تشاركه الحكومة في ذلك. وهذا يفسر الجزء الأكبر من سماح الحكومة بتلك القسوة أن تستمر.

حتى ذلك الحين كانت الحكومة لا تزال تدعي أنها تسعى لبيع البنوك وأن سعر البنك يعتمد على قيمته وأرباحه. إذن كلمة ربح هي الكلمة السائدة والمتداولة والربح فقط. أما في داخل البنوك نفسها فإننا نجد المدراء الحاليين يسعون لإثبات جدارتهم أمام المالكين الجدد بغض النظر عمن هم. فإذا ما حققوا أرباحاً أكبر فإن احتمالية احتفاظهم بمناصبهم تقوى.

من الـطبيعي أن يكـون الشعب وأصحـاب الأعمـال الصغـار هم ضحايا هذا الربا المجنون. ليس من مصلحة البنوك أن تقفل المشاريع الصغيرة طالما أنها قد تصبح يوماً ما شركات تبشر بالأمل. فما كان من هذه البنوك إلا أن وضعت يدها على هذه المشاريع مقابل تسهيل سداد الدين. وفي النهاية نجد أن الحكومة كمالكة لهذه البنوك هي التي تمتلك هذه المشاريع.

إذن لماذا تبيع الحكومة البنوك؟ فالأحوال هكذا على ما يرام والبنوك أعظم مشروع مربـح في إسـرائيل، يحسـدهـا حتى صنـاع المَجوهرات. وهكذا نجد أن البنوك بداية والحكـومـة نهـاية تتملك من خلال المفاوضات حول الديون معظم القطاعات الصحية والزراعية والصناعية في البلد. وإذا ما أضفنا المشاريع الصغيرة فإننا نكتشف أنها في النهاية تسيطر على معـظم المال الناتج في إسرائيل. ويعترف البروفيسور إيتان بيرغلاس رئيس مجلس إدارة بنك هبوعليم قائلاً: «إن الحكومة لو أممت البنوك بدلاً من بيعها فإنها بذلك تؤمم الاقتصاد الوطني جميعه».

كانت البنوك حتى ذلك الوقت عبئاً على الحكومة حيث إنها تكلفت مبلغ (٧,٥) مليار دولار كثمن لأسهم لا قيمة لها بعد انهيار عام ١٩٨٣، وتكلفت مبلغ (٦) مليار دولار ككفالة للقطاع الزراعي بعد أن قضت عليه معدلات الفائدة المرتفعة، أضف إلى ذلك ما دفعته الحكومة لإنقاذ شركة كور وشبكة كلاليت الذي بلغ حوالي (١٥) مليار دولار، دفعت لإنقاذ ضحاياها من الإفلاس. ولو أنفق هذا المبلغ على الهجرة السوفييتية فإن النتيجة هي خلق (٣٠٠,٠٠٠) وظيفة جديدة وخلق نجاح من رماد فشل تلك الهجرات التي امتدت ما بين عامي ١٩٨٩ - ١٩٩١.

إن المواطن الإسرائيلي الآن يدفع الضرائب لتمويل الكفالات الحكومية. ولا ننسى أن الرواتب والأجور مجمدة منذ عام ١٩٨٥. ورغم بعض المبالغ التي تضاف إلى شيك الراتب إلا أن ما يكسبه العمال والموظفون لم يستطع مجاراة ارتفاع مستوى المعيشة الذي يضاف إلى القروض، وإن لم يكن تجميد الرواتب وإضافة مؤشر "COL" إلى القروض وارتفاع معدل الفائدة كافياً فهناك عقدة أخرى..

ففي عام ١٩٨٦ أصدرت الحكومة شيكلاً جديداً قيمته (١,٥) بالنسبة للدولار. تقوم الحكومة أحياناً بتخفيض قيمة العملة بشكل اصطناعي مسببة بذلك إقبالاً على العملة الأجنبية إذا ما تسربت الأخبار. وفي السنوات الخمس منذ عام ١٩٨٦ ارتفع الشيكل ليصبح (٢,٣) بالنسبة للدولار أي بنسبة (٧٠٪).

لا يسمح للإسرائيليين بفتح حسابات بالعملة الأجنبية، وارتفعت فيه عملتهم خلال خمس سنوات بنسبة (٧٠٪) فقط، بينما ارتفع مؤشر تكاليف المعيشة "COL" بنسبة (٢٠٪) في كل نسبة من هذه السنين، أي بما مجموعة (٢٠٠٪). إن ذلك يعني أن الإسرائيليين خسروا (١٣٠٪) من قيمة عملتهم، ومع ذلك فإن الأسعار ترتفع جنباً إلى جنب مع مؤشر "COL"، أي كان على الإسرائيليين أن يعملوا بمعدل (١,٣) يوماً زيادةً على ما يعملون ليستطيعوا شراء الأشياء التي كانوا يشترونها قبل ذلك بخمس سنوات.

ويبسّط غوئيل باينرمان الأمور قائلاً: «لنفرض أن الحكومة تركت العملة تعوم بشكل طبيعي، إذن سيكون قيمتها الآن قريبة من (٤,٠) بالنسبة للدولار. عندئذ ستكون الأمور

LAU LIBRARY BEIRUT

بخير، فالإسرائيليون سيملكون أربعة شيكلات مقابل كل (٢,٣) شيكل يملكونها الآن وبهذا يستطيعون العيش حياة نصف طبيعية. إن حكومة إسرائيل فخورة بأنها حافظت على نسبة التضخم (٢٠٪) سنوياً بدون زيادة، أما في الدول الأخرى فإن هذه النسبة تعني الثورة. إن الإقبال على الشراء في إسرائيل قد انخفض مما يعني انخفاض نسبة التضخم تبعاً لذلك. لكن البلد يعاني من كساد عميق لأن شعبه يتمسك بعملة قيمتها مرتفعة زيادة عن اللزوم لدرجة أنها لا تساوي شيئاً في أسواق العملة الأجنبية».

وهناك قصة طريفة تدل على الأزمة التي وقع فيها الشيكل، تقول هذه القصة إن إسرائيليا دخل إلى ماخور دعارة في أمستردام وطلب من المدام التي تديره أن تأتيه بفتاة قوية لا تهاب لأنه يريد أن يفعل أشياء قذرة، فأجابته إن لديها فتاة لا تعرف الخوف وبارعة، فلما عرفته عليها همس في أذنها بضع كلمات فما كان منها إلا أن شحب لونها وصرخت وصفعته على وجهه. فصرخت المدام «يا إلهي، ماذا يريد أن يفعل بك؟ فأجابت فتاة الليل المصدومة والخائفة «إنه يريد أن يدفع لي بالشيكل».

• ممارسات بنكية وهفوات أخلاقية:

نسرد تالياً بعض الممارسات التي تتبناها البنوك وتعتبرها شرعية في ظل حكومة غير متعجلة على قمع الأساليب القذرة التي تسحب أموال الناس إلى خزائنها:

١ - *السحب الإضافي* "Overdraft" - لو تخلف إسرائيلي عن دفع ما استحق عليه فإن بإمكانه أن يسحب مبلغاً إضافياً من بنكه. كانت البنوك في البداية مترددة ولكنها اكتشفت أنها يمكن أن تكسب ثروة من فوائد السحوبات الإضافية وبدأت تشجع ذلك. واليوم لا يكاد أي إسرائيلي يأخذ أقل من (٢٥٠) دولار كسحب إضافي. وفي عام ١٩٨٩، كان ما نسبته (٢٩٪) من أرباح البنوك الإسرائيلية هو من فوائد السحب الإضافي، نضيف ذلك إلى مليارين من الدولارات هي مديونية الشعب الإسرائيلي للبنوك. يا له من نظام رائع!

٢ - *دفع الفواتير* - في البلاد العادية تدفع فواتير مؤسسات المنفعة العامة [كالماء والكهرباء والهاتف: م] عبر البريد. لكن هذا لا يحصل في إسرائيل، فهناك يجب أن تدفع

في بنك أو في مكتب بريدي. وحتى عام ١٩٨٥ كانت البنوك تتقاضى خصماً بسيطاً على هذه الفواتير مقابل استقبال الفواتير وتجهيزها. وكنتيجة للخطة الاقتصادية لتلك السنة ارتفع الإشراف عن تلك الفواتير وزادت العمولة إلى عشرات بالمئة حتى من الأوامر الثابتة. كذلك فإن البنوك تأخذ خصماً عالياً على الشيكات التي تمر عن طريقها.

٣ ـ *تخفيض الضرائب* ـ إن الحكومة تسمح للبنوك وفقط البنوك بأن تكتب تقارير مالية إلى سوق الأسهم تحسب عائدات رأس المال بعد حسم نتائج التضخم. وزيادة على ذلك يسمح لهذه البنوك بطرح نسبة (٣٣٪) من عائدات خسارة رأس المال ذاك بسبب التضخم في حالة عدم ارتفاع مستوى التضخم لأكثر من (٢٠٪) خلال (٥) سنوات. وأسباب هذه الخصومات الضريبية هو كسب المزيد من النقود لمشرعي قوانين الضريبة ـ أي الحكومة.

٤ ـ *سندات التوفير* ـ لنفترض أن إسرائيلياً يريد أن يتجنب الحكومة ويوفر في صناديق خاصة. لن ينجح هذا لأنه يفترض بهذه المؤسسات المالية حسب القانون أن تستثمر ثلاثة أرباع مدخولها في سندات حكومية، وعدا عن ذلك فإن الحكومة تعطي «فائدة» لهذه الصناديق حسب نفوذها السياسي، فمثلاً هي تعطي شركات التأمين المتنفذة أرباحاً بنسبة (٢,٥٪) سنوياً بينما تعطي الصناديق الأخرى ذات النفوذ القليل (٤,٥٪) كفائدة على السنوات التي تشتريها بالإكراه، وفي نفس الوقت تعطي البنوك ضعف هذه النسبة مما يضطر الناس مكرهين أن يتجهوا إلى تلك البنوك.

٥ ـ *فائدة على فائدة:* تقول جريدة معاريف (نيسان ٨٧)، وهي التي فضحت كثيراً من الممارسات المصرفية في عام ١٩٨٧، إن بنك مزراحي يأخذ فائدة فوق فائدة أُخذت سابقاً في نفس الشهر. فعلى سبيل المثال لو كان شخص مدين بمبلغ (١٠,٠٠٠) شيكل وكانت نسبة الفائدة (١٠٪). فعلى ذلك يجب أن يأخذ البنك (١,٠٠٠) شيكل كفائدة. لكن الذي يحدث هو أن البنك يضيف فائدة الـ (١,٠٠٠) شيكل إلى القرض ويدفع العميل نسبة الـ (١٠٪) من (١١,٠٠٠) شيكل أي بزيادة (١٠٠) شيكل عن الاتفاق الأولي.

LAU LIBRARY BEIRUT

٦ ـ *ألعاب الكمبيوتر:* عندما يكتشف العميل خطأ ما فإن بنك مزراحي يدعي بأنه خطأ من الكمبيوتر. ففي إحدى الحالات اكتشف عميل أنه قد فرضت عليه فائدة أكبر مما كان يدفع. اعترف البنك بالخطأ ولكن رفض أن يدفع له الفرق بين قيمة فائدته والفائدة الزائدة منذ آخر مرة دفع فيها القيمة الصحيحة للفائدة. وادّعى البنك أنه لا يمكن إعادة برمجة الكمبيوتر ليعدل ذلك الخطأ.

وعلى أية حال فقد أفلحت حجة البرمجة تلك في حالةٍ أخرى عندما اكتشف خطأ لصالح البنك. فقد أودع أحد العملاء شيكاً قبل سنتين ولم يبلغ تاريخ استحقاقه. لكن البنك بدأ يحسب الفوائد منذ سنتين نتيجة خطأ كمبيوتر، لكنه خطأ رائع من وجهة نظر البنك.

٧ ـ *اللعنة على أخطاء الكمبيوتر مرةً أخرى.* طلب بنك إسرائيل (بنك شرف وخزينة احتياط الدولة في آن واحد) من بنك مزراحي وبنك آخر لم يذكر اسمه أن يعيدا برمجة الكمبيوتر وذلك لأنه تبين بعد التفتيش أنها مبرمجة لتحصيل فوائد أعلى مما تعلنه سياسة البنك. وهذه الممارسة منتشرة بين بنوك أخرى كذلك.

٨ ـ *الشيكات المرفوضة:* اكتشف أن بنك مزراحي يمارس شيئاً آخر ويُعتَقد أيضاً أنه شيءٌ شائع بين البنوك. فعندما يرفض البنك شيكاً فإنه يغرم العميل مرتين: الأولى بخصم غرامة على الشيك المرفوض، والثانية يأخذ قيمة الشيك من حساب العميل ووضعه في حساب البنك لعدة أيام وبالتالي يستفيد البنك من فوائد هذا المبلغ لهذه الأيام، فيخسر صاحب الشيك هنا الغرامة والفائدة لهذه الأيام. وقد أثبتت التحريات التي جرت فيما بعد أن بنكي ليئومي وديسكاونت يمارسان هذه الحيلة.

٩ ـ *الشيكات المقبولة:* يروي أحد عملاء بنك ديسكاونت القصة التالية والتي لها دلالة واضحة: «أخذت شيكاً بقيمة (٣,٠٠٠) دولار من عميل أمريكي وحاولت أن أودعه. أخبروني في البنك إن الشيك لن يدخل في حسابي لمدة ثلاثة أسابيع لأن هذه المرة هي المطلوبة لإرسال الشيك إلى أمريكا وإرجاعه. وبعد خمسة أسابيع وكثير من الجدال عاد

الشيك وصودق عليه بعد عدة أيام. لقد بقي الشيك بين يدي ديسكاونت أسابيع وهو يربح فائدته لنفسه قبل أن يطلق سراحه ويعود إلي».

١٠ ـ *نسيان إلغاء الأوامر الثابتة*: قام أحد عملاء بنك تيفاحوت العقاري بدفع رهنه العقاري إلى بنك هبوعليم، وبعد أن أنهى أموره مع هبوعليم طلب إلغاء الأمر الثابت من قبل تيفاحوت. ورغم أنه قام بإلغاء الأمر الثابت ثلاث مرات إلا إن بنك تيفاحوت استمر في إرسال الطلب له وفي تغريمه على الشيكات المرفوضة. واستمر البنك يضيف الفوائد على الرهن شهوراً ولم تُجدِ محاولات العميل في إلغاء الأمر الثابت. وفي أحد الأيام طلب نفس هذا العميل قرضاً آخر لتحسين بيته فرفض طلبه لأن له شيكات مرتجعة بسبب الرهن لمدة سنتين بالرغم من أنه لم يتخلف عن أي دفعة شخصية.

إن الناس في جميع أنحاء إسرائيل يصابون بالقلق في كل مرة يدخلون فيها إلى أي بنك ولو لإيداع النقود. إن الإسرائيليين يكرهون البنوك كرهاً لا حد له ولكنهم يخشونها أكثر. تصور الآن لو أنك إسرائيلي يريد أن يختار بنكاً ـ حيث إن الحياة تتعقد أكثر بدون وجود بنك تتعامل معه. إنك تكرهها جميعاً ولكنك مضطر لاختيار أخف الضرر ما أمكن. والآن أي بنك ستختار بعد ما ستقرأ الان من دراسة لجميع البنوك العاملة في إسرائيل؟ هل سيكون..

بنك إيغود: وهو بنك متفرع من بنك ليئومي فهو ملك للوكالة اليهودية التي تحتفظ بالتبرعات الأمريكية لإسرائيل. لكن المالك الحقيقي للبنك هو الحكومة التي اشترت أسهمه من الجمهور بعد انهيار عام ١٩٨٣.

وقد كان بنك إيغود هو الذي اقترح على الحكومة ليس فقط كفالة البنوك بل تعويضها عن التعب التي لقيته وهي تدفع بالبلاد إلى حافة الإفلاس. ووافقت الحكومة في النهاية ودفعت للبنوك تعويضاً نسبته (٣٪) من قيمة الأسهم الخاسرة بالسعر المتضخم الذي سببته البنوك أثناء تداولها لها، وقام بنك إيغود بتعيين موشيه زانبار رئيس مجلس إدارة بنك ليئومي (الشركة الأم لبنك إيغود) كمسؤول مبيعات البنك. وبما أن زانبار نفسه هو مدير مجلس

LAU LIBRARY BEIRUT

صندوق الوكالة اليهودية المالي الذي يسيطر على ليئومي فليس من مصلحته، كما هو واضح، الاستعجال في بيع البنك. لقد أمرت الحكومة إيغود أن يبحث عن مشترٍ فوظف البنك آخر رجل على الأرض له مصلحة في بيعه ـ إن هذا شيء غير قانوني في كل العالم ما عدا إسرائيل.

أين سيحصل صراع المصالح هذا إذن؟ لنتّجه إلى دريسكل بيرنهام لامبرت، وهو اتحاد مالي أمريكي على وشك الإفلاس بسبب التجارة غير المشروعة. اتفق هذا الاتحاد مع الوكالة اليهودية على شراء البنك؛ صراح مصالح جديد آخر. وكما حصل في البداية من طرح البنك للبيع اتفق الطرفان على إبقاء زانبار كرئيس لمجلس الإدارة. وبرز صراع مصالح جديد. والآن كيف سيبيع زانبار البنك؟ لشركة خبيرة من شركات السوق المالي أم لشركة لطيفة تتعاون مع الوكالة اليهودية الكريمة وتعده برئاسة مجلس الإدارة فقط إذا ما أبدى بعض التفهم؟

شجع انتشار الفساد وارتفاعه إلى عنان السماء إحدى الموظفات الماكرات أن تدير النار إلى قرصها. وبدأت عملية احتيالها في بنك إيغود. ففي تشرين الثاني من عام 1988 أصيب الكثير من العملاء بالرعب عندما علموا أن تلك الموظفة في قسم الأسهم قد شجعت عملاء البنك على توقيع وكالة لها يعطونها بشكل سري حق التصرف في حساباتهم البنكية. بعد ذلك قامت باختلاس حساباتهم، ولقد كان تدير بنكاً داخل بنك، كان مبلغ الاختلاس يفوق المليون دولار مما يعني إفلاس الكثير من العملاء.

وفي إحدى خبطات الشعب الكبرى التي اكتشفت في أيلول ١٩٩٠ أعلن البنك أن مدير فرع تل أبيب قد اختلس أكثر من (١٠) ملايين دولار. قام ذلك المدير بتنفيذ إجراءات معينة فتح من خلالها حسابات بالعملة الصعبة تحت أسماء وهمية مستخدماً أموال العملاء. ولأكثر من سنة ظل يستثمر بالدولار مقابل العملات الأوروبية الأخرى ولكن خابت توقعاته بشكل عام وتراكمت الديون، لكن تلك لم تكن آخر ولا أكبر عملية احتيال كما سنعرف بعد قليل.

بنك مزراحي المتحد: يعتبر مزراحي البنك الديني المتزمت وهو يقابل بنك حزب العمال هبوعليم حيث إن مالكه هو الحزب الديني الوطني. وحتى وقت قريب كان هذا البنك يخص أعضاء الحزب بالقروض ولكن أمراً من بنك إسرائيل وضع حداً لذلك. ومع ذلك فإن سياسات البنك تقرر من قبل لجنة (٤٠٪) من أعضائها وزراء وموظفون في الحزب.

هناك قصة طريفة تدل على طمع بنك مزراحي وفساده في ضوء تملكه من قبل مؤسسة دينية: يقال أن رجلاً دخل بنك مزراحي وتوجه إلى أمينة الصندوق وقال لها: «أريد أن أودع مبلغاً ملعوناً». لم تصدق الموظفة ما سمعته أذناها وطلبت منه أن يعيد مطلبه فكرر: «أريد أن أودع مبلغاً ملعوناً». أُصيبت الموظفة بالذعر والدهشة ونادت مديرها ليوضح لها ذلك الأمر الجلل الذي يحدث.

اقترب المدير من الزبون وقال له «نحن بنك متدين ولا نسمح لك بأن تدخل وتلعن».

قال الزبون مصراً: «لقد جئت هنا لأودع (١٠) ملايين دولار ملعونة».

ـ ماذا؟! يجيب المدير ويشير بيده إلى أمينة الصندوق «ولا تريد هذه المومس أن تساعدك؟».

قد يكون بنك مزراحي متديناً ولكنه غارق من قمة رأسه إلى أخمص قدميه في صفقات ومعاملات مريبة.

لقد قام هذا البنك بقيادة مديره أهارون مائير بعدد من الإجراءات اشتملت على مبالغ طائلة من النقود ولم يذكر عنها في التقارير المالية أي شيء. لكن لا مائير ولا بنك مزراحي واجهه الاتهام بالرغم مما خلص إليه تقرير بيسكي بأن هناك جناية ارتكبت. ومع ذلك لم يستطع مائير أن يمنع مواطناً بريطانياً اسمه ثيودور رايتمان من مقاضاته أمام المحكمة.

كان إيتان يملك أسهماً في «شركة إسرائيل» منذ عام ١٩٦٩، لكن الشركة توقفت عن توزيع الأرباح على المساهمين منذ عام ١٩٨١. أبلغ رايتمان الشركة بأنه يود أن يبيع أسهمه فوجدت الشركة له مشترياً هو أهارون مائير. واشترى مائير الأسهم لكنه نسي أن

LAU LIBRARY BEIRUT

يقول لبائعها إنه مطلع على أخبار جيدة وهي أن الشركة كانت على وشك إصدار عدد كبير من الأسهم الجديدة. كان مائير ذلك الثعلب الماكر العجوز عضواً في اللجنة التنفيذية للشركة كما كان مديراً لبنك مزراحي. وفي السنة بين تموز ١٩٨١ ـ تموز ١٩٨٢ ارتفعت أسهم شركة إسرائيل بنسبة (٤٣٥٪) وربح مائير من أسهم رايتمان (٩٠٠,٠٠٠) دولار. عندها اشتكى رايتمان مائير في المحكمة وربح القضية. وقد أفاد القاضي بأن مائير قد شهد زوراً أمام المحكمة.

لقد تجاوزنا في هذه الدراسة لأحوال البنوك عن اثنين من أكبر بنوك إسرائيل وهما ليئومي وهبوعليم وذلك لأننا كتبنا ما فيه الكفاية عن تعاملاتهما مما يعطي صورة عادلة عن وضع عملياتهما الداخلية. فكلا البنكين أطلق عملية التداول الداخلية للأسهم التي جردت الشعب الإسرائيلي من مدخراته. أضف إلى ذلك أن بنك هبوعليم هو الذي أفلس الكيبوتسات ومنظمات الهستدروت وأجبر الشعب في النهاية على الكفالة. أما ليئومي فهو الذي سرق من جيوب عملائه الملايين وأعطاها لمديره يافييت الذي يقضي إجازة دائمة خارج البلاد الآن.

بعد هذا يبقى لدينا بنك ديسكاونت لنتفحصه ولا أعتقد أنه سيخيب أمل القارىء بخلوّه من القصص المثيرة حول الصراع على النفوذ. بنك ديسكاونت ـ وهو البنك الوحيد في إسرائيل الذي تملكه عائلة وقد أسس من قبل ليون «جوك» ريكاناتي في العام ١٩٣٥. بنى جوك بنكه لينضم إلى امبراطورية تسيطر على (٢٢) مؤسسة صناعية و(٤) شركات استثمار و(٦) مؤسسات مالية و(١٣) شركة بناء و(١٥) شركة تسويق وشركة نقل بحري ضخمة كانت تنقل صفقات أسلحة سرية للحكومة. وللبنك فروع أيضاً في سويسرا وأمريكا. تولى رفائيل ابن ريكاناتي رئاسة مجلس إدارة البنك في عام ١٩٨١ وعين ابنه إيهود كمساعد له. وقد ورد في تقرير بيسكي الذي تبع انهيار سوق الأسهم عام ١٩٨٣ أن «رفائيل وابنه إيهود لا يصلحان لتولي أي منصب في النظام المصرفي الإسرائيلي». وأُمهل الإثنان ثلاثة أشهر لكي يقدما استقالتهما ويسلما سلطة البنك إلى الحكومة.

ولسبب ما أراد مجلس إدارة بنك ديسكاونت أن يبقى رفائيل كرئيس له بالرغم من أن

الديون بلغت عام ١٩٨٦ مبلغ (١٨) مليون دولار.

وهذا لا يعني أن البنك كان يخسر طوال خمسين عاماً بل يعني أن خسارة الثمانينات جَردته من أرباح نصف قرن، ورافائيل كان مسؤولاً أكثر من غيره عن هذه الخسائر الفلكية، ورفائيـل بالذات هو الذي قاد ديسكاونت إلى العالم المقيم الخاص بتلاعبات الأوراق المالية مع أن البنك يحمل ديناً مقداره (١,٤) مليون دولار عام ١٩٨٤ وارتفع إلى (١,٧) مليون دولار في العام التالي.

وباعتباره المـدير التنفيذي الـوحيد الذي يشار إليه بالبنان فإن بيسكي ظل متشبثاً بالسلطة ولم يَتَنَحَّ من تلقاء نفسه، فقام رفائيـل بحماقة حيث لم يعارض تعيين ميخائيل برونو رئيساً لبنك إسرائيل، وبناء على تقرير نيكيميا ياستروسكر المراسل الصحفي المالي في الهـآرتس «كان آل ريكاناتي قبل ذلك الوقت يؤثرون على الدوائر السياسية بتضييق مجالات الاختيار للحصول على تعيين لمحافظ البنك الذي لا يُحتمل اصطدامه بهم».

وقد استخدم برونو جميع صلاحيات المحافظ ليطرد رفائيـل خارج بنك ديسكاونت وليجبر البنك على القبول بشروط الحكومة حول بيعه، واستخدم رفائيـل كل ماله وسلطانه للإبقاء على البنك وقد كان صديقاً حميماً لرئيس الوزراء شمعون بيريز واستجدى منه الدعم ضد برونو، ولكن بيريز كان على الدوام متحمساً للدفاع عن برونو، ولذلك استعان رفائيـل بشخصيات هامة مثل بارون أدموند روتشيلد الذي كتب في رسالته إلى بيريز «إن الإساءة إلى اسم ريكاناتي يعتبر إساءة بالغةً إليه شخصياً».

ووصل الأمر إلى مجلس الوزراء للتصويت على: هل ستجبر الحكومة آل ريكاناتي على ترك بنكهم وتسليمه لهم بيعاً، أم أن نفوذ الـ ريكاناتي سيكسب الجولة ويُسمح له أن يبقى في إدارة الـدفـة؟ وامتنع بيريز عن التصويت وبذلك احتفظ بقليل من الاستقامة، وطالبت أقلية بسيطة من الحكومة باستقالة رفائيـل وبمفاوضات فورية لنقل إدارة ديسكاونت إلى الحكـومة ليصبح من الممكن بيع البنك. واستقال رفائيـل في اليوم التالي تاركاً في الإدارة أشخاصاً تم اختيارهم بحرص من المخلصين لآل ريكاناتي.

LAU LIBRARY BEIRUT

وعنـدمـا جاء وقت التفـاوض لنقـل الملكية إلى الحكـومـة اتضـح كم كان هؤلاء البيروقراطيون سذجاً بوقوعهم في مصيدة رفائيـل، فقد باعهم جميع ممتلكات ديسكاونت واعتقد المفاوضون أنهم فازوا بأفضل ما في الصفقة، والقليلون فقط أدركوا مدى صعوبة بيع بنك عندما يكون العشرات من المالكين مشتركين في العملية.

ولا توجد سوى قلة من رجال الأعمال تقبل بشراء شركة شحن إذا كان ذلك يتضمن سلسلة من محلات السوبرماركت. وعلى النقيض من ذلك كان روبرت ماكسويل راغباً في شراء ممتلكات ديسكاونت الصناعية ولكنه لم يرد أي جزء يتصل بالبنك. وفوق ذلك تلكأ رفائيـل في إبرام اتفاقية النقل حتى أيام ١٩٩٠، مما يعني أنه كان على الحكومة أن تطرح عطـاء حول البنك في الصيف، وتلك فترة طويلة بالنسبة للأعمال البنكية الدولية. ووضعت المناقصات النهائية في ١٢ أيلول بعد أسبوع واحد فقط من يوم العمل عندما تبدأ البنوك موسم الشراء، وهذا لن يعطي أي بنك وقتاً كافياً لتقويم العطاء المقترح ما عدا بنك واحد هو ديسكاونت ذاته الذي يعرف وضعه المالي أفضل من أي بنك آخر.

وفي ١٢ أيلول فاز ريكاناتي فقد استخدم كل وسائل التخويف الضرورية لتخويف المشترين الآخرين، وكان عرضه هو الوحيد المقدم لشراء ديسكاونت وظهر في نظر العالم بصفته المنتصر.

وبعد ذلك فإن قرار محاكمة البنكين المتورطين في امتلاك حصص جاء بهلوانياً ضده. فحسب القـانون الإسرائيلي لا يحق للمتهم المقدم للمحاكمة أن يدير بنكاً حتى تنتهي المحاكمة. ولا يستطيع أي كان أن يكون متأكداً من أنه سيقدم للمحاكمة أم لا، وكانت هذه بالضبط الذريعة التي يحتاجها برونو ليمنع بيع ديسكاونت لآل ريكاناتي.

وقد احتاجت الحكومة إلى خمس سنوات لتتمكن من التعويض عن خِسائرها الناتجة عن بيع البنوك التي حصلت عليها، ومع ذلك لم تتمكن من بيع بنك واحد، ومنها بنكان كان مفتـرضاً بيعهما، وائتمنت الحكومة إيغود ببيعها الخاص وحاولت معالجة الاستثمار المنهـار المسمى دريسكل بيرنهام لامبرت على شرط أن يبقى رئيس مجلس الإدارة في

منصبه، وأن تظل الارتباطات مع المالكين السابقين وهي الوكالة اليهودية، وبعد ذلك حاولت الحكومة بذاتها بيع ديسكاونت ليقعوا وقوع الضحية العاجزة بين براثن آل ريكاناتي عديمي الضمير.

وفي صيف عام ١٩٩١ خرج مشرف البنوك أمنون جولد شميدت بحل، فالمشرف موكل بإبقاء البنوك صادقه والجمهور محميّا من الألعاب المشبوهة. وقد مثّل جولد شميدت البنوك المرهونة أمام اللجنة المالية الحكومية وأقنعهم برفع الغرامات على الأشخاص الذين يندفعون لتسديد قيمة رهوناتهم مبكرين. واقترح بيع البنوك في سوق الأسهم (ألم تكن بداية المشكلة برمتها هناك؟). وكان تبريره لذلك منطقياً، فبتقسيم ممتلكات ديسكاونت وبيعها مجزأة، يمكن بيع البنك، وببيع باقي البنوك يمكن تخصيص الأموال لتمويل هجرة اليهود السوفييت. وكم كان هذا إنسانياً ومقنعاً، ولكنه نسي أن يشير إلى أن آل ريكاناتي المقدرة ممتلكاتهم بـ (٤٠٠) مليون دولار سوف يعيدون شراء حصص الأغلبية بأسرع من لمح البصر وستتبعهم الهستدروت الذي سيعيد شراء هبوعليم في وقت قياسي.

وكان برونو هو البطل في هذا السياق ولا يمكن التغاضي عن كونه حريصاً حول عدم إساءة البنوك إلى الجمهور ولذلك كان قد اتخذ خطوات قليلة تهدف إلى عملية إنقاذ وطنية، وبحسب تفكير الحكومة فإن البنوك ستربح ربحاً خيالياً إذا بيعت بأعلى سعر ممكن، وقد أجبر برونو آل ريكاناتي على الانسحاب، هذا من جهة، ولكنه من جهة أخرى أغمض عينه عن الاستغلال الذي لا نهاية له للجمهور الإسرائيلي، حيث لا وجود للأبطال في حكومة تدير (٩٠٪) من الأعمال البنكية الإسرائيلية، وتلبس متنكرة ثياب خدم الجمهور.

البنك الزراعي: وهو بنك تديره الحكومة، وزبائنه الرئيسيون هم الوكالة اليهودية والمزارعون. وأحد هؤلاء الزبائن دورون جروبر بن بيساخ جروبر رئيس مؤسسة المزارعين. وهذه المنظمة تابعة للفرع الليبرالي لحزب الليكود ويتزعمها وزير المالية إسحق موداعي، وبيساخ جروبر هو عضو في الكنيست يتبع لفرع موداعي، وقد كان في لجنة الكنيست المالية التي تصادق على الخطط الحكومية.

LAU LIBRARY BEIRUT

في عام ١٩٩٠ تلقى دورون جروبر (٢٢٠ ألف دولار) لتغطية ديونه الزراعية من لجنة الكنيست المالية التي يعمل فيها والده، وعندما اكتشف الوزير رفائيل إيتان ذلك اعتبره فساداً. ولأنه لم يكن قانعاً بهذه المحاباة المالية من ذويه قام دورون في ١٩٩٠ بمجهود منسق ليصبح رئيساً للبنك الزراعي وبما أن والده عضو مؤسس في وزارة المالية فإن ترشيحاً كهذا يصبح غير شرعي في أي دولة عادية. ولكن في ظل الديمقراطية المريضة لإسرائيل فإنه يملك حظاً طيباً في رؤية رغبته المحببة تصبح أمراً واقعاً.

وفي ربيع ١٩٩١ نجح البنك الزراعي في تأمين (٣٢) مليون دولار من الخزينة ليشتغل بها حتى إعلان إفلاسه، لأن هذا البنك كان مفلساً بالفعل ولم يكن هناك سبب حقيقي في تلقيه الدعم العام ليستمر في الوجود، وكان مسؤولو البنك يعلمون أنه ليس لهم حق في تلقي المساعدة الحكومية، لذلك حاولوا خداع لجنة الكنيست المالية، وفي البداية أقنعوا وزير المالية ورفيق بيساخ جروبر بالتصديق على طلبهم للتمويل، وبعد ذلك أصبح الأمر متوقفاً على موافقة اللجنة المالية. وعادة فإن كبار التنفيذيين هم الذين يقدمون طلباً كهذا إلى اللجنة، أما بالنسبة لهذه المقابلة فإن البنك أرسل المشرف العام على الخزينة شالوم زينجر بالإضافة إلى المشرف المالي ورئيس سلطة الشركات الحكومية لدراسة حالة البنك وكان مظهر هذا اللوبي الثلاثي لا يبشر بالخير، فأصبحت اللجنة متشككة في القرض. وقد أخبر «أفراهام شوحط» هذا الثلاثي بـ«عندما أراكم أنتم الثلاثة هنا، أدرك أن شيئاً ما يجري في الخفاء».

وفي الواقع فإن شيئاً ما كان يجري لأن رئيس اللجنة المالية موشي زيف فيلدمان أعلن أن الاجتماع (سري) ومنع المشاركين من مناقشة أشي شيء مع الصحفيين، وبرر فيلدمان تصريحه بالادعاء أن الجمهور قد يبتعد عن التعامل مع البنك إذا انكشفت أوضاعه المالية، ولكن هذا التوضيح لم ينطل على أي من أعضاء اللجنة المالية الذي كانوا متأكدين من أن (زبائن) هذا البنك هم بصورة مبدئية: الوكالة اليهودية ومؤسسة المزارعين، وأن الذي سوف يستاء منه الجمهور هو الحقيقة المتعلقة بـ (٣٢) مليون دولار التي ستذهب إلى بنكٍ يترأسه ابن جروبر عضو اللجنة، وفي نهاية الاجتماع رفضت اللجنة طلب البنك للحصول على قرض.

وتدخل مشرف البنك أمنون جولد شميدت مرة ثانية، وأقنع اللجنة بالموافقة على طلب البنك الزراعي لمبلغ (٣٢) مليون دولار، وكان تبريره بسيطاً كما يلي: إذا لم يحصل البنك على هذه النقود، فإنه لن يمتلك رأس مال كافياً للوفاء بقروضه الخارجية.

أما كيف غيرت هذه المناقشة رأي اللجنة فهذا أمر يمكن لأي كان أن يخمنه عدا عضو اللجنة كايم كوفمان الذي رفض الاشتراك في التصويت قائلاً إنّ الأموال التي ستنتقل إلى البنك لا مبرر لها لأن البنك مفلس حقاً. ولكن هذا الوضع سينتهي ذات يوم عندما يصبح دورون جروبر مشرفاً عليه، وعندما يجيء ذلك اليوم فمن الأفضل أن يفهم الشخص لماذا قدمت لجنة الكنيست المالية برئاسة الوزير إسحق موداعي ورفيقه فيها العضو بيساخ جروبر الأموال إلى البنك الزراعي.

بنك أمريكا الشمالية: بدأ هذا البنك عملياته عام ١٩٧٨ بمبلغ (٣٠) مليون دولار كرأسمال يبدأ به قُدِّمَ من عدة مستثمرين من ضمنهم نسيم جاون، ولإنعاش حصيلة القارىء بالأسماء اليهودية فإن جاون هو مليونير سويسري يعمل في تغليف نبات الأفوكادو بالمكسيك حيث كان يعمل عميرام نير قبل موته المبكر.

وقد كان هناك شيء معين يغري هذا البنك للعمل في أمريكا اللاتينية، وطبقاً لمعاريف في عدد حزيران ١٩٨٥، كانت خسائر البنك تفوق الخيال منها (١٢) مليون دولار بسبب تقسيمه إلى حصص و(٢ , ٧) مليون دولار اختفت بسبب التحايل و(٢٥ , ٢) مليون دولار قدمت إلى شركات في بنما وضاعت بسبب عدم الاستقرار في الدولة. فماذا كان يعمل هذا البنك الإسرائيلي في بنما بأموال زبائنه؟ إنّ قرّاء هذا الكتاب لن يعرفوا الإجابة. ولكنا نطلب منهم أن يتذكروا أنه في بنما لا تملك الشركات سجلاً بأسماء مالكيها.

وكغيره من البنوك فإن بنك أمريكا الشمالية (NAB) فَقَدَ فقد غطاءه بسبب التقسيم إلى حصص ولكن لم يحدث له ما حدث لغيره من البنوك، فلم يتم بيعه إلى الحكومة، بل أبقى نفسه خارجاً، وساعده في ذلك أن معظم مالكي حصصه هم أطراف ذات شأن لا تطلب سداداً فورياً كما يفعل الجمهور الغاضب.

LAU LIBRARY BEIRUT

وبعناد واضح حتى بعد التقسيم استمر (NAB) في المناورة بحصصه في السوق، ففي أكتوبر - تشرين أول ١٩٨٤ ضمن البنك اعتماداً بمبلغ (٤) مليون دولار لسبعة زبائن من أجل شراء حصصه، وقاد جو الفساد في البنك إلى حالة معقدة كثيفة من السرقة جعلت اختلاس الـ (١٠) ملايين دولار الخاصة بـ إيغود تبدو كتغيير مطلق. وبينما كانت تتم سرقة الزبائن في فرع إيغود بالقدس، تم إقصاء ثلاثة عن "NAB"، وكان أصحاب المؤسسة لا يرون رئيس الفرع موشي ستيرن وهو يسرقهم، وببساطة سرق حوالي (٣٠) مليون دولار من كبار المالكين الشماليين. وفرّ ستيرن من البلاد ولكن عندما عُثر عليه مؤخراً في باريس كانت معظم الأموال قد اختفت، وهذا قاد المحققين إلى الشك في أن الأموال أعطيت إلى مؤسسات مشبوهة، وأثبتت التحقيقات أنه كان لستيرن شركاء في سرقة (NAB)، فقد وجهت التهمة إلى هداسه مونزا بأنه سرق من حسابات البنك وحكم على ستيرن بالسجن (٧) سنوات أما مونزا فقد حصل على (٥) سنوات.

فهل اكتشف المحققون المؤامرة فيما بعد سرعان ما حدث ذلك بعد أول إدانتين، فقد أُدين رئيس مجلس الإدارة في (NAB) يهوشوا هاليبرين بتهمة السرقة وأضيف إليه شموئيل بارزل المستشار القانوني المعروف في (NAB) والمشرف الإداري في البنك الذي أُدين بالاحتيال على زبائن عديدين.

والآن أيها القارىء تابع معنا عن كثب: فهنا سيدخل السياسيون إلى الصورة فقد اكتشف مستشار مدينة القدس موريس رجوان أن (١,٣) مليون دولار قد سرقت من حسابه بواسطة هالبيرين، فهل ذهب إلى البوليس كما يفعل أي سياسي مخلص؟ لا، بل طلب إعادة أمواله وهدد باللجوء إلى الشرطة. وعندما عرض يهوشوا هالبيرين خطته حول القروض للزبائن ذوي المستويات العالية فإن رجوان كان أكثر من حريص ليأخذ جزءاً من العمل، وعندما قُبض عليه أخيراً كان قد جنى ربحاً مقداره (٦) مليون دولار، ولم يدخل السجن لأنه قدّم بيانات ضد هالبيرين الذي أدين بالسرقة. وهي قيود زائفة وتحايل في دفتر الأستاذ بالبنك.

وقادت التحقيقات في (NAB) إلى أثر غير متوقع وصل إلى أبواب وزير الصحة إيهود

أولمرت، وبينما كان هالبيرين تحت التحقيق استدعى صديقه الطبيب أولمرت ضابطاً في التحقيقات يدعى يورام جونين واستقصى منه حول إمكانية خروج هالبيرين خارج البلاد، واستدعى أولمرت للسؤال في محاكمة هالبيرن من قبل الادعاء العام الذي كان مهتماً بتدخل أولمرت في التحقيق مستنداً على الرغبة في معرفة دوافعه الحقيقية للتدخل. وبالتأكيد فإن أولمرت وهالبيرين قد تقاسما بعض المنافع معاً في وقت ما. فقد تلقى أولمرت قرضاً بـ (١٥٠) ألف دولار من (NAB) لشراء بيت، وتشير الوقائع إلى أن التسديد لم يتم. وخلال خمس سنوات لم يسدد أولمرت أي قسط منه. وعندما انكشف هذا الأمر للجمهور هل فُصل أولمرت من الحكومة؟ دعك من هذا، فهذه هي إسرائيل!

ومرة أخرى سيسأل القارىء: ألا توجد لجنة أمن مصرفية تراقب نشاط البنك نيابة عن الجمهور الإسرائيلي؟ حسناً، توجد لجنة كهذه، وقد كررنا القول لك إنها بنك إسرائيل. فإذا عدنا أدراجنا إلى عام ١٩٨٤ وجدنا أن بنك إسرائيل اكتشف أن اعتماداً بقيمة (٢٤,٥) مليون دولار بضمانة (NAB) كان مجازفة كبيرة، فقد كان أكبر بثلاثة أضعاف السيولة النقدية للبنك وأبعد ما يكون عن المتاح المسموح به. وبوضوح فإن زبائن (NAB) كانوا ضحايا مجازفة كبيرة، ولكن شيئاً ما لم يحدث أو يقال لحماية الجمهور.

فيرست إنترناشيونال بنك (FIB): وهو بنك مملوك ملكية خاصة كما عرفت ذلك الحكومة. وبالعودة إلى عام ١٩٧٢ فإن وزير المالية بنحاس سابير قرر أن إسرائيل بحاجة لبنك آخر، ورتب اندماج بنكين قائمين هما: بنك التجارة الخارجية وبنك الصادرات (إذا اكتشف أي كان الفرق بينهما فليرسل ملاحظة للناشر وسيكسب إمكانية قبوله في حزب أنصار إسرائيل)، تم الدمج لتكوين فيرست إنترناشيونال بانك، أما اليوم فربما توجد أغراض لإيجاد هذا البنك. يقول دانييل دورون الخبير في الاقتصاد الإسرائيلي: إن سابير لم يفعل شيئاً بصورة عفوية فقد كان يدير الخزينة كأنها مملكته الخاصة، وإنه بالتأكيد ساهم في خلق الإدراك الجماهيري بأن حزب العمل كان فاسداً.

وقد كتب نينحميا سترويسلر الخبير المالي لـ هاآرتس: حتى عام ١٩٧٧ كان لدى

LAU LIBRARY BEIRUT

الهستدروت أب كبير في الخزينة؛ إن بنحاس سابير، كان لهم راعياً، وقد فهم كل واحد منهم أنه لكي يبقى عليه أن يجعل منه قبلة عبادته اليومية. وكان استخدام سابير لرعايته، في أدق تعبير، مصدراً للأخبار على الدوام وفي حالة واحدة طلب رجل يدعى أليسون العون من سابير لتوسيع مبيعاته الخارجية، فرفض سابير طلبه. ولكن أليسون كان سريع التعلّم إذ وضع (٢٥٠) ألف دولار في صناديق التبرعات لحزب العمل. وبدون اندهاش أصاب سابير تغير في عواطفه ومنح أليسون مليون دولار في مجالات التصدير.

والآن بعد أن عرفنا القليل عن الرجل، فإن الشخص يمكن أن يتوقع أن البنك الذي أوجده سيقوم بعمل موازٍ لعمل هبوعليم الذي يدعم حزب العمل والهستدروت والكيبوتسات والمنظمات المشابهة الأخرى. ولكن هذا ما لم يحدث لأن سابير أو من أخبر سابير لإقامة بنك، كانت له أفكار أخرى، فقد دعا سابير بنك بنسلفانيا لشراء (٤٢٪) من قيمة (F.I.B) تاركاً للحكومة (٢٦٪) فيها لتتسلى بها، وظل الباقي في سوق الأوراق المالية. وبعد هذه الاتفاقية انسحب بنك بنسلفانيا من الصورة عندما دخل رجل أعمال أمريكي يدعى جون. د. مارش واشترى حصته في بنك (F.I.B).

وحاولت أطراف مهمة البحث عن جون د. مارش، ولكنه لم يكن موجوداً في أي مكان، ولم يسمع عنه أحد. وكان قرار الحكومة أن تبيع مركز قوة كهذا في بنك إسرائيلي إلى بنك أمريكي غريباً أيضاً، فلا يوجد بنك إسرائيلي آخر يُدار من الخارج، لأن أعداء إسرائيل سيتمكنون من شراء السيطرة، ويتسببون في دمار البنك ومستثمريه. وبعد اكتشاف أن جون د. مارش هو مجرد خيال انتشرت شائعات في الأوساط المالية الإسرائيلية بأن البنك قد امتلكه العرب.

ويعود السبب الرئيسي إلى الرغبة في وقف الشائعات في كشف البنك أن جون د. مارش كان في الحقيقة شاؤل أيزنبرغ وهو أغنى إسرائيلي في الشرق الأقصى والشرق الأوسط كذلك، وتأتي معظم أمواله من مغامرات في الشرق باعتباره كاتباً في «آسيا اليوم»، وفي الطبعات الآسيوية لمجلة ريدرز دايجست: «وتمتد أصابع إيزنبرج في تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافوره وفي كل مكان من الإطار الباسيفيكي، ويعمل بتعاون وثيق مع ماركوس

ولكنه ينجح بطريقة ما في إخفاء آثاره، وهو في الواقع حلقة الوصل في تجارة إسرائيل مع الشرق الأقصى برمته»، ويبسّط باينرمان الأمور بقوله: إنه أكبر الأذرع الإسرائيلية نشاطاً، فإذا احتاج أي نظام للخبرة الإسرائيلية دون اطلاع أي كان فإنه يستعين بأيزنبرج.

وطبقاً لأندرو وليسلي كوكبيرن في كتابهما «علاقات خطيرة»: لكي نفهم إسرائيل فمن الضروري أن تعرف إيزنبرج، يوجد إسرائيليون أغنياء كثيرون، ولكن بالإجماع، فإنه الأكثر غنىً بينهم، وهو يمثل الاتحاد النموذجي لأذرع المخابرات والنفوذ السياسي. شيء واحد فيما يبدو لم يكن يحتاجه إيزنبرج وهو (بنك)، ولكنه أصبح شيئاً ملحاً جداً في فترة ما، فاشترى جميع الحصص غير الحكومية في (F.I.B) عام ١٩٧٨ ممن تبقى من مالكي الحصص. ونتج عن هذا أن أصبح إيزنبرج والحكومة هما المالكين للبنك وهذا أمر لا جدوى فيه لكليهما إلا إذا كان البنك مجرد قمع تدخل فيه الأموال الأجنبية (الآسيوية خاصة) إلى إسرائيل. ولكن المنطق الكامن من وراء هذه المحاورة تبدد بسرعة عندما باع إيزنبرج حصصه في (F.I.B) إلى مؤسسة مالية فاشلة تدعى دانوت. ودانوت عموماً متعثرة وعلى وشك الانهيار، ولكي تتجنب الكارثة المحتمة باعت (٢٨٪) من ممتلكاتها في (F.I.B) إلى بنك ديسكاونت، ولكن بالرغم من هذا السيل من النقود لم تتمكن من تجنب الوقوع تحت الحراسة القضائية.

ومرة أخرى بيع (F.I.B)، ورغم أن رجال الأعمال الإسرائيليين زايدوا بقوة لشراء البنك، لكنه وللغرابة بيع إلى رأسمالي أمريكي يدعى جاك ناصر، ولكن كان هناك شيء في جاك ناصر يشبه ما في شاؤل إيزنبرج، وهو أن ناصر كوّن ثروته من صناعة النسيج في فلبين ماركوس وله صلات وثيقة واهتمامات في كل أنحاء الشرق الأقصى. نعم كان هناك شيء ما في هذا البنك يثير اهتمام الأحباب الآسيويين لامتلاك هذا البنك.

ومع أن ناصر كان المالك الرسمي لبنك فيرست ناشيونال، فإنه بقي جون د. مارش آخر، وتم تحييد ناصر من الخارج، فلم يحضر اجتماعات الإدارة، ولم يحصل على مكتب في الفرع الرئيسي، وقد كانت هذه معاملة وقحة لشخص يفترض امتلاكه (٣٢٪) من رأسمال (F.I.B) و(٥١٪) من قوة التصويت، ولو كان يرغب في مكتب لاستطاع جعل بناية

LAU LIBRARY BEIRUT

كاملة مكتباً له. بالتأكيد كان هناك شخص آخر يتربع خلفه.

وهكذا خلال (١٤) عاماً تداولت الأيدي البنك أربع مرات: فكان البيع الأول لبنك بنسلفانيا بمثابة تمهيد قصد منه ترك ورقة خلفه تدل على شخصية المالك المحتمل وهو إيزنبرغ، وكان الإعلان عن البيع إلى جون د. مارش يقصد به التغطية على علاقة إيزنبرغ بالبنك. فلماذا كان إيزنبرغ مصمماً على إخفاء حقيقة امتلاكه لـ (F.I.B)؟ وما هو سر الخجل الغريب في الاختفاء خلف إعلان جاك ناصر للبنك؟ قامت صحيفة هاآرتس في ٩ أيلول ١٩٩٠ ببعض التحريات المتعلقة بالبنك واكتشفت إشارات تدفع للريبة بين الحكومة الإسرائيلية وأحد أغنى رجال البنوك في العالم وهو أرموند سافرا.

في البداية أقرض سافرا الأموال لناصر لشراء حصص (F.I.B) من خلف الكواليس، وقد تعتبر هذه إشارة كافية للدلالة على أن سافرا هو المالك الحقيقي للبنك ولكن هاآرتس اكتشفت علاقة بين سافرا ووزير المالية في نفس الوقت، وقد أشار موشي نيسيم إلى أكثر من تواطؤ قليل بين سافرا والحكومة حول هذا البنك، وبعد ترك المشرف العام بينو زاديك(*) بنك "F.I.B" عام ١٩٨٧ إلى عرض أفضل في بنك ليئومي، اشتكى سافرا إلى نيسيم من الانتقال مدعياً «أنه مشارك في (F.I.B) فقط بسبب وجود زاديك فيه» وهذا يوضح أن سافر دخل حلبة البنوك المحلية الإسرائيلية اعتماداً على نصيحة بعض الإسرائيليين. ومع أن الجمهور لم يكن يعلم عن ملكية سافرا، فإن الحكومة كانت مدركة لها. وأقنع نيسيم سافرا أن بنك ليئومي ما زال يترنح من سرقة يافت، ويحتاج إلى زاديك، وجاء شالوم زنجر في (F.I.B) بعد زاديك، ولكن ليس لمدة طويلة، فقد عُين في ١٩٩٠ مشرفاً عاماً على الخزينة الحكومية. وكما لاحظ بنحاس لاندو «كانت هذه هي المرة الأولى التي يذهب فيها أحد متنفذي البنوك مباشرة إلى رئاسة الخزينه، فالمعتاد أن يصل إليها بطرق ملتوية». والتفسير هو أن زينجر كان موظفاً حكومياً عُيّن رئيساً لبنك (F.I.B)، وكان تعيينه رئيساً للخزينة أقل مكافأة خاصة في

(*) حسبما جاء في تقرير ليدعوت أحرونوت بقلم بني باراك، وتم تأكيده مؤخراً من قبل باراك لمؤلف هذا الكتاب: طلبت الحكومة من زاديك رفع قيمة الشيكل بأخذ حقيبة مكتظة بدولارات (F.I.B) وإغراق السوق السوداء بها مقابل شيكلات.

مركز حكومي فخم. على أية حال فإن علينا أن نسأل: لماذا كانت الحكومة مهتمة جداً بهذا البنك ذي الملكية الخاصة المفترضة؟ وبسبب تلك المسألة ماذا كانت اهتمامات سافر؟

إنه يهودي لبناني يمتلك «البنك الجمهوري الوطني» في نيويورك، وكان يمتلك سابقاً (بنك تنمية التجارة) ولكنه اختار أن يصبح مليونيراً أكبر مئات أضعاف المرات ببيعه إلى «أمريكان أكسبرس» ولم يكن محتاجاً لـ "F.I.B" في حقيبته.

ولكونه لبنانياً يهودياً، كان يمتلك الفهم الكافي للشرق الأوسط، ويمتلك روابط وثيقة عبر العالم العربي وآسيا. ووصفه كيهودي في قارة مضطربة سيكون مناسباً إذا انتشرت فكرة ملكيته لـ (F.I.B) أو على الأقل هكذا كان يعتقده بنحاس لنداو. وهذا يفسر معارضة سافرا لكشف حصته في "F.I.B" حتى تنتهي لعبة «التعمية» بعد شهرين من ظهور مقالة الهاآرتس في ١٩٩٠. ويرفض باينرمان قائلاً «إن جميع زبائنه الآسيويين كانوا يعرفون أنه يهودي، ولم يكونوا لينهون عملاً مربحاً معه بسبب ذلك، ولأنه يمتلك ثالث أكبر بنك إسرائيلي».

وعن اهتمام الحكومة بالبنك، يمكن أن نورد حالة نقل بنك أمريكا الشمالية إلى حقيبة (F.I.B)، بعد سرقة (NAB) نقلت الحكومة كامل ملكيته إلى (F.I.B) ولم يحدث عطف عام في حالة جميع البنوك الأخرى، أما (F.I.B) فقد كوفيء بهبة، وقد عللت الحكومة نقل الملكية هذا بالادعاء أن خبرة "F.I.B" في معاملة الزبائن المتدينين هي الأفضل كنتيجة لملكيته المنافعة لمؤسسة صغيرة هشة تدعى «بوالاي أغودات إسرائيل بنك» التي تخدم الزبائن المسنين، ومع ذلك استمر المنتقدون في قولهم: إذا لم يكن (NAB) مربحاً فليس ضرورياً أن يأخذه (F.I.B). وأما إذا كان مربحاً فإن الحكومة كان يجب أن تبيعه في مزاد مفتوح.

ومهما كان العمق الذي تورطت فيه الحكومة في هذا البنك فإن حقيقة صارخة تقول: لقد انتقلت ملكية البنك (٤) مرات منذ تأسيسه قبل أقل من (٢٠) عاماً، فمن الصعب القياس كيف امتلك سياسات ثابتة في الاعتمادات ووضع الأهداف البعيدة المدى إذا انتقل لايدٍ جديدة كل (٤) أو (٥) سنوات، ومالكو (F.I.B) ليسوا هم رجال الأعمال البسطاء، بل هم من ضمن الأقطاب الأكثر ثراءً من يهود العالم. إنّ الذي يشد أمثال ناصر، وإيزنبرج

LAU LIBRARY BEIRUT

وسافرا إلى هذا البنك هو في المقام الأول أبعد من الاستنتاج المباشر، ولكنه تخمين مشروع يتعلق بأذرع التجارة العالمية.

إن العمل اليومي في (F.I.B) هو المعتاد في البنوك الإسرائيلية الأخرى، ولكنه فقط أكثر حرصاً، ومعظم المنافسين يعترفون أن "F.I.B" فريد في طرقه في استدراج النقود من حسابات زبائنه بأساليب لا تثير الارتياب. وتبعاً لما جاء في تحقيق صحيفة معاريف ١٩٨٧ فإنّ النقود تأخذ طريقاً أطول قبل أن تدخل في حساب الزبون، وهكذا فعندما يبيع الزبون حصصاً في حساب توفير فإنه يفقد فوائده بضعة أيام.

والزبائن الذين يضعون حصصهم ومدخراتهم كضمانة لاعتماد يقدمه البنك يجدون عندما يريدون بيع حصصهم أن الأموال أُخّرت قبل دخولها حساباتهم، وبتحقيق قصير ثبت أنه بعد أمر البيع تأخذ أموال الزبون جولة عبر نظام (F.I.B)، وعندما يفتح الزبون حساباً في (F.I.B) فإنه دون أن يعلم يفتح أيضاً حساباً موازياً فيكون حساب الزبون محدداً بـ (١٠٥) بينما يكون الحساب الموازي محدداً بـ (١٣١)، ويكون حساب ١٣١ حيث توضع الأموال يوم بيع الحصص، وفقط بعد يوم أو يومين تصل النقود إلى الحساب (١٠٥) وهو الحساب الوحيد الذي يعلم الزبون بوجوده، وهكذا يتكرر مثل هذا الوضع، فحيث يوجد الحساب الشخصي للزبون حيث يتم السحب والإيداع، بينما يكون الحساب (١٣١) بالأسود مع حصة البنك من الأرباح، وفي إسرائيل الموبوءة بالتضخم فإن تأخيراً كهذا يحدث آلاف المرات أسبوعياً فيتحول إلى مال حقيقي.

وفوق ذلك فإن (F.I.B) يخصم من الزبون في كل إيداع للأموال في الحساب (١٣١) دون علم الزبون، وفي كل نقلة للأموال من الحساب (١٣١) إلى الحساب (١٠٥) وفي كل إيداع آخر من الحساب (١٠٥) إلى الحساب (١٣١)، وجوهر الأمر هو سرقة أموال الزبون لمدة يوم أو يومين، وبذلك يدفع الزبون أجْرَ سرقة أمواله ثلاث مرات.

وكما ستتذكرون، في بنوك إسرائيل، تضاءلت الشيكات غير المقبولة بعد كمية مماثلة نُقلت من حساب الزبون إلى استخدام البنك الخاص. وجميع البنوك تأخذ بدل أعمال

إدارية في نهاية كل ربع سنة لتشغيل الشيكات الرديئة، بينما يتقاضى "F.I.B" هذا البدل عدة مرات كل شهر وكل ربع سنة، وهكذا عندما يتقاضى "F.I.B" حصته فإنها تكون على الدوام بدلاً من أن تكون كل ربع سنة.

إن فيرست ناشيونال بانك أوف إسرائيل (وترميزه بالحروف الأولى "F.I.B.I" ولكن الكاتب وجد ترميز (F.I.B) أكثر ملائمة وتنغيماً) يسوق زبائنه عبر نفس الدوامة من حصص الأرباح بالإضافة إلىٰ الأرباح على الحصص كما تفعل جميع البنوك الأخرى، ولكنه متميز عنها بشراسته في إقناع أصحاب الاعتمادات، وقد سماها محامٍ مشهور في تل أبيب: البنك ابن الحرام. فلا يوجد بنك إسرائيلي آخر حتى البنوك الكبيرة مؤهل لإرهاب أصحاب الاعتمادات كما هو مؤهل (F.I.B.I). ويضيف مؤيداً ياكوف بزاجلو رئيس منظمة ضحايا البنوك: إن فيرست أنترناشيونال هو آخر بنك يمكن أن يلجأ إليه المحتاج لقرض لأنه إذا سارت الأمور بغير ما يشتهون فإن حياتك تكون قد تحطمت.

إن حياتك قد لا تتحطم إذا كانت لك ارتباطات سياسية ففي ٣١ كانون أول ١٩٩٢ أورد كول هابير تقريراً مفاده أن أرئيل واينستاين الرئيس الممثل لليكود في لجنة الكنيست المالية أبرم صفقة مع المشرف العام في "F.I.B" ليسامح بدين مقداره ٤٠,٠٠٠ دولار على أحد الكفلاء ذوي المناصب، وحسبما يقول الخبير القانوني موشي نجبي إن كلًا من واينستاين و (F.I.B) تجاوزا العديد من القوانين والتشريعات البرلمانية في اجتراح هذه المحاباة الفاضحة.

للبنوك الإسرائيلية فروع في كل أنحاء العالم، ويمتلك بنك ليئومي أكثر من (٢٥) فرعاً في نيويورك وحدها، كما يمتلك فروعاً منتشرة بعيداً في مدن كبيرة مثل فرانكفورت وملبورن، وميلانو، ومكسيكوسيتي.

ويُصدِرُ بنك هبوعليم ملاحظات منتشرة عالمياً بواسطة مساعديه في جزر الأنتيل، وأي إنسان في الخارج يرعى فرعاً لبنك إسرائيلي أو يتلقى قسائم من بنك إسرائيلي فإنه يدعم نظاماً بنكياً فاسداً مما سينتج عنه البؤس للمئات والآلاف من الإسرائيليين العاديين، كما

LAU LIBRARY BEIRUT

هي الحال مع هبات الإحسان للوكالة اليهودية، إن أي إنسان يدعم بنكاً إسرائيلياً يساهم في معاناة إنسانية، ويكون بالتالي مشاركاً في عمل لا أخلاقي.

الفصل الخامس عشر

الأبقار والمراعي والأغنام والذرة المفلسة

إن الكيبـوتسية [أي سكـان الكيبـوتسات] ومنذ مدة ليست بالطويلة اعتبروا أنفسهم مبشرين بمجتمع متساو جديد، وإذا كانت المساواة تعني أن المجتمع بأكمله سيشترك في ديونهم فإنهم بالتالي قد حققوا هدفهم. كان الكيبوتسية على الدوام أقل تحقيقاً للأهداف، وغطوّا فشلهم بالكفالات الحكومية. دعنا نلخص كيف انخرط هذا النظام للقرى الاشتراكية في دين بأربعة مليارات من الدولارات عام ١٩٨٠.

في الجـزء الأول من العقـد وعنـدما كان عرض النقود متوفراً والإئتمان فقد اقترض الكيبوتسية بغية التوسع. ولم تكن ثمة مشكلة في الحصول على النقود - فكل ما يحتاج إليه الكيبوتس هو سؤال أي بنك أن يقرضه، وبدوره فإن المدير المختص يقوم بعمل التسهيل اللازم دون الحصول على أي ضمان عدا معرفته بأن الحكومة لن تسمح بأن تهبط غالبية الزراعة الإسرائيلية عن مستواها.

«عـوديد» وهـو عضـو كيبـوتس متدين متواضع المعيشة ومفلس (الكيبوتسية المتدينة بالإضافة إلى بعض فئات الكيبوتسية غير المتدينة هم الاستثناء من الأكثرية الضخمة التي أدارت عملية الـدَّيْن) يصف الحالة بدقة: «لقد أخذوا قروضاً واشتروا بركاً للسباحة وفللا وسيارات وقاعات طعام فخمة ومقرات رياضية جليلة وتذاكر للسفر حول العالم. لقد بعثروا القروض بعيداً».

مِنَ الذين أنفقوا نقوداً على المصانع الجديدة فإن السيد «دانيل برود» وهو كيبوتسي

LAU LIBRARY BEIRUT

سابق ومستشار اقتصادي خاص في الوقت الحاضر، يقترح عدداً من الأسباب لفشل معظم الاستثمارات:

«عنـدما طُبّق النـظام ارتكز على إرادة الفرد في سلوك طريق الإيثار - أي للتضحية بالمكسب أو الراحة الفردية في سبيل المجموعة. افترضت الدراسات أن هوية الفرد في الارتباط بالكيبوتس قد فسدت على مر السنين، وهذه العملية أسهمت بلا شك في أزمة الـدَّين، وقـد قادت التـوقعـات الفـردية المتضـاربـة الكيبوتس إلى انتهاك قيود الميزانية المـوضـوعـة. وفي إطـار الصناعـة لم يعط أي اهتمـام لأهمية التسـويق.. وعليه فإن الاستثمـارات الفـاشلة كانت نتيجـة للرغبة في تحقيق مجتمع مثالي مغلق.. ولم تُعْطَ المشاريع التي تشارك فيها أطراف خارجية الوزن الذي كان ينبغي أن يعطى لها.. إن مصنع الكيبوتس قد نُظِر إليه كجزء من الكيبوتس والجهود غير المُبرَّرةُ لإنقاذ مصانع فاشلة كانت تأثرت بالعواطف المرافقة غير المناسبة ومشاعر الذات (الهوية).

طريقة الكيبوتس فريدة الطراز في تبذير النقود التي أُعدّت للصناعة البرجوازية. وكل كيبوتس نظر إلى نفسه كمنشأة معتمدة على الذات قادرة على اكتساب رزقها دون الحصول على نصيحة الخبير الخارجي. كان على الكيبوتس إن لم تمتلك خبيراً في التسويق أن يقوم بتـوظيف عضـوٍ كمُسَـوِّق. وإن لم يكن لديها خبير مقيم فعندها يُطلب من أحد أعضاء الكيبوتس القيامُ بتعليم الاقتصاد في حَقل العمل، وإذا عانى مصنع من المشاكل الإنتاجية فقد كان على أحد الأعضاء التضلّع في دراسة طرائق تكنولوجية خاصة. وهذا كله لمنع إقامة شركاء مع أطراف خارجية ناجحة.

إن استقـدام أناس من خارج وسط الكيبوتس يعني أن تدفع رواتب مناسبة لكل من المهندس والاقتصادي والمسوّق وهذا كان سيغضب قيادة الكيبوتس حيث إنه نظرياً لا توجد فروقات في الرواتب بين الطبيب والقائم بعلف الدجاج. فلقد كان على الخبير الخارجي إما القبول براتب القائم بعلف الدجاج أو الإقامة حيث يتلقى راتباً أعلى.

وبعد وبالرغم من هذه العقيدة فإن إنسان الكيبوتس قد أصبح مادياً صرفاً يطلب رحلته السنـوية إلى لندن، وإن عالف الدجاج والطبيب بصورة مماثلة قد تأثرا بالتدفق الجديد

للنقود المفترضة وأصبحا يطالبان بنصيبيهما من الكنز.

وعلى أية حال فإذا كان هناك مصنع خاسر فإنه لم يكن بالمستطاع إغلاقه، لأن ذلك يرمز إلى فشل الكيبوتس، وقد كان أحد أبرز أسباب فشل المصنع في الكيبوتس هو النظرية التي أصرت على أن مدراء المصنع يجب أن يتغيروا باستمرار، وعليه فإن واحداً بعينه لن يصبح رأساً كبيراً وسيكون بمقدور كل فرد الحصول على فرصة في ترفيع الأمور برأيه السّقيم.

لقد كانت الفلسفة القائلة بأن كل الكيبوتسية جزء وقطعة في نفس اتحاد الكيبوتس نقطة ضعف أخرى وعليه فإذا عانى أحد الكيبوتسات ظرفاً عصيبا، فإن الأخريات تسرع بالعمل للمساعدة بقروض صداقة. . وعليه ـ وكما استنتج «برود» ـ فإن الكيبوتسية أدركت أنه وعلى الصعيد الحياتي ليس ثمة خطرٌ كبيرٌ يمكن أن يقع عليهم كنتيجة لقرارات اقتصادية سيئة.

لقد كان إدراكاً سيئاً حقاً عندما انخرطت معظم الكيبوتسية في الديون الكبيرة في نفس الوقت. وفيما يلي نعرض كيف حدث ذلك. .

لقد عزفت الكيبوتسية الديون من الإدارة الفيدرالية حيث تُتَّخذ القرارات في أفضل طرق استعمالها. وعندما كان أي مصنع يدر ربحاً جيداً، مثلاً من خلال تصدير بعض المحاصيل، فإنه لم يكن الأجدر إيداع ذلك الربح لدى إحدى البنوك الإسرائيلية وذلك بسبب الفائدة البسيطة المعطاة إن وجدت. فلقد كان الأذكى أن يعطى هذا الربح بعيداً على شكل قروض للشركات التي ترفض الإئتمان البنكي بفوائد أعلى من تلك الفوائد التي تلزم بها البنوك من تقبله من المقترضين.

لقد وُظِّفَ كثيرٌ من الوسطاء الكيبوتسية والمقترضين، وقام الواحد تلو الآخر بسرقة المزارعين الذين لا يفقهون كثيراً ـ في المسائل المالية. أحد هؤلاء الوسطاء فقط ـ سمكة قرش واسمه «ديفيد بلاس» ـ أُعطي مبالغ هائلة من النقود والتي اعتاد على استعمالها في سوق الأسهم بدلاً من إقراضها. وقد تمكن من سلب أكثر من مائة مليون دولار.

في عام ١٩٨٨ بلغت مجموعة الديون على الكيبوتسات أكثر من أربعة بلايين من

LAU LIBRARY BEIRUT

الـدولارات. وحينهـا كان مجموع الإنتاج السنوي للكيبوتسية يبلغ ستمائة مليون دولار. وعليه فإن ٥٣٠ مليون دولار يجب أن تدفع سنوياً كفائدة قرض، بينما يتبقى ٧٠ مليون دولار فقط لتسـديد مبلغ الدين الأصلي، وعليه فإنه وبافتراض أن جميع الأنشطة الإنسانية قد أُخليت وليس هناك ثمة مصاريف لمؤازرة الحياة، فإننا والحالة هذه بحاجة إلى ستين عاماً لإعادة تسديد دين تجمع في خمس سنوات.

وبينما ترزح غالبية الإسرائيليين تحت الديون، فإن قليلاً منهم لهم أصدقاء طيبون مثل شمعون بيريز، والذي رتب مع البنوك لشطب بليون دولار بالإضافة إلى بقية الدَّين لِيُصار إلى إعادة دفعه على مدار عشرين عاماً بفائدة مخففة. وعليه فإن البنوك والحكومة اللذين يُعْتبران وجهاً واحداً أعادتا جدولة ما قيمته ٤٠,٠٠٠ دولار لكل فرد من أفراد الكيبوتسات، وشطبت ١١,٠٠٠. إن هذه العملية كلفت بقية إسرائيل ما معدله ١٢,٠٠ دولار لكل فرد في أسرة.

إن كلفة الكيبوتسية كانت أكثر من مجرد الكفالة المؤقتة للدَّين، إذ أن الحكومة قدمت إعانات للطرائق الزراعية غير الفعّالة في الكيبوتسات، وفي سنة ١٩٨٨ م بلغت كفالة حماية المزارعين من المستوردات الرخيصة ما مقداره ٢٥٣ مليون دولار، وعلى سبيل المثال فإن ٣٥,٨٪ من كل رشفة حليب تناولها إسرائيلي جاءت من الأموال التي يدفعها للضريبة.

إن الكيبوتسات قد تدللت وتوفرت لها الحماية، إذ كان ينبغي لها أو لما يقرب من ٩٠٪ منها أن تكون خاسرة. لقد أشار اليساريون حول العالم أن الكيبوتس نظام اقتصادي ناجحٌ، ولكن في الحقيقة ومن وجهة نظر اقتصادية، لم يعمل الكيبوتس بطريقة مرضية، ولم يفلح في تاريخ إسرائيل كله، وكما يلمح «دانييل برود»: فإن الكيبوتسات الفاشلة سوف تستمر كعبء على موازنة الحكومة واقتصادها، وبمرور السنين فإنها ستجد من الصعوبة بمكان تبرير النظام الحالي الذي تعمل من خلاله.

إن الكيبـوتسـات غارقـة في الفساد اليوم، وكما أشارت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، خلال عام ١٩٨٠، أكثـر من ٥٠٪ من سكـان الكيبوتس غادرت الكيبوتسات. وبمفهوم النسب فإن سكان الكيبوتس أكثر ميلاً من الكل إلى الهجرة.

وبالنسبة إلى «أبراهام رابينوفيتش» فقد أظهر اقتراعٌ سري أجري في تسعة عشر كيبوتساً في مقتبل سنة ١٩٩١ أنّ ٢٨٪ قد صوتت لصالح فكرة قيام الأعضاء بتحصيل نقود إضافية من خلال ساعات العمل الإضافي وهي الفكرة التي تتناقض مع القاعدة الأساسية للكيبوتس والقاضية بعدم حصول أحد الأفراد أكثر من غيره بغض النظر عن كونه ذكراً أم أنثى، خياطاً كان أم مهندساً عالي الكفاءة. لقد لاحظ أحد المفوضين أن الـ ٢٨٪ ربما مثلت نسبة عالية من أفراد الكيبوتس الشبان، وعليه فإن ذلك يعد سبباً للقلق الحقيقي بشأن الاتجاه المستقبلي لحركة الكيبوتس.

للتكيف مع هذه المشاعر فإن الكيبوتس اليوم تسمح لأعضائها بالحياة في الكيبوتس والعمل داخل المدن. وهذا يُعَدُّ تنازلاً هاماً واعترافاً بأن أخلاقيات العمل الجماعي (التعاوني) لم تعدُ مشبعة لأي أحد.

ومن المقلق كثيراً الاتجاه أو الميل إلى حدوث المشاكل في حياة الكيبوتس الاجتماعية، فالكيبوتسية اعتادوا على الاعتداد بأنفسهم حيث قلة الجريمة بين الصغار. إلّا أنّ حالات الاغتصاب المنشورة في هذه الأيام بما فيها الاغتصاب الجماعي لطفلة مراهقة من قبل ثمانية شبان من الكيبوتس على مدار أربعة أيام غيرت مفهوم تربية الكيبوتس السوية للمراهقين في إسرائيل. إن ثمة شيء منحرف جداً يلعب دوره في الكيبوتس وقد بدأ شبانه بالتمرد. إنّ الديون إن لم تقض على هذه التجربة سيئة الطالع في هذا النمط من الحياة الاجتماعية فإن اضطراباً اجتماعياً ربما يكون وشيكاً.

● قرى الموشاف المفلسة:

بالرغم من أن الكيبوتس عاش على المساعدات والكفالات الحكومية المؤقتة واستأثروا بغير وجه حق بنصيب كبير من الأراضي الجيّدة التي اغتصبت من السكان المدنيين، فإن الكيبوتس لم تزل تتصرف وكأنها الأرستقراطي في المجتمع الإسرائيلي. فعندما وصل مئات آلالاف من اليهود السفارديم في العام في الخمسينات، أرسلوا إلى قرى الموشاف وذلك لأن الكيبوتسية لم تقبل بهم، إذ أن السفارديم لم يكونوا اشتراكيين في بعض الأحيان، وبسبب غطرسة الكيبوتسية في كثير من الأحيان.

LAU LIBRARY
BEIRUT

إن الحالة العامة لقرى الموشاف المفلسة تحت رعاية الوكالة اليهودية قد أُعيد النظر فيها، والذي تبع ذلك كان ملحقاً لتفاصيل تجمد الدم في العروق. دعنا نسمع لـ «عزرا سوحار» بإعطاء خلفية هذه الأمور:

إن مفهوم الموشاف كان يرتكز ابتداءً على أربعة مبادىء: العائلة الزراعية، العمل الاستيطاني، المساعدة المتبادلة والتسويق التعاوني، وأول قرى الموشاف تأسست عام ١٩٢١، واليوم توجد حوالي ٤٥٠ من هذه القرى منها ٢٨٠ تتبع منظمة موشاف الهستدروت، وقد حاولت المؤسسة السياسية ليّ ذراعها بعيداً عن الاعتراف لها بالمكانة، وذلك رغبة منها في السيطرة على هذه القرى، فأوجد ذلك رعباً اجتماعياً واقتصادياً وسكانياً لم يكن لِيُوجَدَ بدون التدفق الدائم للمال، واليوم تقبع قُرى الموشاف في كَرب اقتصادي واجتماعي، وكثير منها يقف على عتبة الانهيار.

وبالرغم من أن معظم الموشافيين اشتروا أرض البيوت الخاصة بهم، فإن المالك الحقيقي هو الحكومة والتي منحت التراخيص للمزارعين للسيطرة على مصائرهم من خلال اللجان الموشافية ومنظمات المشتريات. وعودة أخرى لسوحار الذي يقول:

«إن اللجنة الموشافية هي الشريحة الأولى والتي يفترض أن تسهل عمل المزارع، وفوق الجمعية هناك اتحاد المشتريات واتحاد الإئتمان والتي تأسست لتحقيق المركزية وترشيد أسعار مشتريات المواد وتطوير الربحية التسويقية. وقد اكتسبت هذه المؤسسات قوة بمرور الزمن وبدلاً من خدمة الموشاف جاءت لتسخيرها والسيطرة عليها، إذ أنها كانت تقرر ما الذي ينبغي أن يشترى ومن خلال من يجب أن يجري التسويق؟

لقد قام القائمون على اللجان والاتحادات بتأسيس امبراطوريات بيروقراطية اشتملت على سيارات وشركات وترفيه في الفنادق وأرقى المطاعم، كما أنهم أسسوا مشاريع غير ملائمة بما فيها مؤسسات تعبئة زائدة، كثير منها لا ضرورة لها ومحكوم عليها بالفشل، ومع أن كل هذه القرارات كانت تتخذ، إلا أن المزارعين لم يُستشاروا البتة، ولكنهم كانوا يدفعون فوائد الخسارة عندما ينهار كل مشروع.

لقد كانت مؤسسات الإئتمان والمشتريات هي التي قبضت أموال المزارعين الموشاف وتسببت في ديون مقدارها بليونان من الدولارات في غضون خمس سنوات، لقد وقعوا في نفس المصيدة التي وقعت فيها الكيبوتسات وهي المشاركة في أسواق الأسهم والأسواق الكئيبة، حتى أن نهج انهيارها كان مماثلاً.

لقد اقترضت قرى الموشاف عندما كانت أسعار الفائدة قليلة في مطلع الثمانينات. وفي النصف الثاني للعقد قفز معدل الفائدة إلى ٢٠٪، وحتى في أحسن الأوقات، فإن الفجوة بين الإقراض والاقتراض لم تقل عن ٤٠٪، ولأن المزارعين يعتمدون كثيراً على الإقراض، فإن مبيع كامل المحصول لم يغط الفوائد، وعليه فإن قروضاً جديدة تم أخذها، وبدأت الدورة من جديد.

وبعـد وبالرغم من العمق الذي وصلت إليه مشكلة الديون فقد استمرت مؤسسات المشتـريات في تبـذير الأمـوال على الفلل الضخمـة وقاعات التنفس الإجبارية وقاعات الألعاب الرياضية، وبالطبع الرواتب العالية للموظفين الرسميين لدى المؤسسات، وإذا قدت سيارتك خلال أية قرية للموشاف فإنك سترى أجمل بيوتات إسرائيل تعيش بداخلها العائلات المفلسة.

واليوم نتسـاءل، لماذا اشترت الموشاف البيوت بعيداً عن مواردها المالية؟ والإجابة بسيطة: لقـد اعتقدوا صواباً أن الحكومة في النهاية ستكفلهم. وفي العام ١٩٨٨ أقرت اللجنة المالية في الكنيست اتفاقاً بين الحكومة والبنوك والذي قضى بشطب جزء من الديون وتـوزيع البقية على مدار عدد من السنين بفائدة سنوية مقدارها ٦,٣٪، وبمقتضى هذا الاتفاق الحاتمي، فإن المرء يستنتج أن الكيبوتسات كانت أفضل. ففي العام ١٩٩١ صار الموشاف يضغطون للحصول على شروط أسهل، وبالتأكيد سيحققون مطلبهم تماماً.

إن المزارعين الذين حاولوا أن يعملوا بفعالية وجدوا أنفسهم مهزومين، ليس فقط من خلال البنوك الحكومية، ولكن أيضاً بواسطة السيطرة الكلية التي اضطلعت بها الحكومة في الإنتاج الخاص بالموشاف وتسويق منتوجهم.

LAU LIBRARY
BEIRUT

● زمن كافكا مع المزارع القديمة:

تسيطر الحكومة على المزارعين من خلال لجان للتسويق والإنتاج. ولنفرض أن مزارعاً أراد تربية الدجاج، فإن عليه أن يسجل في لجنة تسويق الدواجن والتي تطلب منه قانونياً أن ينتج رقماً معينا من الدجاج وليس أكثر، وهذه اللجنة مضطرة إلى إبقاء الموشافيين الضعاف الـذين لا يسـتطيعـون تربية الـدجاج في العمل للحفاظ على حياتهم، وعليه فإنه مهما انخفضت كلفة إحدى المزارع، فإن على الجمهور رفع متوسط السعر بين أغلى المنتجين وأقلهم كلفـة، ولا يوجـد في إسـرائيل ماركات معينة للدجاج أو البيض، وغالباً فإن كل المنتجين يقعون تحت إشراف لجنة إنتاجية وشركة تسويقية هي «تينوفا» شركة احتكار هستدروت.

يشرح سان دوبير: ـ وهو جد كبير في إصلاح السوق ـ عملية أسعار الدجاج في إسرائيل:

«إن أبحـاثي تظهـر أن الضياع الاقتصـادي الناتج بسبب لجان الدواجن المحتكرة للتسـويق تسبب في خسـارة سنوية زادت على بليونين من الدولارات، فقد قمت خلال الثلاث سنوات السابقة بمقارنة أسعار الدواجن بين إسرائيل وفلوريدا (أمريكا)، لقد كان متوسط سعر الدجاج الطازج في جنوب فلوريدا يصل إلى ٩٠ سنت للكيلو غرام، بينما يصل سعر نفس النوعية في إسرائيل إلى ٦,٥ دولار للكيلوغرام، أي أكثر من ستة أضعاف السعر ـ في جنوب فلوريدا.

ولعلّ المقارنة المعبّرة جداً ـ تظهر أنه يتطلب إنتاج ١ كيلوغرام من الدجاج في إسرائيل تسعين دقيقة في المتوسط، بينما يحتاج إلى خمس دقائق ونصف الدقيقة فقط في فلوريدا، الأمر الذي يجعل الدجاج مكلفاً أكثر من فلوريدا بحوالي ١٥ مرّة».

لأجل تشغيل المزارع غير الفعالة ـ الأمر الذي يعتبر حيوياً بالنسبة للأمـن ـ فإن نظام الحصص قد طبق على المـزارع ذات الإدارة الجيدة لكل منتج يمكن تصوره من الأفوكادو

إلـى الحمضيات، ومن مشتقات الألبان إلى لحوم الأبقـار إلى الأزهار، وعلى كل مزارع أن يطيع بقوة قانون الحصة الموضوعة من قبل اللجان.

وليس هذا نهاية المطاف لهذه الغارات، إذ أن على المزارعين تسويق معظم منتوجاتهم منَ خلال شركة «تينوفا» في السوق المحلي ومن خلال «أجريكسكو» الشركة الاحتكارية لحكومة الهستدروت وذلك في السوق الخارجي.

وهذه اللجان غير فعالة، ومليئة بالغرور المفرط، وبالنسبة لسام دوبير، فإن مصانع التمويل في فلوريدا دفعت للمزارعين ٢٣٥ دولاراً للطن الواحد من البرتقال عام ١٩٨٨، بينمـا تلقى المـزارعون في إسرائيل تسعين دولاراً للطن، ولكل ما قيمته ٣٠٠ دولار من الفـواكـه قبض المـزارعون الإسرائيليون ٦٠ دولاراً من لجنة الحمضيات، والنتائج على مزارعي الحمضيات الإسرائيليين ليست أقل من خراب، فكر في المثال التالي: قبل عقد واحد، ألم يكن برتقال يافا هو أشهر ماركة مشهورة في أوروبا؟ متى كانت آخر مرّة رأيت فيها برتقال يافا في زاوية الفاكهة؟ ففي خلال عشر سنوات انخفضت صادرات الحمضيات الإسرائيلية من أكثر من مليون طن في السنة إلى أقل من ٣٥٠,٠٠٠ طن، إن الصناعة ـ والتي كانت حيناً رمزاً للفخر في إسرائيل ـ تموت بسبب خنق الحكومة.

ربما كان هنالك أملٌ في الأفق، قام الأخوان «أهاروني» بإنتاج عشرين طناً من البرتقال الذهبي في السنة، بينما لم تسوّق لهم لجنة تسويق الحمضيات سوى خمسة أطنان، وعليه قام الإخـوة بمـلاحقة اللجنة، وقد قضت محكمة العدل العليا لصالحهما، فربما يُفْتح الطريق قريباً لتسويق الحمضيات المستقل في إسرائيل.

إن البيروقـراطية تكسـر العامة وتضطرهم إلى الرحيل إلى خارج البلاد، وليس فقط المزارعين. في الحقيقة إن كل الإسرائيليين ضحايا، ولعل ١٥٠,٠٠٠ من الناس هاجروا بانتظام إلى لوس أنجلوس، وفي الفصل القادم سوف نشرح ونحلل أرباب العمل الذين لا قلوب لهم، والبيروقراطية الإسرائيلية التي تستحق الازدراء.

LAU LIBRARY
BEIRUT

الفصل السادس عشر

هل ثمة أحد يقوم بإخراج البيروقراطيين بعيـداً عن سمائي..؟

يتواجد الساسة والبيروقراطيين في كل مكان، ولا يستطيع إسرائيلي الهروب منهم مهما حاول جاهداً، فهم يدسون أنوفهم في كل شيء، لا سيما في الشؤون التي لا تمت إلى أعمالهم بصلة بما في ذلك الرياضة الإسرائيلية، فالسياسيون يتطفلون على كل من الأندية واللاعبين كما يفعلون ذلك مع الإذاعة والتلفزيون.

إن الدولة تمتلك فقط قنالين تلفزيونيين، كليهما تمتلكه الحكومة (لا يوجد منفذ إلى تلفاز مستقل أو عبر القمر الصناعي) والتي من أجلها يتوجب على العامة أن تدفع رسوم رخص ابتزازية، فالمعدات المستعملة من قبل التلفاز الإسرائيلي غير كافية وتتطلب تكاليف باهظة للمحافظة عليها؛ ففي كل سنة على المشاهدين أن يعانوا من رداءة جودة البرامج والخدمة الزائفة، والعمال المضربين، وحسب أحد رؤساء التحرير، فإن التلفاز الإسرائيلي عبارة عن مأوى لأولئك العاملين من خلال برامج المساعدات الحكومية، وهو عبارة عن مؤسسة بيروقراطية فظة.. مؤسسة مملوكة للأمة، يمتاز موظفوها بقلة اهتمامهم بالمصلحة الوطنية.

بموازنةٍ برامجيةٍ سنوية تقل عن ستة ملايين دولار، يمكن للمرء أن يتصور رداءة النوعية البـرامجية المتـوفـرة لجمـاهير إسرائيل، ويبقى الحال أفضل من عدم وجود برامج على الإطـلاق، الأمـر الذي كان سيحدث في آذار سنة ١٩٩٢ عندما تهدد البث التلفزيوني

بالإلغاء بسبب الصعوبات المالية، ولقد كان وزير الاتصالات في الحكومة وهو الشخص الوحيد الذي كان باستطاعته حل المشكلة بأكملها لا يمتلك جهاز تلفزيون.

ليست الرياضة والتلفاز هما القطاعين الوحيدين اللذين عبثت بهما الأيدي المتطفلة للبيروقراطية، فهناك الروتين والتصارع والتراخيص وتعبئة النماذج تتخلل كل ناحية من حياة المواطنين، فعلى كل إسرائيلي أن يحمل هويته بشكل ملائم معه في كل الأوقات، وإذا احتاج مواطن إلى تجديد جواز سفره، ومهاجر إلى عمل ورقة هوية، وسائح إلى تجديد تأشيرته فإن عليهم زيارة المكتب المحلي لوزارة الداخلية، وإذا توقع البعض وجود معاملة لطيفة وإرشاد جميل من قبل الموظفين، فإنه سيصاب بخيبة أمل مزرية، فالخدمة بطيئة فظة وغير فعالة، وأية محاولة طيبة من قبل الموظف للمساعدة، تُحبط بصفوف لا نهائية من الناس، والعمل الكتابي غير الضروري بالإضافة إلى نقص العاملين. لس ثمة شيء يتم بسهولة في أنظمة إسرائيل الإدارية، فإذا رغب رجلٌ في الذهاب خارج البلاد، فعليه الحصول على تصريح باسمه من وحدته العسكرية لمغادرة البلاد، وهذا يضطره للقيام برحلة أخرى إلى المقر الرئيسي لوحدته، حتى لو كان على بعد مائتي ميل، وعندما يحصل أحدهم على جواز السفر الضروري والتذاكر والتصريح العسكري فإن عليه دفع رشوة للحكومة مقدارها ١٢٥ دولاراً على شكل ضريبة سفر لمغادرة التراب الإسرائيلي.

إن الأمور تسير دون القول إن الكتبة لا يسعون إلى تسريع أو تسهيل العمل، فبمناقشة تقرير المدعي ضد الحكومة عام ١٩٩١ والذي استقصى التذمرات ضد الخدمة المدنية، يلاحظ أحد المحررين أن التقرير يقدم أمثلة عديدة يتبدى فيها قيام موظفي القطاع العام ـ من خلال جهلهم، أو أسوأ من ذلك، من خلال خبثهم ـ بممارسة السلطة دون الأخذ بالاعتبار أن رواتبهم تُدفع، لا لإتعاس حياة الناس، ولكن لضمان سير أعمال المجتمع بسهولة.

وعليه، لماذا يعتزم كثير من البيروقراطيين الإسرائيليين تعقيد حياة الرفاق الإسرائيليين؟ إن أحد الأسباب هو إعاقة طموح كثير من المبدعين اليهود، فلو عاش هؤلاء البيروقراطيين في مجتمع حر، فإنهم كانوا سيلاقون مؤسسات محترفة لاستغلال طاقاتهم، فالكثير يرغبون

LAU LIBRARY BEIRUT

بلا شك في القيام بإدارة أعمالهم مباشرة، إلا أنهم يعرفون أكثر من غيرهم كيف يقود النظام بشكل جنوني ذلك الراغب في الاستقلال من خلال الضرائب والتعليمات وحضور المحاكم بالإضافة إلى الاختناق اليومي، ولخوفهم المبتعد عن تحقيق الذات فإنهم يكرسون إبداعهم لإرعاب أولئك الذين يمتلكون الشجاعة للقيام بالمحاولة والعيش بعيداً عن النظام الذي يأكل روح البيروقراطيين أنفسهم.

لقد اختُرعت البيروقراطية الإسرائيلية بواسطة الاشتراكيين، وقد تطورت مع نفس خطوط تطورها في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، ولكن على عكس بولندا وتشيكوسلوفاكيا، فإن القوى الموجودة في إسرائيل لم تكن مهيئة لكسر البيروقراطية ومعها كل الخفايا السارّة للاشتراكية، لقد لاحظ خبير جامعة ستانفورد الاقتصادي «ألفين رابوشكا» أن الإسرائيليين هم من الشعوب القليلة التي تعرف لماذا لم يخلق يلتسين مجتمعاً حراً. فالبيروقراطيين لن يتخلوا طواعية عن امبراطورياتهم.

● لا يمكن تنمية المدرسين على شجرة كرز:

يطالب البيروقراطيون بالتحكم في كل إسرائيلي، ابتداء من سن الفطام، أي من صدر الأمهات، فالأطفال ـ لأمهات عاملات ـ قبل سنوات الدراسة يحتاجون إلى رعاية يومية، وتقوم الحكومة ـ من خلال قسم العمل والتوظيف النسائي التابع لوزارة العمل والإغاثة ـ بتوفيره كيفما اتفق وبشكل غير مستمر.

إن أحد الغرضين المُعلنين لقسم العمل والتوظيف النسائي هو العمل على تشجيع أمهات الأطفال الصغار بالمساهمة في قوة العمل، خصوصاً بوقت كامل، ووظائف مطلوبة، لا سيما تلك العاملات في حقل الصناعة حيث يوضعن على رأس القائمة.

والآن كيف تستطيع الوزارة الحكومية المختصة بأيام الرعاية للأطفال توجيه النساء إلى أعمال المصانع المزرية ولماذا تفضل ذلك؟ إن أفضل فهم للسؤال الأخير يأتي في ضوء استراتيجية الحكومة الإسرائيلية بالسيطرة على الأمة من خلال اقتصاد مركزي، فالوزارة تأخذ ثمن أيام الرعاية وتنهمك في تزويد الاقتصاد بالعاملات النساء الأقل أجراً.

والآن كيف يقوم قسم العمل والتوظيف النسائي الإسرائيلي بتحويل الأمهات إلى الصناعة؟ إنها تقوم بطلب مبالغ كبيرة ثمناً لأيام الرعاية وتقوم بإعطاء معونات للأمهات قليلات الأجر، فالكلفة الحكومية لأيام الرعاية للطفل حتى سن الثالثة تبلغ حوالي ٢٥٠ دولاراً في الشهر لكل طفل، وإذا كانت الأم تتقاضى أقل من مائتي دولار شهرياً، فإنها تدفع ٧٠ دولاراً عن أيام الرعاية، وترتفع مساهمة الوالدين بزيادة الدخل، فالأم التي تتقاضى ٤٠٠ دولار لا تتلقى أية معونات على الإطلاق. وأيام الرعاية تستهلك جلّ راتبها، وإذا كان للأم طفلان فإن كلفة رعايتهما تزيد عما تتقاضاه.

وعليه فَلِمَ العمل بجدٍّ للحصول على ترقية إذا كانت الزيادة في الأجر ربما لا تغطي كلفة العناية بالأطفال؟ إن القارىء خارج البلاد بلا شك لا يستطيع تصديق أن الرعاية اليومية تستطيع أن تؤثر على العمالة بهذه القوة، ذلك أن الرعاية في البلدان العادية يقوم بها قطاعات خاصة مقابل أقساط ممكنة.

لو مَرَّ الطفل بنظام القطاع فإنه سيمضي إلى شبكة مدارس الروضة. ومَرَّة أخرى، فإن الحكومة واتحاد المعلمين هم الذين يمتلكون الأطفال في راحات أيديهم. فقبل ثلاثة أسابيع من نهاية العام ١٩٩١ ـ عام الطفولة ـ وبواسطة أسفار لمدة ثلاثة أيام فقط، أعلنت وزارة التعليم أن دور الحضانة ستغلق تمام الساعة ١٢,٣٠ بدلاً من الواحدة، وعليه فإن آلاف الأمهات العاملات طلبن إعادة النظر في جدول الزمن لأعمالهن فوراً، وقررت بعض العاملات ترك العمل، وقد حاول أحد الموظفين الرسميين جاهداً أن يفسر بحماقة أنّ هذا التقصير كان لمصلحة الأطفال قائلاً: «إنه من الصعب حقاً على الأطفال الصغار الانتظار في دور الحضانة لساعات طويلة».

وبعد سنوات الحضانة السعيدة، فإن على الطفل الإسرائيلي مواجهة الشيء الحقيقي: المدرسة الابتدائية، وحسب تقرير مراقبة النفقات الحكومي لعام ١٩٩١، فإن مدراء المدارس الابتدائية لا يحتاجون إلى درجة أكاديمية، فكل ما عليهم هو المرور بثلاث سنوات من التدريب والتي يمكن أن تنتهي أثناء ممارسة العمل، ومما يؤسف له أن ٢٧٪ فقط من جميع مدراء المدارس أنهوا أو كانوا منتظمين في دروس التدريب.

LAU LIBRARY BEIRUT

وإذا كان المعيار الأكاديمي لمدراء المدارس هابطاً، فإن المدرسين وراءهم يتمرغون تحت مستوى الطموح، فالمدرسون الأكاديميون الإسرائيليون للمرحلة الابتدائية لا يحتاجون إلى درجة أكاديمية، وفي الحقيقة فإن ١٦٪ فقط منهم تخرجوا من الجامعات. وبعد فإن قلة الكفاءة قياساً بالمعيار الدولي هي حال هؤلاء المدرسين حسبما يصف التقرير، إنّ المتعلمين أنفسهم ليسوا تحت الإشراف المناسب المطلوب لضمان بقاء مستوى عال من التدريس.

وبعد المعاناة عبر سنوات الدراسة الابتدائية مع معلمين بالكاد هم أفضل تعليما من تلامذتهم، فإننا ننتقل إلى المدرسة الثانوية (العليا)، فالتعليم يفترض أن يكون مجاناً وإجبارياً، ولكن بما أن الحكومة قطعت مساهمتها في موازنة التعليم لتصل إلى ٧٥٪ من مجموع النفقات، فإن على الوالدين أن يساهموا بالفرق بكلفة مقدارها ٣٠٠ دولار لكل تلميذ، ولأن الحكومة أيضاً قلصت نفقات بناء الصفوف المدرسية رغم تدفق موجات الهجرة فإن النسبة بين المدرسين والطلاب ارتفعت لتصل إلى ١ : ٤٠. وعليه فإن قلة من المدرسين تستطيع الاحتفاظ بالنظام، وبنفس الطريقة، ولأن الحكومة تسيطر على المقررات المدرسية فإن صفوف المدارس تبقى موحدة وغير مبدعة، وبشكل عام غير طبيعية. وكما يقول «شائي لاشمان» رئيس مجلس آباء القدس «إن التعليم لم يعدِ ضرورة عُليا في إسرائيل». لقد كان لمجلسه الفضل في القيام باختبار نجاح قوي لكل مدرسي المدارس الثانوية وذلك للرقي بمستوى المدرسين، إلا أنّ النتائج لم تكن مشجعة إذ أن اتحاد معلمي الهستدروت لم يسمح بعمل الاختبارات على مرأى الجمهور.

إحدى نواحي فشل التعليم الإسرائيلي المحزنة هي نتائج أطفال السفارديم الأكاديمية الضعيفة، فبالرغم من أن أكثر من نصف سكان إسرائيل هم من السفارديم، إلا أنهم يشكلون ١٦٪ فقط من المجتمع الجامعي، وبالرغم من ذلك فإنهم أكثر من يضطر إلى الانسحاب منه. وقد حاول المعلمون الأحرار إعادة تشكيل هذه المفارقة من خلال التكامل المدرسي، إلا أن النتيجة الرئيسية كانت تدني مستوى الإشكناز في المدارس الثانوية بالإضافة إلى توتر كبير في المدارس. وحسب دراسة بلدية تل أبيب عام ١٩٩١ فإن أكثر من ٦٠٪ من سكان المدينة قاموا بحوادث عنف في المدارس.

يعتبر النظام التعليمي برُمته مجزرة؛ مئات من الطلاب الذين يحتاجون إلى تعليم خاص لا يجدون مكاناً للذهاب إليه لأن الحكومة لا توفر أنظمة تخصصهم، وفي الجامعات يعاني الطلبة لأن «المعاهد العليا» أنهكت موازنة التعليم، وحسب «أفراهام شوحاط» فقد استثمرت الحكومة ٣٢,٠٠٠ دولار في المتوسط لكل طالب من المدرسة الدينية مقابل ٩,٠٠٠ دولار لكل طالب جامعي آخر، وكانت النتائج على صعيد التعليم العالي محزنة لموقف التعليم الأكاديمي الإسرائيلي حول العالم.

يرسل الوالدان المقتدران أبناءهما إلى الأساتذة الخصوصيين أو الدروس الجماعية المكلفة، بينما يعاني الآخرون غير المقتدرين كثيراً. إن الفجوة بين يهود السفارديم «اليهود الشرقيين» غير المقتدرين ويهود الأشكيناز «اليهود الغربيون» الأغنى تتعاظم وتقود إلى مستقبل غير متكافىء وإلى تقسيم المجتمع الإسرائيلي، إن أحدنا يأمل أن تسيطر الرؤوس الهادئة عندما يدخل الجيل الحالي من تلامذة إسرائيل سوق العمل ويجدون فرصاً مختلفة تنتظرهم.

إن البيروقراطية تربط الأطفال منذ المهد، ولا تدعهم ينطلقون مهما كان صراع الطفل مريراً، فهي تفسد حبّ الاستطلاع للطفل.. ولا تلفت إلى قيمته وتحاول عزله عن مجتمعه، ولكن ربما كان هذا هو التعليم المناسب للطفل الإسرائيلي إذا أريد له معايشة بيروقراطية خانقة والتي ستسفر عن استهزاء بكل أمل لوجود أي مراهق بصورة طبيعية.

● عادة ما يتوفر الشرطيّ عندما لا نحتاج إليه:

يُعْتَقل الإسرائيليون ويُسجنون كثيراً لأسباب سخيفة، ولكن حسب «أمنون روبنشتاين» (إصلاحي) فإن حوالي ٧٪ (حسب إحصائيات عام ١٩٨٣) من جملة الذين يعتقلون يحاكمون في النهاية، وعليه فإن ٩٣٪ من الإسرائيليين الذين يساقون إلى محطات الشرطة للاستجواب ليس لهم علاقة بذلك، ولكن حتى وإن برئت ساحة الكثيرين فإن مجرد الاعتقال كما يقول روبنشتاين يعد نصف محاكمة أو إدانة، فالمعاناة التي تتخلل تلك العملية لا يمكن وصفها.

LAU LIBRARY
BEIRUT

إن العدد الأكبر من الذين تشملهم عملية من الاعتقال حتى الآن هم الذين تتوجب عليهم ديون بنكية أو من المطلوبين لدائرة الضرائب، وكلا هاتين المؤسستين يعمل بها البيروقراطيون الأقل التزاماً بالمسؤوليات الأخلاقية، وفي معرض التعليق على حالتين حصلتا مؤخراً اعتقل فيهما سبعة من الإسرائيليين المعروفين، ثم تبينت بعد ذلك براءتهم الكاملة في المحكمة - يلاحظ روبنشتاين أن الرعب قد ينتاب أي إسرائيلي، فقد أصبحنا معتادين على الحقيقة القائلة بأن الشرطة أو سلطات الضرائب أو مجالس الإنتاج - ولا أدري بالتحديد كم جهة - لها حق الاعتقال منذ أن وهبت الكنيست هذا الحق لكل موظف، ما الذي تعنيه عملية إرسال أحد الناس إلى المعتقل لكلٍّ من مكاتب الشرطة أو موظفي سلطات الضرائب؟ إن ذلك لا يعني لهم شيئاً.

حسب القانون الإسرائيلي، لا يعتبر سجن أحد الناس فقط لكونه مشتبهاً به في جريمة قانونياً، فالدليل يجب أن يكون محكماً قبل أن يجري الاعتقال، وبالرغم من ذلك فإن السبب الذي اعتادت الشرطة على إعطائه للمعتقلين هو «متطلبات التحقيق» والذي يعنيه ذلك هو أن يوضع المتهم في السجن حتى يشعر بالضعف ويقوم بعملية الاعتراف.

ومن الطبيعي أن يأتي اعتراف كثير من المشتبه بهم الذين يتعرضون لمثل هذه المعاملة سهلاً، وليس بالضرورة حقيقياً، وقد أدين عددٌ كبيرٌ من السجناء بناء على الاعتراف المبدئي أثناء الاستجواب، وأحياناً تنتصر العدالة لهم في وقت متأخر، وفي إحدى الحوادث المؤثرة، قضى عاموس بارانين أكثر من عقدٍ من الزمن سجيناً اعتماداً على اعتراف كاذب إنتُزِع منه بواسطة الشرطة.

يضع الأستاذ «كنيث مان» - خبير القانون الجنائي الإسرائيلي - عدداً من الأسباب التي تفسر إلحاق الشرطة كثير من الأضرار بالمعتقلين:

الأول: أن المحاكم مليئة بالأعمال غير المنجزة، حيث لا يستطيع القضاة تقويم مقتضيات الأدلة بدقة.

والثاني: أن المحكمة - في أحيان كثيرةٍ - لا تقوم بإعلام المتهم بحقه في تعيين

محامٍ ، وليس هناك نظام تقوم المحكمة بموجبه بتعيين محامين لأولئك المتهمين الذين لا يستطيعون دفع أتعاب الدفاع عن أنفسهم ، إن نصف قضايا المتهمين في محاكم تل أبيب الإلزامية لم يتم عرضها من قبل محامين .

وحسب «مان» ، فإن هنالك طريقتين لإدانة المتهم : التوصل به إلى الاعتراف أو جمع الأدلـة ضده ، في المجتمعـات التي تحتـرم حقـوق الإنسان تكون الطريقة الثانية وهي استعمال الحكم المخفف تعتبر مفضلة . ومهما يكن فإنها مكلفة . . لدولة مشدودة مالياً مثل إسرائيل ، فإن الاتجاه المباشر يكون محبذاً أكثر بشكل واضح .

إن المشتبـه به يمكن أن يتعرض للاعتداء الجسدي في سجن الشرطة ، ففي سنة ١٩٨٠ ، اشتملت ٤٧,٥٪ من جملة الشكاوي المرفوعة على الوحشية ، وفي عام ١٩٨٧ م ارتفع هذا الرقم بصورة مريعة إلى ٧٧,١٪ ، وكشف تقرير المراقب السنوي للحكومة لسنة ١٩٩٠ أن الشـرطـة تحتاج إلى سنتين لاستقصاء شكاوى القوة المفرطة التي استعملت بواسطة رفاق الشرطة ، وبصورة دقيقة قريباً لقانون الثلاث سنوات يقود الجرائم المنظمة ، كما وُجد أنّه «حتى لو وَجَد المسؤول عن المظلمة أنّ الشكوى مشروعة ، فإن ذلك لا يعد ضماناً بأي شكل من الأشكال لمعاقبة الشرطي المتورط في المشكلة ، إن تسعين من ١٤٩ مسؤولاً من الذين كانوا موضوعاً للشكاوى المشروعة قد برئت ساحتهم تماماً .

بالنسبـة للوحشية المبـرهـنـة فقـد حوكم ثمـانية من ١٤٩ شرطياً مذنباً في المحاكم الإسرائيلية ، إن الشرطة الإسرائيلية تحمي نفسها قبل العامة وتطرح جانباً خوف العقوبة التي تستـطيع أن تحـوّل الشرطي المحترس إلى نمر مستأسد ، يختلف مزاج مسؤول الشرطة الإسرائيلية كثيراً عما يجد المرء في أوروبا أو الأجزاء المتعقلة من أمريكا ، فهم لا يتكلمون كثيراً إلى الجمهور المطلوب بأدب ، لقد دربوا على الجأر كوسيلة لكسب الاحترام وخوف الناس ، وهم عادة لا يستطيعون كسر هذه العادة حتى عندما لا تكون الإخافة ملائمة ، إن الشرطة هي ذراع البيروقراطية للتطبيق الجبري للمراسم العشوائية لموظفين غير مؤهلين من خلال الخدمة المدنية ، إنهم مجرد ممثلين للمدراء الكبار في الكنيست ، ولكنهم يلعبون دورهم بتلذذ واستقلالية بعيدتين ، إن هناك إشارة لنهاية مزاعم الديمقراطية في إسرائيل ؛

LAU LIBRARY BEIRUT

فالموظفون الإسرائيليون الجيدون المخلصون والملتزمون بالقانون يخافون قوة الشرطة أكثر مما يرغبون بالاعتراف به .

● وردة الضرائب الصفراء :

ليس ثمة دولة تحمّل سكانها من الضرائب كما تفعل إسرائيل ، وليس عبئاً أثقل من عبء دافع الضرائب الذي يعمل بنفسه ، فلو حصل على نصف دخل الأمريكي فإنه سيكون مجبراً على دفع ٤٨٪ كضـريبـة دخـل ، و١٨٪ ضريبة القيمة المضافة ، وأكثر من ١٥٪ للضمان الاجتماعي وتذهب البقية مباشرة إلى الحكومة ، إجمع هذه الأرقام تجد أن ٨١٪ من دخـل الـذي يعمل بنفسه يضيع في الضرائب المباشرة . . . إنّ نهاية الضرائب ليست مرئية ، فالإسرائيليون يدفعون ضرائب ممتلكات وضرائب ترخيص للسيارات وضرائب للبلدية .

حتى عهد قريب ، كان جميع حملة أجهزة الفيديو الذين يصلون إلى البلاد يُحَمّلُون ضريبة ثابتة قدرها ٤٤٠ دولاراً . وفي العام ١٩٩٠ خفضت الضريبة بنسبة ٥٠٪ ولدهشة مدير الـ (VAT) [أي : ضريبة القيمة المضافة] مردخاي بركات انخفض التهريب إلى النصف وتضـاعفت الضرائب الجمركية أربعة أضعاف ، وقد لاحظ البيروقراطيين المندهشون أنّه «كلما تمّ تخفيض معدلات الضرائب ، تأخذ الإيرادات في الزيادة» .

إن نتيجة العبء الضريبي الضخم لخصت بواسطة جاك مينيس من خلال ورقة حول الإصلاح الضريبي نُشِرت من خلال معهد الدراسات الاستراتيجية المتقدمة والدراسات السياسية : «إنّ النظام يحصّل الضرائب بطريقة تخلق عدم المساواة وتخنق المبادرة والنمو وتحوّل عملاء الضريبة إلى كذابين سخفاء ، ورعاة للسلب والعنف في المجتمع تجاه الحكومة . . » .

إنّ ضريبة الدخل تُحصَّل من مستحقها بطريقة تضيف ضريبة إضافية إلى الضريبة الأصلية كما لو كان دافعو الضرائب أنفسهم بلا أعباء كافية ، فضريبة الدخل لا تحصل في نهاية السنة المالية كما هو الحال في الدول الطبيعية ، ولكن بدلا من ذلك فإنها تحصل قبل

بدء السنة وتخمّن اعتماداً على مبيعات السنة الماضية والضريبة المدفوعة، وعليه فقبل معرفة كيف سيكون إيراد السنة المقبلة وحتى بمعرفة أن السنة تعيسة فإن على رجل الأعمال أن يدفع ضرائب السنوات الأخيرة للسنة المقبلة، وعليه فإنه يحتمل ديناً والذي قد يقتضيه قرضاً بنكياً حتى قبل وصول أول وصولات القبض.

وفي نهاية السنة تعيد مصلحة الضريبة النقود إلى رجل الأعمال الذي تعتريه سنة بائسة، ولكن دون الفائدة الإضافية التي تحمّلها دافع الضريبة بسبب مدفوعات الضريبة الأصلية، وبصورة أخرى فإذا قللت دائرة الضرائب مبيعات السنة عن المعقول فإنها ستطالب وتحصل الفارق مع الفائدة المحسوبة أيضاً، ولكن قلما تتحمس مصلحة الضريبة لإعادة النقود لأصحابها، وعندما يكون هناك تقدير أعلى للدخل، فإن سلطات الضرائب تصبح بطيئة في إعادة المبالغ الإضافية المستحقة والنتيجة بالتالي - غنية عن القول - تكون عادةً خرابا وتدميرا.

على كل العمال المستقلين أن يدفعوا لمحصلي ضرائب (VAT) ١٨٪ من دخلهم كل شهر مُحتّمين بذلك وجود المحاسبة اليومية فضلاً عن تلك الحسابات السنوية المطلوبة من قبل ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي، ويشمل مفهوم العمال المستقلين كل أولئك الذين لا يتقاضون رواتباً، وعليه فحتّى مدرس البيانو والسمكري وبائع الجرائد عليه أن يضيف ١٨٪ إلى فاتورته، ثم إعادة المال إلى سلطات ضريبة (VAT)، وبشكل جوهري، يُعْتَبَرُ كل من ليس لهم رواتب منتظمة محصلي ضرائب للحكومة.

في سنة ١٩٩٠ اعتقلت الشرطة اثنين من موظفي دائرة الدخل القدماء بالإضافة إلى تسعة من رجال المباحث الخاصة مع اثنتين من سكرتيراتهم، لقد كان موظفو الضرائب يبيعون معلومات سرية إلى رجال المباحث الذين استعملوها بدورهم ضد خصوم عملائهم أو أعدائهم في العمل أو زوجات أعدائهم في حالات الطلاق، وفي النهاية تمّ القبض على ما مجموعه ١٣ محققاً خاصاً لعدم دفع ضرائب موظفيهم الإثنين. وحسب اثنين من مباحث تل أبيب: «يمكن بدفع السعر المناسب الحصول على أية معلومات تريدها من أي مكتب حكومي». وحسب تعليق أحد المحررين: «عندما يصبح فساد موظفي الحكومة طبعاً مقبولاً

LAU LIBRARY
BEIRUT

من السلوك فليس ثمة شيء سيحصن من الأضرار ربما حتى عندما يتهدد الحظر حياة الدولة بكاملها.

إن السرقة السلكية للمعلومات (التجسس السلكي) بالإضافة إلى إرسال الرسائل المفزعة أصبحت من الطرائق المستعملة في جمع الحقائق الضائعة أو للتجسس على الناس بطريقة عشوائية، إن آلافاً من الإسرائيليين تصلهم مطالبات سخيفة لمدفوعات ضريبية، لأن القانون يسمح لمخمني الضرائب فرض تخميناتهم اعتماداً على تخمين محض، لقد أصبح الإرهاب الضريبي حقيقة لكل إسرائيلي يعمل بنفسه والذين يتقاضون الرواتب، وتُرك عمال الرواتب وشأنهم، لأن الظن السائد أنه لا يمكن تحصيل الكثير بدونهم.

وعلى أية حال فإن مصادر جديدة لضريبة الدخل قد بُحِثَت. وفي كل الدول الطبيعية توجد هيئات خيرية معفاة من الضرائب ولكن ليس في إسرائيل، حيث إنّ أكثر الهيئات الخيرية تخضع للضريبة على نشاطات غير خاضعة للربح بالإضافة إلى رواتب عمالها، إن نتائج نظام الضرائب الإسرائيلي قد وُصِفَت ببراعة بواسطة عيزرا سوحار:

«بالرغم من أن ضريبة الدخل لا تجلب أكثر من ٢٥٪ من عائدات الدولة إلا أنها تخرب بشدة الاقتصاد وأخلاق الموظفين، إنها تؤثر في حياة الناس وتجعل العمالة مرتفعة الثمن، إذ بالرغم من أن المهندسين الإلكترونيين الإسرائيليين يأخذون بيوتاً بأقل من نصف رواتب المهندسين الأمريكيين إلا أن كلفتهم على موظفيهم أعلى، تطارد دائرة ضريبة الدخل الإسرائيلية رجال الأعمال الصغار بالإضافة إلى العاملين بأنفسهم حيث أدخلت إلى حيز الوجود صناعة ضخمة من المستشارين والمحاسبين الضرائبيين تعمل على إيجاد اقتصاد تحت الأرض. فهي تقرر الأسعار بمعدل عال غير حقيقي وتفقد المنتجات الإسرائيلية المنافسة في السوق العالمي إلا إذا حصلت على المعونة، كما أنها تخنق إنتاجية العامل وتخنق الإستثمار. لأن محصلي الضرائب عليهم إظهار نتائج «رائعة» ولذلك يقوم الموظفون بوضع المتميزين من دافعي الضرائب من خلال تخمينات هائلة، ويرسلونهم زحفاً لإثبات براءتهم. إنّ تحصيل الضرائب الإسرائيلي يشتمل على آلاف من

المـوظفين، وهـو مطبـوع بغياب المتخصصين، الأخـطاء الكثيرة، الانتهـاكـات غير المضبوطة، التخريب على العامة . . ».

وتستمـر البيروقراطية في تخريبها للمجتمع بطرق أكثر إغواء وحسب خبير الجريمة الدكتور كنيث مان، فإن سلطات الضريبة تطارد وتتحرش بصغار أصحاب المصانع، ذلك أن كبارهم يوظفون محاسبين تفوق مواهبهم أولئك الكتبة الحكوميين حيث يوضعون بعيداً عن الخضوع للضريبة بواسطة طرائق محاسبية معقدة، بينما يسهل تعقب مالك المتجر أو المحل.

إن مكاتب الضريبة أسوأ كثيراً من أعتى المجرمين في الحرب الإسرائيلية على مصالح رجـال الأعمـال الصغـار، إن بيروقـراطيي البلديات يخوضـون حروباً ذكية ضد التجار المستقلين، وكُتَيِّب بلدية تل أبيب المصمم لمساعدة رجل الأعمال في إنشاء التاجر هزليّ بما فيه الكفاية للأدب البيروقراطي، للحصول على رخصة العمل على المرء في البداية أن يسجـل في دائـرة التـراخيص التـابعـة للمدينة، وبعد هذا العمل السهل فإن طالب الترخيص شأنه شأن من يدير المتجر حين حصوله على موافقة دوائر التخطيط والأبنية، دائرة الدفاع المدني، دائرة البيئة، دائرة الخدمة البيطرية، دائرة الصحة العامة، الشرطة، وزارة العمل، وزارة الصحة، بالإضافة إلى الدوائر الأخرى.

سوف يلاحظ القارىء وبدون شك بعض الإدعاءات في الموافقات، ولكن يجب أن لا يُزعج ذلك رجل الأعمال إذا استطاع أن يحصل على الموافقات في أسبوع أو أسبوعين. ولكن لسوء الحظ فإن لكل دائرة فريقها الخاص من البيروقراطيين الجاهزين لإيجاد أعمال غير ضرورية لطالب التـرخيص قبـل أن يحصـل على المـوافقة، أُضرب ذلك بعشرات المكاتب وشهورها الخمسة قبل منح الرخصة، هذا إن مُنِحت.

إذا أراد رجل العمل الصغير زيادة ربحه في حقول كثيرة، فإنه يكون عاقلاً للغوص بعيداً في البيروقراطية للحصول على شهادة منشأة مؤافقة الحكومة، والفائز بالحصول على هذا الختم بالمـوافقـة يحصل على إعفاء من ضريبة الدخل للشركة بالإضافة إلى إعفاء

LAU LIBRARY
BEIRUT

توزيعات الأرباح من الدخل الضريبي للأفراد، بالإضافة إلى المنح الاستثمارية، وبدون هذه الصفقة فإن بعض المصالح في إسرائيل لا يمكنها المنافسة.

● مزيداً من قصص الجنون قادمة . . . الانسياق إلى الذهول:

تكمن علامة أكيدة على أمة منهارة في شبكة مواصلاتها المتفتتة، فإذا قرّر أحدهم بناء أو توسيع إحدى الطرق، فإن عليه أن يسعى للحصول على موافقات ١٩ جهة مختصة: وزارة المواصلات، وزارة الإسكان، دائرة الأعمال العامة، وزارة الداخلية، سلطة البناء والترخيص، سلطة الطرق العامة، الشرطة الإسرائيلية، سلطة الميناء والسكك الحديدية وغيرها. ولما كان التنسيق بين هذه الدوائر في الأغلب لا وجود له، فإنّ العملية تأخذ حوالي ٢٠ عاماً أحياناً لترخيص طريق.

في العام ١٩٨١ حدّدت الحكومة ٢٥٢ كليو متراً «كطريق خطر»، حيث كانت ضريبة الموت هي الأعلى وقررت صيانتها، وبعد خمس سنوات تم صيانة أقل من ١٠٠ كيلو متر، وقد رصفت هذه المسافة بشكل رديء بطبقة من الإسفلت بدلاً من الطبقتين الضرورتين لمنع التلف السريع.

لقد جمع المال بطريقة غريبة كما هو متوقع، فالإسرائيليون يدفعون ثلاثة أضعاف ما يدفعه الأمريكيون ثمناً للوقود بسبب الضرائب الباهظة، ولكن ١,٥٪ من أموال الضرائب تذهب لإصلاح الطرق، و٤٢٪ من أقساط رخص السواقين تذهب إلى البلديات والتي لا تخضـع لأي التـزام تجـاه إصـلاح الـطرق. وليس عجبـاً، فإن استثمار إصلاح الطرق الإسرائيلي قليل بشكل يشابه ما تكلفه عملية إصلاح طرق الدراجات، تنفق إسرائيل ١٣ دولاراً عن كل عربـة لعملية الحفاظ على الطرق بينما يصل ذلك في سويسرا إلى ١٠٣ دولارات و١٧٣ دولاراً تنفق في النمسا، مع العام ١٩٩٠ وحسب مراقب النفقات الحكومي «فإن ما لا يقل عن ٤٦٪ من شبكة الطرق داخل المدن بحاجة إلى إصلاح شامل قياساً بـ ٢٪ فقط قبل ١٥ عاماً».

تكثر قصص الرعب البيروقراطي في إدارة تراخيص المركبات ولا تكتمل زيارة مركز التسجيل بدون مشاهدة لقتال بالقبضات داخل إحدى الطوابير، وكتبة تسجيل المركبات فريدون من نوعهم بالجلوس وراء الزجاج المقوى ضد الكسر.

إن شرطة المـرور أقل عدداً من المطلوب، كما أنهم ميالون إلى التجمع بالألبسة والأدوات الواقية على شكل كمائن وهم يستغلون أحدث آلات التصوير، إلا أنها لا تعمل في ٧٠٪ من الوقت، بينما تعمل وسائل الرادار بغير براعة وبزيادة سيارة أو اثنتين وذلك حتى تستطع فقط الإمساك بالمسرعين في الطرق الممتدة العريضة حيث لا تقع الحوادث عادةً.

تحتوي محاكم جرائم الطرق على قضاة كما يلاحظ يوريل لين: «عادة في أدنى السلم القضائي». لقد عقّب لين على قضية أحد الشبان البالغ من العمر ١٩ عاماً والذي قاد سيارته على رصيف المشاة وقتل طفلين، فالقاضي لم يكن مسروراً بالاهتمام الكبير الذي أعطته وسائل الإعلام للحادثة، ولا بالجيشان العاطفي لوالدي الطفل المحرومين، وقام بإعطاء الجميع دروساً بسبب إزعاج قاعة محكمته، وقرر الحكم على القاتل بستة أشهر خدمة مجتمع.

في كل سنة على مالك السيارة دفع ٣٧٥ دولاراً في المتوسط وذلك عوضاً عن فحص سيارتـه بواسـطة ميكـانيكي مرخص حكومياً لأغراض انتهاك السلامة، إضافة إلى رسوم التسجيل والترخيص والتأمين والفحص، إن ذلك يكلف الإسرائيلي حوالي ٣,٠٠٠ دولار قبل أن يستطيع قيادة سيارته، إلا أن تنغيص البيروقراطية لم ينته بعد، فإذا جمع أحدهم تذكرتين زيادة عن المدة المقررة للوقوف، عليه أن يدفع كلفة ١٢ ساعة للسواقة الوقائية، وقبل نهاية الفصل يجب عليه أن ينجح في اختبار قبل أن تجدد رخصته.

في العشر سنوات الماضية، تعود الإسرائيليون الحصول على مخالفات مواقف بأعداد تفوق التصور، ففي القدس تحاط السيارات بأقفال حديدية، أو بملازم حول الإطارات فيما إذا وقفت بشكل معيق أو تجاوزت وقت الوقوف بعدة دقائق، لقد اكتشفت البلدية أن أقفال الإطارات هي طريقة مثلى للحصول على النقد السائل.. كما يعلق أحد الموظفين:

LAU LIBRARY BEIRUT

«نحن نقوم بإقفال الإطارات حيث وجدناها، لأننا نجلب الإيرادات للمدينة، إنني أكره هذا العمـل، كما يكرهني الناس الذين نقفل عليهم، ولو وجد لي شخص ما عملاً في الخارج، فسأترك العمل في لحظات وأرحل، إن هذا يبين مدى كرهي لما أقوم به، في الحقيقة فأنا أسبب مضايقة متعمّدة نيابة عن المدينة، قل لي كيف ترغب في الاستيقاظ صباحاً وتقوم بعملي؟

لا شكـراً، فأنـا أفضل كثيراً على ذلك أن أكون مراقباً لمواقف السيارات في تل أبيب»

في ربيع ١٩٩١ أوقف رجل يدعى «أفراهام عزرا» بواسطة الشرطة الذين عثروا لدى تفتيش سيارته على رزم كبيرة من تذاكر مواقف السيارات. وفي الوقت الحاضر لا يقوم كثير من الناس بجمع تذاكر المواقف للناس الآخرين، لذلك زادت شكوك الشرطة واكتشفوا أن عزرا الذي يقيس العدادات في تل أبيب كان يقوم بإصدار التذاكر للناس ويثقبها بطريقته الخاصة والتي تسجل التذاكر في قاعة المدينة، وقد دُفع للمفتشين علاوة ١٥٪ لتسليم أكثر من ٣٥٠ غرامة عن كل شهر وقيام «عزرا» بابتكار طريقة حفظ الوقت للحصول على دفعات أكثر. فهو يستطيع أن يجلس في بيته أو في المقهى، آخذاً لأرقام تسجيل السيارات المارّة ثم يعمل لها تذاكر، وقد ادعى «عزرا» أن كل المفتشين يقوم بعمل نفس الشيء، وقد قامت الشرطة بصورة متتابعة باكتشاف عصابة من المراقبين الذين يزيفون تذاكر المواقف.

وكما لاحظ أحدُ الكتاب في تل أبيب: «إنّ الغضب يزداد عشر مرات عندما تدرك أن ما نسبته لخيالك المضطرب هو في الواقع حقيقة: لقد كان الكثير من التذاكر مزيفاً».

الآن وبالتأكيد ـ في الآلاف من التذاكر المزيفة ـ لا بد أن أحداً لاحظ أنه لم يكن مصـطفـاً في المكـان أو الزمان المرقوم على تذكرته، وعليه لماذا لم يقم أحدهم بإثارة شكوى؟ إن كاتب تل أبيب يوضح: «لتجنب التنغيص اللامتناهي فإن أكثر الناس تدفع الغرامة دون همهمة».

لنقل إنّ إسرائيلياً منهوكاً من شراك البيروقراطية المنخرطة في عملية سواقة السيارات اختار وسائط النقل العامة. هل حقاً ستتحسن حياته؟ آسف، لكن لا مفر في مجتمع منهار

بالقبضة المحكمة للمصالح السياسية. إن القطارات الحكومية المستعملة ذات طراز أثري بحيث أن المسافة بين القدس وتل أبيب تحتاج إلى زمن يفوق زمن السيارة بثلاثة أضعاف، وحسب تقرير مراقب النفقات الحكومي عام ١٩٨٨ فإن ٢٤ من أصل ٣٤ خطاً رئيسياً يدار بخسارة.

ولا عجب إذا كان نقد آخر للتقرير الحكومي يعتبر جزءاً من النموذج العام. فمن أصل ١٢٠,٠٠٠ دولار وضعت في الموازنة كمشاريع السلامة أنفق نصفها، وبغض النظر فيما إذا صرف النصف الآخر، فإن ذلك الإنفاق ليس له أدنى علاقة بكيفية جعل السفر بالقطارات أكثر أماناً. ومع العام ١٩٨٧ عاين عمال القطارات أقل من نصف التقاطعات في الدولة والتي تتعارض مع مقتضيات السلامة.

إن الباصات الداخلية هي المالك الوحيد لإحدى تعاونيات الهستدروت وهي خط الباصات «إيجيد»، بينما تمتلك مؤسسة احتكارية أخرى تدعى «دان» نصيباً طيباً من امتياز تل أبيب. ويلخص «موشيه جلازمان» ركوب الباصات في إسرائيل اليوم: «لم تستطع تعاونيات النقل الراكدة والبطيئة والمنتفخة خارج أبعادها الطبيعية إمداد المسافر العام بخدمة مساوية للاسم.. إن الوضع يمكن أن يخلق ثقافة ملائمة لتقدم الانحراف والتورط في صفقات اقتصادية مشكوك فيها بالإضافة إلى إساءة استعمال الموازنة والسلطة.. لتسمية بعض الظواهر التي تلعن التعاونيات في الوقت الحاضر..

إن التعاونيات تعمل في ظروف عجز موازنة هائل، وحسب إحصائيات بداية ١٩٨٩، لم تغط إيرادات تعاونية «إيجيد» من المسافرين كلفة الأجور، وهكذا تحتاج التعاونيات إلى دعم حكومي قوي على شكل دعم للمواصلات العامة.. فضلاً عن ذلك، فقد عُرفت التعاونيات بالوقاحة وبالخلق غير المسؤول تجاه المسافرين».

إذا أردت الهروب من إسرائيل بواسطة الجو، وأردت الراحة وخدمةٍ صديقةٍ، فإن الخيار يفضل أن لا يكون مع شركة الطيران الإسرائيلية «إلعال»، إذ من البداية فإن الوصول دائماً متأخر، وفي السبعينات صبت العشرات من اتحادات شركة «العال» لعناتها على خطوط الطيران بالإضرابات والمغالاة بالتقييد بالأنظمة والمقاطعة. لقد أغرقت الاتحادات سمعة

LAU LIBRARY BEIRUT

الطيران الدولية، ولكن في العام ١٩٨٢ دمّرت الاتحادات الاسم الجيد للطيران حتى داخل إسرائيل، في إحدى أسابيع الحرب اللبنانية، وبينما كان الشباب الإسرائيلي يموتون داخل أشجار الأرز أضربت شركة «العال» وعطلت جميع الرحلات. اتخذت الحكومة قراراً بإغلاق شركة الطيران الوطنية وأسلمتها إلى الحارس القضائي، وفي النهاية أدار السياسيون خطوط الطيران بعنايتهم المعهودة.

في سنة ١٩٩١ م، صنفت مؤسسة زاغات للطيران شركة «إلعال» كثالث أسوأ خط طيران في العالم. فقط الخطوط الجوية الأولمبية اليونانية وطيران الأيروفلوت الروسية صنفت أسفل من العال. وقد استلمت بعض شكاوي الزبائن على وقاحة الموظفين، وضيق «الكابينة»، والجوّ غير الودي، وجاءت الثانية بعد الأيروفلوت في المعاملة القاسية، وعومل المسافرون كأنهم أعداء.

وهذه هي شركة الطيران التي يُفترض أن تعمل على إغواء السّياح لزيارة إسرائيل.

● مرحباً بك في إسرائيل. إن هذا ترويع:

إن الحكومة تلصق كل أطرافها في جسم السياحة، تخيل أن الحكومة الأمريكية عينت سكرتيراً للسياحة وظيفته تنظيم صناعة السياحة. إن ذلك يعد سخافة، واستحالة، وإضاعة كاملة لأموال العامة. إن ذلك يحدث وأكثر في إسرائيل حيث توجد وزارة السياحة، يجلس وزيرها في مقعد القيادة ويصوت في قضايا عسكرية حساسة.

والآن لأن الجمهور يدفع لوزارة السياحة، فما الذي يجنيه الناس جراء دفع نقودهم؟ إن الإجابة هي مزيد من التداخل ومزيد من الفنادق صدّق أو لا تصدق فإنه في عالم إسرائيل الخرافي تدفع الحكومة لأصحاب الفنادق ٤٠٪ من كلفة إنشاء فنادقهم ولا تطلب لذلك عوضاً في المقابل.

وفي وثائق تقرير المراقب الحكومي لسنة ١٩٨٨ وردت عدة حالات قامت خلالها وزارة السياحة برمي أموال العامة في فنادق خاربة، وفي إحدى الحالات لم يستطع المالك

التمكن من إكمال البناء، فقامت الحكومة بإعطائه أكثر من ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار لمساعدته على الإنهاء، وفي حالة أخرى. . ودون أن تطلب وزارة السياحة تقريراً مالياً مفصلاً والوثائق الأخرى المتعلقة بالموضوع ـ تلقت سلسلة فندق «شيف» غير المؤهلة وغير الجديرة ملايين الدولارات بالرغم من أن خسارتها كانت معلومة تماماً للناس.

إن المشكلة ليست في دولة تعاني من نقص في الفنادق. ففي صيف ١٩٩١ وخلال ذروة فصل السياحة، حازت الفنادق الإسرائيلية على ٤٠٪ كنسبة أشغال، و٤٠٪ من أولئك المشغلين للفنادق كانوا من الإسرائيليين الذين استمتعوا بصفات الأسعار المخفضة.

● مرحباً، هل تسمعني؟ فأنا أتصل من تل أبيب:

حتى سنة ١٩٨٤، أدارت الحكومة مباشرة شركة الهاتف بالطريقة الحكومية الفذة، والذي يعني الانتظار خمس سنوات لتركيب الهاتف، إلا إذا كنت ابن العم الثالث لمزيّن زوجة وزير الاتصالات، وكنت على استعداد لرشوة إحدى الفنيين. في إحدى برامج الكاميرا الخفية اللاذعة، صور برنامج «حراسة المستهلك» التلفزيوني أحد الفنيين وهو يطلب ٢,٠٠٠ دولار رشوة لتركيب خط هاتف.

في العام ١٩٨٤، ألغت الحكومة الرقابة الوزارية المباشرة على شركة الهاتف وكونت مؤسسة حكومية سميت «بيزيك» وذلك لإدارة جميع وسائل الدولة للاتصالات، وقد ادعت الحكومة أن هذه الخطوة اتخذت لتطوير خدمات الهاتف، ولكن في الحقيقة كانت الشركة الجديدة عبارة عن النتيجة لمؤامرة بين الهستدروت والحكومة لتجاوز القيود الحكومية على الرواتب، والسماح لعمال شركة الهاتف بالحصول على مكتسبات نفيسة من الأجور. ما الذي عناه ذلك أن العمال أوجدوا شركة وأداروها تحت الأرض. لقد تمتعت «بيزيك» ليس فقط بمجموعة واحدة بل بهيئتين من العمال إذا أضربت إحداهما تبعتها الأخرى، ولسوء الحظ تقوم «بيزيك» بإدارة البث الإذاعي والتلفزيوني، ولذا تصبح شاشات التلفزيون مظلمة عندما تضرب شركة الهاتف.

LAU LIBRARY BEIRUT

في سنة ١٩٨٩، أصدرت بيزيك أسهماً في بورصة تل أبيب وطالب العمال بزيادة خدمات الهاتف كي تزداد حصص أرباح الأسهم، وبالطبع فإن زيادة العائدات تعني زيادة في الأجور، فإن دوافع إغناء حملة الأسهم الرأسماليين كانت مبررة لكل الناس إلا الجمهور الإسرائيلي. إن مكالمة هاتفية إلى حيفا من القدس وقت الظهيرة تكلف تقريباً نفس كلفة المكالمة إلى نيويورك في منتصف الليل.

بعد سنتين من تشكيل «بيزيك» لخص «أهارون دولاف» من صحيفة معاريف إنجازاتها: «على مقربة انتهاء بيزيك من أعمالها للسنة الثانية وصلت محنة الهاتف إلى ذروة جديدة. لقد فقد الإسرائيليون صبرهم، وأخذت الأصوات اليائسة المطالبة بالعصيان المدني بالوضوح والعلو كثيراً».

بدلاً من عدم الإذعان المدني، تشكلت مؤسستان أهليتان ضد «بيزيك» والتي قادت مكتشفاتها إلى شخصية رسمية تتداول الشكاوى المقدمة ضد شركة الهاتف. إن مكتشفات ثلاثة أشخاص والحالات التي ناقشوها كانت ستصبح كابوساً لو لم تكن هذه إسرائيل.

إن «بيزيك» تزيد في الأسعار، وليس ثمة أحدٌ يعلم فيما إذا كانت هذه هي السياسة، لأن أقل من ٤٠٪ من الهواتف الإسرائيلية هواتف رقمية. فالفواتير لا يمكن تفصيل مفرداتها، وبدلاً من ذلك، تستند فاتورة الهاتف إلى الأمتار الميكانيكية. (الهواتف الرقمية لا تشتمل على تفصيل بالمفردات أيضاً، وعلى المستهلك أن يدفع كلفة تفصيل المفردات في حالات الفواتير المشكوك فيها).

أحد الذين اتصلوا بمجموعة حماية «بيزيك»، جاءت فاتورتان ضخمتان، لقد مكث أياماً يحاول إقناع مختلف موظفي ولجان البيزيك أن الفواتير كانت غير صحيحة، ولكن لأن العداد يقرأ ما يستطيع أن يقرأ فقد استلم أمر صرف نهائي بعد فترة زمنية، قام فريق الحمايه بعمل استقصاء بسيط، واكتشف أن نقصاً في التيار الكهربائي في العداد كان يعمل على زيادة التكلفة.

في حالات الهاتف المشغول، تقدر بيزيك عادة الفاتورة، وبحذق تعلن الحقيقة مع

رسالة وحيدة بالعبرية بجانب المبلغ، وحسب مقالة في صحيفة «يديعوت أحرونوت» في شهر نيسان ١٩٨٩، استلم رجل أعمال من «بتاح تكفا» فاتورتين، وبقيمة ١٥٠٠ دولار، واعتماداً على ذلك أخذ في احتساب استعماله للهاتف، وأُغلقت فاتورته الثالثة بـ ٤٠٠٠ دولار بالرغم من أن استعماله الحقيقي للهاتف لم يتغير، الذي حدث هو أن الفاتورتين الأولتين كانتا غامضتين وقد أُلصقتا بالفاتورة الثالثة، ويفضي هذا الأمر بصعوبة إلى تخطيط عمل دقيق.

في سنة ١٩٨٩، نشر مجلس المستهلكين الإسرائيليين نتائج دراسة مسحيةٍ أُجريت حول آراء الجمهور في مؤسسة «بيزيك»، وقد بينـت أن ٣٠٪ شعروا أنهم قد خُدعوا في فواتير هواتفهم. ومن هؤلاء الناس ٦٠٪ اشتكوا على الشركة، وفي ١٥٪ من هذه الحالات استـطاعت «بيزيك» أن تقنـع المتـذمرين أنهم مخطئون، وأجبرت المؤسسة على عمل استقصـاء، وللعجب فإنه بعد قليل وجدت «بيزيك» أن غالبية الشكاوي كانت مبررة أو تستحق عناية فاحصة.

ولكن الشكوى البسيطة لا تعني أن يفتح ملف دعوى بواسطة موظف يبغي المساعدة، فكما هي الحال في البيروقراطية الإسرائيلية، فإن المستهلك دائماً مذنب حتى يثبت عكس ذلك، أو يُدان بذلك حتى يذعن.

إنه مزاج البيروقراطية والذي يقود إلى الضغط المرتفع والصداع النصفي، ويخشى الإسرائيليون تحديها مخافة الوقوع في متاعب أعتى.

تضع «زيلدا هاريس» من قادة الإصلاح الإسرائيلي مثالين: في الحالة الأولى رفض السكـان الإبـلاغ عن إجـرامي معروف من الجيران وذلك لأن ابن عمه يعمل في سلك الشرطة، وفي الحالة الثانية: فقد امتلأت عيادة طبيبة الأسنان بالملاحقين التابعين لمكاتب [Vat]، بينمـا كانت طبيبة الأسنان تقوم بعملية معقدة لأحد المرضى، وقد باشر الوكلاء التحرش بالطبيبة بصوت عال متهمين إياها بالامتناع عن دفع الضريبة في الوقت الذي كانت يديها في فم المريض، وبدلاً من الشكوى أو الملاحقة القانونية، جعلت طبيبة الأسنان

LAU LIBRARY
BEIRUT

الحادثة تمر وذلك خوفاً من تحرش أكبر، فلو أنها ذهبت إلى المحكمة، فإن شأنها كأي إسرائيلي آخر لن تضمن إصغاء عادلاً أو قاضياً قديراً.

● خدمة سريعة في مؤخرة المحكمة:

إن النـظام القضـائي الإسرائيلي يُعَيَّن سياسياً، وعليه مرَّةً أخرى كما هي العادة فإنّ المُخبـرين يُعْـطَوْن الأعمال كمكافأة للإخلاص، وكما هي الحال فإن النظام يتقوض من خلال انعدام الكفاءة ونقص القوة العاملة وسوء نوعية القوة العاملة.

ولانعدام الكفاءة، تقدم صحيفة معاريف الصادرة بتاريخ ١٨ كانون ثاني عام ١٩٨٧ م مثالاً مضحكاً؛ غادر أحد قضاة تل أبيب ـ خلال الاستماع إلى دليل مهم ـ قاعة المحكمة ليرد على الهاتف، إذ بدا أن المتصل كان مصراً، ولم يكن ليوقف رنين الهاتف. وليس ثمة أحـد في قاعـة المحكمة مخولاً بالرد على المكالمة. وعليه بينما كان مصير المتهم في الميزان، كان القاضي يقاطع محضر الجلسة..

يتضـح الافتقـار للتحـديث من خلال عدم وجـود (الكمبيوتـر) في نظام المحكمـة الإسرائيلي، وهذا يعني أن القاضي قبل أن يتخذ قراراً فإن عليه السير إلى مكتبة القانون والنظر في قضايا مماثلة ذات ارتباط إما بنفسه أو بمساعدة رجل مكتبة سريع.

أعدّ الدكتور «كينيث مان» في كلية القانون بجامعة تل أبيب بحثاً بسيطاً، ووجد في المتوسط أن الوقت بين الاستماع الأول وعرض الأدلة في قاعة المحكمة الإسرائيلية هو ١٧١ يوماً ثم بعد ذلك يحتاج إلى ٧٥ يوماً للاستماع إلى الأدلة وإلى الوقت الذي يتوصل فيه إلى الحكم تكـون قد انقضت ٣١٥ يوماً. يُعتبر الانتظار في بعض قاعات المحاكم الإسرائيلية أسطورياً.

أحد الأمثلة هو قضية لسكان بناية في تل أبيب ضد شركة الإسكان الحكومية، فقد ادعى السكان أن البناية غير مناسبة للسكن الإنساني، وطالبوا بإصلاحات شاملة وإعادة بناء، ولكن لم يتعقب أحدّ الحكومة بكل مواردها التابعة للجمهور بدون توقع فرصة مرتفعة

لحصول نوبة قلبية. لقد أخذت القضية عشر سنوات قبل الوصول لحكم نهائي. وعاش السكان في فساد سياسي فترة قرن من الزمن بينما كانت العدالة تأخذ مجراها.

وببساطة لم يتعقب أحدٌ الأطباء في أخطاء عملياتهم، ذلك أن المستشفيات تكون مراقبة من قبل الحكومة أو الهستدروت، ومهما كان الخطأ في العمل واضحاً، فإن للمريض سبيل بسيط للحصول على تعويض عادل.

في شهر كانون أول ١٩٨٦، طورد أحد الأطباء واسمه «بن دور» من قِبل عائلة أحد الجنود الذين تمّ فحصهم على عجل وأعلن عن أهليتهم للخدمة العسكرية، وتوفي بُعَيْد التحاقه بتوقف القلب، وقد بدأت المحكمة الاستماع إلى الشهادات في شباط ١٩٨٦، ولم تنتهِ من الحصيلة النهائية حتى شهر كانون أول ١٩٨٧، وعندما سُئِل القاضي: لماذا تطلب الأمر وقتاً طويلاً. أوضح: أنه كان عليه النظر في ٧٢ صفحة مراسم «بروتوكول»، بالإضافة إلى كتابين طبيين للتمعن والدراسة. إنه حتى لو لم يأخذ أبداً مساقاً في الدراسة السريعة، فإن العمل يتطلب ربما أسبوعاً لإتمامه، ولكن القضاة الإسرائيليين بعيدين كثيراً عن الأخذ في الاعتبار الألم لأسرة ثكلى أو تعاني وتطلب العدالة. وفي هذه الحالة فإن التأخير الطويل لم يفعل شيئاً لكسر معاناة المفجوعين، وقد تمت تبرئة الطبيب من كلّ التبعات.

إن هناك طرقاً جلية للخروج من مأزق في المحكمة، يجب على المرء أن يرشو إحدى سكـرتيرات المحكمـة التي تعـد المـواعيد للقضـاة. في عام ١٩٨٨ حُكِم على ست سكرتيرات بجرائم تراوحت بين الابتزاز، الاحتيال، السرقة، التزييف إلى إعاقة العدالة. من خلال الأمـة وحيثمـا كانت العـدالة مرسومة الحدود بدا أنه يوجد موظف مستعد لرسم محاولة سريعة مع قاض بسيط للحصول على إجازة أو أموال تحت الطاولة.

وربما كانت هذه الطريقة الفذة في زيادة السيولة لموظفي المحاكم المرضى مفضلة في ظل النظام الحالي والذي لم يعمل قطعياً، وبحلول عام ١٩٩٠ اضطلع الإسرائيليون بإمكانية أكثر تميزاً وإغواء إذ كان النظام الكلي للمحاكم مفلساً، وربما أجبر على الإغلاق،

LAU LIBRARY BEIRUT

بالنسبة لضحايا الظلم أينما كانوا فإن فكرة وجود محامين بدون أجر ـ لأنه لم تتوفر قاعات للمحاكم ـ كانت حقاً مثيرة. إلا أن الحكومة فكرت بشكل مختلف، وضخت ١٨,٥ مليون دولار من الخزينة للنظام القضائي بشرط أن يكون فعالاً، وبدون الخوض في التفاصيل القذرة لكفاءة برنامج الخزينة، دعنا نقول أنه لم يكن ثمة امتثال بالمنطق الجدي والذي يعني في إسرائيل أنه لم يمتثل له نهائياً.

ماذا يحصل لأناس يعانون من الظلم البيروقراطي ولكن بدون وجود إيمان بنظامهم القضـائي؟ وبمعنى آخر، أصبـح الإسـرائيليون متسـامحين جداً بخداع النظام والرشوة للالتفاف عليه. وفي دراسة أجريت سنة ١٩٩١ في جامعة **«بار إيلان»** ظهرت حقائق محبطة أكثر كانت من بينها التالية: ٧٥,٣٪ من الإسرائيليين وضعوا أطفالهم في صفوف تعطي دروسـاً خاصـة بعد الدوام لتكملة نظام المدارس المحزن، ٣٤,٤٪ اشتركوا في محطة كوابل تلفزيونية غير قانونية للخلاص من الرقابة في التلفزيون الحكومي، ١٥,٣٪ دفعوا رشوات للأطباء للقفز على صف الانتظار (٤٣,٦٪ أيدوا مثل هذه الرشوة في حال عمليات طبية خطيرة)، ٧٥٪ من الإسرائيليين لا يشعرون أن المتاجرة غير القانونية بالعملة عملاً غير أخلاقي، ٦٠٪ يرون أن خداع مصلحة ضريبة القيمة المضافة (VAT) ليس عملاً خطأً، وأكثر من ذلـك، ٤٥,١٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن قادة دولتهم يغشون سلطات الضرائب بأكثر من نصف المبالغ المستحقة.

إن هذه أعراض أناس فقدوا كل الاحترام للنظام الذي يحكمهم؛ النظام الذي حول الغالبية إلى غشاشين بشكل أو بآخر، ونُظِر إلى الغش كأمرٍ له ما يبرره لا سيّما على ضوء نظام اقتصادي يسرق جيوب الجمهور بأسلوب مُلتوٍ.

الفصل السابع عشر

الإنحدار وانحدار الإقتصاد الإسرائيلي

كمقدمة لهذا الفصل فقد تقرر (أخذاً بنصيحة اقتصادي جامعة ستانفورد ألفين رابوشكا) إلقاء نظرة سريعة على اقتصاديات إسرائيل بشكل مبسط، ولذلك ربما كان من الأفضل عند عرض الإحصائيات الرهيبة أدناه أن يكون القارىء مهيئاً لوصف أسباب هذه الفوضى التالية، وعليه نبدأ هنا.

تنفق الحكومة في أمريكا حوالي ٣٠٪ من الناتج القومي الإجمالي، وفي إسرائيل يدّعي «بايدرمان» و«رابوشكا» أن الحكومة الإسرائيلية تنفق ٨٠٪ من الناتج القومي الإجمالي، بينما يصر «سوحار» على أن نفقات الحكومة السنوية تزيد على ناتجها القومي الإجمالي السنوي. بعبارة أخرى بعد أن تنتهي الحكومة من عملية الدفع لإدارة نفسها فليس ثمة نقود تبقى في أيدي الناس وذلك حسب إحدى المصادر، بينما يتبقى ٢٠ سنتاً من كل دولار وفقاً للمصْدَرين الآخرين. ولمتابعة تسهيل تصور ما يعني ذلك، تخيل قيام الحكومة الأمريكية بمضاعفة ميزانيتها ثلاثة أضعاف وإجبار المواطنين على دفع المصاريف من خلال الضرائب. والآن ضع هذا السيناريو في المنظور: متوسط راتب الإسرائيلي هو ثلث الأمريكي، والأسعار لكل شيء أغلى، وبعد فإن الجمهور يجب أن يدفع ثلاثة أضعاف أكثر لدعم الحكومة.

إن الحكومة نفسها هي مجسّم بشري ضائع، لأنها تصر على استمرارية السيطرة على الاقتصاد، وهكذا تخنق المشاريع الخاصة، إن عليها أن تمنع انهيار الأعمال غير الفعالة من خلال المعونات. وهي تعين الصناعات الخاسرة. والمزارع الخاسرة والمستشفيات

LAU LIBRARY BEIRUT

الخاسرة وشركات الباصات الخاسرة. وفي الحقيقة جميع الاقتصاد خاسر. والمعونات تفوق حتى موازنة الدفاع وتضيف أكثر من ١٠٪ من جميع الناتج القومي الإجمالي.

ولتحمي صناعاتها الخاسرة أكثر، تضع الحكومة حواجز تجارية تتعارض مع اتفاقيات التجارة الحرّة مع مجموعة الدول الصناعية والولايات المتحدة. فلو هي خفضت الحواجز، فإن المصانع المحلية المحمية لأمد طويل من التسعير الواقعي سوف تهدد الحكومة. في سنة ١٩٩٠ خفضت الحكومة ضريبة الاستيراد على الخيوط الآسيوية، ولذا هدَّدت صناعة الأقمشة المدعومة بحماية الهستدروت بالحصار الاقتصادي والإضرابات، وبدعم المنتجات المحلية الرديئة فإن الإسرائيليين مكرهون على شرائها بالرغم من أن معظم الإسرائيليين يفضلون شراء سلع ذات جودة، حتى لو عنى ذلك دفع الضعف في سلع مستوردة، وتقدر غرفة تجارة تل أبيب أن الإسرائيليين يخسرون ٢,٥ بليون دولار كل سنة في الحواجز التجارية.

لجعل هذه الحقيقة مهضومة - يحمل ٤,٨ مليون إسرائيلي ٢,٥ بليون دولار سنوياً إضافية بسبب المنتجات الأجنبية التي ارتفع سعرها بسبب الضريبة. إن هذا يحدث باسم المحافظة على نفاية محلية في السوق وتوظيف العمال الذين يضعونها، ولو طرحت جميع الضريبة سيكون هنالك ٢,٥ بليون دولار إضافية في جيوب المستهلكين الإسرائيليين، وهذا يعني أن من الأفضل لغالبية الإسرائيليين أن لا تعمل. إن الحكومة تجمع النقود وتوزعها على مشاريع ليس لمصالحها وجود في عالم الواقع.

يتفق البروفسور «رابوشكا» مع «ديفيد ماغين» الوزير الإسرائيلي للتخطيط الاقتصادي (وبغض النظر عما يعني ذلك) على أن أحد عشر وزيراً في الحكومة عديمو الفائدة بمن فيهم هو نفسه ويجب أن يسرحوا. إن ربع الإنفاق الحكومي غير الدفاعي يوجه إلى وزارات كاملة غير ضرورية وبرامج تضيف ثلاثة بلايين دولار أخرى.

وحسب دراسة أجريت بواسطة معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، فإن نسبة الإسرائيليين العاملين في مصالح تقلُّ عن ١٠٠ موظف قد تدنت من ٤٣,٢٪ في بداية

السبعينات إلى ٢,٣٦٪ في نهاية الثمانينات. كانت كل المؤامرات ضد رجال الأعمال الصغار قيد التنفيذ، فقد هبط نصيب المصالح الصغيرة من المبيعات خلال نفس الفترة من ٦,٤٠٪ إلى ٩,٢٨٪ وهذا يعارض بشدة الميل العالمي المتمثل بالوضع في أمريكا حيث أضافت الأعمال الصغيرة ٥٧٤,٠٠٠ فرصة عمل خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦، بينما فقدت الصناعات الكبيرة ١,٢ مليون فرصة. وخلال ذلك يتوجب على الإسرائيليين البحث عن العمل حيثما يتوفر، وعليه ففي سنة واحدة من عام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٠ ارتفع عدد موظفي الخدمة العامة بـ ١٨,٠٠٠، هذا بالرغم من حقيقة أن ربع هؤلاء العمال الذين تدفع لهم الحكومة يُتوقَّع أن يفيضوا عن الحاجة.

وحسب إحصائيات قُدمت للحكومة من قبل اتحاد الصّناع في بداية ١٩٩١ م، فإن نسبة البطالة سوف تصل إلى ١٤٪ مع نهاية السنة، وفي نفس الوقت تنبأت الحكومة بنسبة ١٠,١٪ فقط، ومع نهاية صيف ١٩٩١ م ناهزت نسبة البطالة خط الـ ١٢٪، ويحصل الإسرائيلي العاطل عن العمل والذي يعيل عائلة على مبلغ ٤٠٠ دولار كأموال صدقة، وهذا يعني أنه مع سنة ١٩٩٢ م لن يكون بمقدور مئات الآلاف من الناس العيش، وعشرات الآلاف سوف تغادر البلاد.

ولدعم الاقتصاد غير المدعوم يدفع الإسرائيليون نسباً ضريبية تتراوح بشكل متغير بين ٤٥٪ و٥٦٪. ويضيع حوالي ٣ بلايين دولار سنوياً بسبب الجريمة أو التهرب اليائس من الضريبة. وبالمقارنة فإن ١٣٪ من الاقتصاد السوري ـ وهو من السوء بمنزلة ـ يُدفع بواسطة الضريبة المفروضة على السكان. وعليه فربما يواجه الجنود السوريون يوماً ما كثيراً من الإسرائيليين المنحطة أخلاقهم في أرض المعركة، والنتائج ربما تكون مأساوية.

لقد بلغ عجز موازنة الحكومة في ١٩٩٠ ٥,٥٪ من الناتج القومي الإجمالي، وبقي يرتفع. وفي عام ١٩٩١ خُصِّص ٧٦٪ من جميع المساعدات الأجنبية لخدمة دَيْن الحكومة، وليس لخدمات الحاجات الملحّة لإسرائيل كما يظن الكثير من المانحين ورجال البرلمان.

LAU LIBRARY BEIRUT

إن ارتفاع الأسعار بين ١٩٨٦ و١٩٩٠ يفوق التصور، فلقد ارتفعت كلفة الركوب بالباص ١٨٠٪، وقص الشعر ٢٧٥٪، والفلافل ١٥٠٪، والبيتزا ١٦٦٪، وفنجان القهوة ٣٠٠٪، والعملة المعدنية المستعملة في الهاتف ٥٠٠٪، وخلال هذه الفترة، فإن فهرس الأسعار للمستهلك فاق نسبة الشيكل إلى الدولار بـ ٤٠٪ والذي يعني أن كل سائح يصل ومعه دولارات يدفع ٤٠٪ أكثر لكل شيء. ولتوضيح التضخم الحقيقي، فإن الذي كان يكلّف شيكلاً واحداً سنة ١٩٤٨، يكلّف اليوم تقريباً سبعة ملايين شيكل. ويصر مارك فيلدمان ـ أحد وكلاء السفر الناجحين والذين وصلوا إلى مستوى القمة ـ على أن الإقامة في تركيا لمدة أسبوع أقل كلفة من الإقامة في منتجع محلي مع اشتمال الأمر على كلفة تذاكر السفر. بهذه الرواتب الإسرائيلية المثبتة خلف فهرس الأسعار للمستهلك فإن الوجود المجرد قد يتهدد. وبالرواتب الثابتة خلف الكلفة الحقيقية للمعيشة بمئات المرات فإن مصيبة النسب الضخمة وشيكة الحدوث.

كيف وصلت الأمور إلى هذه الحالة؟ إن ذلك سهل عندما يأخذ المرء حجم سيطرة الحكومة على الاقتصاد بعين الإعتبار، إن ٤٠٪ من جميع الإسرائيليين يعملون في القطاع العام، و١٨٪ يعملون في الهستدروت أو صناعات حزب العمل وهذا بدوره يشكل ٥٨٪ من السكان العاملين يعتمدون على السياسيين في رواتبهم. ويضيف «عزرا سوحار» عمال الوكالة اليهودية والكيبوتسات في حساباته، ويصل إلى رقم ٦٦٪ من جميع الإسرائيليين يعملون مباشرة للمصالح السياسية لأن القطاع الخاص يسيطر فقط على ٣٠٪ من جميع الاقتصاد، ربما كان رقم سوحار صحيحاً.

مع وجود أكثر من نصف عمال الدولة موظفين من قبل السياسيين، فإنهم معتمدين على هوى الحكومة في دفع شيكاتهم. ومع وجود كل عمال القطاع العام ممثلين بواسطة اتحاد وحيد «الهستدروت»، فإنهم يعتمدون على قادتهم لتحدي الحكومة للحصول على زيادات أجور (تكون في الأغلب غير مستحقة). ربما كان التوتر بين الحكومة والهستدروت هو العامل الأكثر أهمية في إيضاح لماذا أصبح الاقتصاد الإسرائيلي ذا دماغ ميت منذ عام ١٩٨٣.

• الإضراب ثلاثاً والعمال خارجاً :

تُحدّد السياسة الاقتصادية بواسطة الثالوث اليساري للحكومة، الصناعة (الممثلة باتحاد الصنّاع) والعمال (بشكل الهستدروت). وفي إحدى المرات كان اتحاد الصناع العنصر الغريب بسبب تآمر حزب العمال مع الهستدروت لإنشاء اللجنة العمالية. إن ثلاثين عاماً لهذا الاتجاه الاشتراكي قادت إلى إفلاس الجمهور وقطاعات الزراعة والصحة كما قادت إلى إفلاس جزء كبير من القطاع الصناعي. إن واجب الحكومة الحالية هو العمل على درء الخراب المعلن وذلك بضبط العملة وإدخال إصلاحات السوق الحر. وليس من الممكن إنجاز شيء من ذلك بغير تعاون الهستدروت التي تمثل كثيراً من عمال الدولة.

تخيّل أيها القارىء أنّ جميع عمال أمريكا ممثلين باتحاد واحد، ولنقل سائقي الشاحنات. فإذا طلب اتحاد جزئي ـ ولنقل عمال السيارات ـ إضراباً فربما تكون كل الاتحادات الجزئية الأخرى مجبرة على الاشتراك بسبب تضامن العمال. ويحتفظ الهستدروت بإضراباته الوطنية المشلة للحياة بأكملها للمناسبات الخاصة، ولكن إذا أُعلن إحداها تغلق الخدمات الأخرى أيضاً: شركة الهاتف، مكاتب البريد، معظم الخدمات الطبية، والتلفاز والراديو، البنوك، معظم المدارس، المواصلات العامة (باستثناء التاكسي) وكل الصناعات المملوكة حكوميا، ويتعطل القطاع الخاص لأن العمال لا يستطيعون السفر إلى أعمالهم. وتنتظر الأمهات في البيوت مع أطفالهن.

فلو كانت الهستدروت تتحمل مسؤولية الإضرابات، لكان سلاح الإضراب سلاحاً شرعياً من أسلحة حماية العمل. ولكن الهستدروت تعد مرتخية إزاء قوى السوق الحر. ولدرء النهاية الحتمية، تعطل الهستدروت كل محاولات الحكومة للإصلاح الاقتصادي.

وفيما يلي نستذكر جزئياً أحداث موسم ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ :

ـ تموز، تشرين أول، تشرين ثاني ١٩٨٩، أغلق موظفو الهجرة، وحُيِّيَ المهاجرون السوفييت الذين احتاجوا لوثائق هامة بأبواب مغلقة.

LAU LIBRARY BEIRUT

ـ في آذار ٨٩ أضرب عمال بورصة تل أبيب مطالبين بزيادات في الأجور مساوية لما أعطي لقطاعات البنوك والتأمين.

ـ وفي نفس الشهر (آذار) هدّدت الهستدروت بإضراب وطني على خلفية قضية ربط الرواتب بارتفاع تكاليف المعيشة، وخلال ذلك ابتدأت شركة الشحن «زِم Zim» والموظفون الإداريون مقاطعةً للحصول على ملابس إضافية ومخصصات للسيارات.

ـ قامت الهستدروت ومن أجل حماية صناعة الإنشاءات المتردية التابعة لها بشجب استيراد الحكومة للبيوت الجاهزة للمهاجرين. وقد أمر عمال الموانىء بمنع تفريغ هذه البيوت الرخيصة، وأكثر من ذلك هدّدت إسكان المهاجرين.

ـ ولمنع الحريات المتزايدة للاستيراد دعت الهستدروت إلى إضراب قومي في حزيران، ولمدة يومين بقي ٨٠٠,٠٠٠ عامل بعيدين عن العمل محيلين البلد بأكمله إلى مقر للهرج والمرج، وقد كلف ذلك الاقتصاد ما يقدر بـ ١٠٠ مليون كخسارة إنتاج قبل أن تذعن الحكومة لمطالب الاتحاد.

ـ وفي نفس الشهر عانت «بيزيك» شركة الهاتف الحيويّة من إضراب نصف عمالها والذين اشتملت مطالبهم على مكيفات هواء في الشاحنات المرممة.

ـ في ٣ تموز ١٩٩٠ أضرب ١٢,٠٠٠ طبيب من الهستدروت احتجاجاً على إلغاء نوبة العمل الثانية.

ـ بعد ذلك بفترة قصيرة هدّد ممثلون لـ ٩٠,٠٠٠ عامل ـ بمن فيهم شركة العال (El Al) وموظفو البلديات ـ بالإضراب إذا خفضت الحكومة العبء الضريبي عن أولئك الذين يحصلون على ١٥٠٠ دولار شهرياً أو أكثر.

ـ وبعد هذا التهديد بفترة قصيرة قام موظفو خدمات العمالة بإضراب نتيجة تأخير صرف الشيكات لأولئك الذين يتقاضون بدلاً من البطالة، وليست قسوة غير معتبرة، إذ أن ١٠٪ من السكان بدون عمل.

ـ وفي أيلول خطط عمال شركة المياه القومية «ميكوروت» إضراباً معرضين نظام تزويد المياه للدولة بأكملها للخطر.

ـ وإذا لم يكن ذلك سيئاً بما فيه الكفاية، ففي تشرين أول نظم مسوّقو الزراعة إضراباً ومنعوا تسليم الغداء الطازج للمحلات.

ـ وفي منتصف تشرين أول هددت الهستدروت بإضراب قومي آخر وكان السبب الابتدائي له هو خطة الحكومة لتحميل مخصصات التقاعد ضريبة. وفي التمهيد لهذا الإضراب أعلن رئيس اتحاد الدائرة التجارية في الهستدروت «حاييم هابرفيلد»: «إذا ظن مواد عي أننا نتحدث عن إضراب ليومين أو ثلاثة فإنه مخطىء، فإننا نعد قوتنا لنضال سوف يستمر حتى الوصول إلى اتفاق إيجابي، وسوف تشن المعركة ضد التخطيط الاقتصادي براً وبحراً وجواً، وسوف نقاتل حتى النهاية وحتى نَشُلّ دولة إسرائيل.

بهذا الوجدان العاطفي كتب «س. زالمان أبراموف» المتحدث السابق للكنيست: «إن إضراباً عاماً يعد لجوءاً للقوة، إذ أنه ليس موجهاً ضد موظف، بل ضد الأمة وبرلمانها المنتخب.. وليس الخطر فقط في مقبرة تراجع اقتصادي، ولكن في تحدي النظام الديمقراطي.

وبأعجوبة تم فضّ هذا الإضراب العام بالرغم من أن البعض اختار أن لا يطيع، ولمدة أربعة أيام ابتداءاً من ٣٠ تشرين أول أضرب اتحاد المهندسين والفنيين وأكاديمية الفن الحر عن العمل.

ـ الإضراب الذي فُضّ في تشرين أول وقع في بداية كانون أول عندما أغلق ٥٠٠,٠٠٠ عضو من الهستدروت الدولة لمدة يومين، وقد أنهي الإضراب عندما وافق مواد عي على سحب التشريع المقترح ووافق على عدم تحميل مخصصات الضريبة للعمال لغاية ضعفي متوسط الأجر كسقف أعلى.

ـ ولكن موسم الإضراب لم ينته بعد، ففي ١٣ كانون أول أضرب ٨٠٠٠ طبيب من

LAU LIBRARY
BEIRUT

المستشفيات الحكومية لمدة ٣ أيام مطالبين بأجور أعلى. ويمكن أن تتخيل ما سيحدث عندما تخطر ببالك فكرة تدهور قطار أو حصول هجوم إرهابي في ذلك الوقت.

لم يكن العام ١٩٩٠ بأكمله موسم إضراب سيئاً، فمرتان توقف الأطباء عن العمل، ومرتان شُلَّت الأمة بواسطة الاحتجاجات العامة. وهناك تأكيد أنه من الأفضل أن يكون قطاف الإضرابات قادم، يكتب «ألفين رابوشكا» معلقاً على موسم الهستدروت لعام ١٩٩٠.

«لقد تشبثت الهستدروت بسياسة اقتصادية منعزلة وغير معوّل عليها، إنه من الجدير أن نردد عن ظهر قلب ضد الذين كافحهم أعضاء الاتحادات التجارية للهستدروت: الإمبراطورية الصناعية للهستدروت مشاريع مملوكة ضد الحكومة. مشاريع مدعومة من قبل الحكومة، احتكاريات مقصورة للدولة، كارتلات، وبنوك الحكومة، وضد الحكومة نفسها.. وباختصار فقد صارعت الهستدروت نفسها وضد حلفائها السياسيين. وقد حل فن الخطابة والتنميق محل السبب والحقيقة عند الهستدروت».

• أخوة في الأخطار:

بشكل لا يصدق أصبحت الهستدروت، إتحاد العمل الإسرائيلي، معروفة بالإضراب ضد نفسها. يصف السيد «أريل واينشتاين» الإتحاد بحالة الدكتور جيكل والسيد هايدي. فهي تستغل العامل كعامل بينما تدافع عنه كاتحاد. إن التنظيم مرؤوس بحزب العمل ومؤازري الحزب السياسيين يدفع لهم عن أعمال لتخريب الكفاءة الإدارية.

يعين المعتوهون لتخريب مصانع الهستدروت وإدارتها مسببين فصل الموظفين. وعندما تبدأ الجماعات المتطرفة بالعمل كما يعمل الإضراب فإن قلة هي المتميزة. وقد اعتقل المضربون في مصنع إطارات الهستدروت، بينما أُخذ عضو مجلس إدارة تنفيذي في مؤسسة إلكترونية. وحصل جنون آخر في أيلول ١٩٩٠ عندما أنهت الإدارة إضراباً دام ستة أسابيع في مصنع «سلطام» للذخائر بإطلاق ٤٠ كلباً لمهاجمة المتظاهرين وإبعاد أولئك الثابتين بواسطة الحيل النابية من خلال أندية بارعة بموظفين إنسانيين لإحدى

شركـات الأمن الخـاص. وفي النهـاية أُدُعِيَ أن الهستـدروت كانت صاحبة القرار وراء استعمال الكلاب للهجوم على العمال.

أدارت الهستدروت شركاتها بعدم اكتراث شبه تام للإنتاجية والربح. ولكن في حالات أخرى فضلاً عن حالة «سلطام» بعدم اهتمام للطبيعة الجسدية المعروفة للعمال. وأصبحت مؤسسات «كور» و«تاديران» متهمة بتعريض عمالها إلى الأشعة الخطرة لسنوات مع علم الإدارة بالأخطار الصحية.

ولكن شركة كور كانت مشغولة بإفلاسها الذي صرفها عن المحافظة على الاهتمام بصحة بضعـة مئات من العمال. وكما قال «ألفين رابوشكا»: «إن شركة صناعات كور الزاخرة بالأعمال البطولية والتي خسرت ٣٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٩ كانت مدينة بـ ١,٢ بليون دولار وكان يجب إعلان إفلاسها، إنك تقرأ ذلك كقصة مضحكية ـ مبكية. والطلب من الهستـدروت إدارة شركـة «كـور» بشكـل مربح يشبه تفويض الحزب الشيوعي بإدارة الانتقال من الشيوعية إلى السوق الحرة في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفييتي».

تدعى شركـة الكـور القـابضـة بـ «هفرات هاوفديم» أو «شركة العمال» فهي توظف ٢٠,٠٠٠ عامل (نزل الرقم من أصل ٣١,٠٠٠ عام ١٩٨٧) في عشرات من الشركات وهي الذراع الصناعي للهستدروت. فلو أنها أفلست كما يجب فسوف يُعرب ٢٠,٠٠٠ عامـل عاطل عن العمل غضبهم بطرق لا ترغب الحكومة في اكتشافها. يدعي «دايفيد ليفيتان» ـ المدير العام لشركة كور ـ أن إبقاء شركته عائمة بدلاً من دفع إعانات لـ ٢٠,٠٠٠ عاطل عن العمل ما زال أقل كلفة.

يعتبر إجراء الحساب هذا تهديداً مبطناً، فمن الأرخص إنهاء أعمال ٢٠,٠٠٠ عامل غير منتج في المدى الطويل حتى مع دفع تأمينات البطالة. ولكن ليس من الحكمة تحدي الهستدروت وقوتها بالدَّعوة إلى إضرابات أهلية، وعليه وافقت الحكومة على إعانة أخرى من نوع ٦٠٠ مليون دولار نقداً من أموال العامة. ولغاية الآن فقد تم تسليم ١٠٠ مليون دولار لشـركـات أكثرها تنازل عن ديون للبنوك المملوكة للحكومة. وكما هو الحال في

LAU LIBRARY
BEIRUT

المعونات الأخرى فقد تحولت الكلفة على المستهلك الإسرائيلي في شكل فوائد أعلى على الإقراض وديون شخصية كبيرة.

كان بنك ليئومي ـ ويتذكر القارىء أنه مملوك للوكالة اليهودية ـ هو أحد البنوك التي وافقت على التنازل عن الدين. إن بنك ليئومي هو أكبر المقرضين لشركة كور وبالتنازل عن سلة كبيرة من الديون فإن المتبرعين الأجانب للجمعيات الخيرية المدارة بواسطة الوكالة اليهودية أعانت بشكل غير مقصود اتحاد العمل وشركته الصناعية غير المحمية.

ولم يكن ثمة داع لكل هذه المناورة. ففي سنة ١٩٩٠ عرض «ستانلي جولد» المقاول الفـذ الأمريكي الذي جنى ٢ بليون دولار من ممتلكات ديزني شراء شركة «كور». وكان عرضه مغرياً. سوف يأخذ كل ديون كور ويدفع ١٠٠ مليون دولار وهي وفرة من السيولة لتدفع للإدارة القديمة لتغادر. ولكن شركة كور طرحت العرض أرضاً مقتنعة بأنها ستحصل على عرض أفضل من الحكومة الإسرائيلية، لقد كان قراراً تعيساً إذ لم تكن جميع قروض شركة كور تابعة لبنوك إسرائيلية، فعدة بنوك أجنبية بما فيها "Bankers Trust of New York" التي تمتلك أجزاء كبيرة من شركة كور هددت بإعلان حصصها عديمة القيمة في المحكمة إلا إذا ضمنت بعض العائدات على استثماراتها.

لقـد وضـع هذا الحكـومـة في وضـع أكثر عقلانية، فلو أعلنت البنوك خفض قيمة موجودات شركة كور فسوف يغرق معدل الإئتمان . . . وقد تزامن هذا مع البحث عن قروض البنوك الكبيرة لتمويل هجرة اليهود السوفييت، كان لا بد من تأجيل يوم المحاسبة، وكانت الطريقة الوحيدة هي إثبات أن شركة كور يمكن أن تفلس.

وبدعم حكومي الآن لا يحتاج إلى سؤال بدأت كور ببيع شركاتها. ولغاية الآن فإن ١٢,٥ مليون دولار فقط قد ارتفعت بواسطة بيع الأصول ولكن النموذج قد أصبح واقعاً، إن امبراطورية الهستدروت ستنهار ببطء.

لغاية هذا اليوم وفي تجمعات الهستدروت كان العالم يغني للعلم الأحمر. ففي سنة ١٩٩١ ولأول مرّة لم يعطل عمال الهستدروت في ١ أيار يوم عطلة العمال الشيوعيين ربما

لتعويض العمل الضائع بسبب هجوم صواريخ السكود. وكما يلاحظ أحدُ المحررين فإن إسرائيل بصعوبة تستطيع الاحتفاظ باتحاد عمالي لا يزال يعتقد أن مصلحة العمال يمكن تحقيقها على حساب الصالح العام للأمة بأكملها. ولكن هذا بالضبط هو الأمر الذي ما زالت تصطدم به إسرائيل. إنه وباسم حقوق العمال يصد الهستدروت كل الجهود الرامية لعمل الإصلاح الاقتصادي. وبثلاثة أرباع السكان التي تنتمي إلى اتحاد العمل (الغالبية بسبب عضوية الرعاية الصحية)، فإن للهستدروت العضلة لطحن الأمة في دائرة التوقف.

أحد المراسلين الاقتصاديين (والذي توسل أن لا يفصح عن هويته) سمّى الهستدروت «بأنها أخطر الأعداء للشعب اليهودي، فهي ضارة أكثر من منظمة التحرير الفلسطينية».

يقول المتحدث المفوض باسم الكنيست السابق «س. زالمان أبرامون»: «إن آخر موهيغات العالم الاشتراكي في إسرائيل، وتقطن في مؤسسة الهستدروت. فهناك توقفت عقارب ساعة التاريخ عن العمل سنة ١٩٢٠، وبقي الإبداع الأيديولوجي في تجمد عميق».

• حفرة ماناس «إتحاد الصناع»:

إن الأمر الآخر في عربة المصالح المكتسبة والتي تخنق الاقتصاد الإسرائيلي هو اتحاد الصناع: هذا الفريق يمثل المالكين لجميع الشركات الخاصة التي تشتمل على ستة موظفين فأكثر، وينضوي ما مجموعه ٢٤٥,٠٠٠ عاملٍ تحت لواء هذا الفريق، أي ما يقرب من ربع موظفي الهستدروت. وعليه لماذا يحصل على حصة متساوية مع الهستدروت والحكومة عند تشكيل التشريعات الاقتصادية؟ الأستاذ «ستيف بلاوت» أستاذ الاقتصاد بجامعة حيفا قبل بلطفه أن يبين التعقيدات التي يشتمل عليها هذا الفصل:

«في البداية تعد كل وزارة امبراطورية مرؤوسة بوزير يبغي ضم القوّة مع بيروقراطية تنحت البيئة الملائمة له. وهناك ثلاث وزارات كل منها منفردة تنسق السياسة الاقتصادية: وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة التجارة والصناعة، وتتنافس كل الوزارات على الرعاية والمحسوبية بدلاً من تنسيق السياسة القومية.

LAU LIBRARY BEIRUT

وعليه دعنا نقول إنّ وزيراً سلم أموالاً لبناء مصنع في بيسان.. سوف يتذكر الناس الذي حسن وضع العمالة في المنطقة وعليه ستتوسع دائرته الانتخابية بالإضافة لمركز قوته في حزبه. وعليه فقد وجد السياسيون اتحاد الصناع أداة مفيدة في تجميع القوة، ووجد الصناع أن السياسيين أكثر من ميالين إلى تزويدهم بالخدمات».

ولتسهيل الدور الذي يلعبه اتحاد الصناع أكثر، دعنا نفحص ونحلل قصاصة مطبوعة ومختصرة في العام ١٩٩١:

«حث «دوف لاوتمان» رئيس اتحاد الصناع «إسحْق موداعي» وزير المالية على السماح للاحتكارات الصناعية بتعديل أسعار منتجاتها وفقاً لأسعار مدروسة متفق عليها.

وقال: ينبغي على موداعي أن لا يُؤخّر هذا السماح لأن الزيادة في سلة قائمة الأسعار للبضائع والأسعار العالية قد تمت الموافقة عليها من قبل وزارة التجارة والصناعة.

إن الاحتكارات الصناعية مقيّدة في عملية التسعير بالإعدادات المرسومة والمتفق عليها مع الخزينة ووزارة الصناعة واتحاد الصناع. يعطي الاتفاق الصلاحية لتعديل الأسعار عند حدوث ارتفاع في الرقم القياسي أو بعد ستة شهور من آخر تعديل أيهما يحدث أولاً».

إذا كانت هذه اللغة غريبة عن القارىء فإنها واضحة تماماً للذكي الإسرائيلي، وكما أوضحنا سابقاً فإن قيمة المدخرات، والعملة، والحدّ الأدنى للأجور، ترتبط بالسعر القياسي للمستهلك، والذي هو سلة من البضائع التي تُسَجّل أسعارُها. والارتفاع الكلي في الأسعار يحدِّد كلفة المعيشة. إن حوالي ربع هذه البضائع مدعوم من قبل الحكومة والباقي مستورد، وعليه فإن هذا الدليل يُعتَبر صناعياً ومغلوطاً جداً.

تُحَدَّدَ أسعار معظم البضائع أيضاً من قبل الحكومة. وبوضوح أكثر؛ لم يكن مسموحاً لاتحاد الصناع بزيادة الأسعار بسبب صفقة سيئة مقطوعة مع الحكومة، وعليه فقد ذهب إتحاد الصناع إلى وزارة التجارة والصناعة وأقنع وزيرها بالموافقة على أسعار جديدة لمنتجاتهم. وليس علينا أن نعلم ما هي الطيبات التي وعدها اتحاد الصناع للوزير مقابل موافقته على الأسعار الجديدة ولكننا نعلم أنه يلاعب وزارة بوزارة أخرى. وإذا أرادت دائرة

الخزينة موافقة الفترة الزمنية من خلال المحسوبية فإن عليها أن تغرق في الخط.

تُعطي الكلمتان الأوليان من الفقرة الثالثة المعنى بأكمله: احتكاريات مصنعة، وكَرَدٍّ «للجميل» تحمي الحكومة صناعات خاصة من المنافسة محوّلة إياها إلى احتكارات. إن قائمة الشركات الخاصة والتي ليس لها منافسة حقيقية في إسرائيل طويلة ولكنها تشتمل على منتجات متنوعة كالخشب والألمنيوم والفورمايكا. إن الطريقة المستغلة هي التعرفة. ويستطيع الوزير من طرف واحد أن يطعن في تعرفة أي مُنتَج مستورد جاعلاً إياه غير منافس في السوق المحلي. ويوضح «ستيف بلاون»: عندما يريد الوزير أن يكافيء رجل أعمال فإنه يأمر ببساطة مكتب الجمارك بزيادة ضريبية عالمية على المنافسة الأجنبية، ويسمح القانون للوزير بزيادة الضريبة دون موافقة الكنيست. ويحميهم بعد ذلك بنفي أي إصلاح قانوني للضريبة. ولا يمكن للمستورد المرافعة للمحكمة لتحدي شرعية الضريبة، فالمحكمة لن تُعْنوِنَ الدعوى، فكل شيء رُسِم بطريقة تعطي الشرعية للمعروفية.

إن تأثيرات التعرفة موضحة أكثر بواسطة الكاتب الاقتصادي «إيفيلين جوردون»: «إن المستهلك يعاني مرتين، فالجهاز الذي ينبغي شراؤه قد جعل مرتفع الثمن بينما لا ينتج المصنعون الإسرائيليون الأجهزة التي تلبي حاجياته. لقد أعطت الضرائب الجمركية العالية المصنعين الإسرائيليين سوقاً محلياً في قبضتهم يسمح لهم بتجاهل أفضليات المستهلك، وهذه الحقيقة تعطيك مفتاح ا لديون الضخمة للتجارة الإسرائيلية..

لو أريد للمنتجات الإسرائيلية المنافسة مع المستوردات على أسس متساوية فإنها ستجبر على التوافق مع المعايير الذوقية السائدة أو الخروج من سوق العمل..

يبدو أن الحكومة قد قررت أنه يجب أن يضحى براحة وقناعة الإسرائيلي العادي في معرض ملء صندوق الجمهور بطريقة أو بأخرى».

ولكن دعنا نعطي للحكومة ما لها، في مواجهة تراكم النقد العام على التعرفة في سنة ١٩٩٠. أخذت القوى المعروفة خطوة أكثر غرابة بزيادة قيود الإستيراد على الحديد وزيت القندس والأحذية الجلدية. هذه الخطوة بلا شك تحسن حياة الإسرائيليين جوهرياً بينما

LAU LIBRARY BEIRUT

في نفس الوقت تحمي مصالح منتجات ليس لها علاقة باتحاد الصناع.

بالعودة إلى بند «صحيفتنا»، فإن الاحتكارات الفقيرة حُصرت زيادة أسعارها باتفاقية تجبرها على تجميد الأسعار لغاية حصول زيادة مقدارها ٣,٥٪ في كلفة المعيشة أو ستة أشهر بعد آخر تعديل.

ستة أشهر؟ من يضاحك من؟ في تموز ١٩٩١ فقط ارتفعت كلفة المعيشة بـ ٣٠٪، ومع الارتفاع جاء خطر تضخم بنسبة ٤٠٪ ويستوي أن يكون البعض متفائلاً جداً أو مضللاً لأنه ولأول مرّة في الذاكرة القريبة حدث ارتفاع في كلفة المعيشة بنسبة ٣,٥٪ في فترة الستة شهور. ولأن اتحاد الصناع أخذ ما أخذ فإن أمله كان خائباً. وعليه فإن المطالبة بارتفاع الأسعار ازدادت وزادت معها الوساطات.

تكلّف التعرفة الجمركية دافعي الضريبة الإسرائيلي ٢,٥ بليون دولار سنوياً، ولكن المعونات تتخطى هذا الرقم متجاوزة خط الـ ٣ بليون دولار. وتستعمل الحكومة المعونات لمكافأة رجال الأعمال المتذمرين، والطريقة التي تقدم بها النقود معقدة قليلاً، ولكن بشكل أساسي تأخذ الشركات هبات لفتح المصانع في المناطق الحدودية أو النائية والمناطق الفقيرة ومن خلال اقتراض سهل من البنوك، وامتيازات ضريبية على المعدات المشتراة وأموال مجانية للدراسات والتطوير.

لقد استحدث المصنعون طرقاً ذكية في خداع الحكومة، فبعضهم قبل هبات لإنشاء مصانع بعيداً عن الطريق، وفي الحقيقة فإن المصانع كثيراً ما تكون فقط غرف مشاغل توظف عدداً صغيراً من الموظفين، بينما تبقى مواقع العمليات الرئيسية في المناطق الساحلية الحساسة. وبما أن المصنع آلياً قد فتح في منطقة للتطوير فقد احتفظ بالهبة، وتوجد خدعة أخرى لاستلام امتيازات على مشتريات الآليات ولكن الآليات المستعملة في الخارج تكلف قليلاً، وتسعر للحكومة على أنها مشتريات جديدة ويتم الاحتفاظ بالفارق في الجيب.

يقول عزرا سوحار:

«بعد وقت قصير من استقالة رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناع «إيلي هورفيتز» قال: تبلغ المساعدة للصناعة ١,٥ بليون دولار سنوياً. . وأجفل السيد هورفيتز بوضوح عن وصف حالة المسائل بكل ثقلها لأن الأرقام لم تشتمل القروض الكبيرة التي أُعطيت للمشاريع الموافق عليها، وكدعم مباشر في أوقات الأزمات، ولدعم الوقود والمياه وغيرها».

كما أخرج «بول ريفلين» دراسة بعنوان «المعونات الصناعية في إسرائيل» لمعهد الدراسات الاستراتيجية المتقدمة والدراسات السياسية. وكان من ضمن مكتشفاته الحقيقة التالية:

«يمنح القانون الموظفين الرسميين والوزراء حرية واسعة في مناولة المنح لتلك الصناعات التي يحبذونها، ويستطيعون اختيار بلدان أو مواقع كمناطق تطوير، ويظهر تقرير مراقب الدولة أن الهبات أسيء تخصيصها وذلك أن سلطة الاستثمار في وزارة الصناعة لم تعمل دائماً من خلال القانون ونطاق الوزارة.

في موضوع السياسة لاتحاد الصناع والتحويل الحكيم للنقود الأهلية إلى الشركات المفضلة فإن لِـ «باينرمان» سؤال جيد: «لماذا لا نضع أموال دافعي الضرائب مباشرة في جيوبهم؟. . وبعدها لن يرغب المصدّرون في إضاعة الوقت في الضغط على الحكومة بغية تحصيل مكافآتهم كل بضعة شهور».

إن الطريقة الأخيرة التي يستغل بها اتحاد الصناع الحكومة والتي يجب أن تختبر هذا هي النقود السائلة الممنوحة من الحكومة والمعطاة لأغراض البحث والتطوير، ففي سنة ١٩٩٠ بلغ مجموع النقود ١١٠ مليون دولار وقد درست نتائج هذه الأعطيات من قبل فريق من الاقتصاديين في كليّة التخنيون التقنية عام ١٩٨٦ م.

وقد أورد تقرير كليّة التخنيون أن النقود قد أعطيت اعتماداً على حدس المدراء والقوة الإقناعية للطالب، فالنقود خصصت دون تقارير عن حالة السوق أو تبرير اقتصادي سليم، وخلص التقرير إلى أن رقابة الحكومة لمشاريع تمويل البحث والتطوير كانت بشكل رئيسي منحرفة لأنها أزاحت المشاريع الرأسمالية الخبيرة بعيداً عن الميدان.

LAU LIBRARY BEIRUT

لقد اتخذ كثيرٌ من رأسمال التطوير والبحث طريقه إلى مكتب رئيس العلماء. ويصف أحد الكنديين الذين عملوا في القدس كمدير لإحدى شركات استيراد التكنولوجيا الأمريكية ـ يصف بعضاً من تجاربه مع مشاريع الحكومة المدعومة:

«كان الكثير من المشاريع التي اختبرناها ناتجاً عن احتيال، فقد زعم أحد المبتدعين السوفييت أنه طوّر طريقة رخيصة لإنتاج البكتين للمربى، وقد أجرينا بحثاً لحقوق الاكتشاف فوجدنا أنه يرتهن تكنولوجيا سوفييتية مسروقة ويدعيها لنفسه، ولم يكن هذا هو السوفييتي الوحيد المذنب بهذه الخدعة، ولم يكن الإسرائيليون نزهاء أيضاً، فقد أرانا أحدُهم أسلوباً خيالياً جديداً ومُثيراً، وبعد بحث آخر اكتشفنا أنه قام بسلب آلة ألمانية جديدة وحاول بيعها على أنها من اختراعه، لقد حصل إحراجٌ حقيقي عندما استقصينا إمكانية وضع شركة "aquaculture" في بورصة نيويورك. فالرئيس نسي ببساطة أن يخبرنا أنه كان قد قام بوضع شركته في بورصة دينفر على أنها شركة أموال أسهم. وبعد سنة من هذه الخدعة أغلقت الشركة عملياتها في إسرائيل.

في بداية الثمانينات كان يبدو أن الصناعة الخاصة سوف تزدهر في إسرائيل. فشركات أمثال ساتيكس، أُوبتروتك، صناعات الليزر، إليسنت، كانت كلها تصنع رزماً من النقد خارج البلاد، ولكن خلال عام ١٩٩٠ تبدد معظم الأمل، فمن جميع الشركات ذات التكنولوجيا العالية فإن ٢٠٪ منها فقط خططت للتوسع. حتى أكبر الشركات القابضة الخاصة «كلال» ـ نسخة القطاع الخاص من شركة «كور» ـ اهتزت بجرائم فساد في سلسلة من المقالات في صحيفة معاريف. وفي النهاية طُرد المراسل الصحفي وذلك للمخاطر التي جلبها على أوراق «كلال» الدعائية، واستقال المدير العام للشركة عندما بدأ النائب العام تحرياته عن سوء تصرفاته بالرغم من أنه ادعى أن القضيتين منفصلتان.

إن الحكومة الإسرائيلية تشد أزر اتحاد الصناع لأنهم يصنعون سلعاً متينة، وبعد فقد حول بقية العالم الأول اقتصاده بعيداً عن التصنيع إلى دنيا الخدمات. إن مئات الملايين من الدولارات تحول سنوياً إلى جيوب المصنعين والباحثين مع قلة المردود أو انخفاض العائدات أو لا شيء على الإطلاق. ومن ١٠٠ مليون دولار التي تضخ على البحث

والتطوير، يصل فقط ربع هذه المشاريع لنقطة التعادل. «داني جيلرمان» رئيس غرفة التجارة الإسرائيلي قلق جداً حول المنح النقدية والمعونات للمصنعين واستثناء صناعات الخدمات والتي ليس لها تمثيل كاتحاد الصناع النشط سياسياً:

«إن السياسة الإسرائيلية في مجال الخدمات هي ضرب من الأدب الإباحي الماركسي الذي ينص على أن الذي يحمل مطرقة تزن خمسة كيلو غرامات يعتبر منتجاً اقتصادياً. إن بقية العالم المتقدم يحطّ من قدر هذه الأفكار البالية منذ فترة طويلة، إلا أن إسرائيل ما زالت مستمرة بالتمييز بين التصنيع والخدمات وذلك بإعطاء معونات وقروض رخيصة فقط للتصنيع».

في بقية العالم لا يوجد هناك اتحادات صناعية تملي السياسة الاقتصادية على الحكومة، من هذا المزيج الكبير من الحكومات الكبيرة والاتحاد الكبير والصناعة الكبيرة التي تسيطر على الثروة الاقتصادية للإسرائيليين قليلي الحظ. ويلخص «ستيف بلاوت»:

«عندما تتصارع «كوكاكولا» و«البيبسي» على الجمهور يُعَدّ ذلك لصالح المستهلك، فالنوعية ترتفع والأسعار تنخفض. هذه هي الطريقة المناسبة للعمل. ولكن عندما تتشاحن الهستدروت مع اتحاد الصناع فإن ذلك ليس لصالح المستهلكين. إن جمهورهم الوحيد صاحب المصلحة هو الحكومة. كلٌ يتنافس بغية المنافع السياسية فالجمهور يعني قليلاً بالنسبة لهم. إن القرارات الاقتصادية في إسرائيل سياسية، وفي كل مرة تحشر الحكومة أنفها في السوق يمشي كل شيء بصورة مضطربة».

إنها حقيقة بدهية برهنت بواسطة الشركات الواهنة الخاصة بالحكومة.

● العلنية تفسد الاحتكار:

لإعطاء القارىء فكرة عن انتشار الصناعة الاحتكارية في إسرائيل فإن المنتجات مسيطر عليها ١٠٠٪ من قبل شركة محلية وحيدة: الإطارات، الإسمنت، الغذاء المعلب، البيرة، القضبان الحديدية، النشا، السجائر، الإسبست، مصابيح الإنارة، أكثر من ٩٠٪

LAU LIBRARY
BEIRUT

من المنتجات التالية مسيطر عليها بإحدى الاحتكارات: الدهانات، الورق، الشوكولاتة، الزبدة، القهوة السريعة الذوبان، والمُعجنات.

بشكل واضح فإنه بوجود احتكارات تسيطر على هذا المدى من البضائع فإن المتسوق الإسرائيلي لم يغمر نفسه ببضائع متنوعة. وهناك تعليق شائع للإسرائيليين العائدين من الخارج وهو أنه بعد التسوق من محلات «ماركس آند سبنسر» أو حتى من سوق «سيفوي» الأرخص، يدركون كم هي خياراتهم كئيبة في إسرائيل.

وكما رأينا فإن معظم الاحتكارات هي صفقات تحميها الحكومة وتكافيء الشركة الوزير بعدة طرق متشعبة، والآن نحن ندخل منطقة الإحتكارات المملوكة حكومياً والصناعات ذات المنافسة الممنوعة من قبل الحكومة نفسها.

وحسب تقرير مجلس الشركات الحكومية عام ١٩٨٥ والصادر من قبل دائرة الخزينة فإن هناك ٢٠٩ احتكارات حكومية منها فقط ١٠٠ ذات أغراض تجارية، إن نطاق مصالح العمل الحكومية مذهل بشدة، وعلى المرء أن يتأمل لماذا يُطلب من الجمهور امتلاك قاعة زواج في تل أبيب وثلاثة فنادق ضخمة ومعهد الخمور الإسرائيلي ومطعماً في القدس أو مسرح هابيماج!

بعض الاحتكارات يفضل تصنيفها كتجمعات «كارتلات» فهناك ثلاث شركات للطاقة، وست شركات لحفر آبار النفط (لها مكاتب ولكنها لا تحفر للنفط). كلها مملوكة للحكومة، وكل منها مجاز من عدة وزراء.

ويوضح الصحفي «غابي كيسلر» في صحيفة معاريف:

«تخدم شركات الحكومة كأجنحة وكأدوات سياسية قوية جداً لأولئك الذين يمتلكون مناطق القوة.. إن انتخاب الزعماء الجماهيريين لمجالس شركات الحكومة أصبح منذ مدة طويلة إحدى امتيازات الوزراء والأداة التي يستعملونها لإعطاء المنح والمكافآت الشرفية لأصدقائهم الحزبيين الحميمين».

إن ٦٥,٠٠٠ مواطن يعملون في هذه الاحتكارات وقيمة الشركات التي تمتلكها الحكومة برمتها أو لها نصيب فيها تقدر بـ ١٥ بليون دولار. هذا الرقم يعادل المساعدات الحكومية الأمريكية لإسرائيل لمدة ٥ سنوات وإذا بيعت هذه الشركات وأعيد تشكيل الاقتصاد فلن تكون إسرائيل بحاجة إلى الصدقات الخارجية.

ولكن هناك سبباً آخر ضاغطاً يدعو الحكومة لبيع شركاتها: فإسرائيل لها ما مجموعه ٦٤ مليون دولار كديون داخلية وخارجية، والعجز الحكومي أكثر من ٥٪ من إجمالي الناتج القومي والفجوة التجارية عريضة ازدادت ٤٩,٦٪ سنة ١٩٩٠ لتصل إلى ٣,٥٠ مليون دولار. إن الدولة في حالة ملائمة لتطلب فصل الإفلاس الحادي عشر.

لدرء محصلي الديون العالميين ولحماية شعبها من المجاعة فقد أعلنت الحكومة منذ سنوات عن نيتها ببيع أصولها. ولكن لما كانت الموافقة على مثل هذا البيع من وزارات الحكومة المختلفة متطلباً رئيسياً فإنّه لم يحدث شيء. لم يكن أي وزير مستعداً للتخلي عن إقطاعه وتعييناته ومساعدته ورعاياته أو ضمانه لتقاعد سعيد في منصب صناعي تنفيذي لحفنة من غرباء مجانين بما فيه الكفاية لشراء شركة مفلسة تحت إرشاده.

مع سنة ١٩٩١ ليس ثمة شخص إلا شامير نفسه قد أُدرج في الخط الإنسيابي لعملية البيع، فقد أجبر القيادة على قصر القول النهائي في البيع لثلاثة وزراء بمن فيهم هو نفسه، وعليه أقفل الباب على عشرات الوزارات الأخرى، ولكن حتى بهذه الطريقة فإنها كانت مصالح كما هي العادة في عملية كل بيع أو أخرى أوقِفت أو تمت أو أُلغيت. وهذه بعض أمثلة من البيع للحكومة الإسرائيلية.

أعلنت الحكومة أن مطبعة وايزمن العلمية قد عرضت للبيع، وقد همَّ مالكو مؤسسة مقدسية تدعى «صفحات الليزر» بوضع سعر نهائي للشركة ولكن سلطات البيع الحكومية لم تواجه أو تعلق على عرضهم، كما لم تعط لهم الموافقة على الاجتماع بموظفي مطبعة وايزمن. لقد كانوا واحداً من عدة مزايدين من الذين اشتكوا الحكومة على عدم إعطاء ردود عروضهم بالإضافة إلى إحباط كل المحاولات للحصول على معلومات حول عملية البيع.

LAU LIBRARY BEIRUT

فضلاً عن ذلك فقد أضافت الحكومة شرطاً محبطاً يعطيها الحق في تغيير رأيها حول عملية البيع أو تغيير شروطه. هذه هي التصرفات القاسية لمن يرغب بإخلاص في بيع ممتلكاته.

وكـانت هنـاك حالة شركة الهستدروت والتي تدعى "Rami Refractors" والتي عرضت عطـاءً لشرائها. كان هناك مشتر وحيد «الفريق المقتصد» والمرؤوس من قبل الكندي «مارك بلزبيرغ»، وبعد أن وافق بلزبيرغ على شراء الشركة بمليون دولار أكثر مما تستحق، أعلنت الشركة أن المفاوضات قد أُوقفت. وقد كانت هذه صدمة لبلزبيرغ الذي ظن أن الأمور سائرة على ما يرام، وبعد ذلك بفترة وجيزة، عرض وزير الصناعة والتجارة «موشيه نسيم» مزاداً من قبل شركة الحكومة الواقعة في نطاق إقطاعه «كيماويات إسرائيل» لشراء شركة "Rami" وقد ردّت شركة بلزبيرغ بحدة أكثر على هذه المخادعة بأن الوزير نسيم كان يعطي رسالة إلى العالم مفادها أنه لا مجال للقطاع الخاص في إسرائيل.

والآن إذا حاولت الحكـومـة بيع أصـولهـا، فمـا الـذي تفعله بشـراء أصـل آخر من الهستدروت. إنّ الذي تفعله هو إطالة قبضتها على الاقتصاد، بينما تدّعي بما يثير الشك عكس ذلك. ومرَّة أخرى فإن عملية بيع شركات للأجانب قد عطلت لأسباب أمنية مفترضة بينما توقفت محاولات بديلة لبيع حصص من هذه الشركات في البورصة لخوف مفترض من أن الجمهور الإسرائيلي لا يمتلك الأموال في البلد لدفع سعر مناسب في الأسهم.

يوضح «دانيل دورون» السبب الوجيه في رفض عدد كبير من قادة الحكومة الحالية لعملية بيع الشركات العامة: طالما تقع هذه الشركات في أيدي فرق استثمار محدودة فإن ما عرف بمصطلح «الصفقات القلبية» يمكن أن ينجز من خلال مكالمات هاتفية قليلة، كما أن هنـاك خطر تشابك القيادة الإدارية والتي يُصبح فيها موظفو الحكومة السابقة إداريين تنفيذيين في شركات، والعكس صحيح بحيث يساعدون بعضهم في أزماتهم.

إن هذا يندرج على شركة «كيماويات إسرائيل» وهي إحدى الشركات التي يُفترض أن تقوم الحكومة ببيعها، وقد كانت لدى الحاخام «يائير ليفي» من حزب «شاس» فكرة عما يجب أن يعمل في الربح. فحسب صحيفة «هآريتس»: «عندما ناقشت اللجنة المالية بيع

شركـات «كيمـاويات إسـرائيل» عرض ليفي رأيه: «يجب أن تباع الشركة ويجب تحويل العائدات فوراً إلى نظام المدرسة الدينية».

وبـالإضافة إلى الخسائر يجب أن يبتلع الجمهور نفقات تشغيل، فالحكومة تحمل ١,٢ مليون دولار سنوياً على شكل إعانات. وهذا يزيد بمائة مليون دولار عمّا تحوله أمريكا سنـوياً لإسرائيل في شكل عون اقتصادي. إن على الشركات أن تعمل حتى ولو توقفت إسرائيل عن استجداء المعونات الأجنبية، ولكن العقبات لا يمكن أن تنتهي.

لقـد قُصِـد أن تُعـرض شركـة كيمـاويات إسـرائيل وصنـاعـات الطيران الإسرائيلية وإجريديف ـ شركة زراعية استشارية ـ للبيع، ولكن بسبب اعتبارات استراتيجية مفترضة فليس لأي فريق أجنبي أن يعطى مصلحة مسيطِرة، وقد وُضعت صعوبات جمة في وجه أية عمليات شراء من وراء البحار لشركات ما وراء البحار.

ولا يعني ذلك أن المستثمرين من وراء البحار يهرعون إلى إسرائيل، ففي سنة ١٩٩٠ كلها استُثمر فقط ١٠٠ مليون دولار تدعو للشفقة من رأس المال الأجنبي في الشركات الإسرائيلية. إن الكلمة المعروفة في الخارج هي أن إسرائيل مكانٌ سيء للأعمال.

لقد استثمر «مورتون مانديل» ـ أحد الصناعيين الأمريكيين ـ في إسرائيل بالرغم من سمعتها المخيفة، إلا أن لديه كلمات تحذير للآخرين الذين يتطلعون إلى نفس الشيء: إن قوانين وتعاليم الحكومة تتراوح من التهديد إلى الظلم إلى الحماقة، فهم لا يشجعون السوق الحر فضلاً عن عدم إعطاء التشجيع الكافي للصناعات التصديرية. وعندما يأتي المجال للعمل الخاص يتم تداول الأمور بتعاسة. وكل ما هنالك أن القيام بالعمل أو إنشاء المصالح في إسرائيل أعقد مما ينبغي، فلو لم أكن يهودياً لم أكن لأكترث.

وبعد فإن هناك ما يقرب من ١٥٠ هيئة أمريكية تعمل في إسرائيل والبعض منها مثل: موتورولا، أي. بي. أم وديجتال تعمل بنجاح، إلا إن قصص الأخريات ليست سعيدة كما ينبغي، فقد أعطت الحكومة لشركة «إنتل» أكثر من ٥٠ مليون دولار فقط لفتح محل في إسـرائيل. وقـد كان ذلك خسارة محققة، ذلك لأن شركة «إنتل» أرسلت معظم أرباحها

LAU LIBRARY BEIRUT

ونتائجها لمكتبها الرئيسي. ولم تجن إسرائيل من وراء ذلك إلا تخفيض أرقام البطالة.

لا تتعامل إسرائيل بنفس الطريقة مع كل الأجانب، فقد قامت وزارة العمل ومفوضها الوزير «بورش» بملاحقة شركة الكمبيوتر الأمريكية العملاقة "National Semiconductor" في شهر آب ١٩٩١ وذلك لتشغيلها العمال في يوم السبت. ولم يرتعد المسؤول عن الشركة الأمريكية أكثر من اللازم لفكرة دفع ٢٠٠٠ دولار غرامة عن كل عامل ينتهك قوانين السبت المحيرة، وأشار بذكاء إلى أن هذه الإهانة يمكن أن تعني نهاية وجود الشركة في إسرائيل. فقد نذر أن الشركة ستبقى إلا إذا جعلوا الحياة كئيبة جداً لنا.

ومع التهديد بإغلاق الشركة والذي سينتج عنه خسارة ٥٠٠ عامل لعملهم في منطقة تعدادها ١٥,٠٠٠ نسمة فقد سُئل موظف الوزارة فيما إذا كان سيدعم الملاحقة القانونية ضد إحدى الشركات، فأجاب بسخط «إن المهم لدينا هو السبت».

إنه ليس ثمة خيار، فعلى إسرائيل أن تقنع الأجانب بشراء شركاتها لأن إسرائيل ليس لديها الرأسمال، والسبب هو مطالبة أمريكا بذلك، ففي تشرين أول ١٩٩١ أمرت الحكومة الأمريكية شاميرَ ببيع الشركات المملوكة سياسياً خشية تعريض مطالبة إسرائيل بـ ١٠ بلايين دولار كضمانات قروض للخطر. وقد استجاب شامير فترأس لجنة وزارية وسيطة في مسألة التحويل للقطاع الخاص والتي لم تكن شيئاً سوى «لف ودوران». إن رئيس الوزراء ليس لديه مصلحة في اقتصاديات السوق الحر وقد عكست اللجنة لا مبالاته.

• عودةٌ موجات الصدمات:

إن شركـة المياه «ميكـوروت»، وشـركـة الكهـرباء الإسرائيلية ـ كلاهما احتكارات حكومية، ولكن لزيادة تكاليف الكفاءة! فإن لكل منهما إنشاءات منفصلة، وخلال العام ١٩٩٠ قطعت شركة الكهرباء التيار عن شركة المياه لتخلفها عن دفع الفواتير، وتوقف ضخ المياه.. ولم يعد للمستهلك سوى أنابيب فارغة.

كانت شركة المياه مدينة لشركة الكهرباء بـ ١٠ ملايين دولار في مطلع عام ١٩٩٠،

ولكنها لم تستطع دفع الفاتورة ذلك أنها كانت غارقة في ديون مقدارها ٤٥ مليون دولار. وعليه اضطرت شركة الكهرباء لقطع الكهرباء عن محطات الضخ. وقامت اللجنة الاقتصادية في الكنيست بتحويل ٥ مليون دولار على جناح السرعة لشركة الكهرباء، وبالتالي أعيد أرسال الكهرباء.

ولكن في ٢٨ تشرين ثاني قامت شركة الكهرباء بقطع التيار الكهربائي عن أربع محطات للمياه بسبب فواتير متراكمة قيمتها ٢٠ مليون دولار. وعليه حوّلت وزارة المالية ٢,٥ مليون دولار أخرى لشركة المياه وأعيد تشغيل الكهرباء. ومع ٢٠ كانون أول أرسلت شركة الكهرباء فاتورة أخرى بقيمة ٧,٥ مليون دولار لشركة المياه ليصل الدين المتراكم إلى ٢٥ مليون دولار. وقد كانت شركة الكهرباء هي الأخرى بأمس الحاجة لهذه الأموال حيث أنها كانت أيضاً مدينة بما يقرب ٧٥ مليون دولار. ولقد كانت شركة المياه ذكية بدفع جميع الفواتير التي تخص شركة الكهرباء في مقراتها الإدارية، وعليه لم يكن تنفيذيوها بحاجة للقراءة في الظلام. وقد تركوا محطات الضخ لتسدد الفواتير، ولذا فلن يكون بمقدور الناس الغسيل، وسرعان ما قامت الاحتجاجات لدى الحكومة تجاه هذه القضية الحساسة.

وبدون البحث المعمق عن بؤرة المشاكل فإن شركة المياه تتبع لوزارة الزراعة، بينما تخضع شركة الكهرباء لسلطة وزارة الطاقة، وهم لا يلتقون دائماً. ويترك الأمر لوزارة المالية لتسوية الخلافات، وتأتي كل هذه المشاكل عندما تُدفَع جميع هذه الفواتير من نفس المصدر وهو خزينة الحكومة.

تبدو الصورة في قطع المياه ـ لأن شركة مياه الحكومة لم تدفع لشركة كهرباء الحكومة ـ شاذة، وربما أشرنا إلى أن شركة الكهرباء أعطت لنفسها زيادات غير قانونية وسمحت لموظفيها بكهرباء غير محدودة.

يبرر «دانيل دورون» تصرفاتهم:

«. . إن احتكارات عمال الكهرباء الذين يوثقوننا إلى الكرسي الكهربائي وأيديهم على المفتاح لم يكونوا هم الذين صنعوا نظامنا الاقتصادي المشوه وغير الصادق والعنيف

LAU LIBRARY BEIRUT

أحياناً. . تحت هذا النظام البغيض، فإن العمال الإسرائيليين الذين يمتلكون مستقبلاً إنسانياً قريباً من العدم، عليهم أن يعملوا بأجرة مهينة هي ١٠٠٠ دولار شهرياً، ولهذا السبب فإنّ عليهم النظر إلى منافذ أخرى. ـ قانونية كانت أم لا ـ لإنهاء الشهر، وتأمين عائلاتهم بمستوى مقبول للسكن والصحة والتعليم. .

إن أولئك الذين صمموا هذا النظام الفاسد وغير العادل. . أولئك الذين يحافظون عليه بجميع أصناف التحضيرات والتعديلات والحيل ليس لهم الحق في الشكوى عندما يستعمل الآخرون أساليب مشابهة».

إن ثمة مشكلة بمنطق «دورون»: إذ أن هناك كثيراً من الناس يبررون تجمعاتهم غير القانونية بممارسة الحكومة. والأمثلة كثيرة إلا أن مثالين يكفيان.

بحث إسرائيلي أسكتلندي «ديفيد وولف» في فتح مصلحة صغيرة لاستيراد الويسكي الأسكتلندي، ولكنه هُدِّد من قبل احتكارية المشروب المحلية بالإرهاب إذا أتم مشروعه، فتوقف بتعقل.

ولم يكن أحد المقاولين لتجميع النفاية في الجليل مقتنعاً برفض عطائه الناجح للبلديات وذلك باستئجار ممثلين لجمع القمامة. وقد عذروه وأشعلت سيارته كمكافأة له. إن احتكارات الحكومة قد ألهبت الاحتكارات الخاصة بمثل هذه المناورة. فكلها تتآمر ضد رجل الأعمال الذي يحاول إدارة عمل مخلص.

وإذا كانت الحكومة قد سببت للجمهور مقدارا لا حصر له من الآلام باحتكاراتها، فقد عانت هي نفسها من هذه الآلام. .

● الطائر المبكر يفوز بالدودة:

امتلكت الحكومة واحدة من الثلاث شبكات الكبيرة لمحطات الوقود والتي تدعى «باز». وباسم تشجيع القطاع الخاص باعت الشركة لأسترالي يدعى «جاك ليبرمان» بأقل كثيراً مما تستحق. وبعد ذلك قام ليبرمان ببيعها بربح هائل لإثنين من البولنديين.

وخلال ذلك وبالرغم من فقدانها لفرعها التسويقي ما زالت الحكومة تحتفظ بمراقبة لصيقة على التجمعات من خلال امتلاك مصافي نفط الدولة. وقد واجهت المصافي نقداً من قبل مراقب الدولة سنة ١٩٩٠ على كل شيء، إبتداء من الصيانة الضعيفة وعدم وجود سجلات منظمة للمعدات إلى مشكلات الإضطراب المالي.

كان استلام القطاع الخاص لتسويق البترول نكتة لأن المصافي تعطي نفس الأسعار للوقود لكل الشركات الثلاثة المسوّقة، وهي تنظم السعر عند المضخات وتحدد العمولة التي يحددها وكلاء الشركات. وبالرغم من بيعها لمحطتها البترولية إلا أن الحكومة لم تنه سيطرتها على هذا الاحتكار.

ولكن في النهاية تذوقت الحكومة طعماً لنفس مغالطاتها، لقد انخرط الشخصان البولنديان اللذان اشتريا محطة «باز» من «ليبرمان» في مشروع احتيال ضخم والذي يغش الحكومة البولندية بما يصل لـ ٣٠٠ مليون دولار. وقد كان الاحتيال ووترجيت بولندا، حيث قاد إلى طرد رئيس البنك المركزي وأعطيت أحكام تجريمية لسبعة من كبار رجال البنوك.

وجدت إسرائيل نفسها في فوضى حقيقية في منتصف شهر آب ١٩٩١، فقد أخذ أحد البولنديين الجنسية وطلبته الحكومة البولندية كمجرم يجب تسليمه. كانت تلك فكرة جميلة ولكن ليس لإسرائيل معاهدة تسليم مجرمين مع بولندا. وقد وُضع هذا المجرم مع شريكه في قائمة أكبر المطلوبين. بينما هم ها هنا المالكون الجدد لإحدى الشركات الحكومية الإسرائيلية السابقة.

ببيع شركة «باز» بالسعر المنخفض لرجال أعمال ليس لهم رغبة أو لا توجد لديهم الخبرة في حقل البترول فإن الحكومة نفسها تطلب المشاكل إن ما نعرفه هو أن الحكومة عندما تنوي بشكل جدي بيع إحدى الشركات فإنها في بعض الأحيان لا تقيّم الصفقة بفتح العطاءات خلف الأبواب المغلقة. وهذا يوضح كيف امتلكت الشركة الأمريكية «بير شتيرن» شركة اقتصاد القدس بجزء من قيمتها وكيف حصل جاك ليبرمان على شركة «باز» وذلك يوضح كيف التقطت شركة «باز» بواسطة اثنين من المحظوظين (وأحد الشركاء الإسرائيليين) والذي كاد يسبب قصم ظهر النظام البنكي البولندي القابل للكسر أصلاً.

LAU LIBRARY BEIRUT

• البورصة المملوكة:

بالرغم من أن الإقتصاد بُني على أسس اشتراكية فإن إسرائيل تمتلك سوقاً للأسهم فريداً من نوعه يدعى «بورصة تل أبيب لتبادل الأسهم». إن ممارسات هذا السوق غالباً ما تكون غير معروفة أو غير مستعملة في أية بورصات مماثلة في بقاع العالم جميعه.

إن بورصة تل أبيب هي الوحيدة التي تفتح أبوابها يوم الأحد وهي الوحيدة التي تحرّم المناقصات المحركة أو المنشطة. فالأسهم تُعرض مرّة في وقت محدد، وأسعارها مقررة بسعر بيعي وحيد لكل يوم. وعليه فلو أن سهماً للنفط قد اشتريَ في الساعة التاسعة وتفجرت حرب أهلية في العربية السعودية في تمام التاسعة والنصف فلن يكون هناك بيع للأسهم حتى اليوم التالي عندما تكون نصف آبار المملكة قد اشتعلت. وبسبب نظام البيع للمرّة الواحدة في بورصة تل أبيب فإنه ليس لها وقت إغلاق رسمي، ففي اليوم التالي البطيء فإن التجار يمكنهم الاستمتاع بعشاء مبكر وهادىء، وفي اليوم المشغول فإنهم ربما يضيعوا مشاهدتهم المتأخرة لمسلسل "Dynasty".

ولكن الذي يميز البورصة الإسرائيلية عن غيرها هو التعليمات الفريدة ـ أو الافتقار الكبير لوجودها. فالأسهم تباع دون وجود حد أدنى للأصوات المقترعة، وبالتالي تحرم حملة الأسهم من أي كلمةٍ في كيفية إدارة الشركة التي يمتلكونها جزئياً.

ويوضح المدير التنفيذي السابق للبورصة الإسرائيلية «يوسي نيتزاني» انحرافاً آخر خطيراً عن الممارسات التجارية الطبيعية للأسهم: «في إسرائيل يمكن لمجلس المدراء لإحدى المعاهد المالية أن يتصرف كممثل البنك للشركة أو المخلّص أو مدير الأموال التعاونية أو الكفيل»، والذي يعنيه ذلك أن عضواً كبيراً في مجلس إدارة البنك يمكنه أيضاً أن يكون عضواً كبيراً في شركة تأمين. فليس هناك مجلس لمنع مثل هذا الخصام الأحمق في المصالح. فلو أصدر البنك أسهماً فإن عضو الإدارة يمكنه أن يسيطر بطلب شركة التأمين شراء بعض الأسهم، لا سيما أن الشخص البسيط قد أُغلق عليه بعيداً عن بورصة تل أبيب بواسطة الاستغلال القانوني للشركات المصدرة للأسهم. وكما سيستعيد القارىء

ـ ففي العام ١٩٨٣ ـ وظفت البنوك التعليمات المهلهلة وخسرت الجمهور الإسرائيلي ثلث مدّخراته.

كان من الممكن التنبؤ بعواقب صراع المصالح هذا؛ تفجير كبير، عدم استقرار وخداع، ففي سنة ١٩٩٠ قُيِّد ١٣ حُكماً للتجارة الداخلية، والجرائم لا تحتاج إلى مراجعة. ومثال شركة «باز» فقط يفي بالغرض، وقد اكتشف جيولوجيون منها علامات نفط وقبل أن تنشر أخبار باز على الجمهور، وقد أخبر أولئك داراً للاستثمار التي قامت بشراء رقم كبير من حصص باز فقط قبل أن تغلق.

في ضوء جميع ما كتب، تتميز بورصة تل أبيب والمدارة حكومياً بصعوبة التلميح أو التصريح المفاجيء، ولما كان الحال كذلك فإنها تُدار كَسِفاح القُربى. ترك «يوسي نيتزاني» المدير العام السابق لبورصة إسرائيل عمله والتحق بآخر أفضل منه كرئيس الهيئة الحكومية المسؤولة عن بيع الشركات العامة. والآن ولما كانت بعض هذه الشركات ستباع في بورصة تل أبيب فإن منصب نيتزاني يمثل تناقضاً في المصلحة لا يمكن التسامح معه في أية حكومة أعمالها نزيهة. وبعد فهذه هي الطريقة في الخدمة المدنية الإسرائيلية حيث الانتقال الجانبي للعمل إجباري وحيث يبدأ سن التقاعد في الأربعين.

• تقاسم النظام مع أصدقائنا العرب:

إن عرب المناطق المختلف عليها محظوظون، فلا بد لهم من المشاركة في الاقتصاد الإسرائيلي سواءاً أرادوا ذلك أم لم يريدوا.

وبالرجوع إلى عام ١٩٦٧ تبدو الأمور سارة ففي غضون عقد من الحكم الإسرائيلي رأى العرب متوسط دخولهم تتضاعف، خدمات الصحة تتحسن، وشبكات المدارس تزداد، ولكن مرّة أخرى فقد استوطن الإسرائيليون مناطق سكنية فقيرة ليبدأوا حياة جديدة فيها، إلا أن الانتعاش الذي أصابهم لم يكن ليصيب جيرانهم العرب..

ولسوء حظ العرب فإنهم يتبعون التعرفة الإسرائيلية وقوانين إسرائيل في الاستيراد،

LAU LIBRARY BEIRUT

ويتقرر مصيرهم الاقتصادي من خلال الإدارة المدنية التي تدير المناطق وهي عادة تستعمل امتيازاتها في مصلحة الإسرائيليين، وتستطيع الإدارة المدنية التدخل في عملية إصدار الإعتمادات البنكية بحيث تكافيء من يطيعها بالحوالات المالية وتعاقب السلوك غير التعاوني بالحرمان من السيولة. وهي تحدد مجموع الدنانير الأردنية التي ينبغي للشخص إحضارُها لإسرائيل بـ ٧٠ ديناراً للشخص كل شهر. وهي معاناة حقيقية إذ يدخر غالبية السكان في بنوك أردنية. ويرتكز السبب هنا على خبرة ماضية عندما حولت منظمة التحرير الفلسطينية الأموال من الأردن لتستعمل في الأنشطة الإرهابية.

والاستثناءات الأخرى أقل اعتدالاً، فكثير من المصالح الإسرائيلية المحمية تخشى من فكرة المنافسة العربية؛ العمالة في المناطق العربية أرخص كثيراً منها عند اليهود، وكثير من الإسرائيليين مندهشين تماماً حول فكرة اجتثاث قاعدتهم. وللتغلب على المنافسة غير العادلة فإنهم يسيطرون على الإدارة المدنية للأعمال المتوقع ازدهارها.

لقد مُنعت شركة «إسمنت نيشر» بنجاح من إقامة مصنع للإسمنت في الخليل، بينما أغلقت الكيبوتسات مزرعة تفقيس دواجن في رام الله، وقد استغرق رفض الكيبوتسات ١٢ عاماً قبل الموافقة على إنشاء مصنع تحويل الحمضيات في قطاع غزة بالرغم من أنه كان مشروع مخاطرة مع الحكومة الإيطالية والأمم المتحدة.

بانعدام الفرص في مواطن العرب فقد بحثوا عن العمل في [فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨]، فقبل انتفاضة سنة ١٩٨٧ كان ١٠٠,٠٠٠ عامل عربي يقطعون الخط الأخضر للعمل. وبدلاً من الاتجار بالبضائع، كان هناك طريق وحيد وهو المتاجرة بالعمالة الرخيصة، وقد أصبحت المناطق وخاصة غزة معتمدة على الأجور الإسرائيلية في حياتها الاقتصادية.

وبقيام الإنتفاضة جاءَت الإضرابات وأعمال التخريب، فأصبح العمال العرب غير معول عليهم، وتضررت الصناعات التي كانت تعتمد عليهم كالبستنة والبناء بصورة ملحوظة، وقد ارتفعت كلفة تشييد المباني وارتفعت أسعار البندورة كما حصل في شتاء

١٩٨٩ عندما لم يتوفر عدد كاف من العمال لقطافها، فتعفنت أطنان منها في الحقول.

كانت هناك ضرورة لاستبدال العمال العرب وبوجود نسبة بطالة بين الإسرائيليين تتراوح حول الـ ١٠٪ فإن المتوقع أن لا تكون مشكلة. ويتساءل الكاتب «أليس ذلك صحيحاً؟» ويجيب بـ «لا». فالإسرائيليون بعد ٢٢ عاماً من استخدام العمالة العربية الرخيصة ليسوا راغبين في إنزال أنفسهم من عليائهم للعمل في الأعمال الدونية.

وعليه فقط استقطبت إسرائيل الفقيرة ٣٠٠٠ عامل أجنبي معظمهم من البرتغال لتعويض فقدان العمال العرب، وقد وصل هؤلاء الثلاثة آلاف عامل بتأشيرات حكومية، بينما دخلت عدة آلاف أخرى بتأشيرات سياحية، وذهبت مباشرة إلى العمل. هذه هي الفرص للعمل المخلص في بلد أكثر من ١٠٪ من قوته العاملة عاطلة بسعادة.

يدّعي اقتصاديون أن الانتفاضة الفلسطينية قد اشتعلت وتغذت بالوقود من خلال تضييق الخناق الإسرائيلي على اقتصاديات المناطق المحتلة، وكما لاحظ أحدُ المراقبين الاقتصاديين: «فإن الأحوال الاقتصادية الصعبة السكان الغاضبين وغير المستقرين». كما تفعل ذلك الضرائب غير المتناهية والتعاريف الجمركية والتصاريح والتراخيص والوثائق البيروقراطية.

● تكلموا بصراحة معشر الخبراء:

في شهر آب ١٩٩٨ أصدرت الحكومة أرقاماً تؤكد أن العائلة الإسرائيلية في المتوسط يجب أن تنفق أكثر من ١٨٠٠ دولار شهرياً للمعيشة، وبالرغم من ذلك تكتسب العائلة الإسرائيلية في المتوسط أقل من ١١٢٥ دولاراً في الشهر. فكيف تسوّي العائلات هذا الفارق؟ إنها تستدين كثيراً.

تلخص هذه الأرقام وحدها الوضع المأساوي للاقتصاد الإسرائيلي، ولكن لإيصال النقطة إلى بيت القصيد بغرض هنا آراء بعض الخبراء حسب محرر صحيفة «الجيروسالم بوست»:

LAU LIBRARY
BEIRUT

«تكمن قوة إسرائيل الرئيسية في عنصرها الإنساني الخلاق والمبدع والطموح، فعائقها الرئيسي هو نظامها الخالق السيء.. إن البلد الذي استطاع تطوير أسرع رقائق الكمبيوتر في العالم.. ينبغي أن يكون اقتصاده من أقوى اقتصاديات العالم وليس مثالاً لإقتصاد مهمل».

حقاً إن حالة الإقتصاد تدعونا للرثاء، فالناتج القومي الإجمالي الإسرائيلي مقداره ٤٢ بليون دولار تافه بالمقارنة مع ناتج دولة صغيرة كالدنمارك والذي يفوق الناتج الإسرائيلي بأكثر من ٣ مرات. فما الذي توفر في الدنمارك وافتقرنا إليه؟ ويكتب ألفين رابوشكا لائحة ببعض الذي تفتقر إليه الدنمارك:

«يستحوذ اقتصاد إسرائيل على مشاريع حكومية خاسرة، التجمعات الصناعية المثقلة بالديون والتابعة للهستدروت، بيروقراطية حكومية ضخمة، إنفاق حكومي شامل يستهلك ثلاثة أخماس الدخل القومي، معونات ضرائبية شاملة للمصنعين، مراقبة أسعار لما يقرب من ربع السلع الاستهلاكية، عشرات من الاحتكارات الرسمية والتجمعات (الكارتلات)، التعاريف وغير التعاريف المعرقلة للتجارة الحرة، رقابة على أسعار العملات، سيطرة حكومية على أسواق الأموال، ملكية حكومية لـ ٩٣٪ من الأراضي الإسرائيلية، مستويات ومعدلات ضرائبية ظالمة وحواجز بيروقراطية للمقاولين الأفذاذ».

أنظر؟ لقد امتلكتها إسرائيل جميعاً، ويصف «دورون» ثمرات شجرة العقوبة هذه:

أصبح الأمر متأخراً، لقد استطاع نظامنا الدولي سلفاً معاقبة أكثر الناس الموهوبين باقتصاد فاشل.. قطاعات كبيرة من أكثر القطاعات الإنتاجية تنهار، تواجه زراعتنا الشهيرة الإفلاس، كما يتهدد نظامنا البنكي وصناديق التقاعد بالإفلاس، ونظام الصحة يفشل، والتعليم في انحدار مستمر، وأصبح الماءُ شحيحاً ومسمماً، وأصبح الهواء ملوثاً، ونظامنا السياسي يزرع العنف الراديكالي والمنافسة بين الطوائف العرقية والجماعات الوطنية وبين المتدينين وغيرهم. وبإضعافنا مادياً وأخلاقياً يعرض النظام أمننا الذي تمس الحاجة إليه للخطر ويسلبنا حقيقة استقلالنا.

يوسع «روبرت. ج. لوينبرج» - رئيس معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية المتقدمة - نقطة «دورون» الجوهرية، وسيتصرف الكاتب بتوسيع هذه النقطة أكثر:

«لقد صُنِعَ النظام الحالي للإقتصاد السياسي بواسطة حزب العمل، وغُذِي بالمؤسسات التي اختلقها حزب العمل، وقد تابع حزب الليكود النظام القديم، وشجع الحزبان ثروتهما بوسائل السياسة الاقتصادية والتي هي مناورات ضرورية لطمأنة النفس بوسائل المساندة للنظام الحالي. إن هذه سياسات اقتصادية تعتبر متعفنة كسياسات خارجية. ولهذا السبب فإن إسرائيل ليس لها اقتصاد أو سياسة خارجية».

الإقتصاد هو السياسة في إسرائيل، والسياسة إقتصاد، وبربط الناس المثيرين للشفقة بالنظام الاقتصادي فإن الحكومة تلصقهم بالنظام السياسي المحطم، ولكن اللعبة تعود بالشر على أصحابها، فإسرائيل المفلسة هي إسرائيل مصعوقة، وإسرائيل المصعوقة لا يمكنها صناعة سياسات خارجية مبدعة. وبدلاً من ذلك فإنها تقاد بنزوات عالم لا يبالي.

إننا نحاول تصور إسرائيل مزدهرة واثقة تخطو خطوات جريئة من البداية، تضع الأسلوب والفحوى لدبلوماسيتها وتقف طويلة وحقيقية وتقدر على تصور الوضع الذي لا أمل فيه من إمساك قطاع غزة بموضوعية لتدرك أن مِصْر هي المسؤولة وبشكل كبير عن الوضع المزري لسكانها. فهي من عام ١٩٤٨ ولغاية ١٩٦٧ أبقت أهل غزة مسجونين في القذارة رافضة الاستثمار في مستقبلهم، رافضة الطلاب من جامعاتها، ومانعة إنشاء جامعات داخل غزة، لقد قضت على طموحات جيل من العرب الغزيين.

بالتعداد السكاني البالغ ٧٥٠,٠٠٠ داخل قطاع غزة والذي يبلغ طوله ٣٦ ميلاً وعرضه ثمانية أميال، لا تستطيع إسرائيل أن تقدم أي نوع من الرعاية لسكانها. وأية أمة يمكن أن تكون سكانياً غير مستقرة وغير نامية يمكنها أن تشكل تهديداً أخطر من لبنان الممزق والذي يقع على بعد ٤٠ كم بعيداً عن تل أبيب، ولكن الباب التالي لغزة هو خليج سيناء الضخم والذي يبلغ ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل ولكن بتعداد سكاني يبلغ ٥٠,٠٠٠ نسمة، فلو وُسِّع قطاع غزة مسافة ٥٠ ميلاً آخر في أرض سيناء الفارغة فإن هناك إمكانية إنشاء دولة

LAU LIBRARY BEIRUT

حقيقية، ولو غذيت الصحراء بمياه النيل فستكون دولة يمكنها أن تقف على أقدامها.

بجرأة وتحدٍّ قدّمت إسرائيل المستقلة خياراً للعالم، فهي ستتخلى عن سيطرتها على غزة وتسمح بإقامة دولة فلسطينية بشرط أن تتبرع مصر بمساحة مماثلة في سيناء لإقامة مثل هذه الدولة، وبعد فإن مصر لا يمكن أن تتخلى عن بوصة من ترابها المقدس، ولن تسمح بقيام دولة يقطنها أكثر من مليون ثوري فلسطيني بجانب حدودها، ولكن يمكن أن ترد الكُرة إلى ساحة مصر للتغيير ويمكن لإسرائيل أن تسترخي ثانية وتشاهد ضغطاً عالمياً يتراكم على مصر.

إن المعجزة الاقتصادية الإسرائيلية المستقلة والفخورة تتطلع إلى الضفة الغربية وتُمسك بزمام الأحداث، فقد وعدت السكانْ العرب بالحكم الذاتي وضمانه. وكل القوات ستسحب من المناطق والمدن العربية وسوف تستمر خالية من القوات شريطة أن يستمر السكان في حياتهم دون اللجوء إلى العنف ضد اليهود. وإذا أُعطي الحكم الذاتي فسوف تبدأ إسرائيل المرحلة النهائية وهي الحكم الذاتي الكامل، فالأرض سوف تُتقاسم تحت نظام يدعى السيادة المزدوجة، وسيحمل اليهود الذين يعيشون في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] جوازات سفر إسرائيلية، بينما سيسافر العرب بجوازات سفر فلسطينية، وسوف يكون القانون المدني محط عناية برلمان موحّد، بينما تباع الأرض في المزاد العلني.

وإذا أساء العرب للحكم الذاتي واستخدموا المدن الخالية من الشرطة كمراكز للمتطرفين فستعود القوات الإسرائيلية بالتفهم الكامل من قبل الأمم المحترمة في العالم. وبمناشدة وعود الحكم الذاتي في معاهدة كامب ديفيد بشكل أحادي الجانب فإن إسرائيل تشكل دبلوماسية جديدة جريئة؛ سيحترم العالم محاولتها للإنصاف، وإذا لم تنل الخطة إعجاب العالم فإن هناك احتراماً سرياً لحكومة إسرائيل لاستقلالها وقدرتها على تطبيقه.

ما أجمل العالم حينها! ولكن إسرائيل الحقيقية لا تعرف كثيراً عن التاريخ ولا تتمعن في السياسة لأنها لا تثق بنفسها. وهل يتوجب عليها ذلك؟ إن المكان مفلس ومليء بالعفن ومثير للشفقة. وعليه فإنها تسمح لنفسها بأن تدفع وتزداد عليها المناورات من قبل الإدارة

الأمريكية بشكل جوهري معادٍ لها. إنها تسمح لنفسها بالوقوع في المصائد الدبلوماسية للحصول على المعونات وضمانات القروض لتسندها سنة لاحقة.

وبعد زمن ستكون كلفة الركود مرتفعة، فمنذ حرب الخليج سارت أمريكا جانباً مع النظام الطغياني والمجرد من المبادىء الخلقية ـ النظام السوري ـ وفي مقابل الاشتراك مع الحلفاء ضد العراق إن لم يكن في الحقيقة للقتل ثمد العراق فقد وعدت سوريا كمكافأة لها من قبل أمريكا بلَيِّ ذراع إسرائيل وضمان إعادة مرتفعات الجولان لها. وإذاً فليس ثمَّة تصور يمكن أن يغري سوريا بالحديث مع إسرائيل، ولما كان ما نسبته ١١٪ فقط من الإسرائيليين مستعدة للتخلي عن المرتفعات في مقابل معاهدة مع سوريا، فإن إسرائيل على وشك أن تصبح معزولة دبلوماسياً وموضوعاً للسخرية العالمية والفقر.

ربما كان الوقت متأخراً إلا أن إسرائيل يجب عليها إجراء إصلاحات شاملة وسريعة في نظامها الاقتصادي، وعندما تخفف الحكومة قبضتها عن أموال الدولة فإن إصلاحاً سياسياً سوف يتبع بشكل محتوم. ولكن لن يكون ذلك إصلاحاً اقتصادياً محتملاً حتى ينقطع العون الأمريكي غير العسكري عن إسرائيل ولمصلحتها.

• اقطع تلك المساعدات أيها الوغد:

سوف يسأل القارىء الحساس ـ بكل الحق ـ إذا خدعت الحكومة بمظهرها الكاذب الناس بسبب الأموال النادرة وذلك لتقوية قبضتها على حياتهم. لماذا لا يقوم الناس في إسرائيل وينادون بصوت واحد للتغيير؟

تقبع الإجابة في مصطلح «باروخ هاشيم» يوضح هذا المصطلح انهزام معظم الإسرائيليين. ويعني «الشكر لله على ذلك». عند تأسيس دولة إسرائيل كان لها صناعة قليلة وإسكانات ضعيفة، ومسؤولية عسكرية باهظة ومستوطنون جدد بعدد الأشياء القديمة المتوارثة. ونجا معظم القادمين الجدد بصعوبة من الموت على أيدي أعداء السامية وكانوا بالغي السعادة لبقائهم على قيد الحياة، ومهما كانت أوضاعهم فقيرة عند وجودهم في إسرائيل فقد كانت أقدارهم حتماً أفضل عند نجاتهم، حتى لو عاشوا في أكواخ ترشح بلا

LAU LIBRARY BEIRUT

تدفئة في الشتاء وافتقروا إلى الملابس المناسبة فقد كان هناك طعام كافٍ. وربما مشى المهاجر الجديد سنة ١٩٥٢ طويلاً للوصول إلى البقالة لشراء رغيف رخيص مدعوم، ويعلق: «على الأقل هناك طعام كافٍ في إسرائيل» ويرد البقال عليه قائلاً: «باروخ هاشيم»؛ حمداً لله على ذلك.

وبعد ٤٠ عاماً لاحقاً يلاحظ أحد المراقبين الاقتصاديين: «ما زال الإسرائيليون يبتهجون عند شراء البيض ـ فهم يعتقدون أن أحداً يباركهم».

لن يحتجَّ الإسرائيليون على تعفن الدولة الشامل، ويستطيع السياسيون الاستمرار بمعاملتهم بخشونة. ولا قوة داخل الدولة يمكنها تقليل أو منع السرقة المروعة لأموال العامة بالقوى التي تحكم وهي: وزراء القيادة، مسؤولو البنوك، ممثلو الاتحادات، المصنعون، أو موظفو الوكالة اليهودية. إن الأمل الوحيد الباقي الذي يمكنه أن يضع حداً للجرائم الاقتصادية التي تدفع الوضع الإسرائيلي يتأتى من الخارج، فالأجانب ولا سيما الأمريكيين يضخون أكثر من ٦ بلايين دولار كمساعدة كل عام لإسرائيل وبعمل ذلك فإنهم يموّلون نظاماً ميّتا وينعشونه مرّة أخرى لموسم طويل. ولو توقف العون والمدد فإن إسرائيل سيترتب عليها أن تصبح فعّالة ومنصفة وعادلة أكثر، وأكثر عدلاً لسكانها.

ويصل المدد بأربعة طرق: التعويضات الألمانية، والصدقات، ومن خلال بيع السندات، ومن خلال المدد الأمريكي الحكومي. وهناك اعتراضات مستمرة على الشراء المتواصل لسندات حكومة إسرائيل، وقد أُصْدِرَت السندات الحكومية أول مرّة سنة ١٩٥٠ وذهبت النقود المتزايدة من جراء عملية البيع لبناء البنية التحتية للدولة. وبعد ٤ عقود والعديد من البلايين من الدولارات، فإن بيع السندات لم يذهب مباشرة إلى إنشاء المشروعات ولكن إلى الخزينة حيث تغطي ديون الحكومة.

خلال سنة ١٩٨٠ بيعت سندات بأكثر من بليون دولار لإنشاء مشروع طاقة كهربائية يسمى قناة البحرين(*) وقد وصف هذا المشروع المستقبلي في الكثير من الكتيبات بأنه

(*) مشروع مقترح لإنشاء قناة تصل بين البحر الأبيض والبحر الميت.

حث رهيب للمبيعات، ولسوء الحظ لم يُبَيِّن القنال البتة ولم يُعرف فيما إذا أعيدت نقود الاستثمار لأي مشترٍ للسندات.

يقوم مشترو السندات بالتضحية، إن العائد على السندات الإسرائيلية أقلّ بشكل ملحوظ مما يُعرَض على السندات الأخرى في الأسواق. وبالرغم من طرح الضريبة المضافة والتي تأتي كهدية من العم سام فإن استثمار السندات ما زال كئيباً بشكل كبير. وبعد فإنه بين أفضل السندات الناجحة في العالم يرتفع بقيمة بليون دولار سنوياً، ولأن شامير وعد بأن سندات سنة ١٩٩٠ سوف تبني بيوتاً للمهاجرين فنحن نفترض أن مبلغاً محترماً من المال قد قُبض من قبل وزير الإسكان «آرييل شارون». وإذا كان الأمر كما وصفنا سابقاً فستهبط النقود أخيراً في جيوب المقاولين عديمي الأخلاق وأصحاب الأسعار المرتفعة الذين تربطهم صلات قوية بالحكومة. لقد أسهم مشترو السندات جوهرياً في وزارة الإسكان المعروفة والملوّثة بدلاً من وصولها إلى أولئك البنائين الشرفاء من القطاع الخاص الذين يتوقون إلى بناء البيوت في غياب موازنة حكومية كبيرة بما فيه مما يتسبب بممارسة العمل بطريقة لا أخلاقية.

ومع استمرارية المعروفين بشراء البلايين في السندات فإنهم يساعدون في تغذية العجز للحكومة الإسرائيلية المفلسة أخلاقياً ويؤجلون معايير الإصلاح الضرورية التي يحتاج إليها إذا أريد للدولة البقاء. وبدفع النقود للسندات الإسرائيلية يساعد الدافعون في القضاء على الدولة.

إن الظرف متشابه ولكنه أكثر تعقيداً عند مناقشة المدد الحكومي الأمريكي. إن الاطلاع قليلاً على الخلفية الخاصة ضروري قبل الغوص في هذه المياه المشاكسة.

لغاية حرب يوم الغفران سنة ١٩٧٣ استلمت إسرائيل قليلاً من العون الأمريكي ـ حوالي ٥٠ مليون دولار سنوياً ـ (مع حذف آثار كارثة حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ عندما ارتفع العون فوق ٦٥٠ مليون دولار). وبدون العون نما الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٨٪ سنوياً بالرغم من النظام الاقتصادي. وفي سنة ١٩٧٣ وصل إسرائيل أكثر من ٢ بليون دولار

LAU LIBRARY BEIRUT

كعون أمريكي، ومنذ ذلك الوقت وصل عون إضافي يصل إلى ٤٥ بليون دولار.

إنها ليست صدفة في سنة ١٩٧٣ عندما وافقت إسرائيل على استلام المبلغ الكبير من العون الأمريكي على أمل أن يُدفع الاقتصاد إلى الوقوف. ومنذ ذلك العام انحدر النمو الاقتصادي الإسرائيلي السنوي من ٨٪ إلى الصفر وفي بعض السنوات أقل من ذلك.

إن المساعدات الطويلة الأجل مضرّة لكل دولة، فللمرء أن يفكر في أمم مثل كوريا الجنوبية وتايوان التي فطمت نفسها عن المساعدات الأمريكية ويقارن اقتصادياتها القوية بالأحوال السيئة لتلك الدول التي تعودت على إستلام المعونات مثل المكسيك ومصر والفلبين. فالعون يميل إلى البقاء في أيدي أولئك القابعين في مراكز القوى وعند الإمساك به تصبح الأيدي قذرة. ونادراً عندما يستفيد الناس من المعونات المقدمة.

إن الاقتصاد المدار حكومياً أوهن رغبة العامل الإسرائيلي وحيث تبلغ الإنتاجية ٢٧,٠٠٠ دولار سنوياً لكل عامل أو نصف المبلغ الذي يتقاضاه عمال الدوّل المدارة بإتقان. إن كل سنت تدفعه أمريكا كعون إقتصادي لإسرائيلي يعني خسارة سنت من أيدي العمال كما أن العون الاقتصادي الأمريكي القادم لإسرائيل هو أقل بسنت واحد في أيدي العمال الإسرائيليين.

وكما يكتب «جول باينرمان» في صحيفة «وول ستريت»: تُعْتَبر خسارة العون الأمريكي بركة على الاقتصاد الإسرائيلي.. فإسرائيل تعتمد على العون الأمريكي بسبب خياراتها الاقتصادية الغبية، وفي اللحظة التي توقف الولايات المتحدة المبلغ المسحوب سنوياً فإن إسرائيل سَتُجْبَر على تغيير طرائقها.. الصدمة الاقتصادية لعملية قطع المعونات يمكنها أن تعجل الإصلاح السياسي والتنفيذ الفعال ومقاطعة ذلك النظام السياسي البالي والذي يعطي حزبين صغيرين حق النقض للسياسة القومية.

هل استعملت إسرائيل المدد الشامل الذي وصل في السبعينات والثمانينات بشكل ملائم، إنه ربما كان مفيداً. وعلى أية حال بدلاً من تركيز الأموال في الاستثمار فإن الحكومة ـ ابتداءاً من «رابين» واستمراراً بعنف بـ «بيغن» ـ وجهت المدد باتجاه الاستهلاك

الشخصي. وقد كانت الفلسفة أن المصوّتين بواسطة أموال إضافية سوف يؤازرون الحكومة في الانتخابات التالية. وقد عملت هذه الاستراتيجية بصورة رائعة لحزب الليكود سنة ١٩٨١ عندما خفضت التعرفة الجمركية وانفجرت موجة شراءٍ على نحو مفاجيء فقط قبل الانتخابات، وقاد ذلك وبشكل مباشر وسريع إلى تضخم بنسبة ٤٥٠٪ وانهيار وشيك للاقتصاد.

وقد غدا العون الخارجي إدماناً، كلما مال الاقتصاد إلى الإضطراب يأتي مدد آخر ليرفعه. وفي العام ١٩٩١ بلغ العون الخارجي ٧٪ من كل الناتج القومي الإجمالي، وتحتاج إسرائيل المدمنة إلى إبرة سنوية مخافة أن تعاني من ألم نزلة البرد التركية، لقد حان الوقت لأن تدرك إسرائيل مرضها وأن تتخذ المعايير الضرورية حتى لا تتورط. وقد ظهرت فقرة في "Newsday" لشهر تموز ١٩٩١ توضح لماذا لم يصنع شيء لشفاء المريض: إن السياسيين الإسرائيليين يفضلون الوقوف في صف الصدقات أكثر من تخفيف قبضتهم المحكمة على الاقتصاد. لماذا؟ لأن الرقابة على الاقتصاد تتحول إلى هبات سياسية. هذه الحقيقة البشعة عن الحياة الإسرائيلية هي المفتاح لفهم كيف تعمل إسرائيل..».

ينقسم المدد الأمريكي إلى قسمين: ١,٨ بليون دولار للمشتريات العسكرية بينما حدّد ١,١ بليون دولار للعون الاقتصادي المدني. ومعظم هذا العون في شكل قروض سهلة يجب أن تعاد. ويبلغ مجموع دين هذه القروض الآن ١٠ بلايين من الدولارات.

ويستخدم العون العسكري دائماً في شراء المعدات الأمريكية. وطالما تزود أمريكا الدول العربية بأسلحة معقدة (٢٠ بليون دولار للعربية السعودية عام ١٩٩١) فإن عليها التزاماً أخلاقياً أن تطمئِن إسرائيل أنها لن تُسْحَق بهذه الأسلحة. ولكن بدلاً من إجبار إسرائيل على التسول للحصول على المساعدات العسكرية السنوية، فإن الحياة ستكون أسهل لو أُدخلت إسرائيل في موازنة الدفاع الأمريكية الثابتة بنفس طريقة حلف الناتو أو كوريا الجنوبية. ولكن سوف تقلل هذه الخطوة المنطقية من الفعالية الرئاسية وضغطها على إسرائيل وعليه فلن يصار إلى اتخاذها.

إن المدد المدني لا فائدة ترجى من ورائه. وكل سنة على إسرائيل أن تعيد دفع ١,٢

LAU LIBRARY
BEIRUT

بليون دولار كفائدة على دينها البالغ ١٠ بلايين دولار، وهذا هو بالضبط ما تستلمه سنوياً كمساعدات مدنية. وعلى وزراء الحكومة ذوي أعلى المناصب في إسرائيل السفر لواشنطن لتسوّل أموالاً تبقى داخل أمريكا على أية حال. إن الحال أسهل كثيراً لو أُلغي الدين ذي العشرة بلايين دولار في مقابل انهيار العون المستقبلي المدني.

تتأمل «مجلة التجارة» الصادرة في ٩ كانون ثاني ١٩٩٠ آثار فكرة نسيان الدين مقابل إلغاء العون: فلو توصلت أمريكا وإسرائيل إلى ترتيبات جديدة لا يُطلب من الكونجرس أن يجيز حقيبة العون كل سنة لإسرائيل ولن تصبح إسرائيل رقم «١» في قائمة مستلمي المدد الأمريكي. ولن تصبح دائرة الدولة الأمريكية قادرة على التلاعب بإسرائيل محذرة إياها: «إفعلي ما نقول وإلا ألغينا هذه الهدية».

إن مسألة الاستغلال الدبلوماسي الأمريكي للعون ربما يعمل ضررا يتعذر إصلاحه بين إسرائيل وأمريكا. إنها طريقة غير صحيحة لدولتين ذات سيادة لتصبحا حليفتين. فمنذ الوصول غير المتوقع لموجة المهاجرين السوفييت وعمل الحكومة الأخرق لاحتوائهم، أصبحت الحكومة مرتعبة من خسارة صلات العون الأمريكي. وعلى الإسرائيليين أن يشهدوا المنظر المحزن لسادتهم وهم يجولون البيت الأبيض على ركبهم.

لقد أقلق المهاجرون السوفييت بوش/بيكر لأن كثيراً منهم - وبشكل لا مفرّ منه - قد يُسحَبُ إلى المناطق [أي الضفة الغربية]- بسبب الحوافز الحكومية - لها المستقبل لجر آلاف من المهاجرين الزراعيين شرقاً. وعليه فقد قرر بوش/بيكر إلغاء هذه الحوافز لتجميد عملية الاستيطان.

أتت الفرصة لوضع سياساتهم موضع التنفيذ في عام ١٩٩١ وبالضبط في منتصف حرب الخليج عندما كانت حياة الآلاف من الأمريكيين في خطر وفي ذلك الحين طلب وزير المالية «موداعي» ١٠ بلايين دولار كدفعة لكبح إسرائيل. وقد كان الطلب فظاً، غير حساس وقاد إلى غضب الكونجرس وإلى الخزي العميق لإسرائيل.

وبفشل هذه المؤامرة خفضت الحكومة الإسرائيلية توقعاتها وطالبت أخيراً بـ ١٠ بلايين

من الـدولارات كضمـانـات قروض لاستيعاب المهاجرين. وقد ضغط بوش/بيكر تبادلا ومضيا قدماً في عملية تجميد الاستيطان كما تبادلا الحديث مع سوريا حول الانسحاب المستقبلي من مرتفعات الجولان كشرط لمنح ضمانات القروض. . إن الإدمان الإسرائيلي على المدد أصبح مكلفاً جداً جداً.

ويعلق الناشر الإسرائيلي «آري ستاف» في مجلة «ناتيف» على مجريات الأحداث:

تعتبر المنافع بأجمعها لا شيء إذا ما قورنت بالحاجة الملحة لأن تكون حراً فضلا عن الوقوف طويلا على ممسحة الأرجل للأغنياء الأمريكيين. الثمن الثقيل الذي لا يُحتَمل بهذه المذلة للنفس، . . يُدفع بواسطتنا يومياً، ابتداء من الملاحظات اللئيمة لسكرتير الدولة الأمريكي والذي لا يجرؤ على توجيهها إلى جمهورية الموز وانتهاء بالضغط الوحشي على إسرائيل لاعتناق فكرة شرك مصيدة المغفلين شديد الانفجار المتمثل في الدولة الفلسطينية. . فإسرائيل يجب أن تفصل نفسها عن هذا الاعتماد والذي يجسد خسارة الاستقلال السياسي، والذي يعني بالنسبة لإسرائيل تعريض وجودها للخطر».

يعتبر قبول المعونات مذلاً بشدة لإسرائيل مهما كانت التبريرات السيكولوجية الكثيرة والتي تأتي مع هذه الأعطيات. وحتى تصبح جديراً بالصدقة يجب أن يكون الشخص أو الدولة في حالة حقيرة. وإذا لم تكن إسرائيل جديرة بالشفقة فلا ينبغي أن تستحق الرثاء في شكل المساعدات. إن رجال الأعمال ليست لهم مصلحة في الاستثمار في دولة تستحق الرثاء بينما لا يرغب السياح في زيارتها. وطالما أن إسرائيل تختار إظهار نفسها بشكل يثير الشفقة لضمان الحصول على العون الأمريكي فإنها ستعامل بازدراء من قبل جميع الناس الذين يساهمون في ازدهارها.

تمتلك إسرائيل إعجاب غالبية الأمريكيين لوقوفها في وجه أعدائها. ولكن كثيراً من هذه السمعة الطيبة يُطرح خارجاً عندما تتسول للحصول على المدد. وليست هناك قضية يمكنها إحداث مثل هذا الشعور السيء بين إسرائيل والشعب الأمريكي كما تفعل أعطيات العون. إن ملايين الأمريكيين يكرهون إلقاء أموالهم في ثقوب سوداء لن تعود من خلالها ثانية.

LIBRARY BEIRUT

إن لأمريكا دَيْنُها الخاص الذي يجب عليها الاعتناء به والذي يجب أن يأتي قبل الدِّين الإسرائيلي، وتخسر الطبقات الأمريكية الدنيا والوسطى أرضياتها المالية. فكلما ساء وضعهم الاقتصادي فإنهم سوف يديرون وجوههم لإسرائيل مطالبين بأموال ضرائبهم. ومن يستطيع أن يلومهم؟ في عالم يتضور فيه الملايين جوعاً فإن الإسرائيليين ذوي التغذية الحسنة بصعوبة يمكن اعتبارهم أهم من يستحق العون الأمريكي الخارجي، فأمريكا يجب أن لا تعطيه وإسرائيل ينبغي أن لا تأخذه.

إن الإسرائيليين أقل فخراً من قادتهم، فمعظمهم يعمل بجد ويدفعون ما عليهم، ولكن قليلاً منهم مستقلون لأن الحكومة جعلتهم يعتمدون عليها للبقاء الاقتصادي. والآن أولئك أنفسهم هم من حكومة القلة الأنذال ومعدومي الضمير والذين حطوا من قدر حياتهم الإنتاجية جعلوا بلدهم معتمداً على أمريكا لتغطيه ديونه.

يجب قطع المدد الأمريكي للحفاظ على شرف الدولة والموطنين الإسرائيليين. إنّ أي أمريكي يهودي أو أي عضو كونجرس مناصر لإسرائيل يعمل على مواصلة المعونات يستحق حنق وغضب كل الإسرائيليين الذين يتوّقون للحرية والازدهار.

لقد دعا المؤلف في كتابه وهي لكل مناصري إسرائيل من السياسيين الأمريكيين:

الرجاء قطع كل المساعدات
إنها تساهم في انهيار إسرائيل.

الفصل الثامن عشر

«عودة إلى الكنيست البغيضة»

دائرة هذه الدراسة مكتملة، بدأت بنظرة إلى السياسيين واستمرت بفحص نظام إنتُهِك من قبل السياسيين وستنتهي الآن إلى حيث بدأت أي في الكنيست.

لقد مرّت شهور الآن منذ أن بدأت هذه الدراسة ومنذ ذلك الوقت أثبتت إما أحداث جديدة أو اكتشافات من قبل المؤلف بأن الأمور تسير إلى الأسوأ. ومرّة بعد أخرى تمّ تحذير المؤلف بأنه إذا لم يوازن بين الانتقادات والتطورات الإيجابية فسوف يوسم كمهووس بالتقاط العظمة «تصيد الأخطاء».

بالتأكيد فإن النظام الإسرائيلي قدّم بعض الأمجاد في الماضي: تقدم كبير في مجال الطاقة الشمسية، اختراع أساليب لاستصلاح وزراعة الأراضي القاحلة بما في ذلك الري بالتنقيط والأعمال العسكرية الأسطورية.

ولكن وزن الأدلة التي تدعم الانهيار الداخلي كبير جداً، وخطر انهيار هذه الإنجازات بتأثير تناثر الأمة المنهارة كبير جداً، وقد اختار المؤلف تتبع المسار القذر.

وإذا كان القاريء يحتاج إلى مزيد من الحقائق لدعم النظرية بأن إسرائيل يمكن أن تنهار بتأثير الفساد الحكومي فيها، فتالياً بعض هذه الحقائق:

تعرض عضو الكنيست السابق «شموئيل فلاتو شارون» للمقاضاة من قبل «باول ديفيد» بتهمة الاحتيال عليه بمبلغ (٩) مليون دولار في صفقة جواهر إفريقية مزيفة، وقدّم المتحدث باسم الكنيست لائحة بأسماء أعضاء مجلس الوزراء الذين رفضوا الإجابة على

LAU LIBRARY BEIRUT

أسئلة وجهت إليهم في جلسة برلمانية.

ومن غير المثير للدهشة أن «أرييل شارون» الذي اشتهر بسوء توزيع وحدات الإسكان قد قاد القطيع. فقد رفض الرد على ٣٣ استفسارا، وكان الثاني في القائمة «إسحق بيريتز» الوزير المسؤول عن الهجرة، ويليه صديقنا القديم «آرييه درعي». ولم يتم اتخاذ أي إجراء ضد هؤلاء الوزراء الذين رفضوا شرح سياساتهم وإجراءاتهم أمام زملائهم في الكنيست، لم يقدم (١٧) عضواً من أعضاء الكنيست ميزانياتهم إلى الكنيست ضمن المهلة المحددة، وهو الإجراء الذي قصد به إلغاء تضارب المصالح، ومن ضمن الذين تهربوا من هذا الإجراء «أهارون أبو حصيرة» الذي كان قد اتهم باختلاس أموال عامة، و«بيساخ جروير» الذي نقل مخصصات حكومية لصالح بنكٍ ومزرعةٍ يمتلكهما ولده، و«ميخائيل كلاينر» محامي حقوق الهجرة، و«يائير ليفي» عضو الكنيست من شاس الذي اعتقد الجميع أنه هرب ليتجنب تحقيقاً تجريه الشرطة بشأنه، و«شمعون بيريز» الرجل الذي دمّر الحزب الوحيد القادر على مواجهة هيمنة الليكود، و«حاييم كوفمان» مستورد ألعاب الليجو وباربي الذي يحرص على التأكد من أن الضرائب العالية ثغرة في المنافسة، و«إسرائيل كيسار» رئيس الهستدروت (اتحادات العمال). هل هناك حاجة لقول المزيد؟

ينحدر السياسيون الإسرائيليون البارزون إلى أعماق جديدة. إنّ مراجعةً للأحداث الجديدة في الثلاث كتل المؤثرة الرئيسية أكثر من كافية لوصف حالة التعفن والفساد.

• السلوك المستقيم:

معظم نصف السنة التي تلت بدء هذه الدراسة ما زال فيها «أرييه درعي» وزيراً للداخلية، على الرغم من حقيقة أن تقريراً لمراقب النفقات الحكومية في آب ١٩٩١ قد تعقب ٥,٤٠ مليون دولار أُسيء استخدامها من قبل «درعي» وما تبع ذلك من فرض غرامة على حزبه لسوء توزيع الأموال.

في ٢٦ تموز قدّم «إيلي ليندا» رئيس بلدية هرتسليا الليكودي اتهاماً قوياً مكتوباً ادّعى فيه أنه في عام ١٩٨٧ اتصل برئيس الوزراء «شامير» وأعلمه بأن «درعي» كان ينقل الأموال

الحكومية بشكل غير قانوني لرفاقه، ولم يقم شامير بأي إجراء بهذا الخصوص، وإذا كان هذا الاتهام صحيحاً فهذا يعني أن رئيس الوزراء الإسرائيلي قد سمح للاختلاس أن يستمر لمدة تزيد على ٤ سنوات، وهذا ما يجعله متواطئاً في الجريمة ليس أقل من «بيلين» أو «بيريز» اللذين اتهما بالاحتفاظ بقيود عدة عمليات للكسب غير المشروع واستثمار هذه المعلومات فيما بعد لإسقاط الحكومة.

ولقد قدّم «لينداو» خياراً واحداً لشامير «يجب أن يعبر عن إحساس مفعم بالمسؤولية ويستقيل». ويعتقد المؤلف بوجود احتمالية أخرى: فهو أي «شامير» مع «بيلين» و«بيريز» يجب أن يُقَدَّموا للمحاكمة كمتواطئين في الاستغلال الكثيف للأموال العامة.

وقد أعاد «لينداو» صياغة ما يجمع نظام الحكم الحالي بقوله «إنها في كل الحالات حكومة متعفنة بنيت على أساس عدة صفقات مشبوهة تستخف بذكاء مواطني الدولة».

كان أحد السياسيين التقليديين الذين قدموا للمحاكمة سكرتير الأمين العام وأمين صندوق حزب «ديجل هاتوراه» ويُدعى «مناحيم كارميل» الذي اتهم بتقديم تقارير مالية خاطئة ليتمكن من الاختلاس. خلال حملة الانتخابات العامة الأخيرة قدّم كارميل (رجل الرب!) تقريراً مزيفاً للحكومة ادعى فيه أن ٤١٠ آلاف دولار من أموال التبرعات كانت قروضاً وذلك ليجعل حزبه مؤهلاً للحصول على تعويضات انتخابية حكومية أعلى.

وفي مسح آخر حصل مراسل التلفزيون «موشيه شلونسكي» على وثائق تقول بقوّة إن بعض المتدينين كانوا يحصلون على أموال بطريقة غير مشروعة من مكتب الضمان الاجتماعي بادعائهم الحق في الحصول على رواتب عسكرية دون أن يقوموا بالخدمة العسكرية فعلاً. وقد عمل نائب وزير الشؤون الدينية «موشيه هافني» من «ديجل هاتوراه» على اعتقال شلوفسكي في محاولة لإرهابه وإسكاته وفي نفس الوقت معرفة من كان وراء إعطائه مثل هذه الأدلة الحساسة عن الاحتيال الذي يقوم به رجال الدين.

LAU LIBRARY BEIRUT

● الحب الضائع لدى العمّال:

وهناك في حزب العمل، كان الموضوع كالمعتاد هو المصالح، ويعني هذا أن بيريز كان يحاول أن يجد طرقاً جديدة للبقاء في السلطة حتى على حساب زوال حزبه، وكما لوحظ سابقاً ففي استفتاء عام ١٩٩٠ الذي أجراه الأخوان «رافي وهانوخ سميث» فإن ٢١٪ فقط من الناخبين كانوا يؤيدون حزب العمل.

وفي ١٤ تموز ١٩٩١ أعلن الأخوان سميث نتائج استفتاء آخر، فقد سألا الناخبين عمن يفضلونه لقيادة حزب العمل، وكانت النتيجة أن ١٧٪ فقط من الإسرائيليين اختاروا بيريز، ولإعطاء مثال على نقص الخيارات الذي يزعج الناس فإن ضعف هذه النسبة قد اختارت رابين، وفي السنة التي تلتها تولى فعلاً قيادة حزب العمل. ولكن بـ ٢١٪ فقط يؤيدون حزب العمل استلم رابين ما كان قد تركه بيريز كجثة.

ولإنعاش الجثة عمد بعض العماليين الشباب إلى المطالبة بالتغيير وحتى «يوسي بيلين» الذي يصفه رابين بأنه «كلب تابع لبيريز» طالب بإنهاء رموز حزب العمال: العلم الأحمر، غناء الإنترناشيونال، واحتفال الأول من أيار. لقد كان بإمكان أي شخص منطقي أن يدرك أن مئات الآلاف من اليهود السوفييت الذين سيصوّتون في الانتخابات المقبلة لن يدعموا حزباً يذكّرهم بالسياسات التي تركوها وراءهم، ولكن رفض بيريز والحرس القديم في الحزب التغييرات... وليذهب الناخبون السوفييت إلى الجحيم.

وفي محاولة أخرى لإنعاش الجثة بدأ العماليون حملة عام ١٩٩١، وكانت النتائج مؤسفة ومهينة، ولذا فقد عاد الحزب إلى اتحاد العمال (الهستدروت) الذي وضع أماكن خاصة (حجيرات) للانتساب في مواقع المصنع والمصالح التابعة له. وفجأة ارتفعت نسبة الانتساب إلى الحزب بدرجة أثلجت صدور قادته، ولكن لم يدم هذا السرور طويلاً، فقد ذكرت تقارير صحفية أن الأعضاء الجدد قد أُجبروا على الانخراط في الحزب لكي يبقوا في دائرة رضا المسؤولين عنهم أو بعبارة أخرى لكي يحتفظوا بأعمالهم.

وبعد ذلك بستة أشهر، قام بيريز بانتقاد الإجراء الذي قام به حزبه لاستخدام اتحاد

العمال لرفع عدد أعضائه. في هذه الأثناء كان «إسرائيل كيسار» رئيس اتحادات العمال قد جمع ما يكفي من الدعم السياسي ليتحدى بيريز على زعامة الحزب، وبحصوله على ١٩٪ من أصوات اللجنة المركزية فقد كان ذلك كافياً بالنسبة لرابين ليتمكن من الحصول على الجائزة من بيريز (قيادة الحزب).

وقد بدا في ذلك الوقت بأنه لا نهاية للعار، وأخيراً فقد قرر العقلاء الباقون في الحزب أن يتخذوا إجراءاً ما، فقد بدأت حركة ستقود بالتأكيد إلى أن يصبح انتخاب قادة الحزب المقبلين من قبل الهيئة العامة للحزب بصورة مباشرة بدلاً من اللجنة المركزية، وفي نظام ديمقراطي لن نكون لبيريز أية فرصة في البقاء كزعيم للحزب.

ومع ذلك فعندما أصبحت الهيئة العامة ذات صلاحية قانونية فإنها لم تستطع تحديد قادة الحزب، فقط أجرت عملية الترتيب التدرجي للمناصب. وبقي تحديد القيادة من اختصاصات اللجنة المركزية للحزب، وأبعد من ذلك فلكي يحبط المحاولات الجارية للتأثير القانوني لصلاحيات الهيئة العامة فقد عمد قائد المعارضة العجوز الماكر للدعوة المبكرة للانتخابات ليزيد من كدر وهموم حزبه «وكان من المتوقع تماماً لشخص مثل بيريز أن يقود حزبه إلى انتخابات يعلم تماماً أنه سيخسرها فقط لكي يحتفظ بزعامته للحزب، وقد أوصت تقارير بأنه وشامير الذي كان لديه أسبابه أيضاً ليفضل انتخابات مبكرة سوف يتواطآن قريباً للوصول إلى مثل هذه الخاتمة». وكان من المتوقع بالضبط من حزبه أن يقع في المصيدة، وفعلاً وقع حزبه في المصيدة، ولكن وقع بيريز أيضاً في مِصيدة من إعداده، فقد انقلب السحر على الساحر باستبدال رابين به كقائد للحزب.

● سيادة الرئيس، السادة المحلفون، الليكود..:

بعد تمويل الانتخابات الوطنية والبلدية وانتخابات اتحاد العمال (الهستدروت) منذ عام ١٩٨٨ أصبح حزب الليكود مفلساً تماماً، وبلغت ديونه للبنوك حوالي ٤٠ مليون دولار، وفي مرحلة معينة وجد نفسه عاجزاً عن توفير نقد كاف لإرسال رسائل لأعضائه.

وفي العادة فإن التمويل القانوني للأحزاب مقيد برسوم العضوية والتبرعات الفردية حتى

LAU LIBRARY BEIRUT

١٠,٠٠٠ دولار، وأهم من ذلك كله مخصصات الكنيست وتبلغ حوالي ١٦,٠٠٠ دولار لكل عضو في الكنيست سنوياً، ويضاعف هذا المبلغ في سنة الانتخابات، وقانونياً فإنه من المحظور على الشركات والمؤسسات التبرع للأحزاب، وسنرى فيما بعد كيف التف حزب الليكود على القانون الخاص بتمويل الأحزاب، ولكن دعونا أولاً نلقي نظرة على مخصصات الكنيست.

في أواخر عام ١٩٩٠ كان كلٌّ من حزبي الليكود والعمل مفلسين وفي عرض نادر للاتفاق فقد مررا مشروع قانون في الكنيست رفعا بموجبه مخصصاتهما العامة بنسبة ٣٦٪، وبعد أن حصلت الأحزاب على الغنيمة أعلنت المحكمة العليا أن المشروع الذي اجيز غير قانوني وطالبت الأحزاب بإعادة الأموال التي حصلت عليها بموجب هذا المشروع. حزبان فقط هما «تسوميت» بزعامة رفائيل إيتان و«شينوي» بزعامة روبنشتاين بدآ بإعادة الأموال، بينما احتفظ كل من الليكود والعمل بحصتهما من الثروة وعارضا بشدة التخلي عنها لدرجة أنهما تحديا المحكمة العليا ومررا مشروعاً آخر في الكنيست يعطي الشرعية للتخصيصات الجديدة بأثر رجعي، وباستخدام هذه الطريقة الغريبة فقد أجاز الكنيست لنفسه الحصول على ٩ مليون دولار من الأموال العامة رغم معارضة الإسرائيليين ونظامهم القضائي.

وفي هذا الموضوع بالذات فقد أثبت الكنيست قلة احترامه للقوانين التي يجب على باقي الإسرائيليين إطاعتها، وكان حزب الليكود ذكياً بما فيه الكفاية ليدرك أن الاستهزاء وعدم احترام قانون التمويل بهذا الشكل المفضوح سيكون له أثر عكسي عليه، ولذلك فقد قام بإنشاء شركات وهمية وأموال رشوة لكي تستطيع المؤسسات أن تتخطى النظام القضائي والتبرع للحزب عن طريقها. وفي كل من عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ اتهم مراقبُ الدولة الليكودَ بأنه لم يقم بتدقيق حساباته بطريقة ملائمة، وفي كلا العامين قام بتغريم الحزب مبلغ مليون دولار أضيفت إلى ديون الحزب.

كان المسؤولون عن عملية تمويل حزب الليكود هم محاسبٌ يُدعى «مردخاي ياحل» ورئيساه «مناحيم اتزومان» ووزير الصحة «إيهود أولمرت». بالنسبة لأولمرت فقد كُتب عنه

الكثير، فمطعمه معروف على مستوى الدولة لدرجة أن إحدى النكات الدارجة عنه أن مؤسسته القانونية تتقاضى من الزبائن ١٠,٠٠٠ دولار مقابل وجبة يتناولونها في كفتيريا الكنيست. والمقصود من هذه النكتة أنه يبيع التأثير (النفوذ) لأنه ما من سبب آخر يدعو لدفع ١٠,٠٠٠ دولار مقابل ما يقدم في هذه الكفتيريا الحكومية.

في حزيران ١٩٩١ أوردت الصحافة تقارير تفيد أن نائب الوزير «شارير» ووزيرين هما «بات» و«أولمرت» يتم التحقيق معهم من قبل الشرطة بتهمة سوء استخدام الأموال العامة حيث قام كلهم بأخذ إجازات خارج البلاد على نفقة الحزب حتى أن أولمرت اصطحب معه عائلته في رحلة جمع الأموال هذه.

وهذه الأسباب تضيف ثلاثة وزراء آخرين (أو نواب ووزراء) من الحكومة الحالية تعرضوا لتحقيقات الشرطة (إثنان إذا اعتبرنا أن أولمرت لا يحتسب على أساس أنه تعرض لتحقيقات سابقة بشأن صفقاته المشبوهة مع بنك شمال أمريكا) ولم يسبق في تاريخ إسرائيل أن تعرض ما يصل عدده إلى دستة من أعضاء الكنيست الحكوميين إلى تحقيقات بوليسية.

وقد اكتشفت الرحلات المذكورة أعلاه عندما دققت الشرطة في ملفات شركة وهمية أنشئت من قبل الليكود. في سنة الانتخابات القومية ١٩٨٨ قام ياحل بترتيب إنشاء شركتين وهميتين، سمّيت إحداهما بغباء باسم "B.M.Y" «شاخر» حيث استخدم المحاسب الأحمق اللامبالي الحرف الأول من اسم زوجته برويا، وأضاف أول حرف من اسمه مردخاي، وأول حرف من ياحل، وأكمل لعبة الأسماء الذكية باسم ولده شاخر ولم يكن من الصعب على الشرطة أن تكتشف الصلة بين ياحل والشركة المزعومة التي أنشأها لصالح الليكود، ومع ذلك فلم يتم إثبات وجود صلة بين ياحل ورئيسه أولمرت بهذا الخصوص. وبالطبع فقد تحمّل المحاسب وحده المسؤولية الجزائية كاملة بشأن هذا الموضوع واتهم بالتهرب من الضرائب.

وفي هذه الأثناء جرت عملية التمويل كالتالي: كانت الشركات التي تمنع بموجب القانون من المساهمة في النشاطات السياسية تدفع مبالغ إلى إحدى الشركات الوهمية

LAU LIBRARY BEIRUT

التابعة للحزب كبدل خدمات استشارية، وتقوم الشركة بإصدار إيصالات بهذا المعنى ثم تذهب الأموال مباشرة إلى خزائن الليكود. وهكذا فقد تبرعت شركات عديدة إلى الحزب بهذه الطريقة في خرق واضح للقانون ولكنها سجلت عملياتها دفترياً كرسوم استشارات. لقد بلغ عدد الشركات التي تبرعت بهذه الطريقة ما يزيد عن ٦٠ شركة. واثنتان منها تستحق الملاحظة: الأولى بورصة الماس الإسرائيلية والتي تعتبر أكبر شركة في البلاد تبرعت بمبلغ ٩٠,٠٠٠ دولار. ومن يعلم ما هي الامتيازات التي توقعت الحصول عليها مقابل هذا المبلغ. والشركة الأخرى تعود لمستورد سيارات مرتبط بشكل وثيق مع بنك دسكاونت قامت بتحويل مبلغ ٤٥,٠٠٠ دولار. وقد لا يكون هناك أي صلة، ولكن من الجدير بالذكر أن شامير قد دعم فيما بعد الدعوى التي أقامتها عائلة ريساناتي مالكة البنك الفاسد على الرغم من الدور الكبير الذي لعبه بنك ديسكاونت خلال انهيار الأسهم عام ١٩٨٣.

وخلال الانتخابات البلدية اللاحقة رتب الليكود خطة أبسط لخرق القانون، فقد استأجر مجموعة من شركات العلاقات العامة التي وافقت على تسجيل حركة انتقال الأموال المباشرة للحملة الانتخابية على أساس مصاريف عمل. بعد تسجيل التبرعات على أنها دخل الشركة، قامت شركات العلاقات العامة بصرف وصولات مقابل المبالغ التي استلمها من الشركات المتبرعة. وفي تموز ١٩٨٩ أوردت صحيفة «هعولام هازيه» (هذا العالم) تقريراً يذكر أنّ من بين الشركات التي وافقت على دعم الليكود عَبْر هذه الطريقة الملتوية أحد كبار مستوردي السيارات اليابانية والشوكولاتة الفاخرة والكوكا كولا. ويتساءل المرء فيما إذا كان الرفاق في أتلانتا - شركة كوكا كولا - يعلمون بمشاركة فرعهم في إسرائيل في عمليات التمويل السياسية المخالفة للقانون.

وعلى الرغم من الذكاء الذي اتسمت به هذه الخدع فقد وجد حزب الليكود نفسه أنه لا يزال يعاني من ضائقة مالية حادة، ولذا فقد قام بسحب أرنب آخر من القبعة. كما أسلفنا يمنع القانون الإسرائيلي الأشخاص من التبرع بمبالغ تزيد عن ١٠,٠٠٠ دولار وليس لدى الكثيرين النقد الذي يحتاجه حزب الليكود. ولذا فيمكن أن يكون إيجاد الحل للمشاكل المالية عن طريق الأجانب المتعاطفين إذا كانت هناك من طريقة للالتفاف حول القيود التي

تحـدد التبـرعات الفردية. وبالفعل فقد خرجت العقول المنحرفة المخادعة لفريق جمع الأمـوال للحزب بفكرة رائعة بحيث يقوم الأثرياء الأجانب بضمان قروض تمنحها البنوك للحزب. ولنفترض أن الحزب لم يستطع سداد الديون، فما الذي سيحصل؟ بالطبع سيقوم الكفلاء بالتسديد. على القاريء أن يعترف أنها طريقة نظيفة للحصول على تبرعات بطريقة غير مباشرة، وبينما يبدو الأمر قانونياً فإنه بلا شك ينافي الروح التي سُنَّ القانون من أجلها. ومن هو هذا الأقدر على تنفيذ هذا السيناريو؟ إنك قد توقعته.. أولمرت؟ في أيار ١٩٩١ وفي منتصف إضراب آخر للأطباء المهددين طار وزير الصحة «أولمرت» إلى زيورخ ولندن في عمل وزاري. وقد مثل الناسُ الذين قابلهم الروابط الفاسدة المشبوهة ما بين الحكومة الإسرائيلية والمال.

في لندن قابل أولمرت كلاًّ من «روبرت ماكسويل» وأحد الأقطاب الأمريكيين ويدعى «آلان كاسدن». وكان ماكسويل يستثمر بجدية في إسرائيل منذ تولي الليكود الحكم، ولكنه لم يكن قد أُتُّهِمَ بعد بالقيام بصفقات مشبوهة مع إسرائيل. وفي الأحداث التي تلت موته فقـد طفت إلى السـطح قصة تورط ماكسويل في عملية شراء الأسلحة الشرقية التي تمّ توجيههـا عبر إسرائيل إلى عصابات الكونترا، وأصبح كاسادن متورطاً في أسوأ فصل من تاريخ إسرائيل المعاصر فأكثر مدعة للازدراء.

وسوف يتذكر القاريء - هذا إذا لم يُفقِده كل هذا الفساد والتعفن وعيَه - أن إسحق موداعي رفض الانضمام إلى الإئتلاف الحالي ما لم يضمن له حزب الليكود ١٠ ملايين دولار في حالـة عدم تشكيله للحكومة. حسناً فقد رضخ حزب الليكود لمطالب موداعي وتحول إلى كاسادن لضمان نصف ما طلبه موداعي. وبينما كان في زيورخ، فقد التقى «أولمرت» مع «إدموند سافرا». ويدرك المؤلف أنه قد من المتأخر تذكير القاريء أن صفرا هو المالك الغامض لأكثر المؤسسات تميزاً وغرابة والتي يفترض أنها لا ترتبط بالحكومة وهي مؤسسة «بنك فيرست إنترناشيونال» في إسرائيل (FIB).

كان اللقاء ناجحاً بكل المقاييس، فقد بدا ظاهراً أن أولمرت والـ (FIB) قد توصلا إلى تفاهم. فحسب ما أوردته «هعولام هازيه» في ١٩٩١/٥/٢٩، فقد أكد الناطق باسم حزب

AUB LIBRARY BEIRUT

الليكود «جيل سامسونوف» بأنه قد بدأت مفاوضات حول قروض، ومع من؟ مَن غير بنك ديسكـاونت صاحب التبـرعات الملتوية سيئة السمعة وبنك (FIB) المستقل الغريب والغير مرتبط مع الحكومة؟

لقـد ظهـر الكشف عن حياة أولمـرت السـرية مشـدداً في «هعـولام هازيه» في ١٩٩١/٦/٢٤، ولخص هذا الفصـل كل الصفقـات المـريبة. يدعم اليهود الأمريكان إسرائيل ببراءة عندما يتبرعون للوكالة اليهودية العالمية. وقامت الوكالة اليهودية ببيع شركة عقـارات خاسـرة (هاشارات هايشوف) إلى عائلة نمرودي في أيار ١٩٨٨. ورأس هذه العـائلة هو نفس السيد الـذي كان واحداً من الوسطاء الأساسيين الإسرائيليين في قصة إيران - كونترا والذي تم استجوابه فيما بعد للاشتباه بوجود ضلع له في اختفاء ٢ مليون دولار في هذه القضية المشبـوهـة. قام نمـرودي بشراء أسهم شركة العقارات من بنك ليئومي المملوك للوكالة اليهودية والذي يقوم بتمرير معظم التبرعات الخيرية الأمريكية لإسرائيل. وحسب رواية «هعـولام هازيه»، بحلول منتصف عام ١٩٨٠ توصـل «أريبه دلزن» رئيس الـوكـالة اليهودية السابق إلى تفاهم ضمني مع «إرنست يافت» رئيس مجلس إدارة بنك ليئومي، ووافق يافت بموجبه أن يسمح لدلزن بأن يفعل ما يشاء بشركة هاشاروت هاييشوف إذا أعطى دلزن الحرية ليافت في إدارة بنك ليئومي. هذه الحرية التي سمحت ليافت بسرقة ٧,٥ مليون دولار من أموال العملاء والهرب إلى أمريكا بعد تورط صاحب البنك في عملية سطو كبيرة عام ١٩٨٣.

والآن فإن كل صفقـة عظيمـة بحاجة إلى محامٍ عظيم. ومن الذي وافق على هذه الصفقة المربحة. إنك لا شك قد توقعت ذلك مرّة أخرى وأعطيت الفضل لأولمرت. لقد كان مفيداً جيداً لنمرودي، فقد رتب البيع بفضل ارتباطاته السياسية الوثيقة بـ «إيروين ليفي» رئيس مجلس إدارة دائرة شركات الوكالة اليهودية. بعد ذلك بوقت قصير باع نمرودي ٥٠٪ من أسهم الشـركـة بربح كبير إلى مجموعة موسي الأسترالية. والآن كيف وجد نمرودي المحرضُ الوضيعُ في قضية إيران - غيت مثلَ هذا المشتري؟ لقد عرفتم مرّة أخرى فقد قام أولمـرت ببعض الاتصالات. ولترتيب الصفقتين طلب أولمرت مليون دولار من نمرودي

مقابل ذلك، ولكن نمرودي رفض أن يدفع مثل هذا المبلغ غير المألوف، وقد تم تسوية الخلاف عن طريق وسيط يدعى «يوسف شيخوفر» رئيس مجلس إدارة بنك ديسكاونت (نفس المؤسسة التي تبرعت لحزب الليكود من خلال الشركة الوهمية التي أنشأها المحاسب الذي يعمل لدى أولمرت). وقد قرر شيخوفر أن أولمرت يستحق مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دولار مقابل عمله. ولأنه كان على وشك أن يصبح وزيراً في حكومة عام ١٩٨٨ فلم يكن بمقدور أولمرت أن يقبل شيكاً بالمبلغ بهذه البساطة. وتقريباً بنفس الوقت الذي أصدر فيه الشيك قدم أولمرت استقالته من مؤسسته القانونية. ونعتقد أن شركاءه وجدوا طريقة ما لإيصال الأموال إليه.

يبدو كل ذلك بشعاً للغاية، وليس فقط أولمرت بل النظام السياسي الإسرائيلي كله مريض، وثقة الشعب تُنْتَهَك يومياً. إذاً لماذا؟ لماذا لا تدوي صرخة التغيير عبر كل البلاد؟ الحقيقة أنها تدوي ولكنها مكبوتة من قبل حكومة تتستر على الجريمة لتحافظ على المكاسب التي حصلت عليها بحصولها على السلطة.

• إذا لم تقم بإصلاح النظام فسوف أحبس أنفاسي حتى يزرقّ لوني:

نتيجة للفشل في معالجة الموجة الحديثة للهجرة كتب يوسف غوئيل يقول:

«يجب أن يُعزى السبب الوحيد والمميت للفشل إلى العجز المستوطن لأي حكومة إسرائيلية تدير البلاد. ويعود ذلك إلى التركيب المؤذي لنظام حكومي مشلول عاجز وإلى أكثر القادة السياسيين عقما في تاريخ إسرائيل.

السؤال الذي نواجه به قادتنا السياسيين في هذا الوقت هو إلى أي حد على بلادنا الاقتراب من شفير الكارثة قبل أن يكونوا مستعدين للعمل الجاد على تحسين الأخلاق والقيم التي نحكم أنفسنا بموجبها؟».

شيءٌ واحدٌ مؤكد، وهو لن يكون شامير هو الذي يقود البلاد للإصلاح. يلاحظ غوئيل

LAU LIBRARY BEIRUT

بإحكام بأن شامير لا يبدو مهتماً بقيم الحكومة الجيدة، حكم القانون والحاجة إلى سياسيين نظيفين. وقد أُثبتت وجهة نظره في صيف ١٩٩١ عندما طالب الرأي العام وبعض السياسيين الشرفاء الكنيست بأن يصوت لصالح قانون جديد يؤدي إلى أن يصبح انتخاب رئيس الوزراء بصورة مباشرة عن طريق الاقتراع العام، وأن ينتخب أعضاء الكنيست بصورة شبه مباشرة عن طريق انتخابات عامة.

باختصار، قدّم أربعة أعضاء مختلفون من الكنيست عروضاً لتغيير طريقة الانتخاب، وكان من بينهم عضو الكنيست «أرئيل لين» من الليكود الذي كان معيناً ليرأس اللجنة القانونية للكنيست التي كان من مهامها أن تجانس بين أفضل معالم المقترحات الأربعة المقدمة لتعديل قانون الانتخاب وتقديمها في مشروع واحد، وبوجوده على رأس اللجنة فقد بدا أن الإصلاح قادم لا محالة.

أراد الرأي العام التغيير وكان ذلك واضحاً حتى بالنسبة لأغبى السياسيين، في عام ١٩٩٠ اجتمع مئات الآلاف من الناس خارج قاعة بلدية تل أبيب في أكبر مظاهرة في تاريخ إسرائيل للمطالبة بإصلاحات انتخابية، وفي عام ١٩٩١ وحسب استطلاع للرأي أجراه معهد تيليسكار فإن ٧٦,٩٪ من الإسرائيليين أرادوا تغيير النظام الانتخابي، بينما فضلت نسبة ٩,٩٪ أن تبقى الأمور على حالها. ولكي يبقى هؤلاء الـ ٩,٩٪ راضين وللإبقاء على الوضع الراهن قرر شامير أن يمنع تمرير مشروع القانون الإصلاحي. ولما لم يكن بوسعه أن يعارض الإصلاحات علناً دون أن يثير ردود فعل كبيرة وعامة فقد مارس ضغطاً هائلاً على أرئيل لين ـ عضو الكنيست الإصلاحي وكان سابقاً رجل ذا كرامة عالية ـ ليؤخر تقديم المشروع عندما يعرض على اللجنة التي يرأسها. وقبل ذلك بوقت قصير كان دافيد وولفسون مدير منظمة إصلاحية قد تساءل فيما إذا كان بمقدور السيد لين أن يخاطر بمقعده في الكنيست من أجل هذا المشروع أو أنه سيكون جزءاً من هذا التآكل. وكان شكُّه حول مايمكن لشامير أن يفعله بهذا الخصوص بدون شك أي (تهديده للين بفقدان عمله). وقد استجاب لين لضغوطات شامير باستخدام أساليب إعاقة متعددة مما عنى أنه بانتهاء دورة انعقاد الكنيست كان مشروع قانون إصلاح الانتخابات لا يزال على الرّف لم يجر التصويت

عليه ولم يجر إقراره. وكنتيجة لذلك فستجري الانتخابات القادمة بنفس الطريقة التي جرت بها الانتخابات السابقة.

ليست إسرائيل هي الدولة الوحيدة العالقة ضمن نظام انتخابات مبني على أساس الاختبار الحزبي الداخلي لقادتها. وقد ذكّر مركز القدس للشؤون العامة الإسرائيليين في كتيّب يدعم الإصلاحات بقوله:

«أثبتت التجربة الأوروبية في الثلاثينات وبطريقة مأساوية نتائج وعواقب النظام الديمقراطي المبني على التمثيل النسبي.. إن العجز الذي سيطر واستحوذ على ديمقراطيات الجمهوريات الألمانية، وإسبانيا الجمهورية، وإيطاليا وما قبل الفاشية، استدعى الدكتاتوريات التي ازدهرت على أطلال المؤسسات التشريعية الفاشلة». ولذلك فإن لدينا سيناريو سعيد للأحداث. إذا قاد النظام الإسرائيلي الأمة إلى حافة الجرف وشفير الهاوية فربما يختار الشعب الدكتاتورية لإعادة الأمور إلى نصابها، ومن سيقول إن ذلك ليس خيارا أفضل من فوضوية عميقة كهذه. إنّ إسرائيل ستصبح صيدا سهلاً لجيرانها العرب.

● المساعدة! النجدة! الغوث! خطر! أيها الملاحون:

لقد عانت إسرائيل من النظام السياسي والاقتصادي الفاسد منذ تأسيسها، والآن تنتشر الرذيلة والتلوث من الجسد المتعفن، ولكن ليتذكر القاري مرّة أخرى أن النظام هو الملوم وليست الغالبية العظمى من الإسرائيليين. وكرمز على مأزق البلاد الحالي وقبل عدة سنوات من كتابتي هذه هدد مجلس النصب التذكاري لمحرقة ياد فاشيم بإغلاق المركز إذا لم يتلق معونات حكومية. ويوجد داخل ياد فاشيم مكتبة تضم أسماء معظم ضحايا المحرقة وشعلة دائمة لذكرى اليهود الذين قتلوا في أوروبا. وهدد نقص التمويل بيروقراطية الدولة بإطفاء شعلة الحزن والأسى التي تربط إسرائيل بالمأساة التي تبرر وجودها للأبد.

والظلم المحض هو الذي ينشر كذبه عالمية تفيد أن وجود إسرائيل غير مبرر. منذ عام

LAU LIBRARY BEIRUT

١٩٤٨ وحتى منتصف الخمسينات كان هناك تبادل سكاني في منطقة الشرق الأوسط. فقد ترك ٥٠٠,٠٠٠ عربي إسرائيل بينما أُجبر ٨٠٠,٠٠٠ يهودي على ترك منازلهم في الدول العربية ولم يتم التعويض على أي من الطرفين. وبينما قبلت إسرائيل اللاجئين اليهود ومنحتهم بيوتاً فقد رفض العرب إيواء الفلسطينيين وتسببوا بذلك بتركهم بلا وطن، هذا هو ملخص كل الموضوع الذي يسيطر على دبلوماسية العالم. وأكدت وشددت إسرائيل العاجزة الخرقاء على أن جانباً واحداً من القضية هو الموضوعي. وربما تغرق إسرائيل قريباً تحت ثقل تشويه الحقائق والسمعة. إن التغيير في مفاهيم الرأي العام العالمي هو الذي حدد موقف إسرائيل في محادثات السلام الإقليمية عامي ١٩٩١/١٩٩٢. وبعد أربع لقاءات في مدريد وواشنطن لم يوافق الوفد المفاوض السوري على الجلوس مع الإسرائيليين لمناقشة مواضيع بسيطة مثل المياه وحماية البيئة، وفي الوقت الذي اتجهت فيه المحادثات إلى الانهيار اتجه اللوم كله إلى إسرائيل بسبب تصلبها في موضوع الحكم الذاتي للفلسطينيين، بينما لم تكن سوريا ذات النظام الشرير الفاسد! بحاجة إلى أن توضح دعمها للإرهاب والتعذيب. ولا تستطيع إسرائيل أن تتجاوز الرسالة الواضحة بأن الضفة الغربية إذا خضعت للسيطرة العربية فسوف تُستخدم كقاعدة عسكرية ضد قلب الدولة اليهودية وإذا لم يكن هذا بعد سنة من التخلي عنها فإنه بالتأكيد خلال عقد من الزمن. وأخطاء إسرائيل ليست خارجية بغض النظر عن عدد الناس الذين يعتقدون ذلك، وجريمتها الكبرى ليست ضد أحد بقدر ما هي ضد شعبها البائس، وهذا التعبير لا يشمل الإسرائيليين الفقراء فقط ولكن الشعب اليهودي ككل الذي يبحث بيأس عن بصيص من الأمل والإلهام ليواصل قدرته على الوجود.

بعد المحرقة عانى اليهود كثيراً من فقدان الإيمان. وقد وفّر لهم صعود إسرائيل إيماناً متجدداً. وفي عالم مادي حلت إسرائيل محل الدين اليهودي كبؤرة رئيسية لاستمرار الوجود اليهودي ويبدو أن ذلك يتحول الآن إلى حالة كبرى من خيبة الأمل.

واستناداً إلى تقرير في مجلة النيوزويك في آب ١٩٩١ وأيدته عدة دراسات مشابهة ما جاء فيه فإن ٥٢٪ من اليهود الأمريكان يتزوجون من نفس ديانتهم، و٢٠٪ فقط من أبنائهم

يربّون كيهود، وليست الأرقام في أوروبا وأمريكا اللاتينية أفضل من ذلك، هناك بالتأكيد عدة عوامل أخرى، ولكن منذ إنشاء إسرائيل فقد قرر الشعب اليهودي طوعاً كما لم يفعلوا من قبل في تاريخهم أن يؤثروا ويختاروا ميراثهم.

وإذا كانت إسرائيل ليست مسؤولة بالكامل عن الاختفاء السريع للشعب اليهودي فإنها بالكاد تقدم سبباً للاعتقاد بغير ذلك. ففي الوقت الذي تضمحل فيه ذكرى المحرقة وتتلاشى، فإن جيلاً جديداً من اليهود يبحث عن الاعتزاز والفخر بوطنه إسرائيل ولا يجد بدلاً من ذلك إلا الجريمة ولفساد والطمع.

مؤلف هذا الكتاب عنيد وصلب ويفخر بكونه يهودياً وإسرائيلياً. ومن أجل إسرائيل فقد خاطر بحياته في المعارك سابقاً ومستعد لأن يفعل ذلك من جديد. ولكن ليست لديه الرغبة في مشاهدة سقوط إسرائيل وكل القيم المطلوبة لاستمرار أمة مستقرة عادلة ومزدهرة هي مطبوعة ومغروسة في التقاليد اليهودية. لقد تاه حكام إسرائيل عن عظمة ميراثهم وهم يجرون البلاد بتهوّر نحو النكبة والكارثة. وإذا لم يستفق هؤلاء المتمسكون بالسلطة وينتبهوا إلى المأساة التي يرتكبون بتضليل شعبهم ويعمدوا إلى إجراءات ملائمة لاستدراك تلك المأساة، فستسقط البلاد بالتأكيد بمثل ما هو مؤكد أن الرب يرعى إسرائيل. وهذه المرّة لن توجد قوة في السماء سوف تخلق مجدداً أمة يهودية ذات كرامة مرّة أخرى.

١ ـ شمعون بيريز ومارغريت تاتشر في عسقلان.. إنّ كليهما متورط في فضيحة فعنونو.

٢ ـ الحاخام كاهانا الذي طرد من الكنيست بتهمة العنصرية وذلك لأنه أخذ يشكّل خطراً على الليكود.

٣ ـ وزير الهجرة الحاخام إسحاق بيريتز، والذي تولى الوزارة دون أن يكون أهلاً لها فكان السبب في تحويل حياة الأعداد الهائلة من المهاجرين إلى كابوس بيروقراطي .

٤ ـ يهوديان إثيوبيان في معبد يهودي في بئر السبع، لقد أدت سياسات الوكالة اليهودية إلى تدمير النمط الإجتماعي والروحي الخاص بيهود الفلاشا وإلى خلق مناطق «غيتو» داخل عدد من المدن الإسرائيلية .

٥ ـ مهاجرون سوفييت ينتظرون في مطار بن غوريون، خلال الثلاث سنوات الأخيرة زادت أعداد المهاجرين الروس على ٤٠٠٠ مهاجر شهرياً وهو عدد يقل بـ ١٠٪ عن العدد المتوقع .

٦ ـ أطباء مضربون عن الطعام في مستشفى هداسا في القدس. إن النظام الصحي «المريض» يترك المرضى دون عناية خلال إضراب أطبائهم .

LIBRARY BEIRUT

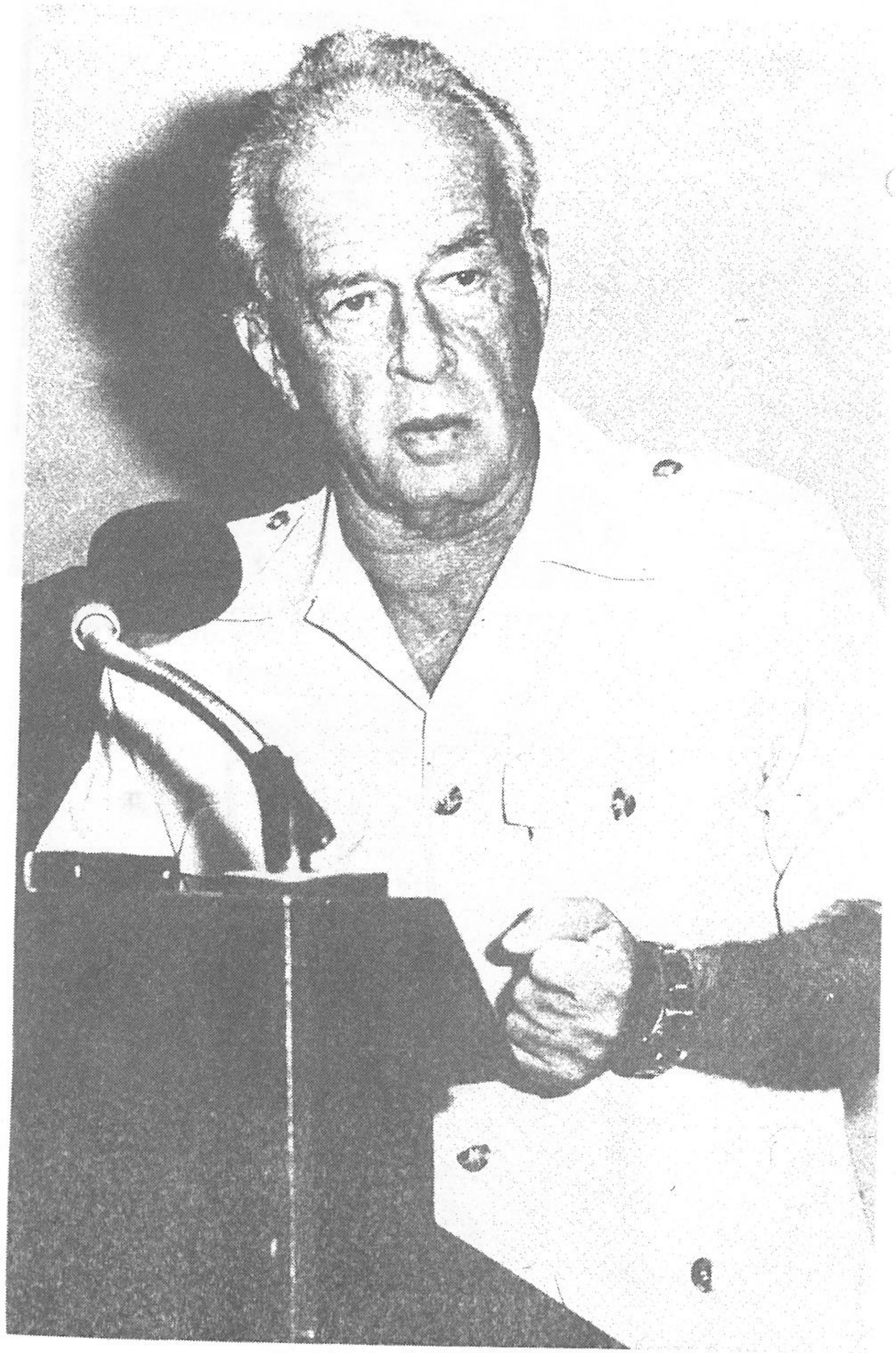

٧ - إسحق رابين الـذي استقـال عام ١٩٧٤ إثر فضيحة، ثم عاد بعد ثمانية عشر عاما ليتولى زعامة حزب العمل. وهو رئيس الوزراء الحالي.

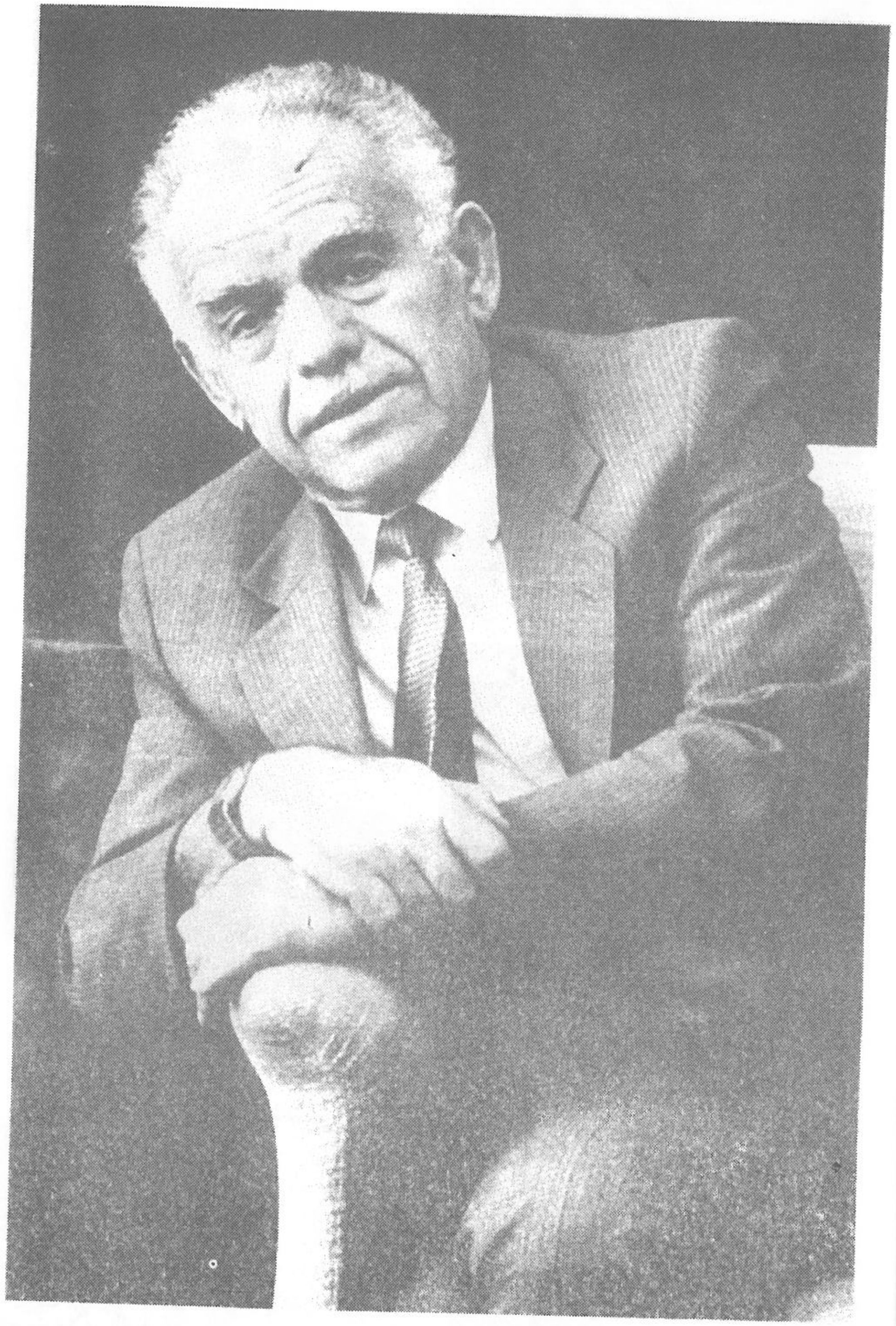

٨ - رئيس الوزراء [السابق] إسحق شامير.

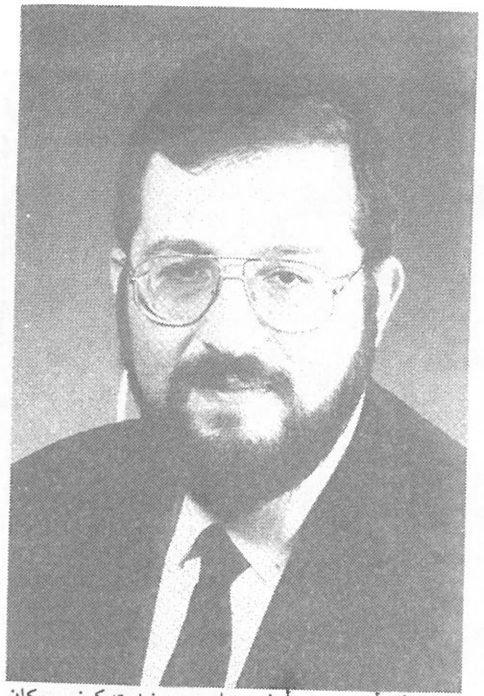

٩ ـ أرييه درعي أمضى عامين من خدمته كوزير، وكان خلالهما يتعرض للتحقيق بتهمة الإختلاس .

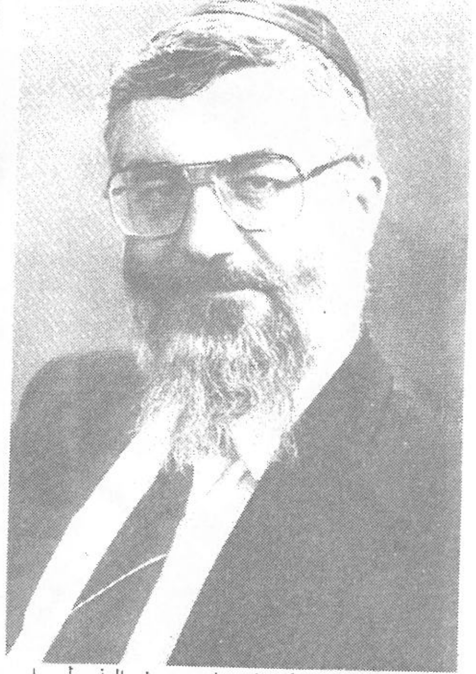

١٠ ـ نائب وزير العمل مناحيم بورش الذي أرسل «الفِرق» لمطاردة منتهكي حُرمة السبت .

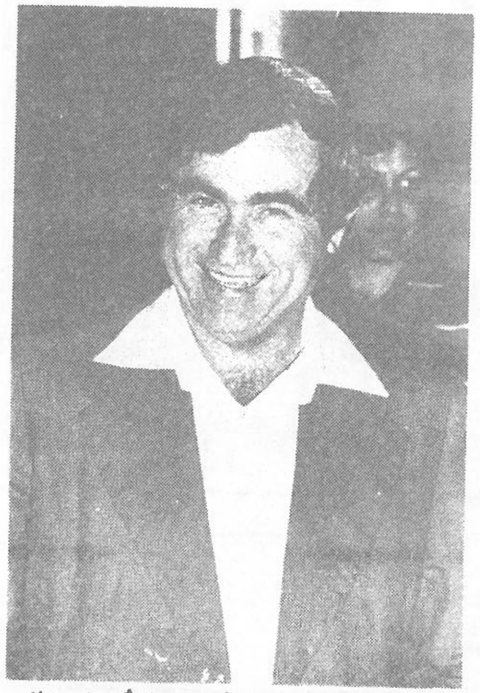

١١ ـ وزير التعليم زيفولن هامر. إن أكثر من ٢٥٪ من معلّمي الصف الخامس فما دون غير مؤهلين مهنيا .

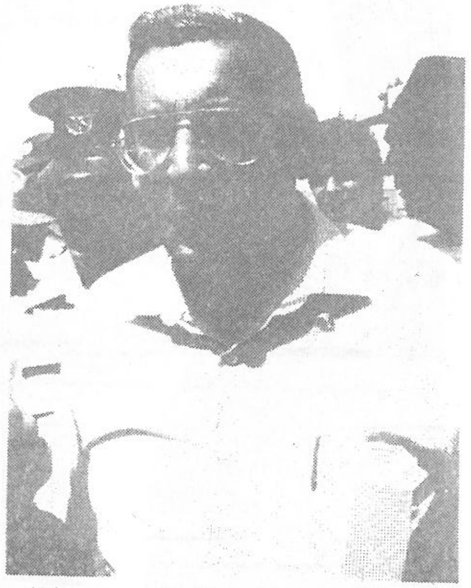

١٢ ـ رحفعام (غاندي) زئيفي المعروف بعلاقاته الواسعة مع القتلة والمجرمين . . لقد أمضى أربع سنوات في الكنيست بدلاً من السجن .

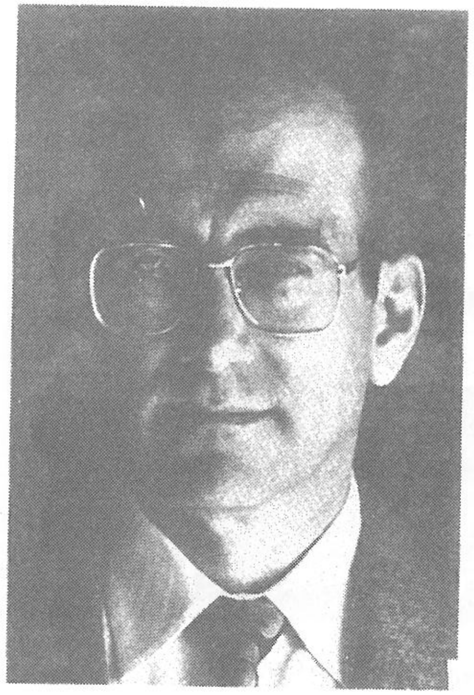

١٣ ـ وزير الصحة إيهود أولمرت .

١٤ ـ وزير الإسكان أرييل شارون، وهو المسؤول عن إنشاء ٤٥,٠٠٠ شقة سكنية عام ١٩٩٠ ، ولكن حتى عام ١٩٩١ كان قد بقي منها ٠٠٠ ٣٠ شقة دون بيع .

١٥ ـ ديفيد ليفي ، أول وزير خارجية إسرائيلي لا يتحدث الإنجليزية ، ولا يحمل شهادة الدراسة الثانوية .

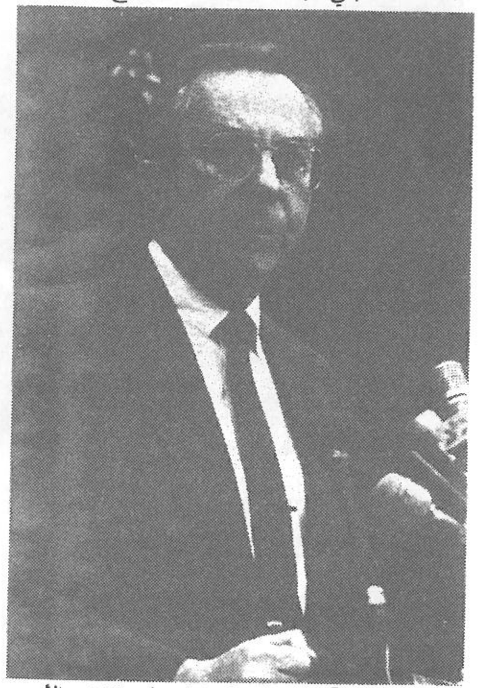

١٦ ـ موشيه آرينز؛ وزير الدفاع منذ ١٩٩٠ ، والأب «الروحي» لطائرة لافي والحافلة رقم ٣٠٠ .

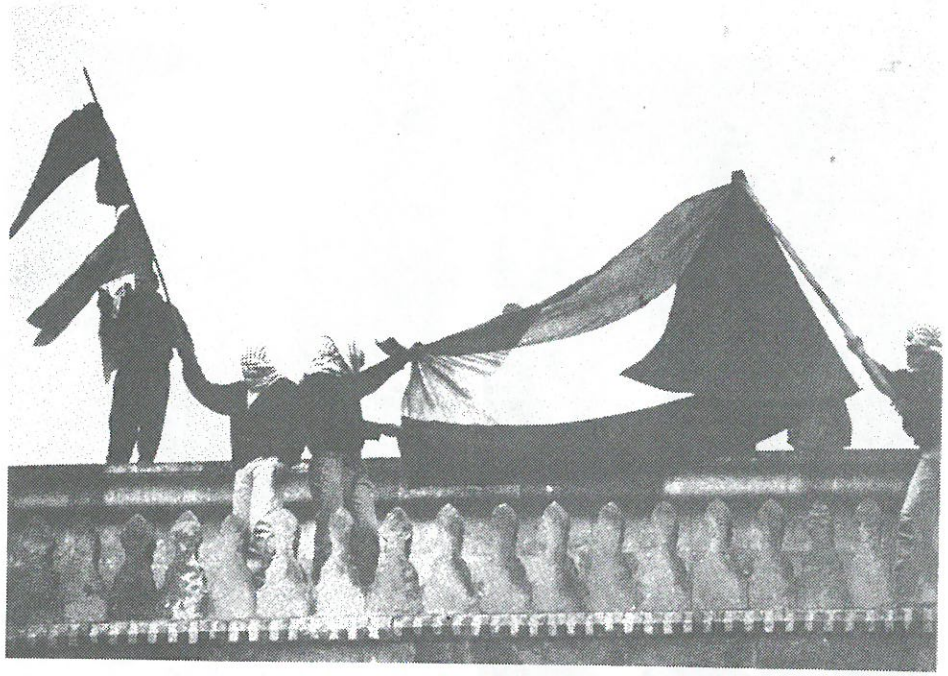

١٧ ـ تركة رابين؛ مجموعة فلسطينيين يعلون المسجد الأقصى في القدس.

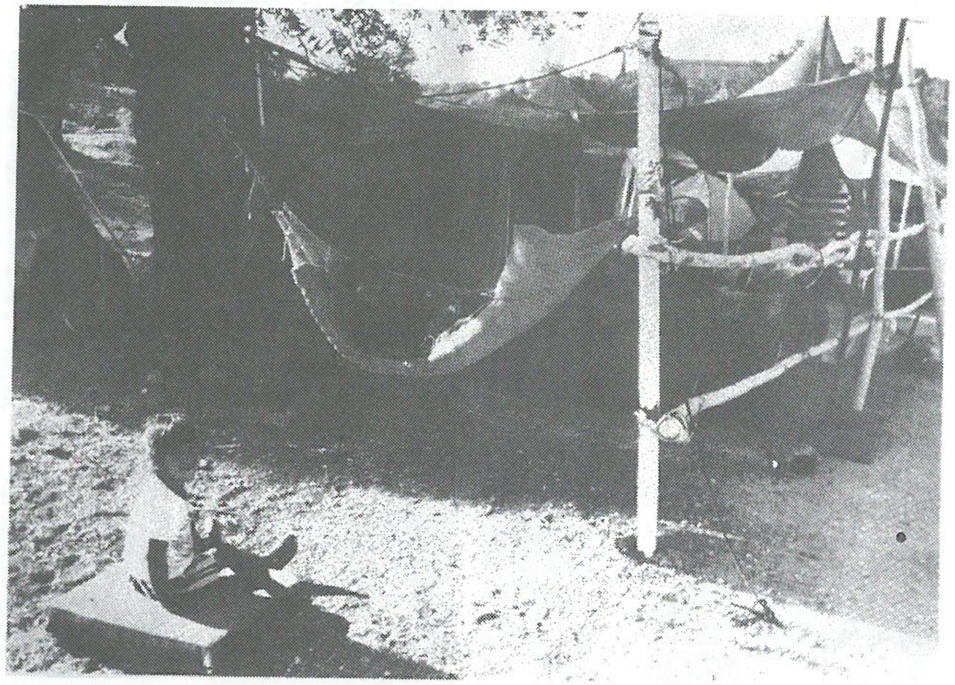

١٨ ـ قاطنو الخيام في وادي الصليب في القدس، إن أزمة السكن عام ١٩٩٠ قد دفعت بآلاف الإسرائيليين للبحث عن مأوى بديل.

الفهـــرس

مقدمة الترجمة ٥

مقدمة الكتاب ٧

ـ الجزء الأول

الديمقراطية المريضة ١٥

الفصل الأول

منتجات درعي ١٧

الفصل الثاني

حكومة في أزمة دائمة ٢٦

الفصل الثالث

حكومةٌ تتهاوى ٣٦

الفصل الرابع

سجِّل المجرمين ٤٤

الفصل الخامس

أحزابٌ دينيةٌ فاسدةٌ ٧٢

الفصل السادس

معارضةٌ خائنةٌ إلى حدٍ بعيد ٩٩

الفصل السابع

هل أنتِ آمنة يا إسرائيل؟! ١١٨

الفصل الثامن

عقدة الشعور بعدم الأمان ـ انظروا

إلى الفوضى التي أوقعتهم البلادُ فيها ١٣٩
ـ الجزء الثاني
معاناة الفقراء الإسرائيليين ١٨٧
الفصل التاسع
نحو صيحةٍ أسوأ ١٨٩
الفصل العاشر
التعقيم الصحي، النظافة الجسدية، التلوث، الصحة ١٩٩
الفصل الحادي عشر
عند الأخذ بأصدق النوايا، نقول بوجود
إساءة استخدام للهبات المالية الخارجية ٢١٢
الفصل الثاني عشر
أنقذ يهوداً أثيوبيين لتحصل على جوائز قيمة ٢٣٢
الفصل الثالث عشر
أنقذوا اليهود السوفييت: إنهم بحاجة إلى صديق ٢٤٠
الفصل الرابع عشر
يا لتلك البنوك القذرة! ٢٧٥
الفصل الخامس عشر
الأبقار والمراعي والأغنام والذرة المفلسة ٣٠٨
الفصل السادس عشر
هل ثمة أحد يقوم بإخراج البيروقراطيين بعيداً عن سمائي .. ؟ ٣١٧
الفصل السابع عشر
الإنحدار وانحدار الإقتصاد الإسرائيلي ٣٤٠
الفصل الثامن عشر
«عودةٌ إلى الكنيست البغيضة» ٣٨٠

سقوط إسرائيل

تشير صحيفة « The Jewish Chronicle » إلى الكتاب فتقول :
يعيش معظم الإسرائيليين حياتهم [البائسة] وهم يشعرون بالامتنان للسياسيين الذين يحكمونهم.. إن حكاية كون إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. مهزلة. ولأول مرة يظهر كتاب يخاطب غير المتحدثين بالعبرية ليفضح الفساد المالي والسياسي الذي تحياه الدولة اليهودية.

ومع اختلافنا مع دوافع المؤلف فإننا نتفق معه في أن إسرائيل، الدولة اليهودية آيلة للسقوط، ولكن إرهاصات سقوطها شيء آخر غير ما يعرضه المؤلف..

ونرجو أن نهدي هذه الترجمة إلى كل الذين يحاولون إقناعنا بان وجود «إسرائيل» حقيقة واقعة وقدر غالب.. و.. إنهم بهذا يحاولون بعث الحياة في اشلاء عفنة..

بقي أن نشير إلى أن الكتاب صدر في الربع الأخير من العام ١٩٩٢ لمؤلفه باري شيميش وهو من مواليد ١٩٥٢، وقد «هاجر» إلى الارض المحتلة عام ١٩٧٥، حيث خدم في الجيش اليهودي وعايش احداث غزو لبنان. وبهذا فإنه «شاهد من أهلها».

الأهلية
للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص.ب ٧٧٧٢ - هاتف ٤٦٣٨٦٨٨
فاكس ٤٦٥٧٤٤٥ ◆ منشوراتنا في العام ١٩٩٨ م
◆ الغلاف : زهير أبو شايب.